AL-HADAF

الهدف

كل الحقيقة للجماهير

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

- الطائفية والهوية الوطنية
- منظمة التحرير الفلسطينية
- النكبة والتحولات السياسية
- سيف القدس

كتاب الهدف السابع (ملفات)

بوابة ومجلة الهدف

كل الحقيقة للجماهير

www.hadfnews.ps

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينيـة عربيـة ديمقراطيـة بهويـة يساريـة

المحتويات

الطائفية والهوية الوطنية 5
الطائفيّةُ وقضيّةُ الأقليّات: ما العمل؟ 6
حقيقة الهُويّة العربيّة ونماذج الطائفيّة والعرقيّة في المغرب 9
لبنان: انهيارُ الدولةِ والنّظام... معركةُ البديل 13
تأثيرُ التفتيتِ العرقي والطائفي على القضيّة الفلسطينية 19
الصراعُ مع إيران: المذهبيّ والسياسيّ والمشروع الصهيوني 23
الطائفيّةُ...وأسئلةُ الضرورة 26
التعدّدُ العرقي والديني في الوطن العربي: نعمةٌ أم نقمة؟! 38
الطائفيّةُ: المسارُ التاريخيّ والدورُ الاستعماريّ 42
كونفدراليّاتٌ طائفيّةٌ بدل سايكس ـ بيكو 47
إشكاليّاتُ الهُويّةِ الإسرائيليّةِ اليهودية 50
منظمة التحرير الفلسطينية 53
نقاشٌ حولَ النّظامِ السّياسيّ الفلسطينيّ 54
الانتفاضاتُ الفلسطينيةُ بينَ التّضحيةِ والحصاد 57
المشهدُ الفلسطيني بين مطرقةِ الاحتواءِ وسندانِ استمرارِ المعركة 64
الاندماج البنيوي بين حركة فتح والسلطة: محاولات عقيمة لأزمة لا فكاك منها 67
منظمةُ التحريرِ الفلسطينيّة.. ما بينَ وهجِ البداياتِ ومآلاتِ الغدر 70
أين اختفت منظّمةُ التحريرِ الفلسطينيّة: هل هذا هو السؤال؟ 76
هل كانت المنظّمةُ مشروعَ تحريرٍ أم تسويّة؟! 79
عودةٌ إلى الأصل 82
منظّمةُ التحريرِ الفلسطينيّةُ من استراتيجيّةِ التحرير إلى نهج التسويةِ والاعتراف (بإسرائيل) . 83
منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة: عودٌ على بَدْءٍ أم ماذا؟ 90
المنظّمةُ ووحدانيّةُ التمثيل الفلسطيني والصّراع الداخلي: مصيرُ الشّعبِ والقضيّة 92
منظّمةُ التّحرير الفلسطينيّة:نوستالجيا أو استحقاقاتٌ في مواجهةِ ديناميات التدمير الذاتي 95
النكبة والتحولات السياسية 98
التحولات العربية إزاء القضية الفلسطينية 99

أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني عام ١٩٦٩

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

تصميم وإخراج الكتاب
نضال أبو مايلة

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

يصدر عن
دائرة الإعلام المركزي

العرب وفلسطين في الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة 104
تحولات الموقف الإقليمي من القضية الفلسطينية في الذكرى 73 للنكبة 107
النكبة والطور الجديد لاستئناف معركة تحرير فلسطين 111
الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة وتحولات الحركة الوطنية الفلسطينية 114
سؤال شرعية الوجود 117
النكبة: عندما تتحول إلى بعث جديد .. تنهض فلسطين 118
سيـف القـدس 122
منجزات معركة سيف القدس على ضوء محددات قياس نتائج الحرب غير المتماثلة..... 123
ديمومة الانتفاضة.. ومأسسة مشروع الخلاص الوطني..... 126
جوهر الصراع وطني وليس ديني..... 130
فلسطين بين التطبيع والمقاومة 134
ما بضيع شعب وراه مقاومة..... 136
لماذا تنكفئ دول الخليج عن التزاماتها تجاه فلسطين؟ 141
التضامن الشعبي في أوروبا أثناء الحرب الأخيرة على غزة: خصائصه المميزة وآفاقه المستقبلية 144
الجماهير الفلسطينية وأنصار الحق والعدالة في الولايات المتحدة ينتفضون لدعم الشعب الفلسطيني..... 146
التضامن الأوروبي مع فلسطين .. الزخم وماذا بعد؟ 150
حذار من المصادرة على نتائج معركة سيف القدس 153
النصر المؤجل: نحو تغيير قواعد الصراع وتجديد إدارته وأدواته 159

كتاب الهدف – 7 -

الطائفية والهوية الوطنية

الطائفيّةُ وقضيّةُ الأقليّات: ما العمل؟

التيتي الحبيب

عضو الكتابة الوطنيّة لحزب النهج الديمقراطي/ المغرب

يسعدني أن أستجيبَ لدعوةِ الرفيقاتِ والرفاقِ في هيئةِ تحريرِ الهدف؛ للمساهمةِ في موضوعِ الطائفيّة والطوائف، من خلال تناول العوامل الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة في العالم العربي؛ تكمن أهميّةُ الموضوع إلى جانب بُعدِهِ التاريخي، في راهنيّته بعد الموجة الجديدة من السيرورات الثورية التي عاشتها شعوبُنا مع نهاية سنة 2010. لم يعد من المقبول تجاهلُ أو تغييبُ طرحِ موضوعِ الطائفية وقضايا الأقليّات عند كلِّ صياغةٍ جديدةٍ لمعادلة التغيير الثوري بمنطقتنا، وهذا ما سنحاول تناوله باقتضابٍ شديدٍ احترامًا للحيّز المتاح في الملف بالمجلّة.

ارتبط الاهتمامُ البالغُ بموضوع الطوائف وتعبيراتها الفكريّة والسياسيّة المشمولة فيما نسمّيه بالطائفيّة مع تشكّل الدولة المركزيّة، أو القوميّة، المنبثقة عن مرحلة الاستعمار المباشر. غنيٌّ عن القول: إنّ التدخل الاستعماري، أو التوسّع الإمبريالي في العديد من المناطق من العالم استعمل الطوائف والأقليّات بشكلٍ عامٍّ، "كحصان طروادة"؛ لتسهيل سيطرته. وتشمل الطوائف المعنية هنا، كل الطوائف الدينية أو العرقية/ الإثنية أو اللغوية والثقافية. ومن جهةٍ أخرى، يلاحظ المهتمون بأن استعمال الطائفية لم يخضع لنموذج تدخُّلٍ واحد، بل تم اعتماد نماذجَ متنوعةٍ تفرضها طبيعةُ الوضع القائم في كلّ حالةٍ لخدمة المصالح الاستعمارية المباشرة؛ فعندما كانت تقتضي تلك المصالحُ تأجيجَ تناقضات الطوائف، وتسعيرَ الطائفية من أجل تسهيل الهيمنة والسيطرة العسكرية، كانت الإمبريالية توظّف ترسانتها الاستخباراتية والأكاديمية والبعثات الاستكشافية لزرع الفتنة، أو إشعال فتيل الاقتتال الطائفي، وفي حالةٍ أخرى، إذا كانت المصالح الاستعمارية تقتضي إقامةَ السوق الواسعة، وإخضاعَ المناطق الشاسعة، فإنّ القوى الاستعمارية كانت تقمع الطوائف وتقتل روحها... وفي حالاتٍ أخرى تمت المزاوجة بين الخطتين سالفتي الذكر.

بشكلٍ عام؛ يمكننا القول، ودونَ أن نجانبَ الصواب: إنّ استعمال الطائفية وتأجيج تناقضات الطوائف عرف تطورًا نوعيًّا مع هيمنة الدول الرأسمالية على العلاقات التجارية العالمية، وبلغ مستوى غيرَ مسبوقٍ مع دخول الرأسمالية إلى المرحلة الإمبريالية؛ هذا ما تجلّى في استعمال العنف ضدّ الشعوب، متمثّلًا: في الاستعمار المباشر، وحتى الاستيطان للعديد من البلدان عبر العالم. لقد تم تدمير البنيات الاقتصادية والاجتماعية، أي أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية السائدة في تلك البلدان، وتم تعويضها باستنبات نمط إنتاجٍ جديدٍ هجينٍ نسمّيه نمطَ إنتاج الرأسمالية التبعيّة. كان من نتائج هذا التدخل العنيف، إجهاضُ النمو والتطور الطبيعي لقوى الإنتاج التي كانت تشكل الأساس المادي لأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، ودمّروا معه علاقات الإنتاج وكل البنية الفوقية السائدة آنذاك.

في هذا الإطار، فإن منطقتنا تعرضت بدورها إلى نصيبها من التدخّل العنيف، استهدف مؤسّسة القبيلة (وفي بعض البلدان العشيرة). لقد خضع المجتمع القبلي لعملية تدميرٍ ومحاولةِ اجتثاثٍ غيرِ طبيعيّةٍ طالت بنيتَهُ الفوقية، وشكلَ تنظيم السلطة التي كانت تحملها القبيلة، وعُوِّضتْ ببنيةٍ جديدةٍ عبارةً عن أنوية الدولة المركزية، كدولةٍ

ترعى مصالح كتلة "طبقات" أو فئات اجتماعية مرتبطة المصالح مع الاستعمار المباشر. على أنقاض التشكيلات الاجتماعية القديمة؛ قامت تشكيلاتٌ اجتماعيّةٌ جديدةٌ مختلقة، وكأنّها خرجت من العدم، ولأنّ عوامل المجتمع القديم لم تتح لها إمكانيّة النضوج والتطور الطبيعي، ولم يخرج المجتمع الجديد من أحشاء القديم، فإنّ كلَّ مكونات نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي التي كُبح تطورُها الطبيعي؛ بقيت مطمورةً تحت الأنقاض، خاصّةً منها: القبيلة، وبنيتها، وذهنيتها، وتناقضاتها، وأيضًا كلّ ما يتعلّق بالتناقضات الإثنية، أو العرقية، وبالإرث الثقافي واللغوي، وفي بعض الحالات: الجانب الديني والمعتقدات، أي بالمجمل ما يمكننا اعتباره خصوصيّات من صميم هذه التشكيلات الاجتماعيّة القديمة أو المطمورة.

من أجل معالجةٍ سديدةٍ لقضية الأقليّات والخصوصيّات

استعملت الإمبريالية من أجل سيطرتها إلى جانب العنف والحروب الاستعمارية كلَّ الوسائل بما فيها: قضايا الطوائف، أو عوامل الخصوصيّات، وفي مراحلَ معينةٍ، في بعض المناطق، عملت هذه القوى الغاصبةُ على خلق عواملِ التفرقةِ والمنازعات واستنباتها، ومنها، على سبيل المثال: وضع حدود تمزّق أوصال العائلة الواحدة، فما بالك القبيلة، أو العشيرة؟

إنّ الوضع الراهن لجميع الشعوب التي خضعت للاستعمار المباشر أو غير المباشر، يتّسم بوجود حالةِ تفتيتٍ وتصدعٍ تضرب في العمق كلَّ مقومات الوحدة الديمقراطية والطوعيّة لهذهِ الشعوب. لقد زرعت في أحضانها قنابلَ الفتنة والتشظي التي تهدد بالانفجار كلما دعت مصالح الإمبريالية وعملائها إلى ذلك، هذا ما عايشه العديدُ من القوى الثوريّة، لمّا عزمت على إطلاق شرارة الثورة التحرريّة من قبضة الإمبريالية ووكلائها.

فما العملُ من أجل معالجة قضايا الأقليّات والخصوصيات؟

عند الجواب على هذا السؤال ينتصب أمامنا توجّهان رئيسيّان:

التوجّه الأول، ويمكننا اعتباره استئصاليًّا لا يعترف بالأقليّات، أو بالخصوصيّات. يرى أصحاب هذا التوجّه مصلحة كلّ مكونات شعبهم تخضع لقرارهم، وهم من يمثّلون جميع مكونات الشعب، وينطقون باسمها، وهذا التوجّه يُعطي نفسَهُ حقَّ الإنابة عن الشعب، وتعويضه في القيام بما يعدُّهُ نضالًا وكفاحًا ضدَّ الاستعمار ووكلائه. واستطاع هذا التوجّه أن يفرض سلطته وأن "يوحّد" كل المكونات تحت قبضته. لكن اتّضح فيما بعد، أن تلك الوحدة كانت شكليةً، وأن التناقضات والخصوصيات بقيت تنخر المجتمع، وهي ما اعتمدتها القوى الإمبريالية والصهيونية في تفتيت تلك المجتمعات، وضرب وحدتها في مقتل، وهذا ما تشهد عليه حالة السودان والعراق وليبيا. ازداد هذا التوظيف للتناقضات الداخلية في فترة السيرورات الثوريّة التي شهدتها شعوب منطقتنا بعد 2010. لقد أدركت القوى الرجعية، ومعها حماتُها الإمبرياليون والصهاينة، بأن هذه السيرورة الثورية تختلف عن التجارِب السابقة؛ لأنّها اندلعت بعد أن تأكّد لجميع شعوبنا أنّ معارك الاستقلال والتحرر الوطني قد أُجهضت، وأنّ الأنظمة القائمة لا تعدو عن كونها عميلةً، وتخدم مصالح الاستعمار غيرِ المباشر، وبأن موعد استكمال معارك التحرر قد أزفَ ولم يعد هناك مجال للانتظار أو الصبر.

أما التوجّه الثاني في معالجة قضية الأقليات والخصوصيات؛ فهو الذي يعدّ أن الثورة اليوم تتخذ طابعًا طبقيًّا ووطنيًّا، أي أنّ للثورة بعدين يتفاعلان جدليًّا، ولم يعد من الممكن حصرُها في بُعدٍ وحيد. إنّ مسألة البعد المتعلّق

بوجود الأقليّات في المجتمع، وما يترتّب عليه من حقوقٍ أساسيّة لا يمكن طمرُهُ أو استبعادُهُ من برنامج الثورة وأهدافها.

يعدّ أصحاب هذا التوجه هذه الأقليات وقضية الخصوصيات ذات مفعولٍ متناقض: من جهةٍ، يمكنها أن تكون عاملَ قوةٍ، ومهماز إشعال الثورة والتقدم بها خطوات، ومن جهةٍ أخرى، يمكنها أن تكون عاملَ تشتيتِ الصفوف وتمزيقها، ومدخلًا لقتل روح الثورة في المجتمع برمته. إن إدراك هذه الحقيقة هو ما يميز هذا التوجه النضالي عن التوجه الاستئصالي الأول.

لم تعد قضيّةُ الوحدة النضاليّة للشعوب مقتصرةً على تأجيج مشاعر السخط على العدو، فهي تتطلّب أيضًا، معالجةَ التناقضات الثانوية والداخلية لتلك الشعوب معالجةً ديمقراطيّةً، تعبر فيها الأقليّاتُ وأصحابُ الحقوق الخاصة، الثقافية أو اللغوية أو الإثنية عن مواقفها، وتعقد التحالفات الاستراتيجية لتلبية تلك الحقوق ولحل تلك التناقضات، ومثل هذه الاتفاقيات الاستراتيجية، تصبح هي الخط الاستراتيجي الذي تقوم على أساسه الثورة والتغيير المنشود.

تجدر الإشارة إلى كون هذا التوجه الثاني يتشكل بدوره من مرجعياتٍ وحساسياتٍ مختلفةٍ، مع العلم بوجود مكونٍ رئيسي له مرجعيةٌ فكريةٌ وأيديولوجيةٌ وسياسيةٌ توحّد جدليًّا النضال الطبقي بالنضال الوطني؛ وهي مرجعيةٌ تعدّ الثورة من صنع الطبقات الاجتماعية التي لها مصلحةٌ في القضاء على الاستغلال، وبناء اقتصادٍ متحرّرٍ من القبضة الإمبريالية. ومن خلال التجارِب العالمية ذات الصلة بالموضوع، ومن أجل اكتساب الدروس ومراكمة عوامل النجاح والانتصار لهذه الثورات؛ لا بدّ من تحصين كل العملية الثورية، وذلك بتحمل مسؤولية القيادة، والتوجيه إلى الطبقة الاجتماعية التي لا يمكنها أن تتحرّر إلا بتحرّر المجتمع برمته، وهي الطبقة العاملة. وتؤكد دروس التجارِب التاريخية أيضًا، بأن الطبقة العاملة بقيادة حزبها المستقل قادرةٌ على عقد التحالف الاستراتيجي مع الفلاحين الفقراء والمعدمين، ومع كادحي المدن عبر بناء جبهة الطبقات الشعبية الأساسية؛ لقيادة خوض معارك التغيير من أجل الدولة الوطنية الديمقراطية في أفق المجتمع الاشتراكي.

حقيقة الهُويّة العربيّة ونماذج الطائفيّة والعرقيّة في المغرب

د. المحجوب حبيبي

شاعرٌ وباحثٌ وعضو قيادة حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي/ المغرب

من المؤكّد أنّ هناك عواملَ وشروطًا أدّت بالضرورة إلى فشل حركاتنا وأحزابنا السياسيّة وتياراتنا الفكرية: (الليبرالية والقومية واليسارية...) في تحقيق أيٍّ من تلك البرامج والشعارات، وكل ما وعدت به من وعود، قيل إنها تعبّر عن تطلّعات الشعوب العربيّة في التحرّر والتقدّم والتنميّة. ولماذا لم تلتفَّ تلك الشعوبُ حولَ ما قُدّم لها من مشاريعَ وشعارات؟ وعلى طول الساحة وعرضها لم تستطع القوى (القومية واليسارية) التي وصلت للحكم من تحقيق أيٍّ مما وعدت به من برامج، وحتى التجارِب التي قيل عنها ناجحةٌ عرفت نكسات مُرّة... وتحالفت ضدها القوى الإمبرياليّة والرجعيّة؛ لكي تعرقل تطورها، حتى لا تكمل دورة نموها، وحتى لا تَجْدُرَ بحضورها...! وعرفت الأنظمةُ ذاتُ التوجّهات القوميّة الممانعة استهدافاتٍ مختلفةً دعائيّةً تضليليّةً قلّ نظيرُها، إلا في الحرب الباردة؛ بفعل العوامل الاستعماريّة والتدخّلات والمؤامرات التي شارك فيها أكثر من طرفٍ، وصلت حدود التدخّل السافر بكلّ أشكال العدوان من مخطّطاتٍ واستقطاباتٍ على قاعدة التجزئة الطائفيّة والعرقيّة، وتبدو النماذج صارخةً في الشرق، في كلٍّ من: العراق، وسوريا، ومصر، واليمن، وليبيا... حمايةً لمصالح الوجود الصهيوني بالمنطقة. ولم تَنْجُ القوى المناضلةُ والأحزابُ والجبهاتُ الشعبيّةُ من التفتيت، حيث انبثقت منها تنظيماتٌ وجبهاتٌ قزميّةٌ عدّة، ولم يستمر منها إلا القوى المناضلة التي تتبنّى الكفاح المسلّح، رغم العدوان الإمبريالي الصهيوني الرجعي في محاولةٍ لاجتثاثها والقضاء عليها؛ لأهدافٍ استراتيجيّةٍ تعرفها قوى العدوان.

وتعيش بلدان المغرب العربي هجومًا استعماريًّا، وصهيونيًّا، ورجعيًّا، بأدواتٍ ووسائطَ مغاربيّةٍ تستهدف الثقافة العربيّة، وتحقّر وتبخس اللغة العربيّة والفكر القومي، في محاولةٍ لتنشئة جيلٍ منفصلٍ عن كينونته، وممزّق الشخصيّة ومستلب، وغارقٍ بعض منه في العرقيّة التي يروّج لها غلاة الأمازيغ الذين يمجّدون الصهيونيّة، ويفخرون بالعلاقة معها... ومع الحضور القويّ للحركات الإسلاميّة؛ تشكّلت تياراتٌ طائفيّةٌ مستندةٌ للمرجعيّة الدينيّة وما تروّجه من أحكامٍ وأراء. ودون جهدٍ كبيرٍ استطاعت أن تستقطب بسهولةٍ على قاعدة الإيمان والمشاعر الطائفيّة؛ جماعاتٍ من المواطنين الذين يتّصفون بالامتثال والاستجابة لأوامر الفقهاء الشيوخ، الذين حضّروهم للانخراط في التنظيمات الإرهابيّة بمختلِف مسمياتها (القاعدة أو طلبان أو داعش أو النصرة...). وهكذا انخرط العديد من الشباب المغربي تحت تأثيرات خطب شيوخ السلفيّة؛ ليكونوا في خدمة استراتيجيّة الإمبرياليّة والصهيونيّة والرجعيّة العربيّة، دون وعيٍ منهم، في الجهاد الأفغاني مع القاعدة، وبعدها مع التنظيمات صنيعة أمريكا والغرب الاستعماريين؛ لتدمير سوريا؛ وطنًا، وجيشًا، وشعبًا، وتقسيمًا لمحور المقاومة وإضعافه، وتحقيقًا لمخطط الشرق الأوسط الجديد، وإنهاءً لأيّ أملٍ في الوحدة.

لكن الذي يؤسف له كون جلّ حركات اليسار مع استثناءاتٍ قليلة؛ وقعت في شراك التضليل الاستعماري، واستمرّت تصرّ على اجترار الأفكار الخاطئة صنيعة دوائر الاستعمار الجديد، وما ترومه من تسفيهٍ للفكر القومي،

وتحقيق الوحدة العربية، علمًا أنها من الممرّات التاريخيّة الإجباريّة، بل وتعمد إلى ترويج دعايات إعلام العدوان الإمبريالي الصهيوني الرجعي، وتكرار مقولاته في راهنٍ عربيٍّ ملتبسٍ وشائكٍ بات يتطلّب إعادة طرح الأسئلة الأساسيّة، ونقد قواعد التفكير، ومراجعة المسلّمات والبديهات، وتفكيك المقولات والشعارات الكبرى، لإعادة مقاربتها بصورةٍ مغايرة، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة التي أدركها تطور تشكيلتنا الاجتماعية.

وأمام مباهاة البعض بعرقيته حد العنصرية؛ طارحًا التفوق العرقي وسؤال الفارق بين الإثنيات؛ علمًا أن الجواب "العرقي" فقدَ قيمتَهُ شيئًا فشيئًا مع تطوّر علم الوراثة البشري؛ إذ إنّ الإنسان بالأساس كائنٌ ثقافي، وعملية التطور الطويلة من حيوانٍ إلى إنسانٍ، التي بدأت قبل عشرة ملايين سنة؛ انطوت في جوهرها على الانتقال من التكيّف الوراثي مع البيئة الطبيعية إلى التكيّف الثقافي. وعبر مسيرة ذلك التطور الذي أدى إلى نشوء الإنسان العاقل، أي الإنسان الأول؛ تراجعت الغرائز تراجعًا كبيرًا، وحلّت الثقافة تدريجيًّا محلَّها، وهو التكيّف الذي تمكّن الإنسان من السيطرة عليه. وقد تبيّن أنّ هذا التكيّف أكثر فاعلية من التكيف الوراثي؛ لأنه أكثر مرونة وأسهل وأسرع قابليّة للانتقال، والثقافة لا تتيح للإنسان التكيف مع بيئته فحسب، بل تتيح له إمكانية تكييف هذه البيئة لحاجاته ومشروعاته.

بمعنى آخر؛ الثقافة تجعل تغيير الطبيعة أمرًا ممكنًا، وتقدم الإنسان على أساس المساواة وصون الكرامة الإنسانيّة والعدل، والتشارك والتبادل والتعاون؛ أصبح مطلبًا ملحًّا.

وينبغي أن يعرف دعاة العرقيّة والتميز العرقي أن البشر؛ جميع البشر، يمتلكون المخزون الوراثي نفسه مع اختلافاتٍ طفيفةٍ بفعل عوامل التأثير البيئية، لكنهم يختلفون عن بعضهم في المقومات والمعطيات الثقافية، حيث يستطيع كل شعبٍ إيجاد الحلول الملائمة لمشكلاته الفكرية، ورؤاه، ومعتقداته، التي تمثّل تطبيقًا للمبادئ الثقافيّة العامّة والخاصّة، وبفعل تأثير عوامل الوحدة الثقافيّة التي أصبحت تجمع البشرية، خصوصًا في زمن العولمة، حيث أصبح الكثير من التطبيقات الموروثة من طائفيّةٍ وعرقيّةٍ عرضة للتطوّر، بل وللتغيّر. ومن ثَمَّ يبدو أن مفهوم الثقافة يعدّ أداةً مناسبةً لوضع حدٍّ للتفسيرات الطبيعيّة، للتصرّفات البشريّة. وطبيعة الإنسان يمكن تفسيرها كلها من خلال الثقافة، والاختلافات التي تبدو شديدة الارتباط بالخصائص البيولوجية الخاصة، مثل: اختلاف الأجناس، على سبيل المثال، لا يمكن ملاحظتها أبدًا في حد ذاتها "في الحالة الأصلية" (الطبيعية)؛ لأن الثقافة تستولي مباشرةً على: التقسيم الجنسي للأدوار، وللمهام في المجتمعات البشرية، كل ذلك ينتج أساسًا عن الثقافة، ولهذا نراها تتنوّع من مجتمعٍ لآخر.

فهناك تجليّاتٌ مختلفة؛ فاختلاف هذه التجليّات يأتي من خصوصيّات الوضعيات التي نشأت فيها هذه الثقافة، لكننا سنحاول أن نخص العام والمشترك بين الثقافات العربية المشرقية والمغاربية على حدٍّ سواء. خصوصًا فيما يتعلّق بعواملَ وأسسِ التعصّب والتطرّف والإرهاب... كما سنبيّن لاحقًا.

إن ما ينبغي تسجيله هو أننا كنا نتحدث في القرن العشرين عن إشكالاتٍ للثقافة العربية ملخّصةً بمسألتي التقدم والحرية، فإذا بنا الآن نتحدث عن مشكلاتٍ جديدة، في مقدمتها مشكلاتٌ تتعلّق بالوجود والتاريخ؛ برزت معها مشكلاتٌ ثقافيّةٌ شديدةُ الحدّة، طائفيّةٌ وعرقيّةٌ وعنصريّة، كل منها تريد أن تجد موقع قدمٍ على الخريطة الثقافية / السياسية، ومفتوحة على كل الاحتمالات... فالعولمة كنظامٍ عالميٍّ جديدٍ يشيع ثقافة البضاعة والاستهلاك والقوة

والسيطرة، ويُذكي النعرات العرقيّة بين الشعوب المتخلفة، ويكبح التطورات المطلوبة، وهذا النهج أثّر على الثقافات التقليدية في العالم ومن ضمنها الثقافة العربية الإسلامية، حيث تم إحياء كل النعرات والنزعات لأجل تمزيق الشعوب العربية الإسلامية وتأبيد تخلفها، وهذا التأثير عميقٌ لا يُفهَم إلا بعد أن نستوعب ما هو هذا النظام العالمي الجديد، ومقاصده، ولِمَ أثّر بهذه الكيفيّة الهائلة على الثقافات العربية الإسلامية، وجعلها تستسلم للتوجهات والمقاصد العدوانية المخربة... (وهذا يطول شرحه).

وتنبغي الإشارة إلى أن المغرب لم يعرف الطائفية على شاكلة بلدان الشرق العربي، وخاصةً بلاد الشام؛ وذلك راجعٌ في اعتقادنا لتبني حكام المغرب الوحدة المذهبية (المذهب المالكي)؛ وهو مذهبٌ سني، بعد سقوط الدولة الفاطمية كدولة شيعيّة، حيث تم اجتثاث مظاهر التشيّع. ولكن ليس معنى هذا أن المغرب لم يعرف الطائفية تمامًا، بل على العكس من ذلك حلّت الزوايا محلّ الطوائف، وصار لكل زاويةٍ مورديها، وطقوسها، وقواعدها، ومواسمها، وهناك زوايا مرتبطة بالشرق، كالزاوية القادرية، وأخرى كثيرة، ومحلية صرفة، ومنها ما هو ممتدٌّ إلى إفريقيا، وكلها تستفيد من الريع والعطاءات والهيبات التي يمنحها لها النظام، ثُمّ فهي تابعة للنظام ومناصرة له، إلى جانب أدوارها في تأطير مورديها الذين يقدّسون الزاوية التي يتّبعون سننها، وقواعدها المرعيّة، وهذا التقديس يشكّلُ منهجًا فكريًّا لفكّ الرموز، والطلاسم الطبيعيّة، وكان أيضًا خطّةً استراتيجيّةً فعّالةً من أجل خلق اللحمة الخاصة، والضروريّة لاستمرار تكتّل الموردين حولَ زاويتهم وتمتعهم بالإشباع الوجداني الذي تحقّقه لهم الطقوسُ والأوراد التي يتداولونها.

ما يمكن استنتاجه من الملاحظات؟

أول استنتاجٍ، يؤكد أنه حين يغيب الحراك الثقافي والسياسي والاجتماعي في بلدٍ ما، تحلّ محلّه قوةٌ بديلة. فحين أخفقت المشاريع النهضويّة العربيّة الاشتراكيّة والعلمانيّة والديمقراطيّة...برز الخيال الدينيّ الأصوليّ الذي يرفض التعدديّة ويؤسّس على وحدانيّة الوجود، لذا على الجميع أن يصبحوا ممتثلين وخاضعين. كما يريد أصحاب هذه النظرية أن تمر العلوم الاجتماعية، والطبيعية، والاقتصادية، والفلسفة عبر بوابة هذه الأسلمة، ويطبع الناس بطابعها لتسيّطر على إرادتهم وعلى هيئاتهم، وبذلك وتدريجيًّا تهيمن بشموليّةٍ على المجتمع وتجعل كلَّ شيءٍ تابعًا لحركةٍ واحدةٍ وإيقاعٍ واحد، وهذا يؤسّس للخراب وللموت السريري.

ثاني استنتاجٍ، وهو أن الثقافات التاريخية والمزهوة بانتصاراتها وماضيها الممجد؛ تحاول في فترات الهزائم العودة إلى الماضي مستنجدةً بالأمجاد الغابرة، وما تشربته أجيالها من أيديولوجيا، مُصرّةً على أن تعيد التاريخ إلى الوراء أو أن توقف صيرورته بأيّ شكلٍ من الأشكال... والشكل المرشّح عندنا هو طلبنة المجتمعات الإسلاميّة والعربيّة، وكل الطرق مبرّرةٌ ومسموحٌ باجتيازها؛ تجد سندها فيما وفرته الثقافة الوهابية من أسانيد وحجج ومعتقدات... لأجل أسلمة المجتمع حتى ولو بتدميره، لذلك يجب مواجهة نظرية أسلمة المجتمعات عبر البدائل العلمية والمعرفية والوطنية الديمقراطية، بكل جرأةٍ وبنفَس طويلٍ وثقةٍ وممارسةٍ يوميةٍ في أوساط الجماهير.

الاستنتاج الثالث، يتمثل في ضرورة أن نتخلص من نظرية المؤامرة، وأن نفهم ونستوعب جيّدًا أن كل الآفات والمشكلات تأتي، أولا، من داخلنا، من عمقنا الثقافي وما يحمله من استبداد؛ فالمشكلات العظمى في الداخل، كمشكلة العدل، والحرية، والثقافة.. لم تحل بعد. نلاحظ الملايين من الشباب يعجزون عن تلبية احتياجاتهم اليومية،

ما يجعلهم يبحثون عن بديل، وقد يكون ذلك البديل نزوعًا عرقيًّا يهدم ويفكّك المخالف والمغاير، ولو بالتحالف مع الصهيونيّة قصد تدمير العروبة.

الاستنتاج الرابع، هو أن البديل الذي توفره الثقافة إيّاها يتلخّص بثلاث رحلاتٍ، أولها: رحلة إلى السماء، حيث يجد المؤمن نفسه أصبح داعيةً من دعاة السماء؛ بمعنى أن الإسلام هو الذي يقدم الحل، وبذلك يكون قد رفع في وجه الآخر تحدي الهوية والتميز وحقق انتصارًا وهميًّا على الثقافة الكافرة التي هي الحداثة.

رحلةُ النبش في العرق وتميزه وسموه ورسم ملامح تمجيده واصطناع تاريخٍ مميّزٍ وتليد؛ رحلةٌ نحو أفقٍ مظلمٍ قد يؤدي إلى تمزيق الوطن، وضرب وحدته، وتخريب مقومات وجوده؛ تنفيذًا لمخطط التجزئة الذي تمّ إفشاله..!

لبنان: انهيارُ الدولةِ والنّظام... معركةُ البديل

خالد حدادة

الأمينُ العامُّ السّابقُ للحزبِ الشّيوعيّ اللبنانيّ/ لبنان

"الطائفيّةُ السياسيّةُ والدولةُ اللبنانيّة: رؤيةٌ جديدة" هو العنوانُ الذي اقترحه عليّ الرّفاقُ في "مجلة الهدف" هذا العنوان، أعادني إلى سلسلةِ الالتباساتِ التي خضعت لنقاشاتٍ طويلةٍ ومعمّقةٍ حول مفهوم الدولة في لبنان، تحديدًا "الدولة الطائفيّة"، التي، هي بالذات، أعادت النقاش إلى أصوله الممتدة من نهايات القرن التاسع عشر، وبشكلٍ خاصٍّ في بدايات القرن العشرين.

والعودة إلى التاريخ هنا، ليس فرادةً جغرافيّة، هنالك الكثير من المناطق في العالم عانت ما تعاني منه منطقتُنا، هي الحقبةُ التاريخيّة التي بدأت فيها الرأسمالية الغربيّة (الأوروبية) تتجه إلى المناطق التي ما زالت تعيش الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، وحتى ما قبل الإقطاع، ونتحدث هنا عما سُمّيَ "بالعالم الثالث"، أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا (ومن ضمنها الشرقُ الأوسط).

وحكمًا... فإن الشرق الأوسط له موقعٌ خاصٌّ في إطار هذه الجغرافية الاقتصادية؛ لأهمية الموقع، وللتعدّد الديني والثقافي داخله، وبشكلٍ خاصٍّ، كونه "السوقَ" الأقربَ، ولاحقًا "الأغنى" إلى أوروبا، في الخلاصة؛ نتحدث عن مرحلةٍ تاريخيّةٍ بدأت فيها الرأسماليةُ صعودَها تجاهَ "أعلى مراحلها" الإمبريالية، بما تعنيه من نهبٍ وسيطرةٍ وحروب.

وبطبيعة الأمر، في مرحلة "صعودها" وسيطرتها، لا بد أن تلجأ هذه الرأسمالية الصاعدة للاستفادة من شروطٍ تكّون هذه المناطق، الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ خاص، من التنوع الكبير الذي لم تستطع الدولةُ العثمانيّةُ التابعة، معالجةَ مشاكلها؛ لأنها بالذات سعت إلى تعميقها، وسبقت الاستعمار الغربي إلى منطق "فرّقْ تسُدْ"، الذي عاد وارتدّ عليها.

وحتى لا نعود عميقًا في التاريخ، ونناقش كل الالتباسات التي تكوّنت، سنركز على المرحلة التي تلت انهيار الدولة العثمانية، أي مرحلة القرن العشرين منذ بداياته، ودراسة جذوره السياسية والاقتصادية.

شيءٌ من التاريخ

الظاهرة الطائفية، ودورها السياسي، ليست فعلًا خاصًّا بلبنان، ولا مستجدًّا في القرن العشرين، فهذه الظاهرة، على سبيل المثال، استُغلّت في تحويلِ ثورة الفلاحين "ذات الطبيعة الطبقية" إلى حربٍ طائفية، مهّدت للدخول السياسي المباشر للغرب الأوروبي إلى الداخل اللبناني، حتى في ظل العهد العثماني، ومهدت لحكم المتصرفية، الذي رسم الحدود الجغرافية – السياسية للبنان الصغير، وهي كانت أيضًا قد استُعملت في مواجهة إبراهيم باشا ومحاولات والده؛ توحيد المنطقة لإنشاء دولةٍ كبيرةٍ ومتطوّرةٍ في هذا الشرق.

وحتى لا نسترسل أكثر في التاريخ؛ نلخص بأن ظروف نشأة لبنان "الكبير" أو بالأحرى، ظروف صناعته وتحديد وظيفته، جاءت بعد هزيمة تركيا وانتهاء سيطرتها على المنطقة، وأتت نتيجة تقاطع ثلاث خطوات للتحالف الفرنسي – البريطاني.

الأولى والأساسية؛ اكتشاف البترول في الخليج العربي، تحديدًا السعودية وبكميّاتٍ واعدة، جعلت السيطرة على المنطقة أساسًا في تصليب عود الرأسمال الأوروبي، ثمّ في تجاوز أزماته البنيوية، خاصّةً، الأزمة التي كانت قد بدأت بوادرها وانفجرت عام 1929.

أما الخطوة الثانية؛ فكانت مكمّلةً للأولى، أي أنه لتأمين السيطرة كان لا بد من منع قيام كيانٍ موحّدٍ في الولايات العثمانية السابقة؛ فكانت اتفاقيّة الشؤم الأولى؛ سايكس بيكو؛ لتقاسُمِ هذه المنطقة بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وكان لبنان من حصّة فرنسا.

الخطوة الثالثة كانت ضرورة خلق كيانٍ ضامنٍ للمصالح الغربية، ويشكل رأسَ حربةٍ أمنيًّا للمشروع الإمبريالي؛ فكان الوعد المشؤوم، وبدأ تأسيس الكيان الصهيوني على حساب شعب فلسطين. إنه مثلث التآمر الإمبريالي؛ السيطرة على الثروة؛ تقسيم المنطقة، وخلق الكيان الصهيوني.

بالعلاقة مع هذا المثلث، وبتشجيعٍ فرنسي؛ طُرحت فكرة إنشاء لبنان الكبير على الساحل السوري الممتد من الإسكندرونة حتى صفد في فلسطين، ولكن البطريرك الماروني، ولأسبابٍ تتعلق بالوجود المسيحي غير الماروني في الساحل الممتد من الإسكندرونة حتى طرابلس؛ رفض الفكرة، ورسم حدود لبنان الكبير بشكلهِ الحالي.

لقد طُرحت فكرة هذه الدولة الوليدة، بالتقاطع بين بريطانيا وفرنسا، وكذلك بمحاولة بعض رجال الدين الموارنة والرأسمالية بشكلٍ خاص، بأن يكون هذا الكيان الجديد "دولةً للموارنة" أو بمعنى أدق "دولةً يحكمها الموارنة". وبهذا الفهم جرت، وتحت يافطة "تحالف الأقليات"؛ لقاءاتٌ بين وايزمان ووفودٍ من الكنيسة المارونية، للتنسيق المستقبلي بين "الدولتين" وبين "الشعبين" الأكثر تطورًا وتقدمًا في المنطقة.

طبعًا لم يكن الموارنةُ موحدين في فكرة التحالف مع الصهاينة، بل كان قسم كبير منهم يرفع شعار الانتماء العربي لحماية لبنان، وكان لهم منذ البداية موقفٌ مواجهٌ لنشأة الكيان الصهيوني لما سيتركه من آثارٍ سلبيّةٍ على "الدولة الوليدة" (مراجعة المزيد في كتاب ديفيد هيرست "تاريخ للبنان").

في كل الحالات؛ حصلت المساومة وما يسمى الميثاق الذي وضع الأطر السياسية للدولة الجديدة "لبنان الكبير" وتحددت وظيفة هذا الكيان، في أنه سيكون واجهة الشرق على الغرب؛ خلافًا لما أراده البعض في أن يكون واجهة الغرب على الشرق.

إن هذه الظروف، دفعت بمنظّري "الصيغة اللبنانية" إلى تحديد إطارها السياسي:

هو دولة ذات وجه عربي وليست عربية.

دولة قوتها في ضعفها وفي حماية الغرب لها.

هي دولة يحكمها نظام طائفي، تتحاصص فيه الطوائف السلطات السياسية.

هي دولة ذات اقتصاد حر؛ تشكل مصرف العالم العربي، وطريق الترانزيت نحوه، خاصّةً نحو الخليج.

هذا هو "لبنان" الذي خلقوه؛ ارتبط فيه الكيان بالنظام، ويرتبطان سويًّا بالاقتصاد الريعي غير المنتج.

وطبيعي أن هذه الوجهة لهذا النظام أن لا تنظر إلى الكيان الصهيوني عدوًّا طبيعيًّا للبنان، ولذلك كان السعي دائمًا للبقاء خارج الصراع مع العدو رغم اعتداءاته.

بهذا المعنى؛ فإن النظام ودولته "الطائفية" كانا على الدوام منتجين للحروب الأهلية التي كانت دورية، وهي اليوم حربٌ أهليةٌ مستدامة، وبأساليبَ مختلفةٍ لا تقتصر على الأساليب الأمنية. ولأنها كذلك؛ دولة طائفية، فهي جعلت "الحمايات وليس الحماية الخارجية" أساسًا في ضمان وجودها، وبهذا المنحى؛ فإن العمالة فيها أصبحت وجهة نظر وليست خيانة. الذين تعاونوا مع العدو الصهيوني وأصبحوا جزءًا من مؤسسات الدولة ما بعد الطائف؛ يصرّحون اليوم وكل يوم؛ أنهم لجأوا إلى "إسرائيل" لحماية أنفسهم وطائفتهم، والصحيح أنه لحماية الامتيازات السياسية والاقتصادية. والأسوأ من ذلك يصرّحون بأنهم لو عادوا للظروف نفسها سيلجأؤون "للتحالف ذاته"، ويعودون "البطريرك"؛ آل الجميّل؛ القوات اللبنانية" كل يوم لتَكرار منطق "قوة لبنان في ضعفه" وفي الهجوم على فعلٍ مقاومٍ للعدو الصهيوني؛ كانوا كذلك في مواجهة المقاومة الوطنية، واليوم هم كذلك في مواجهة المقاومة الإسلامية.

في الاستنتاج، فإن مساومتي، الطائف والدوحة، لم تؤديا إلا لتغيير موازين القوى داخل المحاصصة الطائفية، وهما استمرارٌ وتعميقٌ لمنطق النظام الطائفي نفسه، وما أزمة الطائف اليوم، إلا تأكيد ما قلناه نحن في الحزب الشيوعي اللبناني على الدوام بأنه دليلٌ إضافي لأزمة النظام الطائفي نفسه. وبما أنّ لكل "مساومةٍ طائفية" ظروفَها الإقليمية؛ فما الذي ساعد، إقليميًّا، على انفجار صيغة الطائف؟

إن اتّفاق الطائف جاء نتاج حرب الخليج الأولى، حيث تقاطعت مواقف الولايات المتحدة؛ السعودية وسوريا، وكلّفت سوريا بتطبيق الاتفاق، الذي ظنوا أنه أنهى الحرب الأهلية، وعندما بدأت حرب الخليج الثانية ضدَّ العراق؛ انتهت الظروف التي أنتجت الطائف، وتركت آثارها كما في سوريا؛ في لبنان. في هذه الفترة، تبلّور المشروع الأميريكي بصيغته الجديدة؛ إعادة تركيب المنطقة، وبشكلٍ خاصّ، تفتيت معظم كياناتها على أساسٍ عرقيٍّ وطائفي، والهدف الرئيسي استمرار السيطرة على الثروات، وحماية الكيان الصهيوني.

إن تحرير الأراضي اللبنانية عام 2000، وكذلك مواجهة عدوان 2006، وحروب غزة، وانتفاضة الشعب الفلسطيني؛ أكّدت انتهاء وظيفة الكيان الصهيوني، وعجزه حتى عن حماية نفسه؛ فكيف له حماية مصالح الإمبريالية الأميركية وحلفائها في العالم وفي المنطقة؟

هذا ما دفع الأميريكي إلى صياغة خطّةٍ من وجهين، الأول: الوجود العسكري المباشر؛ لتعويض فقدان أو ضعف العامل الصهيوني، والثاني: إعادة تركيب المنطقة بما يخدم خطتهم.

بالاستنتاج؛ عدَّ الأميريكي أن سايكس بيكو انتهى، ولا بدّ من صيغةٍ جديدةٍ بديلةٍ تحمي مصالحه من خطر النفوذ الاقتصادي الصيني، والدور السياسي المتصاعد لإيران وروسيا، وانعكاس هذا الاستنتاج على لبنان؛ كان عبر تصريحات العديد من المسؤولين الأميركيين بقولهم إن: "لبنان هو حماقةٌ فرنسية".

باختصار، نحن في وضعيةٍ هي التالية:

سايكس بيكو انتهى. والمنطقة أمام مخاطر حروبٍ جديدةٍ؛ هدفُها التفتيتُ، وإنقاذ وظيفة الكيان الصهيوني، وهذا ما يبرر السياسة الأميركية المصادرة للانتفاضات العربية، والمطلقة للحروب الخارجية والداخلية من العراق إلى سوريا، إلى ليبيا...وبشكلٍ أساسيٍّ محاولة كسر مقاومة الشعب الفلسطيني.

"الطائف" كمرحلةٍ من مراحل النظام الطائفي اللبناني قد مات، أو هو في طور الموت.

سأحصر اهتمامي في الجانب الثاني، أما الوضع على مستوى المنطقة، الذي لم يعد خارجيًّا، بل هو عاملٌ داخليٌّ في لبنان؛ فسأتركه لمناسباتٍ أخرى.

إذنْ، في ظل منطقةٍ تعيش مرحلةً انتقاليةً خطيرة، فإن الدولة الهشة والكيان الهش؛ يعيشان بالتزامن مرحلةً انتقاليةً خطيرة. لقد مات الطائف، ويموت معه النظام الطائفي، ليست أزمةً فقط يمكن تجاوزها، حاولوا ذلك في اتفاق الدوحة وفشلوا. وخطورة الوضع في لبنان اليوم، أن أي تغييرٍ في "المعادلات الطائفية" يُنتج حربًا أهلية؛ "مذهبيةً وطائفيةً" واسعة.

وإذا عدنا لأساس الطائف؛ فهو ليس نظامًا سياسيًّا فقط، بل هو نظامٌ اقتصادي؛ شكّلت الظاهرةُ الحريرية وجهَهُ بحمايةٍ سعوديةٍ مباشرة، وبتنسيقٍ مع سوريا "قبل عام 2000" وعندما حصل الخلاف السوري مع المشروع الأميركي "والسعودي ضمنًا" انتهى دور الظاهرة الحريرية؛ الاقتصادي، وربما السياسي لاحقًا.

الحريري؛ أتى لتطوير النظام الاقتصادي الحر؛ أضعف إلى حد التلاشي أيَّ دورٍ للاقتصاد المنتج لصالح الاقتصاد الريعي، وتحويل لبنان إلى "واحةٍ استثماريةٍ للأجانب، وواحةٍ مصرفيةٍ للبنان والعرب، وواحةٍ عقارية؛ يشكل الريع العقاري أحد أسسها"، وكل ذلك قائم على الاستدانة؛ محميةً باحتضانٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ أميريكيٍّ وسعودي.

انهار نظام الطائف، ومعه الصيغة الاقتصادية الهشة؛ بالتزامن مع تحولات الوضع السوري لغير صالح أميركا و"إسرائيل"، وأصبح وجود أيّ نوعٍ من المقاومة في لبنان، كما في فلسطين، مهدِّدًا للكيان الصهيوني وللمشروع الأميريكي، ويمثّل مسارًا معاكسًا للهرولة تجاهَ التطبيع مع الكيان، الذي يشكّل الغطاء الضروري لتمرير المشروع الصهيو–أميريكي.

مؤسسو "الكيان اللبناني"؛ ربطوا النظام والدولة بالكيان والاقتصاد الرأسمالي؛ الاقتصاد انهار، ومعه تفاقمت الآثار الاجتماعية؛ الجوع وغياب كل الخدمات تقريبًا؛ المحروقات والكهرباء والدواء؛ الحصار الاقتصادي الخارجي "على سوريا ولبنان" فاقم وضاعف مفعول الفساد الملازم لطبيعة النظام الطائفي.

النظام السياسي انهار؛ الفراغ في المؤسسات هو الطبيعي، ووجودها هو استثناء. ازداد الرهان على العامل الخارجي، في أدنى الواجبات الحكومية والاقتصادية، وتزاحم معه الحنين إلى فرنسا، وأميريكا، والسعودية، وإيران، وغيرها...من الدول التي تجد قاعدةً طائفيةً لدورها في لبنان.

إذنْ، لا بد من تسجيل حقيقة انهيار الكيان وليس النظام فقط؛ المشكلة هنا ليست في هذا الانهيار؛ المشكلة أنه جاء والمنطقة تمر بحالةٍ انتقاليّةٍ خطيرة، وفي غياب حالةٍ تقدميةٍ – ديمقراطيةٍ في العالم العربي؛ تحتضن حلًّا لبنانيًّا متماشيًا مع هذا الإطار.

الأميريكي يستخدم كل رصيده: النظام الطائفي؛ الرأسمال اللبناني التابع؛ البدائل الطبقية الممولة؛ "NGO"، التي وضع أمامها مهمة قيادة أي حراكٍ شعبيّ، ومنع تكوّن حركةٍ شعبيّةٍ ديمقراطيّة.

والمؤسف أيضًا، أن البديل الديمقراطي المفترض؛ راهن بشعبويّةٍ مفرطةٍ على التحالف مع هذه "القوى البديلة" وقدّس عفوية الجماهير، ولم يضع خطةً متكاملةً على أسسٍ وطنيّةٍ وطبقيّة؛ تبني حركةً شعبيّةً قادرةً على إحداث فارقٍ حقيقي.

وفي مجالٍ آخر؛ "المقاومة" في لبنان غلّبت بنيتها الطائفية على وظيفتها المقاومة، وساعدت في حماية النظام وقواه الطائفية، وبعد التطورات الأخيرة وانكشاف دعوات الحياد المتضمّن انحيازًا واضحًا للعدو، وفي إطار الوضع الإقليمي والهجمة الأميريكية؛ أصبح على المقاومة بكلّ أطرافها؛ واجب الانضواء في مشروعٍ وطنيٍّ وتقدميّ، وهذا ينطبق على حزب الله كما حماس. وبالنسبة للبنان؛ فأصبح واضحًا أن الخطر على المقاومة الوطنية أولًا، والإسلامية اليوم، هو النظام الطائفي بقدر ما هو العدو الصهيوني.

لا نطلب من المقاومة اليوم أن تترك "إسلاميتها"، بل أن تنخرط في إطار مشروعٍ وطنيٍّ مقاومٍ له امتداده ومفاعيله الداخلية على مستوى تركيبة النظام، والانحياز للحركة الشعبية وحاجاتها الملحّة.

أعرف أن ذلك طلب صعب، ولكنه لن يكون مستحيلًا؛ الصراع بين "البنية" و"الوظيفة" يجب أن يحسم لصالح الوظيفة، وليس البنية، وإلا ستضيع الوظيفة في خضمّ صراعٍ طائفي؛ تستطيع الرأسمالية اللبنانية التابعة إطلاقه في كل وقتٍ على ضوء التأزّم الحاصل.

أما بالنسبة لنا؛ كيسارٍ لبناني، تحديدًا في الحزب الشيوعي اللبناني؛ فبرنامجنا واضحٌ في المؤتمر الوطني الحادي عشر، الذي سجّل حقيقتين: انهيار النظام، وصعوبة "إلى حد الاستحالة"؛ بناء نظامٍ ديمقراطيٍّ وطنيٍّ بمعزلٍ عن حالةٍ عربيّةٍ ناهضة؛ لذلك خطونا خطواتٍ فاعلةً تجاهَ بناء "اللقاء اليساري العربي" والسعي إلى تحويله إلى مؤسسةٍ فاعلةٍ على المستوى العربي العام.

صعوبة التغيير في لبنان "وفي أي بلدٍ عربي بمفرده"، لا تعني الاستكانة والانتظار، بل تعني بذل جهدٍ مضاعفٍ لتطوير حالةٍ ديمقراطية؛ تكون قادرةً على الفعل، ليس في لبنان فقط، بل في العالم العربي، ولذلك سألخص في نقاطٍ عدة:

أولاً: بناءُ حالةٍ ديمقراطيةٍ شعبيةٍ وتطويرُها تتخطى من جهة الضياع القائم في الانتفاضة الشعبية، تجاهَ الفرز داخلها ما بين قواها الديمقراطية، وبين القوى التي يدفع بها الخارج؛ لتكون حالةً تابعةً بديلةً لنظامٍ تابع. بمعنى آخر؛ تطوير انتفاضتنا؛ برنامجًا وقيادةً.

ثانيًا: بما أن التغيير بوسائلَ أخرى غيرُ ناضجٍ، وربما غيرُ فاعلٍ حاليًّا، في الداخل اللبناني؛ يبقى تشكيل القاعدة الشعبية هو الأساس؛ معطوفًا عليها الضغط من أجل:

أ – قانون انتخابي على أساس الدائرة الواحدة والنسبية خارج القيد الطائفي.

ب – الضغط بكل الوسائل وصولًا للعصيان المدني؛ من أجل تغيير السياسات الاقتصادية السائدة؛ انطلاقًا من ضرورة الانفتاح على اقتصاديات الدول الصاعدة في هذا المجال، ومن خلال دعم الصناعة والزراعة المحلية. وإذا لم نبادر نحن لهذا التصعيد؛ ستعم حالات الفوضى التي قد

تستخدمها القوى الطائفية ذاتها في صداماتها، تحديدًا، في تمويلها لاستكمال الحصار الخارجي ضد المقاومة، وتجاه الدفع نحو الالتحاق بقطار التطبيع.

ثالثًا: تأكيد موقع الحزب في إطار حالةٍ تقدميةٍ عربيةٍ مقاومة؛ تكون جزءًا فاعلًا من التصدّي للمشروعِ الأميريكي الجديد.

التركيز على بناءِ حالةٍ شعبية، يستدعي التهيؤَ لحمايتها من كل تصعيدٍ انعزاليٍّ فاشيٍّ مارسته ضدَّها أطرافٌ عديدة؛ آخرها مجرمو "القوات اللبنانية"؛ هذا ما نراه مدخلًا لبناء حالةٍ ديمقراطيةٍ لبنانية؛ قادرةٍ على فرض شروط التغيير الديمقراطي، وتحافظ على الموقع المقاوم للمشروع الأمريكي الإسرائيلي، وتجسّد مقولتنا التاريخية في تلازم "التحرير والتغيير".

تأثيرُ التفتيتِ العرقي والطائفي على القضيّة الفلسطينية

رضي الموسوي
كاتبٌ صحفي/ البحرين

في اللحظاتِ الفارقة، وفي المفاصلِ التاريخيّة؛ تتصارع الأطرافُ المعنيّةُ بالحدث باحثةً لها عن موقعٍ تحت الشمس لاستثماره لصالحها، وليّ عنق الحقيقة والتاريخ، إن تطلبت المصالح خطوةً كهذه. في هذا الجانب، ليس هناك أكثر خبثًا، وأكثر سقوطًا أخلاقيًا من الكيان الصهيوني، الذي يقوم على مبدأ "فرّق تسُد" وهو المبدأ نفسه الذي كانت تمارسه بريطانيا العظمى، صاحبة وعد بلفور المشؤوم، التي كانت تطبق هذا المبدأ على الشعوب الخاضعة تحت احتلالها وانتدابها، كما هو الحال مع بلدان الخليج العربي.

يمارس الكيان الصهيوني سياسةً تقسيميّة؛ مستفيدًا من قدراته الاستخباراتية المدعومة أمريكيًا وغربيًا، ويحرص على التقاط الفرص وتوظيفها في المسار الذي يخدمه؛ حصل هذا عندما سقطت العاصمة الأفغانية كابل منتصف آب (أغسطس الماضي) في أيدي مسلحي حركة طالبان، فقد سارع مراسل قناة "كان" الصهيونية وبثَّ تصريحًا مفبركًا منسوبًا للمتحدث باسم الحركة "سهيل شاهين" في العاصمة القطرية الدوحة، التي تحتضن المفاوضات "الأمريكية– الطالبانية"، في وقتٍ كانت فيه الفوضى تعتمل في كابل؛ محدثةً مفاجأةً للجميع، وربما لطالبان نفسها أيضًا، وذلك نظرًا لسرعة سقوطها، وما أعقبه من هروبٍ كبيرٍ للأمريكان، يشبه هروبهم من فيتنام، وترك عملائهم يلاقون مصيرهم على أيدي ثوار هوشي منه والجنرال جياب. في التصريح الإعلامي المزعوم؛ أوضح شاهين في تغريدةٍ له أنه "ربما يتنكر بعض الصحفيين، ولكني لم أجرِ مقابلةً مع شخصٍ يقدم نفسه بأنه من وسائل الإعلام الإسرائيلية"، هكذا تتصرف الدولة العبرية وإعلامها، وبما يخدم الاستراتيجية الصهيونية في إحداث الفرقة والتشظي، وتفتيت المنطقة العربية ومحيطها الإسلامي، ودفعه إلى هاوية الإقتتال الداخلي على أسسٍ طائفيةٍ ومذهبيةٍ وعرقية.
يُذكّر الحدث الإعلامي في الدوحة بما جرى قبل 39 عامًا؛ عندما تنكر أحد الصحفيين الأجانب، وحضر مؤتمرًا صحفيًّا للقائد المؤسس الراحل جورج حبش في مبنى مجلة الهدف بكورنيش المزرعة في بيروت، بداية الغزو الصهيوني للبنان صيف 1982؛ خرج المراسل الأوروبي – الصهيوني في اليوم التالي بتغطيةٍ للمؤتمر نشرته صحيفةُ بديعوت أحرنوت، وقد أثار تعليقاتٍ وتفاعلاتٍ كثيرة. وقتها؛ كان الكيان الصهيوني يبحث عن تسجيل نقاط؛ يريد من خلالها الإشارة إلى أنه حاضرٌ في عقر دار المقاومة؛ محاولًا بذلك إبهار العالم بقدراته، وبث روح الإحباط في صفوف المقاومين، وضرب إسفين بينهم.

إنّ سياسة التفتيت، والاختراق، ومحاولات تعفين و"تدمير القلعة من الداخل"؛ هي سياسةٌ اتخذتها الحركة الصهيونية منذ ما قبل تأسيس الكيان حتى الوقت الراهن؛ فهذه الحركة لا تعيش إلا على شطبِ الآخر وإقصائه ومحوه من الوجود، كما تمنّت جولدا مائير ذات يوم: "كل صباح أتمنى أن أصحو ولا أجد طفلًا فلسطينيًّا واحدًا على قيد الحياة.

زلزال أفغانستان هو جزءٌ من السعي لتحقيق اختراقٍ يوصل إلى الأهداف التي وضعها قادةُ الحركة الصهيونية، المتمثلة في بسط السيطرة على المنطقة العربية، خصوصًا دول الطوق من خلال إضعافها من الداخل؛ بإثارة الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية فيها، وحصارها اقتصاديًّا، وسياسيًّا، والضغط على الدول المحيطة بها عبر الولايات المتحدة، التي لا تتردد في استخدام العقوبات المتعددة الأشكال ضد الدول والشعوب التي لا تسير في الركب الأمريكي المطلوب، ولا تتبع تعليمات البيت الأبيض. لقد كثّف وزير الخارجية الصهيوني الأسبق شيمون بيريز؛ أهداف الكيان واستراتيجياته في كتابه الشهير "الشرق الأوسط الجديد" الذي صدر بُعيدَ مؤتمر مدريد بقليل، حيث الوضع العربي يتجه نحو منحدراتٍ خطيرةٍ مثل اتفاق أوسلو.

أكد بيريز في كتابه على أن قيادة المنطقة ينبغي أن تكون للكيان مركزًا، والدول العربية أطراف قوامها أكثر من 300 مليون نسمة، ليست إلا مجتمعاتٍ مستهلكةً للإنتاج الصهيوني، وأن تتغير التسمية إلى الشرق الأوسط؛ لتتوسع المنطقة، ويضاف للجغرافيا الجديدة كلٌّ من: إيران، وتركيا، وباكستان، وإثيوبيا، ودول إفريقية أخرى. كانت الاستراتيجية تقوم على ما ثبّتته الحركة الصهيونية في مؤتمراتها الأولى التي وضعت فيها خارطةَ طريقٍ واضحةً، ترتكز على خلق التوترات داخل كلّ دولة، كضمان احتلال فلسطين، وإقامة الوطن القومي لليهود حسب الوعد. بدأت بالخواصر الرخوة؛ فكان السودان الذي تمكن منه الصهاينة وشظوه إربًا، وحققوا الانفصال الأولي؛ بتأسيس دولة جنوب السودان. بينما تعمّقت الحرب الأهلية في الأقاليم الأخرى، وأهمها: إقليم دارفور، الذي استنزفت مقدراته وثرواته، وتركته للفقر والمجاعة والمرض؛ تماشى مع ذلك التوجه صوب أرتيريا؛ بخلق علاقاتٍ حميمةٍ معها طمعًا في موطئ قدمٍ في باب المندب؛ فكان أن حرّض الكيان الصهيوني أرتيريا على احتلال جزر حنيش اليمنية في تسعينات القرن الماضي؛ عندما كان اليمن يعاني من حالة الضعف الاقتصادي والسياسي والعسكري، ورغم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، إلا أن الكيان مارس عمليةَ تحريضٍ بين مكونات الشعب المصري؛ بهدف إشعال الفتنة بينها.

أما الخارج العربي؛ فقد مارست الدولة العبرية سياسة تطويق البلدان العربية من جوارها غير العربي؛ عبر التحذير من قوة النفط، وفكر القومية العربية وخطرها على دول الجوار، ومارست تحريضًا لزعزعة الاستقرار الداخلي؛ بالعمل على اختراق الأقليات العرقية، وتوجيهها ضد الدولة المركزية؛ مستفيدةً من غياب الاستراتيجيات والانفراج الأمني والسياسي؛ ففي مؤتمر حزب العمال الصهيوني عام 1960؛ قالت وزيرة الخارجية، حينها، جولدا مائير "لقد نجحنا في إقناع الدول المحيطة بالدول العربية لإقامة حلف الدائرة، ليشكل سورًا من حول تلك الدول؛ يدرأ الخطر، ويقي هذه الدول، ويصونها من حركة القومية العربية ".

بالتوازي مع إقامة أسوار الحضارات، كان التعاون الأمني مع ثلاث دولٍ محوريةٍ، هي: تركيا، وإيران، وأثيوبيا؛ يشكّل هدفًا رئيسيًّا؛ فعقدت هذه الدول لذلك العديد من اللقاءات والاجتماعات السرية بين رؤساء أركانها في نهاية خمسينات القرن الماضي، وأرسل بموجبها الكيان آلاف الخبراء العسكريين، بلغ عددهم في 1978–1977 أكثر من عشرين ألف خبير عسكري وأمني؛ فضلًا عن تزويد تل أبيب الدول الثلاث بصواريخَ ومدافعَ ورشاشات.

الآن، وحيث تعيش المنطقةُ إرهاصاتٍ وتطوراتٍ فارقةً ومفصلية؛ يسعى الكيان إلى تعميق الهوّة بين مكونات البلدان العربية وفسيفسائها؛ مستفيدًا من حالات الفساد والاستبداد التي تعاني منها الشعوب العربية، وغياب الحريات العامة، وزيادة معدلات الفقر والبطالة والمرض، ما زاد من عدد الدول الفاشلة، وهي اللحظة التي التقطها "دوري

غولد" رئيس مركز القدس للشؤون العامة، ومستشار رئيس الوزراء الصهيوني السابق بنيامين نتنياهو، ليعبّر بقوله: "إن ما يحدث في المنطقة العربية هو نقطةٌ لخلق شرق أوسط مختلف، تعّم فيه الفوضى، ويعدُّ تحقيقًا لأمنياتٍ وطموحاتٍ بعيدةٍ لدى صانعي السياسة الصهيونية المهتمين جدًّا بالتطورات الإقليمية".

حالة الضعف والتفتت التي بلغتها المنطقة، وغياب المشروع العربي الموحد؛ أكدت على حقيقة أن الدول العربية عاجزةٌ عن القيام بالحد الأدنى من برامج التنمية الإنسانية، حيث يعشعش الفساد المالي والإداري، والتفرد في اتخاذ القرار، وتهميش الآخر المختلف وعدم الاعتراف به، وإغراق الموازنات بالعجوزات المالية المتكررة على مدار عقودٍ من الزمن؛ أدت إلى تراكم الديون العامة؛ الداخلية منها والخارجية؛ أفقد الدولة سيادتها واستقلالية قرارها، وأصبح اقتصادها مرهونًا لدى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية العالمية الدائنة، هذه المعطيات أدت إلى انقضاض الكيان الصهيوني على أغلب الفرص؛ بهدف خلق الفوضى، وإضعاف الدول العربية، خصوصًا، دول الطوق التي تعاني شعوبها كثيرًا، ما شجّع الدولة العبرية على تطوير مشاريعها بالتعاون والتنسيق والدعم غير المحدود من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ فكانت "صفقة القرن" أحد المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية التي اجترحتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، إلا أن الموقف الفلسطيني الصلب الرافض والمناهض لهذه الصفقة؛ أفشل مخططات الكيان والبيت الأبيض؛ رغم اختراقات التطبيع بما يسمى "الاتفاقات الإبراهيمية" التي تمكن منها الكيان مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

يراهن الكيان الصهيوني على استمرار الأنظمة العربية في السير بخطًى سريعةٍ نحو إجبار الشعوب العربية على اللجوء إلى الهويات الفرعية، بدلًا من الهوية الجامعة المؤمنة بالدولة الوطنية الجامعة، التي هي جزءٌ من الوطن العربي الكبير، ما يعمق حالة التفتيت والتجزئة، والاختراقات الصهيونية، لإبعاد البلدان العربية من الاقتراب والتنسيق الاقتصادي والسياسي، وبالتوازي يعمل الكيان بقوةٍ على الاقتراب أكثر من منابع النفط والمقدسات؛ تنفيذًا لحلم جولدا مائير التي قالت يومًا وهي واقفةٌ على شاطئ خليج العقبة "إني أشمّ رائحة أجدادي في خيبر"، في إشارةٍ للأطماع الصهيونية في المملكة العربية السعودية التي تعكف مراكز البحث على رصد التعويضات التي يمكن للكيان فرضها على الرياض والعواصم الخليجية الأخرى، كانعكاسٍ لحالة الوهن التي بلغتها الأمة؛ بسبب تشظيها وتفتّتها إلى فرقٍ وشيّعٍ وكانتونات لا حول لها ولا قوة؛ همُّها البحث عن رغيف الخبز والماء والكهرباء، وهذه المعطيات لا تقود إلى تضامنٍ عربيٍّ يواجه الصهاينة الذين يتمتعون باقتصادٍ قويٍّ يبلغ 395 مليار دولار في 2019، ويبلغ دخل الفرد فيه نحو 32 ألف دولار، وهو دخل أعلى من دخل الفرد في كل من مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب وسورية مجتمعين! بينما يتجاوز دخل الفرد في السعودية والكويت والبحرين وعمان؛ رغم الثروات التي تتمتع بها بلدان الخليج العربية. كما يأتي الاقتصاد الصهيوني بعد السعودية (793 مليار دولار) والإمارات (421 مليار دولار) وأعلى من مصر (303 مليار دولار)؛ علمًا أن السعودية والإمارات؛ تعتمدان أساسًا على عائدات النفط، بينما يعتمد الاقتصاد الصهيوني على الخدمات والصناعة والزراعة والتكنولوجيا.

إن الانزلاق نحو الهويات الفرعية؛ سواءً الإثنيات العرقية، أو الانتماء الطائفي والمذهبي؛ سببه الرئيس تخلي الدولة عن واجباتها تجاه المواطن، وهو ترجمةٌ لغياب العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، أي غياب دولة المواطنة المتساوية، ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي، ويضع المواطن العربي في دائرةٍ ضيّقةٍ تقود إلى انفجار الأوضاع برمتها، ويلقي بأعباءٍ ومترتّباتٍ جمّةٍ على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة.

الصراعُ مع إيران: المذهبيّ والسياسيّ والمشروع الصهيوني

سعادة مصطفى ارشيد

كاتبٌ سياسيّ/ فلسطين

أطلق الغربُ على الإقليم الذي نعيش فيه أسماء عدة، منها الشرق الأوسط (middle east) الذي يمتد من مصر، وشرق المتوسط إلى الهند، وباكستان، وإيران، وما بينهما، ومنها الشرق الأدنى، أو القريب (near east) ويشمل شرق المتوسط، وتركيا، وإيران، التي تكون بيئةَ جوارٍ تاريخي، ومستقبلي مشترك، تعيش فيها اليوم أربعُ جماعات، ثلاثٌ منها أصيلة، نحن و إيران و تركيا، ورابعةٌ غريبةٌ وغربيّة ، دخيلةٌ ومعاديّة، تمّت صناعتها في مختبرات السياسة الغربية، ومنحت القوة والدعم، وصنعت لها شرعيّة وهميّة قائمة على أساطير التاريخ الديني ونظريات العرق الصافي، وتم توظيفها قلعةً متقدمةً للاستعمار بأشكاله في خدمة مصالحه وأجنداته المتضادة مع أجندات الأمن القومي والمصالح العليا للمجموعات الأصلية الثلاثة، وإن نالنا من أذاها و شرها الحصة الأكبر .ترى إيران ذاتها على أنها دولة أمة (nation state) وأنها وريثة إحدى أعظم الإمبراطوريات في التاريخ القديم، حكمت في حقبة من الزمن معظم العالم القديم، ومثلت القطب المعادل لليونان وورثته الرومان، توسعيًّا و فلسفيًّا و فكريًّا، فهي حضارة موغلة بالقدم، أنتجت الأديان والفلسفات والآداب شعرًا و ملاحم. وفي حين تفوّقت الإمبراطورية الرومانية بالقانون، فقد تفوّقت الإمبراطورية الفارسية في أنظمة الإدارة والمحاسبة ومسك الدفاتر، وقد ورثت معارفها الإدارية والمالية ودرجت على اعتمادها كل من الدولة الأموية ثم العباسية.

ترى إيران أيضًا أنها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، والحملة لأمانة الفقه الأمامي – الإثنا عشري، ومعه دماء الأمة وتراثهم ووصاياهم، وأصبحت بعد انتصار الثورة عام 1979، صاحبة مشروع طموح، يتجاوز في مداه حدود إيران القومية، إلى مجال إقليمي – عالمي من خلال نظرية تصدير الثورة التي أطلقها الإمام الخميني، وبقي المفهوم يتطور على يد خليفته الخامينئي؛ ليصبح أكثر عصرية ومقبولية، وهذا ما سيعود له المقال لاحقًا. أما كيف رأى أهل الإقليم إيران، وأخص العرب المحسوبين على الغرب في زمن الحرب الباردة، فلقد رأوا إيران دولةً قويةً عصرية، ومثالًا يحتذي، واتّسمت علاقات هؤلاء بإيران الشهنشاهية بالود والحميمية، وإن كانت بشكلٍ دوني، وجند هؤلاء منظوماتهم السياسيّة والإعلاميّة والثقافيّة وحتى الدينيّة (السنية) في خدمة إيران والشاه المتعالي عليهم، الذي لطالما تطاول عليهم واستخف بهم، وإنْ برتوكوليًّا أثناء حجيجهم الدائم لطهران؛ إن في احتلال الجزر الثلاث، أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، عند انسحاب الإنجليز من الخليج في سبعينات القرن الماضي، وهو الأمر الذي قوبل بالصمت غير المعترض؛ استطرادًا لرؤية البعض لإيران (الشاهنشاهية) الصديقة والحليفة والجارة العزيزة، التي تجندت الفتاوى الدينية (السنية) في دعم سياساتها وشرعنتها ووضعها في خدمة الإسلام، وفي تبرير الصداقة معها، ما لبثت أن انقلبت رأسًا على عقب، عندما تحولت إيران من حليفٍ للغرب الأطلسي وحليف (إسرائيل) الأول في العالم الإسلامي، ومزودها بالنفط الزهيد الثمن، ووقوفها إلى جانبها سياسيًّا واستخباريًّا ونفطيًّا بشكلٍ علنيٍّ في حرب 1973، إلى عدو لها، فاستيقظت الحمية السنية عند فقهاء أولئك السلاطين والأمراء

والرؤساء، وأصبحت إيران المعادية للمشاريع الغربية، خاصة الولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر، والمتناقضة الرافضة وجوديًّا بالجوهر مع (إسرائيل – الشيطان الأصغر)، فاحتل طلبتها السفارة الأمريكية واحتجزوا دبلوماسييها، وطردوا (الإسرائيليين) وحولوا سفارتهم إلى سفارة فلسطين بهذا السلوك الإيراني الجديد، الذي مثل نقطة تحول استراتيجي لا إقليمي فحسب، إنما عالمي أيضًا، فأصبحت إيران عدوًا لهؤلاء من عرب أميركا ومسلميها، فإيران شيعية رافضية. وهذا السياق كان له، بحكم المنطق، أن يسير في طرقه المشبوه، وذلك باستبدال العدو الحقيقي (المشروع الغربي عمومًا الصهيوني) وأداته، بإيران الشيعية التوسعية، التي تهدد الأمن القومي والمصالح العليا، إنها غضبة مضرية، ثأرًا للسيدة عائشة ودفاعًا عن الراشدين الأوائل، من هنا علينا طرح الأسئلة الاستنكارية – لا الاستفهامية، ما الذي يريده هؤلاء؟ وهل يمكن تبرير ذلك بالعمى السياسي والاستراتيجي؟ أم أنهم يملكون الرؤية والمعرفة بأن وضعهم لأنفسهم ومقدرات بلادهم في خدمة المشروع الغربي هو سر بقائهم؟ لما كان من تحالف وصداقه هؤلاء من ملوكٍ وأمراء و رؤساء مع إيران الشاه؛ بسبب قربه من الغرب وتحالفه العضوي مع (إسرائيل)، وإن كان عدائهم لإيران الثورة للأسباب ذاتها، فإن المواطن والحاكم لدينا المرتبط بأمته وشعبه، الذي يرى أن لا مصالح تتفوق في أهميتها على مصالحه القومية، وأن لا أمن يستدعي اهتمامه أكثر من أمنه القومي، فإنه، حكمًا، يرى في إيران الثورة الحليف والصديق، الذي أثبت ذلك على الدوام بدعمه لقضايانا العادلة من فلسطين ومقاومتها، بغض النظر عن مذهبتيها السنية أو علمانيتها، و في دعم اليمن في مواجهه الهيمنة الغربية (الاستكبار وَفقًا للقاموس السياسي الإيراني)، وأدواتها السعودية – الإماراتية، وفي دعم لبنان مقاومةً وتنميةً واقتصادًا ومؤخرًا نفطًا، وإن خشي بعض اللبنانيين من شيعية الوقود الإيراني، وها هي حاملات مشتقات البترول في طريقها إليه دون أن نغفل دورها في العالم ودعمها أيضًا لفنزويلا الصديقة المحاصرة.

يقلق البعض مما صدر قبل أربعة عقود من الإمام الخميني، وشعار تصدير لثورة دينية، ذات لون مذهبي، لكن علينا ملاحظة تطور هذا المفهوم على يد خليفة الإمام الراحل، فقد تطور هذا الشعار ليصبح تصدير أفكار ومسلكيات سياسية – اقتصادية – تنموية، لها علاقة بالمشاركة بالحكم من خلال الممارسة الديمقراطية والانتخابات، وتداول السلطة وحق الشعب في اختيار ممثليه بنزاهة وشفافية، واختيار رئيسه، هذا المفهوم أصبح يتضمن تصدير قيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وطريقة معقولة في توزيع الثروة، أصبحت تجربة حصار أربعة عقود محرضة للعناد الإيراني في إقامة التنمية وفق نموذجها الخاص لا وفق وصفات البنك الدولي، واتفاقات التعرفة الجمركية الدولية، أو نشاط منظمات غير حكومية مدعومة من الغرب، وتقوم بدور مشبوه. أثبتت إيران بذلك أن إمكانية التطور والتصنيع ليست حكرًا على النموذج اللبرالي الغربي، لا بل إنها ممكنه ذاتيًّا.

إيران اليوم متقدمة في الطب والعلوم والرياضيات والحاسوب والعلوم السيبرانية، لها صناعاتها المتقدمة في جميع المجالات وحتى الثقيلة منها، التي تشمل السيارات والأسلحة المتقدمة والطائرات بأنواعها، حتى إن طائراتها المسيرة أصبحت من أكثر طائرات العالم المسيرة نجاحًا.

مذهبيًّا: الشيعة ليست دينًا مستقلًا، إنما تعني الجماعة التي شايعت الإمام علي، أي أيدته ونصرته والتزمت برأيه في خلافه مع لفيف من الصحابة الأجلاء. بقي الإمام علي يبادلهم ويبادلونه الحب والتقدير والاحترام، ولم يكن الخلاف، ولو مرة واحدة، حول العقيدة والقرآن والمسائل الإيمانية التي تطابقت وجهات نظرهم فيها، وإنما كان

الخلاف سياسيًّا، ويدور حول أحقيته بالخلافة، وحول بعض الأمور المالية والإدارية التي رأى أنها غير مناسبة، ولم يمس الخلاف العقيدة والإيمان، فبقي القرآن هو الحكم والقاسم المشترك للفرقاء بين جمهور الصحابة وتابعيهم، وبما يتجاوز خلاف الإمام علي مع سابقيه الثلاثة، لذلك، فالخلاف سياسي إداري بامتياز، وبعيد كل البعد عن القضايا الإيمانية والدينية، ولم يكن في ذهن الإمام إنشاء مذهب خاص على الإطلاق، هكذا بقيت علاقات الإمام بالخلفاء الراشدين تحكمها المحبة والمودة، وإن شابها خلاف في وجهات النظر، ومن الجدير ذكره، أن الإمام علي أرسل بولديه الحسن والحسين إلى بيت الخليفة عثمان أثناء حصاره الأخير ليدافعا عنه، ثم إن للإمام على أربعة عشر ابنًا غير الحسن والحسين، وثلاثة منهم حملوا أسماء بنت أبي بكر، وأمه ليلى بنت مسعود، وعمر وأمه الصهباء بنت عباد التغلبية، وعثمان وأمه أم ولد، ولم يكن ذلك إلا حبًّا و تيمّنًا بهم.

الصراع المذهبي بين السنة والشيعة أمر ظهر في صدر الإسلام، وما لبث أن خبا وانخفضت حدته، لكنه عاد وتخلّق صناعيًّا مع انتصار الثورة في إيران عام 1979، وتم توظيفه في عملية السيطرة التي نشأت مع غياب حارس الخليج والوكيل الأمريكي القوي، وإلا لماذا لا نرى صراعًا مع ديانات أخرى سماوية وأرضية تختلف معها العقيدة الإسلامية بما يفوق خلاف السنة والشيعة؟ فكيف بالدين الواحد الذي يحكمه كتاب (قرآن) واحد، وإن اختلف الأتباع ببعض اللوائح والأنظمة، وهو خلاف قد يكون أيضًا بين الشيعة والشيعة، وبين السنة والسنة، لا بل بين أتباع مذهب من مذاهب أهل الشيعة أو أهل السنة؟

هذا وقد رأى الأئمة الأربعة أن أستاذهم جميعًا كان الإمام جعفر الصادق، وكان الإمام أبو حنيفة قد درس على يديه سنتين قبل وفاته، واشتهر عنه قوله: لولا السنتان لهلك النعمان. وقد بقي الأزهر حتى عشرينات القرن الماضي يدرس الفقه الجعفري أسوة بالمذاهب الأربعة.

لكل دولة مصالحها العليا الثابتة وحاجاتها السياسية المتحركة، التي تديرها وفق تلك المصالح، ولا يعتقد أحد أن إيران جمعية خيرية، وهذا ما لا غبار عليه، فهي بلا شك دولة ذات حساسية بالغة لأمنها القومي، و مصالحها العليا، التي تضعها في المقدمة، لكن أمنها القومي ومصالحها العليا تتقاطع إيجابًا مع أمننا ومصالحنا القومية، ونحتاج إلى العمل الدائم والمستمر على توليد الأفكار الخادمة لهذا التوجه وتطويرها، ولا يعني ذكر التجربة الإيرانية الناجحة في التنمية عصمة إيران عن الفساد والخطأ، فلا عصمة لأحد، والعمل على صياغة استراتيجيةٍ مشتركةٍ تتكامل بها مصالحنا القومية مع مصالح إيران القومية، كما تقوم على مشتركات، وعلى رأسها التصدي للتهديد الغربي المشترك، وسنانه المشرع المتقدم (إسرائيل)، والاتفاق الاستراتيجي مع إيران لا يعني التطابق معها في المذهب، أو الالتزام بنظريتها الحكمة (نظرية ولاية الفقيه)، فلا زال كاتب المقال يحلم ويعمل من أجل الدولة العصرية، العلمانية، الحداثية، القومية.

الطائفيّةُ...وأسئلةُ الضرورة

د. عبد الحسين شعبان

مفكّرٌ عربيّ/ العراق

ما السبيلُ للخروج من الشرنقة الطائفيّة التي لفّت المشهد العربي طوال العقود الثلاثة الماضية ونيّف؟ ثم من أين نبدأ؟ هل من النخب، أم من القوانين، أم من المجتمع؟ وما هو تأثيرات القوى الأجنبية الإقليمية والدولية في تغذية هذا الواقع؟ وأين تكمن مسؤولية المثقّف؟ وهل هناك من يمثّل الطائفيّة، أو ينطق باسمها؟ وما الفرق بين الطائفة والطائفيّة؟ وكيف تتحدّد الهُويّة؟ وأين موقع المواطنة فيها؟ والسؤال الأخير؛ ما هي مستلزماتُ مشروعٍ نهضويٍّ عربيٍّ لمواجهة هذا الواقع؟[1]

الطائفيُّ يتبرّأُ من الطائفيّة

ابتداءً، أقول لا أحد يجاهر، أو يعترف بأنه "طائفي"؛ فحتى الطائفيّون أنفسهم يلومون الطائفيّة، أحيانًا، ويعتقدون أن خصومهم وحدهم هم الطائفيّون، وهكذا يبرئ الطائفي نفسه من تهمة الطائفية، أو يحاول إلصاقها بالآخرين، أو إنسابها إلى سلوكٍ وتصرّفٍ فرديٍّ أحيانًا، أو إيجاد ذرائعَ ومبرراتٍ تأريخيّةٍ "بادّعاء المظلومية" أو "الحق في التسيّد"، أو ادّعاء امتلاك ناصية الدين، والحفاظ على نقائه إزاء محاولات الغير للنيل منه أو من تعاليمه، الأمر الذي يخوّله ادّعاء تمثيل الطائفة أو النطق باسمها، مع تأكيداتٍ بملء الفم بنبذ الطائفية، أو رميها على الطرف الآخر أو استنكارها، لكن دعاوى تحريم الطائفيّة، وإن اقترن بعضها برغباتٍ صادقة، إلاّ أنها تعود وتصطدم بوقائعَ مريرةٍ، وقيودٍ ثقيلة؛ تكاد تشدّ حتى أصحاب الدعوات المخلصة إلى الخلف، إن لم تتهمهم، أحيانًا، بالمروق والخروج على التكوينات والاصطفافات المتوارثة.

ولعلّ بعض العلمانيين والحداثيين، انساقوا وراء مبرراتٍ أو تسويغاتٍ تقضي بانخراطهم في إطار الحشد الضخم للكتل البشرية الهائلة ما قبل الدولة أحيانًا، التي تذكّر بعصر المداخن في أوروبا إبان الثورة الصناعية، التي تحرّكها زعاماتٌ مستفيدةٌ من بعض الامتيازات أحيانًا، بإثارة نزعاتها البدائية إزاء الغير، أو الرغبة في الهيمنة، وذلك تحت شعار "الواقعية" السياسية والاجتماعية، وأحيانًا بدعوى التميّز والهويّة الخاصة، التي غالبًا ما تكون على حساب الهويّة الوطنية الجامعة، التي بإمكانها احترام الخصوصيّات والهويّات الفرعيّة.

وبودّي أن أشير إلى أن الطائفية تختلف اختلافًا جذريًّا عن الطائفة، ذلك أن الأخيرة هي تكوينٌ تاريخيّ، وامتدادٌ اجتماعي، وإرثٌ طقوسيّ، تواصل عبر اجتهاداتٍ فقهيةٍ ومواقفَ نظريةٍ وعملية، اختلط فيها ما هو صحيحٌ ومنفتح، بما هو خاطئٌ وانعزالي أحيانًا، لكنها تكوينٌ أصيلٌ موجودٌ، وتطوّر طبيعيًّا، وليس أمرًا ملفّقًا أو مصنوعًا، في حين أن الطائفية هي توجّهٌ سياسيٌّ يسعى للحصول على امتيازاتٍ أو مكافآتٍ باسم الطائفة، أو ادّعاء تمثيلها، أو إثبات تمايزاتٍ عن الطوائف الأخرى، حتى وإنْ كان بعضها فقهيًّا أو شكليًّا، وأحيانًا، مفتعلًا وإغراضيًّا؛ بهدف الحصول على المكاسب. وإنْ أدّى مثل هذا السلوك إلى التباعد والافتراق والاحتراب؛ ناهيكم عن زرع الأوهام حول "الآخر"، بصورة العدو أو الخصم، ثُمَّ إلى خلق حالةٍ من الكراهية والعداء، في رغبةٍ للإقصاء والإلغاء، بعد التهميش والعزل،

[1] أنظر: كتابنا جدل الهويّات في العراق– الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم، "ناشرون"، بيروت، 2010. كذلك كتابنا: الهوية والمواطنة – البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016. ط2، 2020.

مرورًا بالتحريم والتأثيم، وإنْ تطلب الأمر التجريم أيضًا، فتراه لا يتورّع عن التوّغل، حيث تتحقق المصالح الذاتية الأنانية الضيّقة، وإن تعارضت مع مصلحة الوطن والأمة.

والغريب في القضية أن بعض هؤلاء المنخرطين في البغضاء الطائفية، أو إشعال نار الحقد والكراهية، لا علاقة لهم بالدين، فهم غير متدينين، فكيف يتعصّبون للطائفة، إنْ كانوا غير متدينين، أو حتى غير مؤمنين أصلًا؟ وهو ما أطلق عليهم عالم الاجتماع العراقي الكبير علي الوردي؛ إنهم "طائفيون بلا دين"، وبذلك تكون الطائفية عاملَ تفتيتٍ وانقسامٍ للمجتمع، وإحدى أمراضه الاجتماعية الخطيرة، إذا ما استشرت.

في بعض أسباب الطائفية

عانت بلادنا العربية من هذه الظاهرة الطائفية الانقسامية؛ بسبب ضعف الثقافة الإسلامية من جهة، وشيوع الكثير من الأوهام والترهات إزاء الطوائف الأخرى من جهةٍ أخرى، لا سيّما بالتعصّب والتطرّف والغلوّ، ويعود ذلك أيضًا إلى الموروث التاريخي، والقراءة المغلوطة للتراث الإسلامي بفرقه، وفقهه، وجماعاته المجتهدة، بل إن هناك حقولَ ألغامٍ تاريخيّةً يمكن أن تنفجر في أية لحظة، إذا ما تم الاقتراب منها؛ فبعض مفاصل التاريخ، بما فيها تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة وما بعدهم، يظل مسألةَ احتكاكٍ مستمرةً يريد البعض تغذية نيرانها باستمرار.

وينسى هؤلاء أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (الفاروق) كان يردد: لولا علي لهلك عمر، لا سيّما استشاراته في الكثير من القضايا القضائية، وما يتعلق بالحُكم والسياسة ودلالاتهما وأبعادهما في ظرف ملموس. ولعل تأييد الإمام علي للخليفة عمر لم يكن بمعزلٍ عن شعوره بالقربى الفكرية، خصوصًا في الموقف من العدالة وتجلياتها على صعيد الدولة الإسلامية الناشئة والمجتمع الجديد، ووَفقًا لكتاب الله "القرآن الكريم" وسنّة رسوله.

كما أن ضعف الثقافة المدنية الحقوقية، وبالأخص ثقافة الاختلاف وحق الرأي والرأي الآخر، وعدم الإقرار والقَبول بالتعددية والتنوّع، أسهم في تكريس الطائفية السياسية.

قراءةُ التاريخ

لقد نشأت المذاهب الفقهية الإسلامية متقاربة، وانتقلت بعض الأحكام من هذا المذهب إلى ذاك، تبعًا للظروف من جهة، ومن جهةٍ أخرى للتأثيرات التي قد تقع عليها، فقد كان الفقيه والعالم الكبير أبو حنيفة النعمان تلميذًا نجيبًا للفقيه الضليع الإمام جعفر الصادق، وهما قطبان لمذهبين أساسيين في العالم الإسلامي، المذهب الحنفي (السني) والمذهب الجعفري (الشيعي الإثني عشري) حيث يشكل الأول غالبية ساحقة، في حين يشكل الثاني "أقليّة" متميزة، لا سيّما في بعض البلدان التي يكون فيها أكثرية، أما المذهب الشافعي والمالكي فلهما حضورٌ في شمال إفريقيا وبلدان أخرى، في حين أن المذهب الحنبلي هو خامسُ هذه المذاهب الأساسية.

وإذا كان الاصطفاف عقليًّا واجتهاديًّا، فإن العلاقة التي ينبغي أن تسود بين المذاهب والطوائف ينبغي أن تكون هي الأخرى عقلية وسلمية، وعلى أساس المشترك الإنساني والوطني والعروبي والإسلامي والمسيحي، وليس وَفقًا لمصالحَ سياسيةٍ أنانيةٍ ضيقة؛ تريد دفع الأمور تجاه الافتراق الذي لا عودة فيه، ولا إمكانية لإعادة لحمته، ولعل بعض أمراء الطوائف سيكونون المستفيدين من هذا الانقسام والتناحر؛ طالما يؤمّن لهم زعاماتهم وامتيازاتهم، وحتى تفاهماتهم مع أمراء الطوائف في الأطراف الأخرى.

المواطنةُ والطائفية

بين الطائفية والمواطنة فرقٌ كبيرٌ وشاسع، والمواطنة ليست طائفيةً، حتى وإن انتمى المواطن إلى طائفة، إلاّ أن الأساس الذي يربطه بالمواطن الآخر هو الوطن والمواطنة والحقوق المتساوية، المتكافئة، والمشترك الإنساني في إطار سيادة القانون، وإذا ما أقرّ الجميع ذلك وَفْقَ دستورٍ ينظّم علاقة المواطن بالدولة؛ فالأمر يقتضي أن تكون هي المرجعية، وليس غيرها، وهو ما يتطلب التصدي لمرتكبي الطائفية؛ طبقًا لقانونٍ يحظرها، ويعاقب من يدعو أو يروّج أو يتستر عليها، أو يتهاون في مكافحتها أو يخفي معلومات عنها؛ وذلك بهدف تعزيز المواطنة، وتعميق أواصر اللحمة الوطنية والوحدة الكيانّية للمجتمع والدولة.

وإذا ما اقترنت الطائفية والتمذهب بأفعالٍ وأنشطةٍ من شأنها أن تؤدي إلى انقسامٍ في المجتمع، ونشر الفوضى والاضطراب، واستخدام العنف والقوة والتمرّد، وقد تقود إلى حربٍ أهلية، فإن ذلك يرتقي إلى مصاف جرائم أمن الدولة الكبرى، بما فيها جرائم الإرهاب، وقد تصل إلى جرائم الخيانة العظمى، إذا ما ترافقت مع تحريضاتٍ لجهاتٍ خارجيةٍ وَفقًا لأجنداتٍ أجنبيّة، خصوصًا في ظل استفزاز المشاعر الخاصة، ودفعها تجاه عدوانٍ ضدّ الآخر؛ الأمر الذي قد يصل إلى ما لا يُحمد عقباه.

وإذا كان الانتساب إلى الطائفة أمرًا طبيعيًّا، مثل الانتساب إلى الدين، وهي فرع منه، أو الانتساب إلى الوطن، أو الأمة، لا سيّما وأن الإنسان غير مخيّر فيها، فقد يولد الإنسان مسلمًا، أو مسيحيًّا، أو عربيًّا، أو غير عربي، ومن منطقةٍ معيّنةٍ، ومن طائفةٍ معيّنةٍ حسب الآباء والأجداد، في لبنان، أو المغرب، أو الصومال، أو المملكة العربية السعودية، أو العراق، أو إيران، أو أفغانستان، أو الهند، أو إندونيسيا، أو في بعض بلدان آسيا الوسطى، ولم يسأله أحد عن رغبته، وقد لا يجوز له تغيير ذلك، لو أراد بحكم قيودٍ وضوابطَ قد تؤدي إلى هلاكه، لا سيّما في ظل النزعات المتطرفة والمتعصبة السائدة، لكن التمترس وراء طائفته ومذهبه ضدّ الآخر، وبهدف الحصول على امتيازات، فهذا شيءٌ آخر، خصوصًا إذا كان على حساب المواطنة والمساواة، بما يؤدي إلى التمييز لأسبابٍ طائفيّة؛ الأمر يُلحق ضررًا بحقوق الطائفة ذاتها وأفرادها، مثل: الإضرار بحقوق الطوائف الأخرى، وبالوطن والأمة ككل، جماعاتٍ وأفرادًا، وبقضية حقوق الإنسان ككل.

تطويقُ الطائفية

ولتعزيز قيم المساواة والمواطنة وتطويق الطائفيّة سياسيًّا، واجتماعيًّا بعد تحريمها قانونيًّا؛ ينبغي حظر العمل والنشاط السياسي، وتحت أية واجهاتٍ حزبيةٍ، أو اجتماعيّةٍ أو مهنيّةٍ أو نقابيّةٍ أو ما شابه ذلك، إذا كانت تسعى لنشر الطائفيّة أو المذهبيّة (التمييز الطائفي أو المذهبي)، بصورةٍ علنيّةٍ أو مستترة، خصوصًا بحصر الانتساب إلى ذلك الحزب أو المنظمة، أو الجمعية أو تلك، بفئةٍ معيّنة، بادّعاء تمثيلها، أو النطق باسمها، أو التعبير عنها.

كما لا بدّ من منع استغلال المناسبات الدينية للترويج للطائفية، أو المذهبية، بغية إثارة النعرات والعنعنات بين الطوائف، وإضعاف مبادئ الوحدة الوطنية والهوية الجامعة المانعة، التي أساسها الوطن والإنسان، ويقتضي ذلك، أيضًا، منع استخدام الطقوس والشعائر والرموز الدينية بما يسيء إلى الطوائف الأخرى، خصوصًا، من خلال الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والإلكتروني؛ الأمر الذي يتطلب على نحوٍ مُلحّ إبعاد الجيش والمؤسسات الأمنية ومرافق الدولة العامة عن أية انحيازاتٍ أو تخندقاتٍ طائفيةٍ بشكلٍ خاصّ، وسياسيّةٍ بشكلٍ عامّ.

وإذا أردنا وضع اليد على الجرح، فلا بدّ من حظر استخدام الفتاوى الدينية لأغراضٍ سياسية، لا سيما انخراط رجال الدين فيها، خصوصًا، إذا كانت تتعلق بالشأن العام السياسي، وهذا الأمر ينطبق، أيضًا، على الجامعات والمراكز المهنية والاجتماعية والدينية، والأندية الرياضية والأدبية والثقافية، التي ينبغي أن تكون بعيدةً عن أية اصطفافاتٍ طائفيةٍ أو مذهبية.

إن بناء دولةٍ مدنيةٍ دستوريةٍ عصرية، واحترام حقوق المواطنة كاملة (أي دولة تستند إلى حكم القانون) يقتضي وضع حدٍّ للطائفية السياسية؛ تمهيدًا لتحريمها ومعاقبة القائمين عليها أو الداعين لها أو المتسترين عليها، وهي الطريق الأمثل للوحدة الوطنية والهويّة الجامعة – المانعة وحسب زياد الرحباني "يا زمان الطائفية.. خليّ إيدك على الهويّة".

الدولةُ والتوازنُ المجتمعي

تقوم الدولة العصرية على قاعدة المواطنة، وهذه تشمل مبادئ الحريّة والمساواة والعدالة والشراكة والمشاركة. ولا يمكن الحديث عن مواطنةٍ دون الحديث عن المواطن أو الشخص الطبيعي المجرد؛ الأمر الذي يدفع للحديث عن المجتمع المدني، والبِنية الاجتماعية المتطورة قياسًا بالبِنية التقليدية، وتمتاز الأولى عن الثانية، في كون المجتمع المدني يقوم على أساس منظماتٍ مدنيةٍ طوعيةٍ يكون الانتساب إليها وَفقًا لاختياراتٍ حرةٍ واعيةٍ، وهي منظماتٌ غير حكومية وغير إرثية، أي أن العضوية فيها لا تتوارث عن العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الدين أو غير ذلك، وهي منظماتٌ غير ربحية، وهو ما يميّزها عن القطاع الخاص، فضلًا عن أنها منظماتٌ حداثيةٌ وديمقراطية، أي تمارس الديمقراطية في جميع أعمالها وعلاقاتها الداخلية، بين هيئاتها وأفرادها وبينها وبين محيطها الخارجي.

كما يفترض فيها قَبول التعدّدية والاختلاف والتنوّع، في حين أن البنية التقليدية، يمكن أن تشكّل مجتمعًا أهليًّا، عشائريًّا، وراثيًّا، أو دينيًّا، أو طائفيًّا، أو جهويًّا، ينتمي إليه الفرد بصورةٍ أوتوماتيكيةٍ وليست طوعيةً اختيارية.

وإذا كانت الدولة العصرية قد استقرّت وأصبحت كيانًا قائمًا ومعترفًا به لا يمكن إلغاؤه، لأنه "معطى تاريخي" يقوم بوظيفتين أساسيتين هما: حفظ أرواح المواطنين وممتلكاتهم وصيانتها، وضبط النظام والأمن العام، فإن هذه الدولة لا يمكنها أن تستقيم دون وجود مجتمعٍ مدنيٍّ حرٍّ ومستقلٍّ وفاعلٍ، يسهم في الرصد والمراقبة والشراكة، خصوصًا، أن وظيفتها اتسعت وتشعبت مدنيًّا وسياسيًّا، واجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وثقافيًّا، وفيما بعد تفرّعت عنها ما يمكن أن يطلق عليه "دولة الحماية" أو "دولة الرعاية" أو "دولة الرفاه"؛ بتشعّبِ وظائفها وواجباتها، وتنوّع مهمّاتها وتوسّعها، تلك التي يمكن تطويرها من خلال الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لتعديل التوازن الاجتماعي مع الدولة، عبر الضغوط المتواصلة، وتوازن القوى للجماعات والفئات الاجتماعية، التي يمكن أن تسهم في تأمين احترام حقوق الإنسان، وحرياته المتطورة والمتوالدة.

وقد تمكّنت الدولة العصرية من تحقيق عددٍ من المنجزات السياسية؛ (التعايش والصراع السلمي بين الطبقات والفئات والمراتب الاجتماعية، ولا سيما في ظل اتخاذ الصراع الطبقي أشكالًا جديدة) والاجتماعية والاقتصادية؛ (اكتساب الصراع بُعدًا تنافسيًّا بين الفئات، والتيارات الاجتماعية، لا سيّما من خلال الخدمات والضمانات والبرامج والاقتصادية، وارتفاع مستوى الأجور وتحسين شروط العمل، واستثمار أوقات الفراغ والراحة) والثقافية؛ (بالاستفادة من منجزات الثقافة والفن والأدب والعمران والجمال وغيرها). وقد خفّت حدّة النزاعات القومية والإثنية والدينية في

الدول المتقدمة، وأصبحت المواطنة قيمةً عليا؛ تقوم عليها القاعدة الدستورية للدولة وهي العنصر الناظم للكيان الاجتماعي، وما زالت الدول النامية تفتقر إليه، ومنها في عالمنا العربي والإسلامي، لا سيما وأن بنيتَها الدستورية والقانونية، فضلًا عن أساسها الاجتماعي؛ ضعيفةٌ. وكذلك ضعف تأثير المجتمع المدني.

بِنيةُ الدولة العربية

إنّ البِنية السياسية العربية ما تزال محكومةً بقواعدَ أخرى، بعضها ما زال بعيدًا عن التطور الدولي، سواءً على الصعيد الدستوري والقانوني، أو على الصعيد السياسي والمدني، أو على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فضلًا عن قصور نظرته إلى المشترك الإنساني؛ حيث يعدّ البعض هذا التطور مجرّد بدعةٍ وضلالٍ يستهدف الأمة ودينها وقيمها وتراثها.

وإذا كان الناظم الدولي ذو الأبعاد الإنسانية؛ يقوم على مبادئ المشاركة بإجراء انتخاباتٍ حرّةٍ ودوريةٍ، سواءً على مستوى الحكومة، أو البرلمان، فإن الكثير من البلدان العربية ما تزال مستغرقةً بمقارباتٍ أخرى، حتى لو أجرت انتخابات، فإنها ستكون شكليةً في الكثير من الأحيان، أو أن الدولة تتدخل في التأثير على نتائجها، خصوصًا في الدول الشمولية، أو التسلطية، أو المنغلقة، أو توظّفها على شكلٍ سلطويٍّ لامتصاص النقمة، وللتساوق مع التطور الدولي، والظهور بمظهر المستجيب للضغوط الدولية.

الهُويّة والمواطنة بضدِّهما

أحيانًا لا نتحدّث عن الشيء إلاّ بضدّه، وحتى فهم التاريخ حسب ألتوسير المفكر الماركسي غير التقليدي، هو قراءة الوعي بضدّه، وكما يقول الشاعر علي بن جبلة:

ضدّانِ لما استجمعا حَسُنا والضدّ يكشفُ حسنَهُ الضدُّ

ذلك أن غياب أو ضبابية مسألة الهويّة، وتشوّش مسألة المواطنة والتباسها عندنا؛ ناهيكم عن اختلاطهما في المنافي والمهاجر، ودخول عوامل جديدة عليهما سلبًا وإيجابًا، لا زال يثير هواجسَ وتداعياتٍ كثيرة، سواءً على الصعيد الفردي، أو على الصعيد الجماعي، وفي الوطن والمنافي على حدٍّ سواء، خصوصًا، في ظلّ بدائل ملتبسة؛ دينية أو طائفية أو إثنية أو غير ذلك، حيث يصبح التذرّر عائقًا حقيقيًّا أمام الدولة وفي طريق المواطنة، بما يؤدي إلى تعثّر مشروع الحداث؛ باستمرار القَدامة لمرحلة ما قبل الدولة وتشظياتها وتقوقعها.

إن الإحساس المتنامي لدى فئاتٍ غير قليلةٍ بالاغتراب أو الشعور بالحيف أو الغبن أو التهميش أو الاضطهاد، لهوّياتها الفرعية، ولّد لديها حاجةً متناميةً ورغبةً ملحّةً في التعبير عن نفسها، وإظهار خصائصها وتميّزها، وسعيها لتأسيس كيانّية خاصة، تمثّل هوّيتها سواءً كانت دينيةً أو قوميةً أو لغويةً أو غير ذلك.

وفي بعض الأحيان خلق مثل هذا الإحساس لدى هذه الفئات شعورًا بالانعزال وضيّق الأفق؛ جرّاء سياسات الاستعلاء الطويلة الأمد، ومحاولات الهيمنة من جانب هوّيات أخرى تحت عناوينَ مخادعةٍ، مثل: "الأغلبية" أو "الأكثرية" التي تفترض التسيّد لعددها أو حجمها، بحيث تكون في مكانةٍ علويةٍ أو سامية أو حتى "شرعية" باستخدام المسطرة الديمقراطية على نحوٍ يتعارض مع جوهرها، ونعني بها مبادئ المساواة، لا سيّما عندما يتصرّف من يزعم تمثيل هذه "الأغلبيات" أو الأكثريات العددية لإخضاع "الأقليات" (الأقل عددًا أو الأصغر حجمًا)، سواءً بمحاولة

الاستقواء عليها، أو تذويبها، أو تهميش هوّيتها الفرعية، أو عدم الاعتراف بها، على قدمٍ من المساواة، وعلى أساس المواطنة مع الهوّيات الأخرى، أو محاولة احتوائها، وتدجينها تحت ذرائعَ ومبرّراتٍ مختلفة.

ومهما كانت المزاعم، فإن مثل هذا الأمر يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والمساواة المفترضة بين الهوّيات، بغض النظر عن نسبتها العددية؛ طالما تمثّل خاصيّاتٍ معينةً تختلف عن الخاصيّات الأخرى، إثنيًّا أو دينيًّا أو لغويًّا أو غير ذلك، وتفترض هذه الخصوصيّة التعامل على نحوٍ متساوٍ، ومن مسافةٍ واحدةٍ من جانب الدولة مع الهوّيات المختلفة دون تمييزٍ أو محاباةٍ تحت أية حجةٍ كانت؛ فالدولة ينبغي أن تكون محايدةً إزاء الأديان، أو القوميات، أو اللغات، أو أية خصائص مشتركة لجماعةٍ من الناس، مثلما عليها أن تتعامل مع الجميع على أساس المواطنة دون تمييزٍ بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو اللون أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك. وقد أعادت حركات الاحتجاج الشبابية والشعبية أو ما أطلق عليه "الربيع العربي" هذه الإشكالات إلى الواجهة على نحوٍ صارخ، سواءً ما يتعلق بالهوّيات، ولا سيّما الفرعية، أو ما يتعلق بمبادئ المواطنة التي ظلّت منقوصة في عالمنا العربي؛ بسبب نهج الاستبداد والتسلّط وشحّ الحريات في ظلّ الأنظمة التي حكمت ما بعد فترة الاستقلال، وزيادة الشعور بضرورة تحقيق المساواة والكرامة الإنسانية، وصولًا إلى مواطنةٍ يحميها القانون الذي لا يميّز بين المواطنين لاعتباراتٍ دينيّةٍ أو إثنيّةٍ أو سياسيّةٍ أو اجتماعيّةٍ أو اقتصاديّةٍ أو لغويّةٍ أو سلاليّةٍ أو جنسيّةٍ أو لأيّ سببٍ كان.

مكابحُ الحداثة

مكابحُ حقيقيةٌ وقفت أمام التوجّه نحو الحداثة، وارتدّت الكثير من البلدان التي وقفت عند بوابات الحداثة، أو عند مداخلها إلى مرحلة ما قبلها، وتراجعت إلى الخلف؛ بحكم البدائل الملتبسة، الدينية، والطائفية، والقومية، والمناطقية، والجهوية، التي تبنّتها قوى محافظة، أو تراجعت عن مواقفها الحداثية تجاه المحافظة، وهذه الأخيرة، ولا سيّما من القوى الدينية التي هيمنت على المشهد السياسي في العديد من البلدان العربية.

إنّ موجة انبعاث الهوّيات والتشبّث بالخصوصية التي شهدها العالم العربي والإسلامي في العقود الثلاثة ونيّف الأخيرة، هي استمرارٌ لمطالباتٍ سابقةٍ لحركاتٍ وتياراتٍ وقوى أخذت تتبلور في ظرفٍ دوليٍّ جديد، كجزءٍ من موجةٍ عالمية؛ ارتفعت بعد انهيار الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية، وانتهاء عهد الحرب الباردة القديم، وبداية عهد جديد للصراع الأيديولوجي العالمي، حيث اكتسبت مسألة الهوّيات مكانةً متميّزةً، وخاصة فيه، وقد عبّر كل فريقٍ من جانبه بوجهة نظره إزاء ما حصل من تطوّرات، سواءً بوجهها الإيجابي الذي كان يفترض فيه إقامة دولة المواطنة، أو بوجهها السلبي الذي اندفعت فيه قوًى وحشودٌ تم شحنها طائفيًّا أو دينيًّا، بما يتعارض مع مشروع الدولة والمواطنة والحداثة.

والأمر لا يقتصر على الصعيد الداخلي فحسب، بل إن امتداداته دولية، حيث جرى الحديث عن صراع الحضارات وصدام الثقافات، سواءً من جانب مفكرين أمريكان أو غربيين مثل فرانسيس فوكوياما أو صموئيل هنتنغتون أو غيرهما، وارتفعت هذه الموجة وتصاعدت بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) الإرهابية الإجرامية، لا سيّما إزاء الحضارات والثقافات الأخرى والإسلام في مقدمتها.

ومن جهةٍ أخرى؛ ارتفع رصيد الفكرة الكونية لحقوق الإنسان التي تستند إلى احترام الخصوصيات القومية والدينية واللغوية، وحرصها على اعتماد مبادئ المساواة والمواطنة المتساوية، بما يعزّز احترام الهوّيات، سواءً كانت

صغيرةً أو كبيرة، لأنها تمثّل في واقع الحال مشتركات خاصة ومتميّزة لجماعة من البشر، لها خصائصها المختلفة عن الخصائص الأخرى.

خلاصاتٌ واستنتاجات

إن دراستنا لمسألة الهويّة والمواطنة ومقاربتها الفكرية مع المنظومة الحقوقية الدولية، من موقع البدائل الملتبسة الدينية والطائفية، والوحدات التذرّرية التفتيتية، سواءً في العديد من البلدان العربية، وتعثّر مشروع الدولة الحداثيّة التي كانت واعدةً وتتقدم بالتدريج والتراكم، وإنْ كانت ببطء أحيانًا، على أساس مقدّماتٍ للاعتراف بالمواطنة وتوسيعها، وبتأكيد مبدأ المساواة، يوصلنا إلى عددٍ من الخلاصات والاستنتاجات في ضوء المشروع النهضوي العربي بأركانه الستة: التحرّر السياسي، والتنميّة المستقلّة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والوحدة العربية، والانبعاث الحضاري، وأهم تلك الخلاصات والاستنتاجات هي:

أولها: عدم الانفصال بين الخصوصية والشمولية، والمحلية، والعالمية؛ فالخصوصية ليست معزولةً عن الشمولية والعالمية، وبقدر ما هي واقعٌ ومعطى، فلا بدّ من ملاحظة درجة اشتباكها وترابطها وتفاعلها وتداخلها مع العالمية، وبهذا المعنى، بقدر ما تكون للهوّية من خصوصية، فهي في الوقت نفسه تكتسب الصفة الجامعة؛ ذات الأبعاد الإنسانية بغض النظر عن حجمها أو عددها، سواءً على المستوى الجماعي أو الفردي؛ فاحترام فردانية الفرد وهوّيته جزءٌ من احترام حقه، كإنسان في أن تكون له خصوصياته، دون أن يعني انعزاله عن الهوّيات الأخرى.

لقد عبّر ديكارت عن خصوصيته عندما قال: أنا أفكر فأنا موجود؛ موطّرًا علاقة الأنا بالوجود الحقيقي، ولا تكتمل هوّية الأنا إلاّ بهوّية الآخر، ولذلك فإن الخصوصية بقدر اعتزازها بتميّزها، فإنها في الوقت نفسه تتلاقى وتتلاقح مع العالمية، وتصبح عنصر تواصل وتفاعل، وليس عنصر تفريقٍ وتباعد، وخصوصًا بالمشترك الإنساني.

وبالطبع، فإن الإحساس والشعور بالتمييز لدى فئاتٍ معيّنةٍ أضعفُ إلى حدودٍ غير قليلة من مبادئ المواطنة، ولا سيّما المساواة والمشاركة، الأساسان اللذان لا غنى عنهما في الدولة العصرية، خصوصًا، إذا ما اقترنتا بالحرّية والعدالة، كشرطين لازمين للمواطنة السليمة والمتوازنة، وعكس ذلك، فإن أي حديث عن المواطنة سيبقى ناقصًا أو مبتورًا أو مشوّهًا، إذا ما جرى إضعافُ أحد مبادئها الأساسية، أو الإخلال بمعادلتها الضرورية للتطوّر والنمو والازدهار، للتعبير عن الهويّة، سواءً بمعناها الجامع الذي تلتقي عنده الهوّيات المتعدّدة، في مجتمعٍ متعدّد الثقافات، أو بمعناها الفرعي الخاص الذي يتم التعبير عنه من جانب مجموعةٍ من السكان على أساسٍ دينيٍّ أو إثنيٍّ أو لغويٍّ أو غير ذلك.

وثانيها: أن تحقيق المواطنة المتساوية دستوريًّا يساهم في تعزيز الاعتراف بالهوّيات دون تمييز؛ بسبب حجمها، أو عددها، أو لغتها، أو لأي اعتبارٍ آخر، ذلك أن الإقرار بوجود هوّياتٍ فرعيةٍ يعزّز من الوحدة الوطنية، والهويّة المشتركة الجامعة التي تمثّل عددًا من الهوّيات الفرعية، لا سيّما إذا كانت حقوقها متساوية، وبأخذ الخصائص المشتركة التي يتكوّن منها المنتظم الاجتماعي لمجتمعٍ ما، مع الاعتراف بالهوّيات الفرعية، وحقّها في النمو والتطوّر والتعبير عن نفسها بالشكل الذي تريده، وبقدر ما يتم احترام الهوّيات بعضها لبعضٍ، ويتم تقنين الحقوق دستوريًّا وقانونيًّا، فإن المواطنة المتساوية تجد طريقها للتعايش المجتمعي، والتفاعل والتطور بما يعزز الهوّيات المشتركة والمتساوية.

وثالثها: كلّما تحقّقت المواطنة المتساوية حدث نوعٌ من التصالح بين الدولة والمواطن وبين الدولة والهوّيات المختلفة، ذلك أن هذه المفاهيم المفترضة للمواطنة أو للتعبير عن الهويّة، كانت غائبةً أو مغيّبةً أو محدودة التأثير في البلدان النامية بشكلٍ عام، ومنها بلداننا العربية بشكلٍ خاص، حيث تزداد الفجوة بينها وبين الدول المتقدّمة التي يتصالح فيها المواطن مع الدولة، وتجد المجاميع والهوّيات الفرعية طريقها لتأكيد خصوصيتها والاعتراف بها، في حين أن المواطن في تعارض مع الدولة عندنا، وهذه الأخيرة في عداءٍ في أحيان كثيرة مع المواطن، مثلما مع المجاميع الثقافية ذات الخصوصية القومية، والدينية، واللغوية وغيرها.

صحيح أن الكثير من البلدان المتقدّمة لا تزال تعاني من اختلافاتٍ وتجاذباتٍ بين الهوّيات، وتطمح بعض الهوّيات الفرعية التعبير عن نفسها بشكلٍ أكثرَ مساواة وخصوصية، لكن مثل هذه الاختلافات يتم اللجوء إلى حلّها سلميًّا، وبالتفاهم في غالب الأحيان، مع وجود استثناءات، خصوصًا، باللجوء إلى استخدام القوة أو العنف، في حين أن معالجة مسألة الاختلاف في الهوّيات عندنا كان مختلفًا، حيث كانت القاعدة هي اللجوء إلى القوة والعنف والإقصاء وممارسة سياساتٍ متعصّبةٍ ومتطرّفة، وفيها الكثير من الغلو ضد الهوّيات "الأضعف"؛ الأمر الذي يحتاج إلى إعادة معادلة علاقة الهويّة الفرعية بالدولة، لا سيّما من جانب الأخيرة، وعلاقة الدولة بالمواطن، على أساس مبادئ المساواة والمواطنة؛ بهدف تحقيق السلام المجتمعي.

ورابعها: أن هناك كوابح خارجية وداخلية وقفت أمام الاستمرار في طريق الحداثة، وظلّت قوى داخلية وخارجية تشدّ المجتمعات العربية إلى طريق القدامة، تحت عناوينَ مختلفةٍ سواءً، أصولية دينية، أو تعصب طائفي، أو تطرف قومي استعلائي وغير ذلك.

وإذا كان هناك أسبابًا موضوعية؛ بحكم الهيمنة الاستعمارية الطويلة الأمد، فإن هناك أسبابًا داخلية وذاتية أيضًا، لا سيّما وأن قسمًا كبيرًا منها يعيش في مرحلة ما قبل الدولة، ويعاني من صراعاتٍ عرقيّةٍ، ودينيةٍ، ولغويةٍ، وطائفيةٍ، وعشائريةٍ وغيرها، بل إن عودةً إلى الخلف قد بدأت لمرحلة ما قبل الدولة، وذلك بعد التغييرات التي حصلت في بعض البلدان العربية، مثل: العراق، وليبيا، واليمن، وسوريا، وعلى نحو أقل، في بلدان أخرى، خصوصًا، أن أسلوب العنف والفوضى والإرهاب أخذ طريقه إلى المجاميع والحشود السكانية التي تمترست في ظل غياب هيبة الدولة، وانهيار بعض أجهزتها ومؤسساتها، سواءً الجيش أو الأجهزة الأمنية أو الإدارية، وتراجع دور المجتمع المدني ومؤسساته ذات التوجّه الحداثي. وبدلًا من المضي مرحلة أكثر تطوّرًا، وهو ما عملت من أجله قوى وتياراتٌ سياسيةٌ مختلفةٌ؛ بهدف الانتقال والتحوّل الديمقراطي، فإذا بالتغيير يقود إلى قطع خط التطور التدريجي، لننتقل من مرحلة الدولة التي كنّا عند عتباتها، إلى مرحلة ما قبل الدولة التي تفصلها هوّةٌ سحيقةٌ، ومسافةٌ شاسعةٌ عن الدولة، وخصوصًا، بمفهومها العصري الذي يقوم على حكم القانون والمساءلة والشفافية؛ ناهيكم عن فصل السلطات واستقلال القضاء وإجراء انتخاباتٍ دوريةٍ لاختبار الشعب لممثليه. وأصبح السلاح والتعويل على قوى مجتمعيةٍ متزمّتةٍ وخارجيّةٍ أحيانًا، هو الفيصل في توازن القوى، خصوصًا بضعف قوى التنوير والطبقة الوسطى الحامل للتغيير. وإذا كانت ثمّة اختلافات في تجارِب بلدان "العالم الثالث" وتوجهاتها، إلاّ أنها تجتمع في عددٍ من السمات والمشتركات العامة التي تعاني منها.

وخامسها: أن العولمة جعلت العالم كلّه قرية كونية، وخصوصًا، في ظل تطور الثورة العلمية – التقنية التي حققت من المنجزات خلال ربع القرن الفائت ما فاقت به القرون الخمسة المنصرمة في تاريخ التطور البشري، ولذلك؛ فالهويّة الخصوصية مهما حاولت الحفاظ على عذريتها، وأحاطت نفسها بسورٍ سميك، إلاّ أنها لا يمكن أن تعزل نفسها أو تحيط كيانّيتها بموانعَ عن الهوّيات الأخرى وتأثيراتها؛ لأن هذه بحكم تكنولوجيا الإعلام أصبحت عابرةً للحدود والدول والقارات وتدخل البيوت، بل غرف النوم دون استئذان.

لقد أحدثت العولمة انقلابًا كونيًّا خطيرًا، لا سيّما وأن المعلومة ونظامها غيّرا إلى حدودٍ غيرِ قليلةٍ من الأفكار ووسائل العمل، وخلقا نمطًا جديدًا للحياة؛ ترك تأثيراته على نطاق الهويّة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، إضافةً إلى القيم الجديدة التي يمكن للبشر أن يأخذوا بها، فيما يتعلّق بالمواطنة والمساواة وحقوق الإنسان. وإذا كان للعالم القديم هويّته ومركز استقطابه ويقينياته الراسخة؛ الدينية واللاهوتية والماورائية، فإن هوّية العالم الحديث امتازت بصعود نجم الانبعاث القومي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا سيّما في أوروبا، وفي مرحلةٍ لاحقةٍ في العالم العربي وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أما القرن العشرين فقد امتاز بالصراع الأيديولوجي، خصوصًا، بين الرأسمالية من جهة، وبين الاشتراكية وحركة التحرر الوطني من جهةٍ أخرى، وفي أواخره كان هناك انبعاث لمسألة الهوّيات، لا سيّما بانهيار النظام الشمولي في أوروبا الشرقية وانبعاث الهوّيات الفرعية بالتعبير عن نفسها، وهذا قاد أحيانًا إلى احترابات وصراعاتٍ عنفية، حيث تحوّل الجدل بين بعضها البعض إلى عنفٍ منفلتٍ من عقاله في محاولةٍ لفكّ ارتباطٍ من جانب الهوّيات الفرعية بالهويّة العامة المشتركة؛ بسبب الكبت الطويل، وسعي الهوّيات المتسيّدة إلى إبقاء القديم على قدمه أو استعادة المواقع من جانبها، يضاف إلى ذلك شيءٌ جديدٌ هو: أن الهويّة الجديدة التي أخذت بالتشكّل تأثرت بالعولمة والفضاء الإعلامي المفتوح ودور التكنولوجيا، والعلم والطفرة الرقمية "الديجيتل"، بل أن العالم اليوم على أعتاب مرحلةٍ جديدةٍ تتمثّل بالطور الرابع من الثورة الصناعية والذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة، ومثل هذا العالم الجديد بدأت تجاذباته من خلال الوعي بالهويّة المجتمعية والثقافية والبحث عن مشتركات إنسانية للمواطنة[2].

وبقدر خصوصية الهوّيات وفرعيّتها، فإنها لا تستطيع العيش بعزلةٍ، أو مثل جزرٍ متباعدة؛ لأن العولمة فتحت الكثير من الأبواب المغلقة وقرّبت المسافات، حتى باتت الهوّيات متفاعلةً ومتداخلةً وتجمعها الكثير من المشتركات الإنسانية. ولهذا فإن العالمية والشمولية لا تعني التحلّل أو التملّص من الهويّة الخاصة؛ بزعم الهويّة الكونية الإنسانية، أو محاولة الهيمنة عليها أو تطويعها، لدرجة محو بعض ملامحها، بل على العكس من ذلك بتأكيدها ومراعاة خاصياتها واختلافاتها؛ انطلاقًا من الإقرار بالتنوّع الثقافي في مجتمعٍ متعدد الثقافات.

وسادسها: أن الهويّة مفتوحة وليست نظامًا مغلقًا أو منغلقًا على نفسه مهما حاول ذلك، وأن تفاعل الهوّيات على المستوى العالمي حقيقةٌ لا يمكن التملّص منها أو الزوغان عنها. وإذا كنّا لا نستطع التعبير عن هويّتنا الخصوصية؛ فالأمر ليس بسبب الاستتباع فحسب، بل يعود إلى غياب المواطنة الحقيقية وعدم قدرتنا على دخول عالم الحداثة، واللّحاق بالعالم المتقدّم الذي عرف واستثمر العلم والتكنولوجيا، بما فيه التطوّر الهائل في تكنولوجيا الإعلام ووسائل الاتصال والمواصلات. وهكذا لم تعد الهويّة نظامًا مغلقًا من المعتقدات القومية والأيديولوجية

[2] قارن: علي حرب – حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهويّة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 2000، ص11.

والدينية، كما أنها لم تكن قبل كذلك، ولكن التطوّر الهائل الذي حصل في العالم جعل من مسألة تفاعل الهوّيات والتأثيرات المتبادلة؛ أمرًا قائمًا وحقيقةً ملموسة، خصوصًا، في ظل العولمة وقوانينها. وإذا كان الوجه السلبي للعولمة قد أخذ بالتوحّش بفعل انهيار الكتلة الاشتراكية وهيمنة قطبٍ واحدٍ على السياسة الدولية، الذي عمّم وعولم كل شيء، من الإرهاب إلى السلعة، ومن وسائل العيش ونمط الحياة والاستهلاك إلى التكنولوجيا، إلاّ أن وجهًا آخرَ إيجابيًّا كان من نتائجها، وهو ما تحتاج إليه هوّياتنا للتفاعل مع التقدّم الحضاري، والتشبّث بالوجه الإيجابي للعولمة، ونعني به عولمة الثقافة وعولمة حقوق الإنسان وعولمة العلم والتكنولوجيا، إذ ليس بالإمكان حجب ذلك عن شعوب البلدان النامية التي ينبغي أن تقنص الفرصة للسير في طريق التقدم والتنمية.

الهويّة، إذًا، معطى مفتوح يتعزّز بالاعتراف بالحقوق والحريات وبمبدأ المساواة، بل إنه يتفاعل مع الآخر بالانفتاح وبالتأثر والتأثير الإيجابي، وفي فضاءٍ إنسانيٍّ طلق؛ تشكّل لحمته وسداه الإنسان وحقوقه والمشترك الجامع بين بني البشر، وتلك أهم سمة للشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

وسابعها: أن اختلال معادلة الهويّة والمواطنة يكمن أساسه في غياب عددٍ من العناصر الأساسية، لا سيّما بانعدام الفرص المتكافئة، والحكم الرشيد وشيوع مظاهر الفساد المالي والإداري، ومحاولة التسيّد على الآخر وتوظيفه بالاستعلاء عليه أو الانتقاص منه أو تهميشه، وهذه كلّها أدّت إلى ضعف الشعور بالمواطنة، وساهمت في زيادة حدّة التناحر بين الهوّيات المختلفة، خصوصًا، في ظلّ ضعف التنمية بمعناها الشامل أو ما يسمّى بالتنمية المستدامة، وبسبب ذلك ازداد الإحساس بغياب العدالة والشعور بالتمييز بين المواطنين على المستوى الفردي والجماعي، ومثل هذا الأمر لم يكن بعيدًا أيضًا، عن تفشي ظاهرة الأمية، وشحّ فرص التعليم، وضعف المعارف في مجتمعاتنا، الأمر الذي شجّع على التطرّف والعنف والإرهاب.

إن عدم الاعتراف بالهوّيات وغياب المواطنة المتساوية وفشل خطط التنمية وانعدام تكافؤ الفرص؛ دفع العقول والأدمغة المفكّرة إلى الهجرة بحثًا عن ظروف عملٍ أفضل، وفي ظل حرّيات أوفر، لا سيّما للبحث العلمي؛ الأمر الذي أضعف الشعور بالمواطنة، وزاد الأمر تعقيدًا للهوّيات الفرعية التي لم يتم الاعتراف بها وبالتنوّع الثقافي فحسب، بل ارتفعت في أحيان كثيرة جوانب غير المساواة؛ بزعم "وحدة" المجتمعات ورغبة من يدّعي تمثيله للأكثرية، والتسيّد على الآخرين، لأسبابٍ قوميةٍ أو دينيةٍ أو لغويةٍ أو أيديولوجيةٍ أو غير ذلك، وقاد ذلك إلى صراعٍ ماراثوني بين الهوّيات، ولا سيّما في العالم الثالث، وهو صراعٌ غالبًا ما يتّسم بالعنف.

وثامنها: أن عدم الاعتراف بالتنوّع الثقافي على قدم المساواة مع السائد من الهوّيات؛ قاد إلى بروز ظواهر العنف والإرهاب، خصوصًا، في ظلّ كبت الحرّيات، وعدم الاعتراف بحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، ووضع عقبات أمام تمكينها لتقوم بدورها المطلوب، باعتبارها نصف المجتمع. وقادت تلك الأوضاع ملايين البشر إلى الهجرة والنزوح، وليس غريبًا أن يكون عددُ النازحين من العالم العربي الأكثرَ على المستوى العالمي، وترتفع أعدادهم باستمرار، سواءً قبل انتفاضات ما أطلق عليه "الربيع العربي" الذي سبّب خيبات بعد أن كان المعوّل عليه إنجاز تغييرات جذرية، أو بعده، وبالطبع فإن غياب مبادئ المساواة والعدالة، وعدم الإقرار بالهوّيات الفرعية والكرامة الإنسانية، كانت أسبابًا مباشرةً إلى ذلك، خصوصًا، في ظل أوضاعٍ سياسيةٍ، واقتصاديةٍ، واجتماعيةٍ، وثقافيةٍ متردية.

وتاسعها: أن أخطر مظهرٍ للصراع في مسألة الهوّيات هو التوظيف الديني والطائفي والإثني؛ لأن ذلك سيبدو تناحريًّا لا حلّ له إذا أراد كل طرفٍ إما التسيّد على الآخر، أو التحلل من العلاقة معه، وهذا يعني تعريض الدولة الوطنية للتشتت والتشظّي والتذرّر إلى جماعاتٍ وجزئيات ما قبل الدولة، وهو ما يتعارض مع مشروع الحداثة المنشود.

إن دخول عنصر الدين أو المذهب على خط الصراع في مسألة الهويّة، خصوصًا، بالاستغلال والتوظيف السياسي، جعل مسألة التحريم والتجريم، بعد التأثيم سائدةً في العديد من مجتمعاتنا، وهكذا وجدت طغمًا فاشيةً دينيةً أو مذهبية؛ أخذت تتحكّم في موضوع فرض هوّيتها على الآخر أو إجباره على الرضوخ لها؛ الأمر الذي جعل المواطنة المنشودة في الدولة العصرية، في مرحلةٍ من التراجع لم تشهدها الدولة العربية منذ مرحلة الاستقلال، بل إنها في بعض البلدان في مرحلة التقهقر.

وعاشرها: أن معالجة بعض ظواهر الصراع والنزاع بين الهوّيات، وتحويله إلى جدلٍ مثمرٍ ونافعٍ ، حيث يتمّ التفاعل والتلاقح بينها، بما يؤدي إلى تعزيز كلٍّ منها؛ يحتاج إلى تعاونٍ شاملٍ وتكاملٍ دوليٍّ وحلولٍ محليةٍ داخليةٍ وإقليميةٍ ودولية؛ تتجاوز الحدود الإثنية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ إذْ لا يمكن مواجهة هذه المشاكل. كما أنه ليس بإمكان أي مجتمعٍ وحدَهُ إيجاد الحلول المنشودة لهذه الظواهر المعقّدة والمتشابكة والعابرة للقارات، خصوصًا، قضايا الفقر واللاجئين والإرهاب واستثمار الثروات والموارد الاقتصادية؛ الأمر الذي يحتاج إلى تعاونٍ دوليٍّ فعّالٍ يأخذ، في الاعتبار، المصالحَ المشتركة للشعوب[3].

وإذا كانت مشكلة التنوّع الثقافي قد جرى إقرارها في الغرب، مع أن بعض ذيولها لا تزال قائمةً أو نشأت ظروفٌ جديدة تستوجب إعادة النظر بها، خصوصًا، بعد الانبعاث العالمي لمسألة الهويّة، لكن حلول تلك المشاكل في الغرب كانت مختلفةً عن الحلول التي عالجت فيها البلدان النامية مشاكل المجاميع الثقافية في مجتمعاتٍ متعدّدة الثقافات، لأنّ الأنظمة الديمقراطية في الغرب لا أعداء لها من الجيران، وهو الأمر الذي يتمّ الارتياب منه عربيًّا وإقليميًّا، بل يشكّل هاجسًا للعديد من البلدان العربية والإقليمية والعالمثالثية، ولا تخشى الدولة في الغرب من "الأقلية" القومية أو جماعة السكان الأصليين، في أن تتعاون أو تتواطأ مع عدوٍ مجاورٍ أو مُعتدٍ محتمل، حسب ويل كيميليكا، لأن ذلك لا وجود له[4].

أما عندنا، فإن مجرد حدوث مشكلةٍ بين بلدين عربيين، فإن الضحية الأولى ستكون السكان المدنيين الذين خارج دائرة الصراع، وسيُعدُّ بعضهم طابورًا خامسًا يستحق الإجلاء، وأحيانًا، يتم ذلك بصورةٍ جماعيةٍ ولا إنسانية، وكأنه يُراد الانتقام منهم، حتى إذا افترضنا أن مواقف حكوماتهم سلبيةٌ أو عدائية، فما ذنبهم وهم ليسوا طرفًا في الصراع؟ ويعود السبب في ذلك إلى عقلية الارتياب الأمنية من جهة، وعدم الثقة بالنفس من جهةٍ أخرى. وقد يكون غياب المواطنة المتساوية؛ سببًا في ذلك لدرجة أن فئاتٍ من السكان تشعر بالغبن والحيف، وهو الأمر الذي يولّد

---

[3] تبنّى منتدى غرب آسيا – شمال أفريقيا العام 2001 ميثاقاً جديداً بوصفه وثيقة للتعاون ترتكز على الكرامة الإنسانية وصولاً إلى تأمين العيش المشترك للأجيال الحالية القادمة، أنظر صحيفة الخليج (الإماراتية) 2011/4/27.

[4] أنظر: ويل كيميلكا – أوديسا التعدديّة الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوّع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، 377، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بيروت، 2011،ص 149 وما بعدها.

شعورًا لدى الحاكم باحتمال تعاونها مع الخارج، ضد بلدانها. وإذا كان الغرب، بشكلٍ عام، أوجد بعض الحلول لموضوع "الأقليات" بإعادة التعدّدية الثقافية إلى جذرها الداخلي، وقطع إلى حدودٍ كبيرةٍ خيط التدخل الخارجي[5]، فإن المشاكل التي لا تزال قائمة فيه؛ يجري الحوار عليها سلميًّا وبالطرق السياسية والديمقراطية في الغالب، ولو تمكّنا من إقرار مواطنةٍ متساويةٍ، وغير ناقصة، أو مبتورة، وفي إطار حق تقرير المصير للتنوّع الثقافي، لا سيّما القومي والديني، وطبقًا للخيار الديمقراطي، خصوصًا، بالحدّ الأدنى من العدالة الاجتماعية ووضع حدٍّ لظاهرة الفقر والأمية، فإن مثل هذا التشظّي الذي خلّفته الأنظمةُ السلطوية الحاكمة ليس بمقدوره أن يترك أية هواجسَ أو مخاوفَ تحت زعمِ الولاءِ للخارج، أو أية مزاعمَ أخرى.

[5] أنظر: المصدر السابق.

التعدّدُ العرقي والديني في الوطن العربي: نعمةٌ أم نقمة؟!

كاظم الموسوي

باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ العراق

ضمّ الوطنُ العربي في حدوده الجغراسياسية الحاليّة، سكانًا من مختلِف الانتماءات العرقيّة والدينيّة، عاشوا بين حدوده وتحدّثوا لغته الأساس، وغلب عليهم من تسميته بالوطن العربي، الهُويّة العامة، ولحجم السكان العرب ونسبتهم العدديّة التأثير العام. وتعايش السكان دون تحسّسٍ من مكونات أجناس وأعراق وأديان، آلاف السنين على هذه المساحة الممتدة من المحيط الأطلسي، وحتى الخليج العربي، وتقبّل الأمرِ واقعَ حالٍ، بل وأعطى لطبيعة التعايش والمساهمة البنّاءة في المجتمع والتنمية والتطورات، حالةً إنسانيّةً عامة، رغم فتراتٍ سجّلها التاريخ، شابتها توتراتٌ أو صراعاتٌ من بين أسبابها: الاختلافاتُ العرقيّةُ أو الثقافيّة عمومًا، ولكنها لم تُبقِ الأوضاعَ الأمنية على توتّرها، كما حصل في فترةٍ لاحقة.

بدأت هذه الفترة اللاحقة مع التغلغل الاستعماري للمنطقة، وعمله من خلال قاعدته الذهبية، كما سميت "فرّقْ تُسد"، من قبل أكثر من قرنين من الزمان، وقد عمل عليها في وقتها بما وفّر الفرص للدخول إلى الخلافات والتباينات الموجودة أساسًا، لكنها غيرُ ظاهرةٍ على السطح، وجعلها في مواجهةٍ مباشرةٍ أو غيرِ مباشرة، من أجل مخططاته ومشاريعه المعروفة في التفتيت والسيطرة، والتمكّن من التحكّم في خيرات المنطقة وسكانها. فتم له الشحن بإظهار الاختلاف العرقي والديني والثقافي بين السكان، واستفاد منه في زرع الفتنة والفرقة، من خلال التركيز على الخصوصيات والميزات، وتشويه العلاقات.

بالمقابل كان المفروض أنه لا بد من التأكيد على التنوّع، وقَبول التعدّد الإثني، والديني، والثقافي؛ لديمومة المشترك بين أقوامٍ أو جماعاتٍ بشريّةٍ ارتبطت ببيئةٍ جغرافيةٍ واحدة، ومصالحَ مشتركةٍ وتاريخٍ ممتد، ولا بد من مأسسته قانونيًّا ودستوريًّا عبر تكريس نوعٍ من الوحدة في إطار القانون الضامن للتعدّدِ والتنوّع والاختلاف تحت دولة المواطنة والقانون؛ ليكونَ الإقرارُ بالتنوّع نعمةً لبناء مجتمعٍ متعدّدٍ ومتجدّد، ومتغلّبٍ على الإنكار وصناعة الأزمات والتهميش والإقصاء، وكسر فرص استغلالها بتعزيز روح التعايش والمشاركة، بعيدًا عن سيطرةٍ مركزيّةٍ مهيمنة، دونَ اعتبارٍ أو اعترافٍ بالتنوّع والاختلاف، وغلبة نزوع الهيمنة أو التفرد على حساب المجموع، حيث يتوجب التعايش بين الجميع، كما حصل في التاريخ والجغرافية والاحترام الإنساني، للتصدّي للمخططات والمشاريع الاستعمارية.

رأت الباحثة د. فرناز عطية أحمد في دراسةٍ لها صدرت عن المعهد المصري للدراسات بعنوان: الانتماء العرقي والديني والأمن القومي: إطار نظري، أنه: "من الصعب المضي قدُمًا في دراسة القضايا الاجتماعية والسياسية دون إلقاء الضوء على المفاهيم الرئيسية التي تتعرّض لها الدراسة، خاصةً في ظلّ تعدّدِ تعريفاتِ المفهوم الواحد، طبقًا لكل مفكرٍ أو مدرسةٍ فكرية"، وحول مفهوم العرقية، كتبت: على الرغم من البساطة الشكليّة التي يتّسم بها مفهوم "العرقيّة" إلا أنّ المفهوم في غاية التعقيد، حيث تتعدد تعريفاته، وتتعدد اقترابات دراسته، فالجماعات العرقية

على حسب تعدد المفاهيم قد تتنوع من كونها مجموعاتٍ صغيرةً داخل الدولة مثل: الأمازيغ في الجزائر، أو تتّسع؛ لتشملَ الآسيويين، واللاتينيين، والعرب، والأوروبيين، والأفارقة، ويرى كلٌّ من: جون هيتشنسون، وانتوني سميث، أن مصطلحَ العرقية مصطلحٌ جديدٌ نسبيًّا، ظهر أوّلَ مرّةٍ في قاموس أكسفورد الإنجليزي عام 1953، إلا أن أصوله تعود للصفة "عرقي" التي كان يتم استخدامها بكثرةٍ في العصور الوسطى، إلا أن الكلمة تعود في أصولها للكلمة اليونانية ethnos التي كانت تشير إلى القبيلة، أو مجموعة الأفراد. وفي العصر الحديث بدأ استخدام المفهوم على نطاقٍ واسعٍ كسبيلٍ للتفرقة بين "نحن" و "هم"، بحيث تشير "نحن" إلى الأغلبية، بينما هم "غير العرقيين"، في حين أن "هم" كانت تشير إلى الأقلية "العرقية".

هذا يعني أن المجموعات البشرية، هم، لهم ما يميّزهم عن الأكثرية الغالبة عدديًّا وامتدادًا سكانيًّا، ويجمع بينهم الكثير من العوامل المؤثرة، تاريخًا ومصالحَ مشتركة، والإدراك، والمعتقدات، والتوجهات الاجتماعيّة، والجنسيّة، والدينيّة، والأيديولوجيّة، وعادات وتقاليد تتجاوز حدود (الـ نحنُ والـ هُمْ) وترسم فسيفساء ملونة.

خلصت الباحثة بعد شرحٍ تحليليٍّ لتعريفات العرقية، أنه: "وبشكلٍ عامٍّ يمكن تعريف الجماعة العرقية على أنها: جماعة من البشر يرتبط أفرادها فيما بينهم بقواسمَ وسماتٍ مشتركةٍ من الناحية البيولوجية الفيزيقية والتاريخية والثقافية والتركيز الجغرافي، مما يجعلها مختلفة عن الجماعات الأخرى المتعايشة معها في المجتمع نفسه، ويؤدي إدراك أفرادها واعتقادهم بهذا التمايز إلى توليد الولاء والتضامن فيما بينهم داخل الجماعة، كما يتم تكريس هذا التمايز من خلال عمليات التنشئة التي يخضع لها الفرد في إطار جماعته".

ضم هذا التعريف "عددًا من الخصائص التي تتميّز بها الجماعة العرقية:

– التمايزُ الذي يتّسم به أفراد الجماعة العرقية عن غيرهم من الجماعات المحيطة بهم في إطار المجتمع الأشمل، وينقسم هذا التمايز إلى:

تمايز يرتبط بالعوامل البيولوجية والفيزيقية والوراثية.

تمايز يرتبط بالعوامل الثقافية والتاريخية والجغرافية، والتي تشمل: وحدة الدين والعادات والتقاليد واللغة والبيئة.

– أفراد الجماعة يؤمنون بتمايزهم؛ مما يولّد لديهم شعورًا بالولاء لجماعتهم، ويزيد من وحدتهم وتضامنهم في إطار الجماعة.

– استمرار الجماعة بخصائصها المميزة، يتأتى من عمليات التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم الثقافية في أفراد الجماعة".

هذا أمرٌ مهم، حيث لا يمكن إنكار أو تجاوز الخصوصيات والخصائص والسمات، التي ينبغي أن تتمتع بها الأقوام وأصحاب الأديان في الوطن العربي، كما هي في طبعها وطبيعتها، وتتطلب النظر إليها في إطارٍ أوسع، كما ثبته الإعلانُ العالمي لحماية التنوع الثقافي، الصادر عن منظمة اليونسكو في الدورة الـ31 للمؤتمر العام، سنة 2001، ليضع قاعدةً قانونيةً دوليةً تُلزم الدول الأعضاء باحترام التنوع الثقافي بكل أشكاله، وعرفت وثيقة اليونسكو "التنوع الثقافي" بأنّه: تراثٌ مشتركٌ للإنسانية يتجلى في أصالة الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات، التي تتألّف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرًا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري، ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الكائنات الحية.

يشمل هذا حال الوطن العربي، وتطور التفاهم بين الأقوام العرقية المتعايشة مع الأكثرية العربية فيه. وقبل التآمر الأجنبي، لم يشكل الموضوع مأزقًا للبلدان العربية. وللأسف الشديد، تمكن الأعداء السياسيون والطبقيون للأمة العربية من جعل التنوع العرقي والديني والثقافي، في فتراتٍ متتالية، مصدرَ توترٍ وصراعٍ مصطنعٍ لأهدافٍ أخرى غير ما كانت عليه الأوضاع الداخلية. استهدف منه ابتزاز الحكومات وإضعافها، وزعزعة استقرارها، وجعلها تضطر إلى طلب الدعم أو اللجوء إلى تلك القوى الاستعمارية، وتشويه المصطلحات القانونية والإنسانية بصبغها بمفهومها الاستعماري وهيمنتها الإمبريالية، كمفهومِ حقوق الإنسان، أو التوافقية السياسية، أو الحماية الإنسانية. ويأتي كل هذا للضغط الخارجي والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلدان، لفرض الهيمنة الاستعمارية واستغلال ثروات الأمة وطاقاتها، وحتى بعد تفتيتها، السعي إلى تجزئتها أكثر مما هي عليه، والأبرز فيها الاحتلال الاستيطاني. وتداخلت هنا مشاريع ومخططات صهيوغربية في الموضوع، ونُشرت دراساتٌ وأبحاثٌ تدعو إلى استغلال التنوع العرقي والديني، واستخدامه عاملًا وذريعةً لأهدافٍ أبعدَ منه، حتى بات الحديث عن سايكس بيكو آخر، أكثر تفتيتًا وتقسيمًا للوطن العربي، من أمثال: مخطط برنارد لويس، وما بني عليه. ويزيد الأمرَ تعقيدًا إنكارُ صيغ التنوع، أو قَبولها من بعض الحكومات أو أطراف مسيطرة في البلدان العربية، التي تتمتع بالتنوع العرقي والديني، وتدفع المجموعات العرقية، أو الدينية، حينها إلى التمترس بسماتها ومميزاتها، كما تتصورها أو تريدها، لا سيما إذا تولتها جماعاتٌ سياسيةٌ لا تجد بالتعاون مع عدوها الخارجي ضدَّ أبناء شعبها خطرًا عليها، وتستثمر التآمر وخطط النزاعات والصراعات الداخلية، وتصنع حالاتٍ تتحول فيها نعمة التنوع إلى نقمةٍ في تلك البلدان، وتدمير التعايش الإنساني بين الأقوام المتعايشة في الجغرافية والتاريخ. وبالتأكيد أن من طبيعة الاجتماع البشري وجودَ اختلافٍ وتنوع، وهذا ما منح مجال القانون والدستور أهميته، وجعله مصدرًا لحلّ ما يعقد أو يؤزّم التفاهم والتعاون بين الأقوام المتنوعة، وهو الضامن للاعتراف بالاختلاف، وضدّ الإنكار، أو التجاوز المركزي على المجموعات الأخرى في البلد الواحد، أو في الوطن الأكبر.

اختلاف العرقيات والأديان في الوطن العربي يقتضي البحث المشترك لحلولٍ مشتركةٍ تحتفظ بما يجعل من كل الفسيفساء صورةً ناصعةً لطبيعة العلاقات، ويزيّنها بتعدّدها وتنوعها، ويجمع ما بينها بالمشاركة الجمعية، ومن بين الوسائل التي بُحثت في هذا الموضوع نظرية التوافق القانوني والدستوري، كحلٍّ للتعايش السلمي الاجتماعي، والمشاركة في السلطة والثروة الوطنيّة والقوميّة، دون تشنّجاتٍ واندفاعاتٍ وتعصّبٍ وغيرها، منطلقين من طبيعة التكوين الحضاري والتاريخي في هذه المساحة والبيئة الجغرافية، وإضافةً للنعم المتوفرة تتقدّم نعمة التوافق المشترك. ونقل د. وحيد عبد المجيد في دراسةٍ له عن عالم السياسة الهولندي– الأمريكي أريند ليجفارت، وهو أول من سعى إلى رسم ملامح هذا النموذج عام 1982، وتحديد ملامحه على النحو التالي، برأي الباحث (مع بعض التصرّف):

1– نظامٌ سياسي يقوم على ائتلافٍ واسعٍ يضمّ ممثلي كل الجماعات الثقافية، أو معظمها، سواءً في صورة حكومةٍ ائتلافية، أو مجلسٍ أعلى، أو هيئةٍ استشاريةٍ ذات نفوذٍ قويٍّ في مجال التوفيق عند نشوب خلافاتٍ على خلفيةٍ ثقافية.

2– "فيتو" متبادل لحماية مصالح الجماعات الأصغر يُنَصُّ عليه في الدستور أو القانون، ويُلزم باتخاذ قراراتٍ معنيةٍ بالإجماع، أو بأغلبيةٍ خاصّة.

3- نظام حصص أو "كوتا" يضمن تمثيل مختلف الجماعات الثقافية أو أهمها، بحيث لا تُهيمن إحداها، أو يُستبعد بعضها أو يُهَّمش.

4- درجة عالية من الاستقلال الذاتي لكل جماعةٍ ثقافيةٍ في إدارة شؤونها الدينية والتعليمية والاجتماعية، مع تحبيذ الاتجاه صوب الفيدرالية في حالةِ تركّزِ كلٍّ من الجماعات الثقافية في إقليمٍ معين.

ورغم عموميات النموذج وتطبيقاته في بعض البلدان، لا يرى الباحث نجاح هذه الأفكار في التجربتين، اللبنانية والعراقية، ويدعو إلى دراستهما مع ما نقله من رأي، للخروج بما يتوافق مع واقع الحال، وإمكانات البناء عليه في حلٍّ دائمٍ يرضي الجميع، ويتوافق نموذجيًّا مع التطور والمتغيرات المحيطة، سواءً بالأقوام العرقية، أو أصحاب الأديان والمذاهب، أو في السلطات واستقلاليتها، في القرارات والإجراءات التي تعبر بها عن طبيعة التعدد والتنوع والاختلاف والوحدة، في إطار القانون والوعي الجمعي.

لعلّ التعدّد العرقي والديني والثقافي، متمثّلًا بوجود أقوامٍ تتعايش في الوطن العربي مع أكثريته العربية: كالأكراد، والتركمان، والأرمن، والسريان، والأمازيغ، وذوي البشرة السمراء، وأقوام أخرى...، ومن الأديان والمذاهب المتنوعة أيضًا يكون نعمة للجميع، وتواصُل روح التعايش والتسامح والتعاون والبناء المشترك، وهو ما أنجز بناءَ حضارةٍ عربيةٍ إسلاميةٍ ممتدةٍ أبعدَ من حدود الوطن العربي حاليًّا، وأسهم في معمار الحضارة الإنسانية، من خلال تنوعه وتعدد أقوامه ومذاهبه، دون حساسياتٍ أو تباياتٍ فئوية.

في كل الأحوال، تظلّ العواملُ الخارجية، الاستعمارية، أبرز الأسباب في تكريس الفرقة والتطرف، والإنكار والتعصب العنصري، أو الديني، وتركيز اختلافها وصراعها، بحيث تتحوّل إلى نقمةٍ لا تحمد عقباها، ولا تكون نعمةً حضاريّةً متميّزة، وهو ما شهده التاريخ في الوطن العربي وخارجه أيضًا، مستغلًا ظروفًا أو أوضاعًا أو عواملَ داخليّةً، مهّدت الطريق أو ساهمت في الوصول إلى المآسي والنكبات، ولا سيّما الاحتلال الاستيطاني الذي يكون أبرز أسباب النقمة والتدمير للتعايش الإنساني، والأبرز في هذه السياسات: التطهير العرقي، وتهجير السكان، وحرمانهم من كل حقوقهم المشروعة، سواءً للأكثرية أو للأقوام الأخرى. وبحكم طبيعة هذا النوع من الاحتلال الاستيطاني، فإنه يكون عاملًا مؤكدًا لنهج التدخل والتآمر الأجنبي، وتخريب العلاقات الإنسانية. ولعلَّ أبرزَ مثالٍ مشروع جو بايدن لتقسيم العراق، (2007) عرقيًّا ومذهبيًّا بعد احتلاله، بتكريس العناوين العرقية والطائفية الدينية، لتمزيق النسيج الوطني وتدمير الوحدة الوطنية والقومية. وشكّل الاحتلال الصهيوني لفلسطين، نموذجًا في ذلك، وصنع مظالمَ كبيرةً بحقِّ الشعب العربي الفلسطيني، وشوّه التاريخ وروايته عنه، وتركيبته الاجتماعية والثقافية والدينية، ممارسًا تلك السياسات تحت عناوينَ استعماريّةٍ ومخادعة، ومثله أو نموذجًا آخرَ، ما حاوله الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكشف أهدافًا ومشاريعَ أخرى، تضاف إلى تلك السياسات وتجارِبها التاريخيّة، حيث وضّح مثلُ هذا الاستيطانِ نموذجًا آخرَ لتعميقِ الاضطهاد العرقي والديني، وأهدافًا جغراسياسية أخرى، وتحويلَ التعاملِ معه بأي شكلٍ من الأشكال إلى نقمةٍ على الشعبِ والأمّة.

الطائفيّةُ: المسارُ التاريخيّ والدورُ الاستعماريّ

أ. د. مَكْرَم خُوريْ – مَخُّولْ

أكاديميٌّ وباحثٌ سياسي/ بريطانيا

نقطةُ انطلاقِنا؛ أنه 2000 سنة من التفاعل بين الإثنيات والأعراق وكريم المعتقدات، بصورةٍ عامّةٍ، وتعايش الديانة المسيحية مع الإسلام واللغات المختلفة في عالمنا العربي، لا يمكن اختصاره

بمقالةٍ قصيرة، لأن الموضوع شاسع ومتشعّب ونصوصه كثيرة، ولكي نفهم ما يجري سأقوم بتفكيك الموضوع إلى مواضيعَ مختلفةٍ ونضعها تحت دائرة الضوء، لعل وعسى تتّضح لنا معالم الأمور.

الإمبراطوريّة العثمانية ونظام الملل

كيف تبلّور مثلث الحكم الاسلامي – الغربي وعلاقته بالعرب المسيحيين؟

اعتمد نظام الملل العثماني على تعريف أهل الكتاب بالذميين، وكما يبدو، فإن اضطهاد المسيحيين في مصر المملوكية (مصر والشام والعراق وأجزاء من الجزيرة العربية أكثر من قرنين ونصف القرن، وبالتحديد من 1250 إلى 1517) هو الذي أدى الى تبني مبدئيات الإمام أبي حنيفة (أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفيّ80–150هـ / 699–767م)؛ فقيهٌ وعالمٌ مسلم، وأوّلُ الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي)، والتي تتصل بالتفرقة ما بين الدين الواحد والشرائع المختلفة ليعطي الطوائف المختلفة استقلالية داخلية (رضوان).

ونظام الملل هذا استمر وتمأسس عند احتلال العثمانيين (أي بعد المماليك)، حيث عاش العرب المسيحيون مدةً تزيد عن خمسة قرون تحت النظام العثماني الإسلامي–غير العربي، وتعامل النظام العثماني مع العرب المسيحيين كأهل كتاب؛ ذميين – محميين– شريطة قبولهم بسيادة حكامهم العثمانيين المسلمين، ودفعهم لضريبة الجزية وضريبة الأراضي؛ فحصلوا بالمقابل على حرياتهم الدينية داخل مجتمعهم، لكن مع شعاراتٍ تميزهم عن الآخرين، ومنعهم، مثلًا، من حيازة السلاح وركوب الخيل.

المعاملة كانت مع الطوائف المسيحية، وليس مع أفراد أو مواطنين، حيث كان المسؤول عن هذا النظام هو البطريرك؛ فنظام الملل اعتمد على القانون الفردي – النسبي أينما كان في الإمبراطورية – وليس على طائفةٍ معيّنةٍ في مساحةٍ جغرافيّة، وأن الدين هو الذي كان أساس تعريف الفرد، وتمَّ تأطير هذه الإدارة المجتمعيّة في إطار فرمانات سلطانيّة...

أتت الإصلاحات في الإمبراطوريّة العثمانيّة بما سمي "التنظيمات" بين الأعوام ١٨٣٩–١٨٧٦، بينما كان الاعتراف بالأرثوذكس والأرمن، كطائفتين قد تمّ في ١٧٢٤؛ جاء الاعتراف ببقية الطوائف المسيحية متأخرًا.. (مثلًا بالكاثوليك السريان في ١٧٤٣، والكاثوليك الأرمن في ١٨٣١، وبالكلدانيين في ١٨٤٣، أما اللاتين – الروم الكاثوليك – فكانت لديهم مكانة خاصة بواسطة وكيلهم/الاستعمار الفرنسي الذي عهدت له حماية هذه الطائفة.

في ١٧٦٦؛ كان السلطان العثماني، قد سلّم البطريركية في القدس إلى الكنيسة اليونانية، التي ما زال العرب الفلسطينيون المسيحيون يكافحون لتحريرها وتعريبها من آثار الاستعمار اليوناني.

مع ضعف الإمبراطورية العثمانية؛ تمَّ سنُّ دستورٍ للطوائف المسيحية في ١٨٦٢ و ١٨٦٣، وتأسيس إطارين: الأول: للرهبنة، والآخر: للشؤون الاجتماعية والتعليم، إلا أن بطركيات القدس لم تنفذ هذا التغيير الذي كان يعني التقليل من تأثيرها لصالح السلطان.

صدورُ الخطّ الهمايوني

انتهجت الإمبراطوريتان: البريطانيّة، والفرنسيّة، منذ القرن التاسع عشر، حسب قراءتي حتّى يومنا هذا؛ سياسةَ المقايضة والصفقات – وإن شئتم الابتزاز الناعم – مع الأنظمة الإسلاموية في العالم العربي؛ أقول الإسلاموية، وليس العربيّة؛ لأنني أتحدث هنا عن الإمبراطورية العثمانية غير العربية؛ فنحن الآن تابعنا ما يجري في أوكرانيا والقرم ولاحظنا العداء التاريخي بين روسيا وتركيا، وكيف استعملت روسيا الغالبية الروسية في القرم، وكيف استعملت تركيا الأقليّة التاتارية في القرم؛ ففي فبراير 1856 وبعد أن ساعدت إنجلترا، وفرنسا، السلطان عبد المجيد؛ سلطان الدولة العثمانية في حربه على روسيا؛ تم الاتفاق معه على أن يصدر الفرمان المعروف بـ "الخط الهمايوني"، حيث كان فيه إلغاء الكثير من المحظورات على المسيحيين التي حدّت من حريتهم وقوتهم الاقتصادية بالتحديد.

بين صراعٍ سياسيٍّ وعسكريّ، وتنافسٍ اقتصاديٍّ وامتيازاتٍ أجنبيّةٍ في الدولة العثمانية، ومنحِ سلطاتٍ للأوروبيين في حماية بعض الأقليات العربية المسيحية؛ دخل الغرب إلى المشرق العربي من أوسع أبواب الإسلام – من الباب العالي – (طوب كابي أو توبكابي سراي بالتركية) في إسطنبول في تركيا الذي كان مركز الحكم في الدولة العثمانية (من عام 1465م إلى 1853م). تم تنظيم المسيحيين قانونيًّا أو السيطرة عليهم، وإدارة شؤونهم في الإمبراطورية العثمانيّة وَفْقًا لـ«نظام الملل»، وهذا النظام؛ هو نظامٌ طائفيٌّ نما فيما نما؛ الهوية الطائفية تحت حكمٍ غير عربي، حيث تم تنظيم علاقة الدولة مع الأفراد غير المسلمين عن طريق طوائفهم الدينية كرعايا؛ رغم هذا يرى بعض المؤرخين (ألبرت حوراني) أن النظام المركزي حول السلطة للكنيسة على الأفراد، حيث أخذت قراراتهم صفة القانون النافذ، في الشؤون الدينية والمدنيّة أيضًا أحد أبرز سلبيات هذا النظام. إذن، المِلَلُ كانت موجودةً، وقام السلطان العثماني بتنظيمها؛ لتكون دينيّةً طائفيّة، لكن تحت حكم الكنيسة.

منذ الغزو البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، الذي شهد نشاطًا ملحوظًا للمبشرين البروتستانت؛ أخذ القوميّون والمتديّنون المتشدّدون ينظرون إلى الأقباط (مع أنهم كنيسة مصرية لا علاقة لها بالبروتستانت) بشيءٍ من الشك؛ وذلك لظنهم أنهم يتماهون مع مصالح القوى الأوروبية المسيحية (Vatikiotis, pp 63–4)، إلا أن تاريخ الصراع على المشرق العربي ما بين القوى المختلفة لم يبدأ في القرن الحادي عشر، ولا في القرن العشرين. بعد ٧٣٠ عامًا بالتحديد (أي منذ أن انتصر صلاح الدين الأيوبي على الأوروبيين الصليبيين في القدس عام ١١٨٧)؛ عاد الأوروبيون، حيث أعلن القائد العسكري البريطاني اللنبي أن الحروب الصليبية انتهت في ١٩١٧، عند دخول جيشه إلى القدس.

تاريخيًا؛ كان لتبني الإمبراطورية الرومانية الديانة المسيحية في مطلع القرن الرابع الميلادي، بعد مناهضة المسيحية ثلاثة قرون، ثُمّ انفصال الكنيسة ما بين المشرق السامي عن بيزنطية وروما؛ الأثر الأكبر إلى يومنا هذا.

الصراع السياسي الاقتصادي بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات الأوروبية في مطلع القرن العشرين، الذي أدى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية؛ أتى بمرحلة التمهيد للدولة الحديثة، بعد أن تم التوظيف المالي الأوروبي وامتيازات شبكات المواصلات، كسكك الحديد، ووكالات التنشئة الأوروبية، كالمدارس، والمستشفيات، ودور الأيتام.. الخ...، وقد تجذرت في المجتمعات العربية سياسةُ حمل لواء "الأقليّات"... غير الإسلامية، كاستراتيجيةٍ لزيادةِ نفوذها، الذي هو بالأحرى محافظةٌ واستمرارٌ لنظام الملل بشكلٍ مختلِف.

تطور تعريف المسيحيين في العالم العربي من أهل كتابٍ، إلى ذميين، إلى تقسيمٍ وَفقًا للملل إلى طوائف؛ سهل الأمر أمام الاستعمار الغربي للدفع نحو الطائفيّة، وبعدها تعريفه أيديولوجيًّا بمصطلح "الأقليات"، كوسيلة ابتزازٍ تحت لواء أو شعار حمايتهم، وتسمية مسيحيي الشرق بـThe Christians of the East – OR Les Chretiens d'Orient من قبل الباحثين في الغرب على أن العرب المسيحيين هم عرب الإثنية والقومية ولغتهم الأم العربية.

الغربُ الرسمي

وهنا يجب التفريق بين الأنظمة وعامة الشعب، ولكن من يراد بالغرب؟ الكنيسة الغربية؟ وأي كنيسة؟ أم الغرب السياسي والطبقة الاقتصادية المسيطرة... وهل يمكن التفريق؟

نعم... يمكن، ويجب التفكيك: الغرب السياسي الحزبي المقرب من الطبقةِ صاحبةِ نفوذِ الكنيسة الرسمية أحيانًا، في حالةٍ شبه التماهي مع الحكم أو جزءٍ من الطبقة المسيطرة، أو أنها خادمتها... أما الكنائس غير الرسمية أو الأصغر، فتكون عكس ذلك، وهناك أيضًا الهيئات الشعبيّة، أو المنظمات غير الحكومية؛ الأفراد بشكلٍ عام.

الأجوبة تختلف وفقًا للحقبات التاريخية والمصالح التي تحكمت بها الدول، وكما قال المطران الذي زار أمريكا مع وفدٍ كنسي عربي في أجراس المشرق: "اكتشفنا أنهم يعرفون أشياء خطأ.. مجموعة تعمل لترويج المعلومة الخطأ... اتهمونا بأننا عملاء المخابرات السورية، وجاء ماكين يصرخ فينا".

الغرب الذي يستعمل ويسخر ويستغل الدين عن وعيٍ وإدراكٍ وتخطيطٍ مسبقٍ ومستمر – وبالتحديد استغلال الديانة المسيحية – كما شاء لخدمة أهداف سياساتٍ مدروسة، ويتم ذلك وفق أبحاثٍ على أعلى المستويات العلمية التي توضع تحت تصرّف متخذ القرار، ولخدمة المصلحة الاقتصادية التي عادةً ما تحميها قوةٌ عسكريةٌ مدعومةٌ استخباراتيًّا، كانت الشريك الأول من شريكين – في عملية تهجير العرب المسيحيين من وطنهم العربي.

بما أننا لسنا في إطار الأساطير الشعبية وحكايات دواوين الدردشة؛ أقترح الخروج في هذه الحالة من فانتازيا مداعبة "نعم أم لا" نظرية المؤامرة، وبدلًا من ذلك البحث عن.. وكشف سبل التخطيط لدى النظام الغربي الذي رغم امتعاضي منه كعربي، لن يعميني عن أن أرى كيف يعمل لمصلحته مستحدثًا باستمرار اساليب جديدة لخدمة ذاته؛ فعلى سبيل المثال، وهذا لم يحصل اليوم ولا مؤخرًا، لا بل منذ قرنٍ بالتحديد؛ تم تأسيس كلياتٍ في جامعاتٍ عالميةٍ في بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وغيرها من الدول؛ تتخصص في ثقافات وأديان وحضارات الدول

الآسيوية والإفريقية والشرق أوسطية، وأهم مثال على ذلك، أنه عندما أوشكت الإمبراطورية العثمانية على الانهيار، أُنشئت أهم وأشهر مؤسسة، هي كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن (SOAS) في عام ١٩١٦ – أي في منتصف الحرب العالمية الأولى، وتناسبًا مع معاهدة "سايكس بيكو" لتقسيم المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا، كل ذلك لاختيار أكثر المناهج البحثية التي تخدم صياغة أكثر السياسات نجاعةً في السيطرة على هذه الشعوب. وكانت معركة ميسلون، ووضع حدود التقاسم بين الإمبراطوريتين لهذه المنطقة بيد الاستعمار الأوروبي الذي سمي بالانتداب.

ثمة شريحةٌ من المواطنين العرب، وبالتحديد العرب المسيحيين؛ يشعرون بعدم الراحة عندما يشار إلى العرب المسيحيين في وطنهم بتعريف 'الأقلية الدينية'.. رغم أنه على سبيل المثال؛ يمثل العرب المسيحيون في الأردن حوالي ٣–٥ بالمئة، لكن لنترك العواطف والمواقف الفردية جانبًا، لكي أذكر أن مفهوم – مصطلح "الأقليات" يعني: أن شريحة اجتماعية – في المجتمع الواحد – تختلف عن الأغلبية، في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: اللغة أو الثقافة أو السلالة أو الدين، هذه المركبات الموروثة أو المكتسبة لا علاقة لها بفكرة القومية العربية؛ الموضوع هو أنه إذا ما كان أحد هذه المتغيرات، أي اللغة أو الثقافة أو السلالة أو الدين؛ يضفي على هذه الشريحة "قَسمات اجتماعية – اقتصاديه – حضارية؛ تلون سلوكها (الاجتماعي اليومي) ومواقفها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية".

استخدام المصطلح "أقلية" هنا من طرفي – ليس تصنيفًا سياسيًّا، وإنما لغرض الشرح، لأن مصطلحي الأقلية – والأكثرية مصطلحان إحصاءان ويستخدمان لتبرير التمييز – ليس بين المسيحي والمسلم وحسب، إنما بين المسلم والمسلم: البحرين، عمان، لبنان، السعودية (السني أفضل من الشيعي) والعراق وإيران (الشيعي أفضل من السني) ... بينما التعريف القانوني للأقلية الجهوية والعرقية والثقافية والدينية، يجب أن يكون قانونيًّا، واستنادًا إلى حق المواطنة.

الدين؛ إذن هو أحد المتغيرات الأساسية في المجتمع الإنساني، والتنوع الديني في المجتمع نفسه لا يكتسب أهميةً سياسيةً، إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم (الأخلاقية الخاصة أو العامة والإيمان والمعتقد) أو الثروة أو السلطة؛ فاستعمال مصطلح "الطائفة" – هو استعمال شرعي علمي – لأنه يشير إلى التنوع في المعتقدات فقط – أما استعمال مصطلح 'الطائفية'؛ فيشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ أو اقتصاديةٍ أو ثقافية.

"مجموعة حقوق الأقليات"

أثناء بحثي عن الأدبيات المتعلقة بالاقليات؛ انتبهت إلى أن أكثر من يكتب عن العرب المسيحيين هم، إما "إسرائيليون"، أو يهود صهاينة (في العالم) أو غربيون (وبالتحديد إيطاليون وفرنسيون وإنجليز)؛ منهم من هو علمي ومنهم من هو مخابراتي، وأيضًا جماعات أخلاقية يهمها بالفعل وضع الأقليات.

رغم الرفض الأيديولوجي لاستعمال مصطلح "أقليات"، إلا أن استعماله ضرورة لفهم تعامل الحكومات الغربية؛ بالتحديد أقسامها السياسية والدبلوماسية والمخابراتية، مع موضوع الأقليات... إذ أن حكومات الغرب لا تتعامل مع الأقليات في دولها فحسب، وإنما ترى في محاولة استعمال الأقليات في الدول المختلفة في العالم، كجزء من

استراتيجيتها لخدمة مصالحها. فعلى سبيل المثال، في غالبية الأنظمة الغربية هناك أقسام تسمى "مجموعة حقوق الأقليات" – مشكّلة من مندوبين من الخارجية والمخابرات، تدرس وترسم وضع هذه الأقليات في العالم، وأحد الأقاليم الذي تتم دراسته هو العالم العربي؛ إذ أنه عند كتابة أي تقرير سري، تتم قراءته داخليًّا وسريًّا من قبل الجميع، وكل قسمٍ ينفذ ما يراه مناسبًا في الوقت المناسب في خدمة مصلحة هذا النظام أو ذاك.. إليكم بعض الأمثلة:

١) في تقريرٍ مخابراتيٍّ سريٍّ أمريكي – إسرائيلي المصدر، نشر في إطار المبادرة الفضائحية لـ: ويكيليكس وتاريخه في ٢١ اذار ٢٠٠٣، يتم الحديث حول كيف باعت أمريكا العرب المسيحيين لمصالحها خلال أوسلو وأنابوليس...

٢) في تقريرٍ سريٍّ مفصّلٍ بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧؛ يحتوي على أكثر من ١٥٠٠ كلمة، وموقّع من قبل السفير الأمريكي في عمان آنذاك ديفيد هيل؛ يسرد السفير السابق في عمان وضع المرشحين المسيحيين للبرلمان الأردني.

٣) في تقرير مفصل وسري آخر موقع من قبل السفير هيل ذاته الذي كان آنذاك نائب السفير في السفارة الأمريكية في عمان بتاريخ ٢١ اب ٢٠٠٣؛ يتطرق بالتفصيل لمواقفَ وآراء عضو البرلمان الأردني السابق (عن المقعد المسيحي) ووضعه العائلي، وعدد أولاده، وماذا درسوا، بما في ذلك عادات تدخينه الثقيل وحبه للأرغيلة.

باختصار... يقول السفير: إن الدكتور عودة قواس، انتقد تقرير حريات الأديان الأمريكي، حيث وجه قواس الاتهامات للمبشرين الأجانب الذين يأتون للأردن، الذين لا يعدون العرب المسيحيين، مسيحيين أصلا.

٤) تقرير مخابراتي بتاريخ ٩ حزيران ٢٠١٠ عن سورية، وكيف يرى السوريون المسيحيون سوريا بالنسبة لهم، كجنةٍ مقارنةً بدولٍ عربيةٍ يسودها عدم الاستقرار. ففي الغرب المشارك فيه، أحيانًا، والمسيطر عليه، أحيانًا، اللوبي الصهيوني يتم رسم السياسات... تلك التي تخطط للاستفادة من الموارد الطبيعية كما الموارد البشرية – تلك التي تقنع أو تضغط أو تبتز وكلاءها العرب المسلمين، بأنه سيحافظ على أمنهم فقط؛ إذا ما تم تدمير حضارات العرب، وتحت هذه الذريعة يتم دمار الحضارة بمال العرب – بالمال الذي يستأجر المرتزقة التكفيريين الذين لا يفقهون شيئًا؛ فضلًا عن عملية غسل الأدمغة – إلا تصفيّة الآخر... ولذلك فإنهم يستهدفون – بشكلٍ خاصٍّ – العربي المسيحي، ورموزه التاريخية ومكونات حضارته؛ ليأتي بعد ذلك تجار آثار الأيقونات، وسارقو المستندات التاريخية؛ لتنتهي كل هذه الآثار في متاحف عواصم غربية... ويتم الاعتناء بها؛ لتنظم لها بعد ذلك أهم المعارض عن المشرق؛ ولتكون مصدر دخل مالي للسياح، وعلى مدى السنين؛ لتدعيم اقتصادها القومي؛ الحضارة العربية – تجارة غربية.

كونفدراليّاتٌ طائفيّةٌ بدل سايكس ـ بيكو

د. موفق محادين

باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

منذُ قرنٍ على الأقل، والصراعُ في المنطقة صراعُ مشارطَ وخرائطَ في خدمة النفط والمشروع الصهيوني، وقبل أن تنجح الصهيونية في ترجمة أحلامها وأوهامها التوراتية، بالتقاطع مع كل المصالح البريطانية بين الهند الشرقية والسويس؛ شكّل إعلان الدولة السورية الواحدة (سوريا الكبرى) وبمشاركة كل مكوناتها التاريخية (سوريا الحالية، فلسطين، الأردن، لبنان) أول خطر على مشروع (إسرائيل الكبرى)؛ فتكالب الاستعمار الفرنسي والبريطاني على هذه الدولة، وواصلا الدور نفسه مع الإمبريالية الأمريكية الصاعدة بُعَيْدَ الحرب العالمية الثانية، واستكملوا هذه الاستراتيجية باستهداف مصرَ والعراقِ أيضًا.

وهكذا، إذا كانت اتفاقية سايكس – بيكو قد مزّقت الشرق العربي في بداية القرن الماضي؛ فمنذُ السنوات الأولى للقرن الحالي والمستعمرون الأجانب والصهيونية العالمية؛ يسعون لاستبدال دولة التجزئة القطرية السابقة، وأيًا كانت طبيعة الحكم فيها، موالية أو مناوئةً لهم، بشكلٍ جديدٍ من الخرائط، هو الكانتونات الطائفية والمذهبية المتناحرة، التي تستدعي تفكيك وتفجير هذه الدولة، واستبدال مكوناتها المركزية (الجيش والبيارق) بمليشياتٍ، ورموزٍ طائفية...!

على هذا النحو، بالذات، صرنا إلى ما وصلنا إليه باسم (الربيع العربي)، وجرى ضخ مليارات الدولارات لأدوات الهدم الملائمة، وهي: الجماعات الأصولية التكفيرية.. وهكذا انتقلنا، أو انتقلوا بنا، من أدوات التفكيك وخطابه، إلى أدوات التركيب وخطابه، ولكنه أبدًا ليس تركيبًا مدنيًا أو ديموقراطيًا أو حضاريًا أو ليبراليًا؛ رأسماليًا أو شموليًا، بل هو تركيبٌ من طبيعةٍ وطينةِ التفكيك والمصالح الاستعمارية والصهيونية، وقوامُهُ أشكالٌ من كونفدراليات الطوائف التي تضبط الفوضى (غير المحسوبة).

تنطلق السيناريوهات لتفكيك الشرق العربي، وضرب النزعات المضادة لهذا التفكيك، وهي النزعات القومية، من أن العرب لم ينجزوا ثورتهم البرجوازية الديمقراطية ويترجموها في دولةٍ قوميةٍ ومجتمعٍ مدني، وأنهم ما زالوا مجاميعَ طائفيةً ومذهبيةً وعشائريةً في إطار دولٍ مركزيةٍ هشّةٍ قابلةٍ للانفجار والاحتقان الطائفي والجهوي. ومن أبرز الذين اشتغلوا على ذلك "موشي دايان، ودانيال بايبس، وبرنار لويس، ورفائيل باتاي" (دراسته عن العقل العربي) الصحراوي المتناثر الفردي الانفعالي العدواني مقابل (العقل اليهودي). كما شكّلت دراسة المستشرق الفرنسي "رينان" مرجعيةً أساسيةً لهذه الأفكار، التي كان أكثر ما يذعرها ويخيفها المد القومي، كأيديولوجيا توحيديةٍ، وبدائلَ نظريةٍ عن الشرط الموضوعي الغائب والمغيّب، (الثورة البرجوازية القومية الديمقراطية). وكذلك تشخيص "بريجنسكي" (للشرق الأوسط) بوصفه مادةً متفجرة، مفتوحةً على شرقٍ أوسطَ من الكانتونات الطائفية والجهوية.

وكانت البدايات مع فريق "بن غوريون" 1953، ثم مؤتمر "سيفر" (1956/10/22) الذي بحث سيناريوهات وآفاق العدوان الثلاثي: البريطاني، والفرنسي، والصهيوني، على مصر بعد تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس، وقد دعا المؤتمر إلى تقسيم العرب مجدّدًا بما في ذلك (بلدان صديقة) مثل الأردن ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك،

فإن كتابَ (خنجر إسرائيل) الذي أصدره الصحفيُّ الهندي "كارنجا" عام 1957؛ يعد أول وثيقةٍ منشورةٍ بشكلٍ علني، بالنظر إلى أنها جاءت على شكل حوارٍ مع موشي دايان، ولأهمية الكتاب؛ فقد قام الرئيس جمال عبد الناصر بإعداد مقدمته والتعليق عليه.

يدعو دايان، جهارًا نهارًا لتقسيم البلدان العربية الأساسية عن طريق تغذية الاحتقانات الطائفية والمذهبية (مسلمون ومسيحيون سنة وشيعة... إلخ)، وإذا كانت سوريا آنذاك شوكةً في خاصرة (إسرائيل)، مما يفسر دعوةَ دايان إلى تفجيرها وتقسيمها طائفيًّا على غرار ما كانت عليه قبل الاستقلال (اتحاد كيانات طائفية)، فما الذي يفسر دعوته لتمزيق العديد من البلدان العربية الأخرى؟

ذلك ما أجاب عليه دايان في حينه (1957) من ضرورة قطع تطور أي بلدٍ عربيٍّ نحو الوحدة والمجتمع المدني، وإعادته إلى عناصره البدائية الأولى من طوائفَ وعشائر.

شرقٌ بلا دول: المدينةُ مقابل الدولة

كانت المدينة (بوليس) في الإغريقية، وقرت أو قرية في الكنعانية، على غرار قرطاجة (قرت تاجه) وقير مؤاب بالكنعانية، هي الشكل السياسي الأول في التاريخ، وكانت الساحة أو الميدان أو الأغوار الإغريقية (الحاكورة) هي مركز هذا الشكل، كما كانت المواطنة لا تشمل (الغرباء والنساء والعبيد)؛ أساس ما عرف بـ دولة – المدنية.

وكان من أشهر نماذج هذا الشكل السياسي؛ المدن الإغريقية، مثل: أثينا، وإسبارطة، والمدن السومرية، والكلدانية، والآشورية، والكنعانية، والآرامية، مثل: دمشق، وأوغاريت... الخ، وقد تحولت هذه المدن إلى دولٍ محليّة، ثم إلى مراكز إمبراطورية بسبب طرق التجارة، وذلك قبل أن تدخل طور الأفول مع تحول هذه الطرق، في دورةٍ تشبه الكائن الحي إلى حدٍّ ما؛ ذهب إليه أفلاطون وابن خلدون وفيكو.. كذلك، ورغم انبثاق الدولة القومية في عصر الثورة الصناعية البرجوازية، في أوروبا وهي التي عرفت بدولة وستفاليا (نسبة إلى اتفاقية 1648 التي أنهت الإمبراطورية الرومانية الجرمانية) إلا أن دولة المدينة استمرت في أماكنَ أوروبيةٍ عديدة، سواءً بصورةٍ مستقلةٍ أو على شكلٍ يشبه الحكم الذاتي داخل دولةٍ ما، أو على شكلٍ ديني.. ومن نماذج الأولى: جنوى، والبندقية التي اشتهرت في عهد الوزير ميكافيللي، وانتهت مع حملة نابليون، ومن نماذج الثانية: المدن التي أخذت شكلًا كوزموبوليتيا تحت سيطرة التجار الأجانب والقناصل، مثل: الإسكندرية، وسالونيك، وسميرانا (أزمير).. ومن الأزمنة الحديثة: موناكو، وهونغ كونغ وسنغافورة، ومن نماذج الثالثة: دولة الفاتيكان، وفرسان مالطة.. وكان ملاحظًا في كل هذه المدن التنافسُ الذي وصل حد المذابح المتبادلة بين الجاليات نفسها، خاصةً بين اليونان والأرمن من جهةٍ، وبين البيوتات المالية اليهودية من جهةٍ ثانية.

اليوم، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار المنظومة الاشتراكية؛ ثمةَ سيناريوهاتٌ وتصوراتٌ في مراكز المتروبولات الإمبريالية بأن الدولة في مناطقَ شاسعةٍ من الجنوب والشرق؛ مشروعٌ زائدٌ عن الحاجة، ومفهومٌ بائد، وأن من الأفضل تحويل هذه المناطق، خاصةً، الشرق الأوسط إلى مناطقَ مدارةٍ تحال إلى شركاتٍ ومؤسساتٍ كبرى، تنطلق من المتروبولات.

ويشار هنا إلى كتابات الأمريكي؛ ألفين توفلر (تحول السلطة) والفرنسي آلان تورين (المجتمع ما بعد الصناعي) والأمريكي برتران بادي (انقلاب العالم) التي أشارت جميعها إلى أن عصر ما بعد الثورة الصناعية يشي، أيضًا،

بنهاية المفهوم التقليدي للدولة. وإذ يجادلون في الأشكال المتوقعة للاعبين الجدد في الشمال، فإن الشرق والجنوب يغيبان كمركزٍ مهمش، عليه أن يتكيف لحاجات التحول الكبير في المتروبولات المهمة إلى أذرعتها المختلفة؛ الناعمة والخشنة على حدٍّ سواء، وفي كل الحقول المستهدفة؛ فالبنك وصندوق النقد الدوليين والمؤسسات المالية الإمبريالية ذات الصلة، تفرض إملاءاتٍ عالميةً في (هارمونيكا) تجري في الوقت نفسه تقريبًا، من عناوينها: رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات السياسية، وزيادة الضرائب غير المباشرة، والجماعات الليبرالية العاملة باسم المجتمع المدني وغيره؛ تتولى صناعة البديل السياسي (للمجتمع السياسي) ووراثته،

وقوى الضغط والتدخل العسكري المباشر أو عبر الجماعات الأصولية المتطرفة؛ تتولى تحطيم الجيوش والأذرع الأخرى للدول المستهدفة.

وبالمحصلة، نحن أمام سيناريو لإنهاء (الدولة السابقة) واستبدالها بأشكالٍ من (الدولة – المدينة)، ومنها:

- نموذج الدولة الميناء
- نموذج الكانتون
- نموذج البانتوستان
- نموذج (المحطة) شأن (المدن – الدولة) التي قامت على طريق شركة الهند الشرقية أو في خدمتها، مثل: سنغافورة، وهونغ كونغ، والبهرة.

وفيما يخص الشرق الأوسط تحديدًا؛ يشار إلى تصورات "شمعون بيريز" ومؤسسة راند الأمريكية، التي تتحدث عن كياناتٍ برسم الفك والتركيب باسم اللامركزية السياسية، وفدرالية المكونات المذهبية، ومجمل توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين ومخرجاتهما ونصائحهما. ولم تعد الدولة – الكانتون أو البانتوستان أو المدينة البديل للدول الحالية؛ مشروعًا مقتصرًا على المجالات الحيوية للعدو الصهيوني، بل صار النموذج المطلوب وَفْقَ السيناريوهات الأمريكية – الصهيونية لمجمل المنطقة؛ فبالإضافة (للشرق الأوسط) المستهدف السابق في السيناريوهات المذكورة، فإن البحر الأحمر يبدو المسرح الثاني لهذه السيناريوهات، وذلك من خلال ما تشهده هذه المنطقة من مشاريعَ وحروب؛ عنوانُها الموانئُ بشكلٍ خاص؛ فمن مدينة نيوم التي تظهر موازنتها الخيالية – إنها جزءٌ من استراتيجية الثقوب السوداء لبلع الدول – إلى الصراع على موانئ البحر الأحمر وتحويلها إلى محميات تجارية – عسكرية كوزوموبوليتية؛ تتمتع بإداراتٍ ذاتيةٍ بتصرف القوى المستأجرة أو المسيطرة عليها، ومن ذلك: الموانئ اليمنية التي تفسر الأسباب الحقيقية للتدخل في هذا البلد (باب المندب، عدن، المخا، الحديدة)، وكذلك الموانئ الجديدة الأخرى في الصومال، وجيبوتي، والسودان..

ومن الملاحظ، على هذا الصعيد؛ أن القوى النفطية المعنية بهذا الصراع في – على البحر الأحمر؛ تحتفظ بعلاقاتٍ سريةٍ وعلنيةٍ مع العدو الصهيوني، مما يؤشر على الصلة الوثيقة بين الاستراتيجية الصهيونية في مجالها الحيوي المباشر، وبين هذه الاستراتيجية في البحر الأحمر.. فنحن إزاءَ عملية تفكيكٍ وتركيبٍ أمريكية – صهيونية؛ لبناء منظومةٍ متكاملةٍ من دولة المدينة أو البانتوستان، وهو ما يعني أننا أمامَ شكلٍ جديدٍ من شركة الهند الشرقية، وحرب الطرق والموانئ، هو الشكل الذي تظهر فيه تل أبيب، والبيوتات المالية البريطانية والأمريكية واليهودية؛ جنبًا إلى جنبٍ مع البيوتات النفطية.

إشكاليّاتُ الهُويّةِ الإسرائيليّةِ اليهودية

مهند عبد الحميد

باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ فلسطين

الهُويّة؛ هي مجموعةٌ من الخصائص الفرديّةِ والجمعيّةِ التي تُعرِّفُ على الذات وكلّ ما هو مشتركٌ مع الجماعةِ البشريّة، التي ينتمي إليها الفرد على بقعةٍ محددةٍ من الأرض تسمى – وطن–. المشترك في حقول العرق، واللغة، والدين، والثقافة، والسياسة، والسيكولوجيا؛ يؤهل الجماعة البشرية للارتقاء إلى حالة كيانٍ يتوحد داخله الناس المنسجمون، والمتشابهون، والمتوافقون، على أهدافٍ ومصالحَ مشتركة؛ انطلاقًا من هذا التعريف، كيف يُنظَر إلى الهوية الإسرائيلية؟ هل نجح مشروع الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر في إدماج اليهود وتوحيدهم في هويةٍ جديدةٍ تتجاوز الإطار الديني؟ ذلك المشروع الذي طرح إيجاد وطنٍ قوميٍّ لكل يهود العالم بمسمى "إسرائيل" لاحقًا.

منذ البداية؛ حدث تنافرٌ بين الهوية اليهودية – الإسرائيلية، والعرق والدولة والدين والعلمانية، وكان التحدي الذي واجهه المشروع الصهيوني: كيف يمكن بناء دولةٍ حصريةٍ مغلقةٍ لجميع يهود العالم في عالمٍ تختلط فيه الشعوب بمعزلٍ عن القومية والدين؟ وإلى أيّ مدًى يمكن بناء هويةٍ بواسطة التجنيد الدائم لصدمة في الماضي؟

المؤرخ الإسرائيلي يشعياهو ليبوفيتش؛ توقف عند تناقض بناء الهوية الإسرائيلية الناجم عن أولوية الدولة على الشعب وخصوصية "بناء جهازٍ سلطويٍّ صهيونيٍّ يقولب الأفراد، كشعبٍ وينتج قوميّةً؛ خلافًا لواقعٍ موضوعيٍّ يؤكد أن الشعب دائمًا يكون سابقًا للدولة، وعادةً ما يبدأ التطور الطبيعي من وحدةٍ بشريةٍ ذات مضمونٍ قومي؛ تقيم لذاتها إطارًا كيانيًّا يتحوّل تدريجيًّا إلى دولة.

يقول ليبوفيتش: إن شعبًا أُنشِئ من طرف دولةٍ هو – عمليًّا – شعبٌ بلا مضمون، بل إنّ عمليةَ قولبة الأفراد تعبر عن نزعةٍ فاشية.

هل يوجد عرقٌ يهوديّ؟

يجيب المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند، لا يوجد مبررٌ للحديث عن وحدةٍ إثنيّةٍ لدى اليهود المعاصرين، أو عن وجود عرقٍ يهوديٍّ تمامًا، مثلما لا يمكن الحديث عن وحدةٍ إثنيّةٍ لدى المسيحيين ولدى المسلمين؛ خلافًا لذلك، انطلقت التربية الصهيونية للأجيال المتعاقبة من الإسرائيليين من ميثةٍ أو أسطورةٍ وجود تاريخٍ عضويٍّ لليهود؛ ابتداءً من كتاب "التناخ" العهد القديم، وحوّلت ذلك إلى معتقدٍ غير قابلٍ للنقاش.

تنطلق الرواية الصهيونية من أسطورة الأصل الواحد الموحّد لليهود/ سلالة داود، التي تحوّلت إلى شعبٍ نُفيَ من أرضه، واستوطن بين ظهراني شعوبٍ أخرى وبقي من غير اختلاطٍ أو اندماج؛ خلافًا لطبائع البشر؛ وريثًا مباشرًا لبني إسرائيل، ويعيش ذراروه حالةَ انتظارٍ منذُ ألفي عام، إلى أن نشأت الحركة الصهيونية التي دعتهم إلى العودة إلى "وطنهم". هكذا يتم إغفال التهوّد القسري والطوعي الذي كان العنصر الحاسم في زيادة عدد اليهود.

يضيف ساند: "لقد حوّلت الصهيونية كتابَ العهد القديم الحافل بالأساطير من كتابٍ دينيّ إلى كتابٍ تاريخيّ موثوق، وإلى أيقونةٍ مركزيةٍ في تصميم الهوية القومية وهندستها، وإلى نقطة انطلاقٍ حاسمةٍ في عملية اختراعٍ عجيبةٍ للأمة اليهودية، وبهذا كفّت اليهودية عن كونها حضارةً دينيةً متنوعةً وتحوّلت إلى شعبٍ عرقيٍّ اقتُلع من أرضه".

اختراع الشعب اليهودي؛ كان يحتاج إلى اختراع "أرض إسرائيل"، ولِمَا كان اليهود شأنهم شأن المسيحيين والمسلمين، لم يكن لديهم وطن، وقد نهتهم العقيدة اليهودية عن المجيء إلى هذا المكان المقدس. ومنطقيًّا، وبحسب الأحداث التاريخية؛ فإن أيّ علاقةٍ دينيةٍ بمركزٍ مقدسٍ لا تمنح أصحاب الديانة حقوقَ الملكية عليه. لم تكن للصليبيين أيُّ حقوقٍ تاريخيةٍ للسيطرة على الأرض المقدسة– فلسطين، وأكبر دليلٍ على ذلك؛ أنه عندما طُردت طوائفُ يهوديةٌ أو اُضطهدت؛ لم تتوجه للبحث عن ملجإٍ في الأرض المقدسة– فلسطين، بل ذهبت إلى أماكن إيواءٍ أخرى. فاليهود الذين طُردوا من إسبانيا لم يتوجهوا إلى فلسطين، واليهود الذين تعرّضوا لمذابحَ في روسيا وأوروبا لم يفكروا في الهجرة إلى "أرض الميعاد"، وقد كانت متاحةً أكثر من غيره، ولكن عندما رفضت الولايات المتحدة فتحَ أبوابها أمامَ أكبر هجرتين يهوديتين في التاريخ؛ الهجرة الأولى بعد المذبحة النازية 1924– 1948، والثانية بعد فتح الاتحاد السوفييتي أبوابه لهجرة اليهود آواخر ثمانينات القرن العشرين. في تلك الهجرتين، تدفّق المهاجرون اليهود إلى فلسطين بالضد من رغبتهم في اختيار الولايات المتحدة وأوروبا مكانًا جديدا لهم، لكن إغلاق الأبواب أمامهم دفعهم للهجرة إلى فلسطين، المكان الذي لم يطلبوا العيش فيه بأكثريتهم الساحقة. لم تكن "أرض إسرائيل في أي لحظةٍ مركزيةً بالنسبةِ للشتات اليهودي، وكان عدد اليهود في هذا المكان المقدّس في آواخر القرن الثامن عشر ؛ أقل من 5 آلاف يهودي، بوصفهم جزءًا من ربع مليون مواطنٍ أصلاني فلسطيني، وكان عدد اليهود في أنحاء العالم آنذاك 2 مليون ونصف.

بحسب شلومو ساند في كتابه بعنوان اختراع أرض إسرائيل؛ فلقد استبدلت أرض كنعان الواردة في معظم أسفار العهد القديم "بأرض إسرائيل"، هذه الأرض لم تكن أبدًا أرض الآباء؛ لأنهم وُلدوا في مكانٍ آخر، وعرضتهم رواية العهد القديم كمهاجرين وغرباء ومحتلين "ولم تكن أرض كنعان في جميع أسفار العهد القديم؛ وطن بني إسرائيل ولم تسمى أرض إسرائيل".

تناقضات نشأة المجموعة البشرية، وتناقضات علاقتها مع الأرض، وتناقضات علاقتها الإقصائية مع الآخر – الأصلاني–؛ أنتجت تناقضات في إطار الهُوية اليهودية "الواحدة". يقول شلومو ساند في كتابه (كيف لم أعد يهوديًّا؟): لا يمكن الانضمام للقومية اليهودية سوى بطريقةٍ واحدةٍ، هي أن يكون ابنًا لأمٍّ يهوديةٍ، أو الخضوع لإجراءات التهوّد الطويلة والمؤلمة، وَفْقَ أحكام الشريعة اليهودية، حتى لو كان علمانيًّا وملحدًا. ويضيف: "لو كان أبي يهوديًّا، وأمي ليست يهوديةً لاعتبرت نمساويًّا". وأطفال لمهاجرين أفارقة ولدوا في إسرائيل توجهوا إلى الحاخامية؛ مطالبين بالتهوّد، لكن طلباتهم قوبلت بالرفض التام. اليهودية هُوية مغلقة وحصرية، وليست في متناول من يرغب، وهناك فرق بين هوية يهودية، وأخرى يهودية أيضًا؛ فاليهودي المتدين غير اليهودي العلماني، غير اليهودي القومي واليهودي الشرقي السفارديم، ليس كاليهودي الغربي الإشكناز، وليس كالمزراحيم والفلاشا والأفارقة... فقد تم تركيز اليهود الشرقيين المهاجرين في أطراف الدولة، وحصلوا على القليل جدًّا من الامتيازات،

وهناك تمييزٌ في العمل والسكن، وفي مناصبِ الدولة والجيش بين الشرقيين والغربيين، ويتأثر النسيج الاجتماعي سلبًا، لجهة ضعف التصاهر والانصهار فيما بينهم. لقد عانى اليهود المغاربة ووالعراقيي واليمنيين والمصريين والإيرانيين من أزمة هوية؛ فهؤلاء عوملوا بدونيّةٍ، وشعروا – وما زالوا – يشعرون بالدونيّة.

قدمت رواية (معبر مندلباوم) للإسرائيلية داليا كوهين؛ من أصلٍ إيرانيٍّ، نموذجًا لمعاناة اليهود الشرقيين؛ بطلة الرواية جاكلين المصرية اليهودية تتنكر لأصلها المصري، وتتدعي أنها من أصلٍ فرنسي، وتتمتع بشهرةٍ في إسرائيل، وتحيا حياة اليهود الغربيين، ولكن عندما ينكشف أمرها؛ تتعرض لنبذ المجتمع الإسرائيلي لها؛ لم يكن صراع الهوية في الرواية من نصيب جيلٍ واحد، بل انتقل من الآباء إلى الأبناء والأحفاد. لقد جرى سلخ اليهود الفلسطينيين والعرب عن شعوبهم، وعن ثقافتهم وهوياتهم القومية، وفي الوقت نفسه جرى التمييز ضدهم.

سامي شطريت اليهودي المغربي الذي هاجر من إسرائيل إلى أمريكا؛ لخّص عمليةَ طمس الهوية العربية لليهود القادمين من بلدانٍ عربيّةٍ بالقول: "هويتنا العربية – كيهودٍ – اختفت. لقد دمرتها الصهيونية، ولم يعد ثمة عرب يهود في العالم، والأسوأ أن الصهيونية حوّلت اليهودي الشرقي إلى مستعمرٍ استيطاني". ليس هذا وحسب، بل يوضّح ساند ما جرى للعرب اليهود بالقول: ولكي لا يكون اليهود العرب عربًا في دولة اليهود، فقد مارسوا كبحًا ذاتيًّا بإخفاء عروبتهم، والتنكر لها في محاولةٍ لتخفيف القهر الخارجي الممارس ضدّهم، وعاشوا في معظمهم حالةً من الفصام الثقافي؛ كان من مظاهرها اتخاذ مواقفَ معاديةٍ للعرب، وتفضيل اليمين الصهيوني، وتنصّلهم من أصولهم الثقافية.

يصل المؤرخ البروفيسور شلومو ساند إلى موقفٍ يلخّص أزمة الهوية الإسرائيلية، بالقول: "أرى من واجبي الأخلاقي الانفصال نهائيًّا عن اليهودية المتمركزة حولَ ذاتها؛ فعندما يصنفونني ضمن أثنوس خيالي، ويشملونني في نادٍ حصري؛ فإنني أطلب الانسحاب. إن العنصرية موجودةٌ في كل مكانٍ تقريبًا، لكن في إسرائيل، العنصرية بنيوية بروح القوانين، وتدرّس في جهاز التربية والتعليم، ومنتشرة في وسائل الإعلام، وتطبق على الفلسطينيين بشكلٍ سافر، والأمر المروع أكثر، أن العنصريين في إسرائيل لا يعرفون أنهم كذلك، ولا يشعرون بوجوب الاعتذار؛ وتشكّل إسرائيل نموذجًا يحتذى به في نظر معظم حركات اليمين المتطرف في أنحاء العالم".

المصادر:

- **ثلاثية شلومو ساند المكونة من 3 كتب اختراع الشعب اليهودي – اختراع أرض إسرائيل – كيف لم أعد يهوديًّا؟ – الصادرة عن مركز مدار – رام الله**
- **صراعُ الهوية في الشخصيةِ اليهودية في رواية معبر مندلباوم/ داليا كوهين بحث مريم جمال الدين فوزي.**
- **نقد خطاب التحرر اليهودي /هشام البستاني/ مجلة الآداب، كانون أول/ ديسمبر 2008.**

كتاب الهدف – 7 -

منظمة التحرير الفلسطينية

نقاشُ حولَ النّظامِ السّياسيّ الفلسطينيّ

حسن شاهين

باحثٌ وكاتبٌ فلسطينيّ/ مصر

على مدارِ العشرين سنةً الماضية، ظلّ موضوعُ "النظام السياسي الفلسطيني" أساسًا في النقاشِ السياسيّ الفلسطيني، وجزءًا من مبادراتِ سياسيّةٍ ومشاريعَ تدعو إلى إصلاحٍ أو تجديدٍ أو حتّى تغيير. وكلّ ذلك منطلقٌ من مسلّمةٍ أن هناك نظامًا سياسيًّا فلسطينيًّا شاملٌ للشعبِ الفلسطيني، وهذه مسلّمةٌ ستحاول السطورُ القادمة فحصَها.

عادةً ما يلتبس مفهومُ النظامِ السياسي عند عامةِ الناس، وحتى لدى كثيرٍ من السياسيّين والمثقّفين، فينظرون له كتعبيرٍ عن المؤسساتِ الحكوميّةِ وغيرِ الحكوميّة في المجتمع. في الواقع إنّ مفهومَ النّظام السياسيّ أوسعُ وأكثرُ تعقيدًا من ذلك، ولا يمكن اختزالُهُ بتشكيلاتٍ وهياكلَ مؤسّساتيّة، فهو يعبّرُ عن علاقاتِ التفاعل والتأثيرِ متعدّدةِ الاتجاهات، في ما بين المؤسساتِ والأفرادِ السياسيّين. فبحسب المدخل الاتّصالي لـ"كارل دويتش"؛ النّظامُ السياسيّ هو نظامٌ اتّصالي ينظّم سلوكَ الأفرادِ الذين يعتبرون الوحدةَ السياسيّةَ هي الأولى في المجتمع، بينما نظر "ماكس فيبر" للنّظامِ السياسيّ إلى أنّه احتكارُ ممارسةِ القوّةِ الشرعيّة، وذهب "روبرت .أ.دال" إلى أن النظامَ السياسيّ هو علاقاتُ النفوذ والقوّةِ والتحكّمِ الفاعلة في مجتمعٍ ما، وكذلك بين المجتمعاتِ على الصعيدِ الدولي، بَدْءًا من الأسرةِ التي عدَّها أصغرَ نظامٍ سياسيّ وصولًا إلى النّظامِ الدوليّ القائم.

وليكون الفردُ أو الجماعةُ جزءًا من نظامٍ سياسيّ معيّنٍ لا بدّ أن يتأثرَ ويشاركَ في علاقاتِ النفوذِ والتحكّمِ والقوّة لهذا النظام، ولا يكفي أن تربطَهُ صلةُ دمٍ أو هُوِيّةٌ أو جنسيّةٌ بأفرادِ النّظام.

وَفْقَ محاولةِ التأصيلِ السريعةِ أعلاه لمفهومِ النّظام السياسي، نجد بوضوحٍ أن تأثّرَ الأفرادِ بعلاقاتِ النفوذِ والتحكّمِ والقوّةِ نفسِها شرطٌ أساسيٌّ لاعتبارِهم جزءًا من النّظامِ أو المنظومةِ السياسيّة الواحدة، وإن اعتبرنا ذلك شرطًا معياريًّا في رسمِ حدودِ النّظامِ السياسيّ، نستطيعُ أن نتبيّنَ حقيقةَ الحالةِ السياسيّةِ الفلسطينيّة، وهل هناك نظامٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ شامل، يؤثر ويتأثر به معظمُ أفرادِ الشعبِ الفلسطيني داخلَ فلسطين وخارجَها أم لا؟

قد يتساءل البعضُ ما أهميةُ مثلِ هذا النقاشِ النظريّ؟ وما جدوى النظرِ في النّظام أو النظمِ السياسيّةِ الفلسطينيّةِ والبحثِ فيما إذا كان الأفرادُ والتجمّعاتُ الفلسطينيّة يربطها نظامٌ سياسيٌّ واحد؟ ماذا يفيد مثل هذا البحثِ في إحداثِ أيّ تغيير؟

في الواقع، يمكن فهمُ النفورِ من النقاش النظريّ من قبلِ المتحمّسين للعمل، وأولئك الذين ضاقوا ذرعًا بالسياسةِ والكلامِ السياسي، ويرون أنه لا يؤخّر ولا يقدم، لكنّ النقاشَ النظري مهمٌ جدًا لفهمِ حقيقةِ الموقف الذي نواجهه، ومراقبةِ حركةِ المعطياتِ المؤثرة بالبيئة حولَنا، واختبارِ أدواتِنا وصلاحيّتِها. فلا بدّ قبلَ الشروعِ بالعمل أن نعرفَ الأرضَ التي نقف عليها، هل هي صلبةٌ يمكن الانطلاقُ منها لتحقيقِ الأهداف، أم رخوةٌ آيلةٌ للانهيارِ في أي لحظة؟ كذلك بالنسبةِ للأهداف؛ هل هي قابلةٌ للتحقيق أم لا؟ وفي كلتا الحالتين يجب البحثُ عن إجابةٍ لسؤال ما العمل؟ أيضًا تمحيصُ الخطابِ السياسي، هل هو واقعيٌّ مرتبطٌ بمهامِ عملٍ محدّدةٍ وواضحة، يعرضها للجمهور

ويحثّه على الانخراط بها ودعمها؟ أم هو بروباغندا، أو خطابٌ شعبويٌّ لتخديرِ الناس وتضليلِهم، أو مجردُ خطابِ أمنيات؟

على كلّ حال، إنّ تهميشَ النقاش النظريّ في السياسة الفلسطينية؛ يعكس سيطرةَ الراهنِ على فعل كياناتِها، وغيابَ الماضي والمستقبل عن عقلها، ما يعني غياب التفكير العلمي والفكر السياسي.

بعد هذا الاستطراد حولَ أهميّةِ النقاش النظري نعود إلى الفكرةِ الأساس؛ هل هناك نظامٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ يتّصل بالشعب الفلسطينيّ كلِّه اليوم؟ وإن وجد، فما طبيعتُه؟ وما أهميةُ تعريفِه؟

إنّ الواقعَ الذي فرضته النكبةُ على الشعب الفلسطيني، جعل وجودَ نظامٍ سياسيٍّ بالمعنى المتعارفِ عليه أمرًا غيرَ ممكن، إلا أنّ وجودَ منظمةِ التحرير، وانطلاقَ فصائلِ العمل الوطني الفلسطيني ونشاطَها في كلّ أماكنِ وجودِ الشعب الفلسطيني؛ شكّلَ حالةً أشبهَ بالنّظام السياسي، أو شبهَ نظامٍ سياسيٍّ إن صحّ التعبير، تفاعل معها قسمٌ كبيرٌ من الشعب الفلسطيني رغمَ خضوعهِ لنظمٍ سياسيّةٍ مختلفةٍ في الوقت ذاته، داخلَ فلسطين المحتلّة، وفي بلدانِ اللجوء. هذه الحالة كانت الشكلَ الأرقى من بين أشكالِ مقاومةِ الشعب الفلسطيني لعمليةِ نفيهِ التي أطلقتها النكبة؛ لأنّها عبّرت عن مستوًى متطوّرٍ من التنظيمِ السياسي، والتعبئةِ الشعبيّةِ الماديّة والمعنويّة، الطوعيّة في معظم الأحيان.

لا شكّ أنّ مسارَ أوسلو وما أفضى إليه قوّض تلك الحالةَ لما يشبه نظامًا سياسيًّا فلسطينيًّا شاملًا، مع إفراغِ منظمةِ التحرير من مضمونِها، وتركّز عملُ جميعِ الفصائل المؤثرة في الداخلِ الفلسطيني المحتلّ عامَ 67، فأصبح النظامُ السياسيّ الفلسطيني مصطلحًا يعني الحالة في الضفة وغزة حصرًا.

المشكلة تكمن في أنّ القيادةَ المهيمنةَ على المنظمة، الحالية والسابقة، كذلك منافستها الأبرز و"شريكتها" في الانقسام، حركة حماس؛ لا تريان في هذا الوضعِ مشكلةً، فقد عزّزتاه على مرّ السنين بالممارسةِ العمليّةِ السياسيّة. وحتى توافقهما نظريًّا على تفعيلِ منظمةِ التحريرِ ودخولِ حماس إليها، كان هروبًا من مهمّة توحيدِ النظامِ السياسي في غزّةَ والضفة إلى مظلّةٍ خارجيّةٍ، صلاحياتُها محدودةٌ وتأثيرُها ضعيف، تُظهر شكليًّا أنْ هناك وحدةً للمؤسسة الفلسطينية، بالضبط كالدور الذي كان يفترض أن يلعبه المجلسُ التشريعي للسلطة الفلسطينية لو جرت الانتخابات.

عودةً للنقطةِ المحورية، من السهل إطلاقُ خطابِ الأماني، يتحدث عن ضرورةِ إصلاحِ النظام السياسي الفلسطيني أو تغييره أو تجديده، لكنّ المطلوبَ من القوى والمجموعاتِ والأفراد الذين ما زالوا متمسّكينَ بقضيّةِ فلسطين، كما هي، أن يصارحوا الجمهورَ الفلسطينيَّ بالحقيقة؛ لا وجودَ لنظامٍ سياسيٍّ فلسطينيٍّ شاملٍ للشعب الفلسطيني اليوم، هناك فقط نظامٌ مأزومٌ وممزّقٌ لجزءٍ من الشعبِ في غزةَ والضفة، والطرفان اللذان يتقاسمان مؤسساتهِ الرسميّة، يستخدمان مسألةَ إعادةِ ترتيبِ منظّمةِ التحرير للتغطيةِ على عدم جديتهما في إنهاءِ الانقسام. حتى لو نُفّذت مقرراتُ الحوار الوطني الخاصة بالمنظمة فلن تعود هذه الأخيرة –في ظلّ توافقِ فتح وحماس أو تنافرهما– وطنًا معنويًّا للشعب الفلسطيني، وعمودًا للنظامِ السياسيّ الفلسطينيّ الشامل.

هذه المصارحةُ والمكاشفةُ التي يجب أن يقوم بها هؤلاء الذين يرفضون المصيرَ الذي تقود فتح وحماس القضيةَ الفلسطينية إليه، بتشجيعٍ وتمويلٍ من النظامِ الدولي، مباشرةً أو عبرَ أدواتهِ في المنطقة، تستدعي منهم أن يبادروا إلى تشكيلِ تحالفٍ ديموقراطي وطنيٍّ واسع، يمكن أن يُحدثَ تغييرًا ملموسًا في الموازين، ويضغطَ لإعادةِ الاعتبار

لمنظمة التحرير كمؤسسةٍ صاحبةِ دورٍ وفعلٍ وتمثيلٍ حقيقي، وربما يمكن أن يشكّلَ نواةً لمشروعِ نظامٍ بديل، إن تعذّر إنقاذُ المنظمة، وهذه مناقشةٌ أخرى.

الانتفاضاتُ الفلسطينيةُ بينَ التّضحيةِ والحصاد

(انتفاضةُ الحجارةِ قُبرت باتفاقيات أوسلو وانتفاضةُ الأقصى ذُبحت بخارطةِ الطريقِ والهباتُ الشعبيّةُ أُجهضت بالتنسيقِ الأمني)

عليان عليان

باحثٌ وكاتبٌ سياسي/ الأردن

المتتبّعُ لتاريخِ النضالِ الفلسطيني منذُ نكسةِ عام 1967؛ يسجّلُ ملاحظتينِ رئيسيتينِ، أوّلُها: أنّ منظمةَ التّحريرِ لم تتمكّنْ من تحقيقِ أهدافِها، سواءً تلك الواردةُ في الميثاقِ أو الواردةُ في البرنامجِ السياسي الذي اصطُلح على تسميتهِ بالمرحلي، ما دفع حكيمُ الثورةِ الدكتور جورج حبش إلى إنشاءِ مركزِ دراساتٍ متخصّصٍ في دمشق، للإجابة على العديدِ من الأسئلة، وعلى رأسِها سؤالٌ مركزي: لماذا لم تتمكّنْ منظمةُ التّحريرِ من تحقيقِ أهدافِها الوطنيّةِ في السياقينِ التكتيكيّ والاستراتيجي؟

أما الملاحظةُ الثانية: فتتمثلُ بحجمِ التضحياتِ التي قدمها الشعبُ الفلسطيني في مسيرةِ الثورةِ الفلسطينيّة، على صعيدِ الشهداءِ والأسرى، وعملياتِ التنكيلِ والاستيطانِ والقهرِ الاقتصادي، إذ إنّ أبسطَ الإحصاءات، تكشف حقيقةَ أنّ الشعبَ الفلسطيني على صعيدِ التّضحياتِ ارتباطًا بعددِ السكّان، يتصدّرُ المشهدَ الكفاحيّ على الصعيدِ العالميّ ضدَّ الصهيونيّةِ والإمبرياليّة، إذا أخذنا – في الحسبان – موضوعَ الأسرى الفلسطينيين كمؤشّر؛ إذ دخل المعتقلاتِ الصهيونيّةَ منذ عام 1967 ما يزيدُ عن مليون مواطنٍ فلسطيني.

وفي إطار معالجةِ مخرجاتِ الانتفاضاتِ الفلسطينيّة قياسًا بالتضحياتِ الجسام التي قدمها شعبُنا من أجلِ التحرير والحريةِ والاستقلال، نكتشفُ أنّ الإنجازاتِ التي تحقّقت رغمَ أهميتِها لم ترقَ لمستوى التضحيات، ارتباطًا بعاملٍ مركزي ألا وهو أن القيادةَ المتنفّذةَ في منظمةِ التحرير لم تكن بمستوى تضحياتِ شعبِنا الفلسطيني، وأنّ هذهِ التضحياتِ لم يجرِ تثميرها، بل على العكس جرى ضربُها في الصميم عبرَ التنازلاتِ في إطار مشاريعِ التسوية ذاتِ الطابعِ التصفويّ للقضيةِ الفلسطينيّة.

وفي هذهِ المقالةِ نتوقف بشكلٍ رئيسي أمامَ انتفاضتيْ الحجارةِ والأقصى، وبشكلٍ ملخّصٍ أمامَ بقيّةِ الهبّاتِ الشعبيّة.

انتفاضةُ الحجارةِ (1987– 1993)

شرارةُ هذه الانتفاضة التي أدهشت العالمَ تمثّلت بقيامِ سائقِ شاحنةٍ إسرائيلي بدهس مجموعةٍ من العمّال الفلسطينيّين على حاجز إيريز (بيت حانون) في 8 ديسمبر (كانون أول) 1987 حيث انطلقت من مخيّم جباليا في قطاع غزة، بتاريخ 9 ديسمبر 1987 لتمتدّ بعد ذلك إلى جميع المدنِ والقرى والمخيّماتِ في الضفّةِ الغربيّةِ وقطاعِ غزة.

لكنّ الأسبابَ الحقيقيّةَ للانتفاضة، تمثّلت في رفضِ الشعبِ الفلسطيني للاحتلالِ والاستيطان ورفضهِ لإجراءاتِ ضمّ القدس، وللإجراءاتِ القمعية من قتلٍ وإبعادٍ وزجّ الآلاف من أبناءِ الشعب الفلسطيني وبناتهِ في المعتقلات، ولإجراءاتِ التضييقِ الاقتصادي، بعد وصولِ التناقضِ والصراعِ مع العدو في تلك الفترة إلى ذروتهِ "نقطة التأزيم"،

يضاف إلى ذلك أنّ الشعبَ الفلسطيني في الداخلِ وقواه الوطنية سعت إلى تخليصِ منظمةِ التحرير من مأزقها بعد خروجِ فصائلِها من بيروت، إثرَ العدوانِ الصهيوني على لبنان عامَ 1982.

وقد شكّلت فصائلُ منظمةِ التحرير الفلسطينية قيادةً موحدةً للانتفاضة، من شخصياتٍ وطنيّةٍ؛ لبرمجةِ فعالياتِها الكفاحية، من مظاهراتٍ وإضراباتٍ وعصيان مدني، وأيام غضبٍ تخللها إلقاءُ الحجارة وقنابلُ المولوتوف على جنود العدو وقطعان المستوطنين، وتوحّد الشعبُ الفلسطيني حولَ نهجِها وأهدافها؛ إذ انخرط فيها أبناءُ التشعب الفلسطيني من مختلِفِ فئاتهِ الاجتماعية، وتميّزت بشموليّتها الجغرافيّةِ والديمغرافيّةِ والطبقيّة.

وحدّدت القيادةُ الموحّدةُ أهدافًا عدّةً للانتفاضة، أبرزها: دحر الاحتلالِ وحق تقريرِ المصير وإقامة الدولةِ الفلسطينية، إلى جانبِ أهدافٍ عديدةٍ أخرى، مثل تفكيكِ المستوطنات، وعودةِ اللاجئين الفلسطينيين دون قيدٍ أو شرط، وتقويةِ الاقتصاد الفلسطيني؛ تمهيدًا لفكِّ تبعيّتهِ للاقتصاد الإسرائيلي وتحرير الأسرى الفلسطينيين.

لقد حقّقت انتفاضةُ الحجارة إنجازاتٍ هائلةً على الصعيدين الميداني والسياسي نذكر منها ما يلي:

1- ضربت هذه الانتفاضةُ معنوياتِ جيشِ الاحتلال في الصميم، بعد أن تم جرُّهُ من قبل أطفالِ الانتفاضة إلى حواري المدنِ والقرى وأزقّتِها في معاركَ لا تتوقف بين كرٍّ وفرّ، على مدى ست سنوات. وقد ضاق العدو ذرعًا بالانتفاضة بعد أن فشلت إجراءاتُهُ القمعيّةُ كافةً في وقفها، وأهمُّها: سياسةُ تكسيرِ العظام التي اتبعها رئيسُ وزراء الكيانِ الصهيوني آنذاك "إسحق رابين" الذي أعلن إفلاسَهُ آنذاك بقوله: "فليبلع غزّةَ البحرُ".

2- حقّقت وحدةً ميدانيّةً غيرَ مسبوقةٍ بين أبناءِ الشعب الفلسطيني وفصائلِهِ وقواه الاجتماعيةِ في إطارِ الانتظام بفعالياتٍ نضاليّةٍ جرت برمجتُها من قبل القيادةِ الموحّدة للانتفاضة.

3- حققت أكبرَ عزلةٍ دوليّةٍ للكيان الصهيوني، وأكبرَ التفافٍ شعبي عربي ودولي عالمي حولَ أهدافِها منذ نكبة 1948.

لقد كان من المقدّرِ أن تنجزَ الانتفاضةُ غيرُ المسبوقةِ منذ نكبة عام 1948، الأهدافَ سالفةَ الذكر، والتي سبق أن أشارَ إليها الدكتور حبش: "بأنها نقلت الحقوقَ الوطنيةَ الفلسطينية من دائرةِ الإمكانيةِ التاريخية إلى حيّز الإمكانيةِ الواقعية" [1].

لكنّ هذهِ الانتفاضةَ لم تحقق أيًّا من الأهداف سالفةِ الذكر، جرّاء (أولاً) لهاثِ القيادةِ المتنفذة وراء هدفٍ رئيسي، ألا وهو أن تقبلَ الإدارةُ الأمريكية الحوارَ معها، حيث قدمت كلَّ التنازلات المطلوبةِ عبرَ المبادرةِ السياسية وعبرَ وثيقةِ ستوكهولم وغيرهما، من أجل تحقيقِ هذا الهدف، ضاربةً عرضَ الحائط بتضحياتِ شعبنا، حيث بلغ عددُ الشهداء 1,162 شهيدًا، بينهم نحو 241 طفلًا، وأصيب خلالها نحو 90 ألف جريح، واعتقل ما يزيدُ عن 60 ألف فلسطيني، فضلًا عن نسف 1228 منزلاً، واقتلاع 140 ألف شجرةٍ من الحقول والمزارع الفلسطينية [2].

وثانيًا: جرّاءَ توقيعِ هذه القيادةِ اتّفاقاتِ أوسلو 1993 التي وضعت حدًّا للانتفاضة وشكلت عنوانًا رئيسيًّا؛ لتصفيّةِ القضيّةِ الفلسطينيّة.

المبادرةُ السياسيّةُ الفلسطينيّة – التفافٌ على الانتفاضةِ وأهدافها

ماذا حصل قبل إقرارِ المبادرةِ السياسية المنبثقةِ عن دورة المجلسِ الوطني رقم (19) في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988؟ ماذا حصل بعد إقرار المبادرةِ السياسيةِ في الدورةِ نفسِها التي استندت في الجوهرِ إلى الاعترافِ بالقرار 242 مضافًا إليه عبارةَ تقريرِ المصير، وتحفُّظ الجبهةِ الشعبيّةِ على هذا القرار.

عشيّةَ انعقادِ الدورة (19) للمجلسِ الوطني الفلسطيني في نهايةِ شهر سبتمبر (أيلول) 1988، طلب رئيسُ اللجنةِ التنفيذية ياسر عرفات استشارةً من عدد من المفكرين الفلسطينيين والعرب وهم محمد حسنين هيكل وإدوارد سعيد وأحمد بهاء الدين الذين التقوا في جنيف، وأوصوا بما يلي [3]:

1- كان المطلوبُ من منظمة التحرير، الآن – وهو صحيح- أن تتعاملَ مباشرةً وعلانيّة مع إسرائيل، على أساس الاعترافِ بها، فإن الأساسَ الذي يمكن اعتمادُهُ هو قرارُ التقسيمِ الصادر عن الجمعيةِ العامة للأممِ المتحدة، تحت رقم 181، والخاص بإقامةِ دولتينِ في فلسطين: دولةٍ يهودية ودولةٍ عربية... وهكذا فإن الاعترافَ المطلوبَ من المنظمةِ بإسرائيل الآن، يستحسن أن يجريَ تحت مظلةِ قرارِ التقسيم قبل أيّ مبدإٍ دوليٍّ آخر.

2-إنّ مطالبةَ المنظمةِ بالاعترافِ بالقرار (242) تزيد غير مطلوب، فهذا القرارُ لا يشير إلى قضيّةِ فلسطين، أو حقوقِ الشعب الفلسطيني؛ لأنه صدر بعد حرب 1967 لإزالةِ آثارِ العدوان على دولٍ عربيّةٍ بذاتها هي مصر وسورية والأردن.

3-وترتيبًا على الاعتراف بقرارِ الجمعيةِ العامة للأمم المتحدة رقم 181، لسنة 1947، فإنّ منظمةَ التحرير يمكن لها إعلانُ دولةٍ فلسطينيّة مستقلّة، تعترف بها الدولُ العربيةُ كما تعترف بها بعضُ الدولِ الصديقة، وتكون هذه الدولةُ هي التي تتولى بنفسِها وبصفتِها مسؤوليّةَ التفاوض، من أجل حلٍّ نهائيٍّ للقضية الفلسطينية.

وقد حمل هؤلاءِ – المفكرون – هذهِ الاقتراحاتِ إلى رئيس اللجنةِ التنفيذية للمنظمة "ياسر عرفات" الذي تباحث معَهم بشأنِها، قبل أن يكشف عن موقفهِ من ضرورة الاعتراف بالقرار 242، وطلب منهم أن يقنعوا الدكتور جورج حبش بالمقترحات المطروحة، وبهذا الصدد يقول الكاتب والمفكر محمد حسنين هيكل: "وقبل عقد الاجتماع العام للقيادةِ الفلسطينية لوضعِها في صورة هذه الاقتراحات، طلب عدد من قادة "فتح" إلى "بهاء" و "هيكل" أن يساعدا بكل استطاعتهما على تليين موقف "الدكتور جورج حبش"... وكان ظن قادة "فتح" أنه إذا مشى "الحكيم" (وهو اللقب الذي كان ينادى به جورج حبش) معهم على الخط الجديد، فلن يكون في مقدور أحدٍ أن يزايد عليهم؛ لأنّ "الحكيم" معروفٌ بصلابته، وهو الوحيدُ خارج "فتح" الذي يملك نصيبًا لا يستهان به من الشرعية والاحترام العام بين الفصائل ووسط الجماهير".

وبهذا الصدد يقول هيكل بشأن لقائه مع الدكتور جورج حبش [4]: "وفي لقاء مع الدكتور جورج حبش كان "الحكيم" مهمومًا بما يجري في الاتحاد السوفياتي، والتغييراتِ المخيفة التي تحدث فيه تحت حكم "جورباتشوف"، وكان رأي "الحكيم" أنّ ضعفَ هيبةِ الاتّحاد السوفياتي سوف يكشف كلَّ الحركات الثوريّة في العالم ، ثمّ، فإن

"الحكيم" بتحليلاتهِ الخاصة كان على استعداد لأن يكون أكثرَ مرونة في الحركة، طالما أن الثوابت الفلسطينية– على حد تعبيره– قائمة".

وقد كشفت وثائقُ وزارةِ الخارجيّة الأمريكيّة، وكذلك مذكرات "جورج شولتز" – وزير الخارجية الأمريكية آنذاك– بأن "ياسر عرفات" كان طوال شهر سبتمبر (أيلول) 1988م على اتّصالٍ بالإدارة الأمريكيّة، عن طريق "وليام كوانت" الذي عمل مستشارًا في مجلسِ الأمن القومي، وأبدى استعدادَه للموافقةِ على الشروط الأمريكية الثلاثة كافةً، وهي الاعترافُ بالقرار 242، ونبذُ الإرهاب والاعترافُ بحقّ إسرائيل بالوجود، كل ذلك مقابل أن تقبلَ الإدارةُ الأمريكيّةُ بالحوار مع منظمةِ التحرير وليس مقابلَ الحصولِ على دولة فلسطينية.

وبعد تمرير المبادرةِ السياسية الفلسطينية في الدورة (19) للمجلس الوطني الفلسطيني، التقى وفدٌ من منظمةِ التحرير في ستوكهولم برئاسة خالد الحسن، بوساطة وزيرِ خارجية السويد "ستيف أندرسون" مع وفدٍ من كبارِ القيادات الصهيونية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، جرى الاتفاقُ على نصٍّ مشترك لخطاب عرفات المرتقب في الجمعيةِ العامة للأمم المتحدة يتضمّن ما يلي "الدعوة لعقد مؤتمر دولي، وأن المجلسَ الوطني الفلسطيني يقبلُ بوجود إسرائيل بما هي دولة في المنطقة، ويرفض الإرهاب ويندد به في جميع أشكاله" [5].

ليتلوه بعد ذلك لقاءُ عرفات مع الوفد ذاته، أكّد خلالَه الموافقةَ على الشروطِ الأمريكية كافةً من جديد، وهي: أن قيادةَ المنظمة على استعدادٍ للتفاوض مع إسرائيل، في إطارِ مؤتمرٍ دولي لتسويةٍ شاملةٍ للصراع العربي– الإسرائيلي، على أساسِ قراري الأمم المتحدة 242 و338 / إنها تتعهد أن تعيشَ في سلامٍ مع إسرائيل ومع كل جيرانها، وأن تحترمَ حقَّهم في العيش بسلامٍ ضمنَ حدودٍ آمنة معترف بها/ إنها تدين أعمال العنف الفردي والجماعي وإرهاب الدولة في كل صورها ولن تلجأ إلى شيء من ذلك [6].

وبعد ذلك ألقى خطابه في جنيف في 13 ديسمبر (كانون أول) 1988، مستعرضًا المبادرةَ الفلسطينيّة، وعقد مؤتمرًا صحفيًّا بعد ذلك بناءً على طلب الخارجية الأمريكية لتظهير التنازلات الفلسطينية، ليسافر بعدها إلى باريس ويلتقي الرئيسَ الفرنسي ميتران معلنًا إلغاءَ الميثاق الوطني مستخدمًا المفردة الفرنسية (كادوك).

وقد أغرت هذه التنازلاتُ الفلسطينية كلًّا من شامير ومبارك؛ ليطرحا مبادرتين تتجاهلا منظمة التحرير الفلسطينية، وتطرحا الحكم الذاتي كسقفٍ لحلّ القضية الفلسطينية، ولتتلوهما مبادرةُ وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر التي أكدت هي الأخرى على سقفِ الحكم الذاتي وتجاهل منظمة التحرير.

انتفاضةُ الأقصى (28 سبتمبر 2000– 2005)

حصلت هذه الانتفاضةُ إثرَ قيامِ شارون مع عددٍ من حرّاسه باقتحامِ المسجد الأقصى والتجول في ساحاته، معلنًا أنّ الحرمَ القدسي سيبقى منطقة إسرائيلية، مما أثار استفزازَ المصلين الفلسطينيين، فاندلعت المواجهاتُ بين المصليين وجنود الاحتلال في ساحات المسجد الأقصى فسقط 7 شهداء وجُرح 250 وأُصيب 13 جندي إسرائيلي وكانت هذه بداية أعمال الانتفاضة.

وجاءت عمليةُ اقتحامِ المسجد الأقصى، بعد فشل مفاوضاتِ كامب ديفيد بين عرفات ورئيس الوزراء الصهيوني آنذاك يهودا باراك، التي طرح فيها تقسيم الأقصى بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، بحيث يكون للكيان الصهيوني السيادة تحت الأرض وللسلطة السيادة فوق الأرض، الأمر الذي رفضه أبو عمار.

وإذا كان اقتحام شارون للمسجد الأقصى قد شكّل شرارةَ الانتفاضة، فإن سببَها الجوهري يعود إلى سخطِ الشارع الفلسطيني على اتفاقيات أوسلو، وتوظيفها من قبل العدو لتصفيةِ الحقوقِ الوطنية للشعب الفلسطيني، بعد أن مضى عامَ 1999 دون الإعلانِ عن الدولةِ الفلسطينية، وبعد أن أصبحت قضايا الحل النهائي (اللاجئين والقدس والمستوطنات وغيرها) التي لم يتمَّ إسنادُها بقراراتِ الشرعيةِ الدولية ذات الصلة، وراءَ ظهرِ الكيان الصهيوني.

لقد حقّقت انتفاضةُ الأقصى إنجازاتٍ هائلةً بجمعها بين الشكلِ الجماهيري للمقاومة، والمقاومة المسلحة، مع ضرورة الإشارةِ هنا إلى أن العدو الإسرائيلي هو من استخدم النارَ بشكلٍ مفرطٍ ضدَّ الجماهير الفلسطينية، ما دفع المقاومة لاستخدام السلاحِ لحمايةِ الجماهير المنتفضة... وأبرز إنجازاتها:

1- حققت أكبرَ عزلة للكيان الصهيوني على الصعيدِ الدولي منذ قيامه عام 1948 ، وحصول أوسع تضامن شعبي عالمي مع القضية الفلسطينية ومع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

2- حقّقت أكبرَ التفاف شعبي عربي حول القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية، من خلال كمٍّ مهولٍ من المظاهرات في مختلِفِ العواصم والمدن العربية لدرجة أن دولًا لم تعرف المظاهرات في تاريخها مثل دول الخليج خرجت فيها مظاهراتٌ داعمة لانتفاضة الأقصى، وهو ما أحرج الأنظمة العربية التي عقدت بعد ما يقرب من شهر على اندلاع الانتفاضة القمة العربية الطارئة في القاهرة، وخرجت ببيان لم تصل فيه إلى مستوى آمال الشارع العربي، وإن كان فيه دعم وإعطاء صبغة شرعية أعمق لانتفاضة الأقصى.

3- حققت أكبر التفاف شعبي في الدول الإسلامية حول القضية الفلسطينية، إذ عمت عواصمَ هذه الدول مظاهراتٌ صاخبة داعمة لانتفاضة الأقصى وأهدافها، ما أحرج حكام هذه الدول ودفعها لعقد مؤتمر الدوحة الإسلامي، والخروج ببيان داعم نسبياً للانتفاضة وأهدافها، ومنتقداً موقف الإدارة الأمريكية المتسامح مع القمع الإسرائيلي.

4- نجحت في خلقِ توازن نسبي للردع وجر العدو إلى ما جرى الاصطلاح عليه "بالتوتر المنخفض"، حيث قُتل خلال سنواتها الخمس ١٠٦٩ جنديًّا إسرائيليًّا ومستوطنًا وأصيب ٤٥٠٠ آخرين، في حين ارتقى خلالها ٤٤١٢ شهيداً وأصيب أكثر من ٥٠ ألف مواطن فلسطيني.

5- نزوحٌ مهولٌ للمستوطنين من الضفة الغربية والقدس للمناطقِ الأكثر أمنًا في مدن الساحل.

6- هجرةٌ مضادةٌ لليهود من الكيان الصهيوني إلى الخارج، وتوقف الهجرة اليهودية بشكلٍ شبه كامل من الخارج إلى (إسرائيل).

7-انعدامُ الأمن في الشارع الإسرائيلي بسببِ تصاعدِ العملياتِ الاستشهاديّةِ وتحطيم مقولة الجيش الذي لا يُقهر في معركة مخيم جنين، الذي قتل فيها 58 جندي إسرائيلي وجرح 142 وقتل فيها قائد وحدة الهبوط المظلي الإسرائيلي (الكوماندوز)، والعملية العسكرية الأولى من نوعها في تاريخ الصراع مع العدو الصهيوني، والتي تمثلت باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي (رحبعام زئيفي) من قبل فدائيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ردًا على اغتيالِ الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "أبو علي مصطفى".

8- إلحاقُ خسائر اقتصادية كبيرة بالكيان الصهيوني، خاصةً في قطاع السياحة وضرب اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

9- طُرح على قيادات الكيان الصهيوني بمختلف مستوياته ووسائل إعلامه ولأول مرة "سؤال شرعية الوجود"[7].

خطة خارطة الطريق تجهض انتفاضة الأقصى

هذه الانتفاضةُ بإنجازاتها ومفاعيلها، لم تحقّق الهدفَ المركزي منها ممثلًا بدحرِ الاحتلال، وإلغاءِ الاستيطان، وإفشالِ تهويدِ القدس، إذ جرى التآمر عليها وإجهاضها (أولًا) بخطةِ خارطة الطريق 2002 وبتفاهمات ميتشيل – تينيت مع قيادة السلطة الفلسطينية عام 2003، إذ أنه بموجب خطة الطريق، تعهدت قيادة السلطة بوقف العنف مقابلَ أن يتوقف العدو الصهيوني عن بناء المستوطنات في إطار خطة تقود إلى قيام دولة فلسطينية عام 2005[8].

ثانيًا: وبتوقيع رئيس السلطة الفلسطينية في 8 فبراير 2005 اتفاق الهدنة في قمة شرم الشيخ مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني أرئيل شارون، والذي على إثره عملت أجهزةُ الأمن على وقف الانتفاضةِ بشكليْها: الجماهيري والمسلح.

لقد التزمت السلطة منذ تلك الفترة بوقفِ المقاومة وتجريدِ الفصائل من السلاح، واللجوء إلى التنسيق الأمني مع الاحتلال، في حين لم يلتزم العدو بوقف الاستيطان، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، إذ أنه في ضوءِ تفاهمات تينيت– مدير المخابرات الأمريكي– وجورج ميتشيل – عضو مجلس الشيوخ الأمريكي– مع السلطة تم إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية من قبل الجنرال الأمريكي "كيت دايتون" وفق عقيدة جديدة تخدم أمن الاحتلال وليس أمن الشعب الفلسطيني، حيث تم تشكيل كتائب قمع متخصصة جرى تدريبها في أريحا وفي الأردن من قبل مدربين أمريكيين

الهبّات الشعبيّة الفلسطينية

ورغم إعلان رئيس السلطة الواضح والصريح "بأنه لن يسمح باندلاع انتفاضة جديدة وأن التنسيق الأمني مقدس" لم يتوقف الشعب الفلسطيني عن مفاجأة العدو والسلطة معًا بهبّاتٍ جماهيريّةٍ جديدة على النحو التالي:

1- هبة الدعس (الدهس) والسكاكين في تشرين أول عام 2015 التي عملت قيادة السلطة على إجهاضها، وفي الذاكرة قيام الأجهزة الأمنية بالتصدي لعملياتِ المقاومة والتفتيش في حقائبِ الطلبةِ لمصادرةِ السكاكين، وإعلان مدير مخابرات السلطة الفلسطينية آنذاك عن تمكّن جهازه من إفشالِ ما يزيد عن 200 عملية فدائية قبل وقوعها [9].

2- هبة القدس عام 2017 التي تمكن أبناء شعبنا في القدس وعموم فلسطين من إفشال البوابات الإلكترونية، وكاميرات المراقبة عند مداخل المسجد الأقصى التي كانت تستهدف في المحصّلة السيطرةَ على الحرم القدسي.

3- هبّةُ بابِ الرحمة المقدسية في فبراير (شباط) 2019 رفضًا لإغلاقِ بابِ الرحمة من قبل قواتِ الاحتلال، الذي تمكّن المنتفضون بتاريخ 22-2-2019 من فتحهِ لأوّلِ مرّةٍ وأداءِ الصلاة فيه منذ أن أغلقته سلطاتُ الاحتلال عام 2003.

لكن هذه الهبات لم يجرِ تطويرُها، جرّاءَ إجهاض السلطةِ لبعضها عبرَ نهجِ التنسيق الأمني، فضلًا أن قياداتِ فصائلِ المقاومة لم تقم بما هو مطلوبٌ لتطويرها، وتهيئة المستلزمات الضرورية لتحويلها إلى انتفاضاتٍ شاملة.

هبّةُ القدسِ الرمضانيّة ومعركةُ سيف القدس التاريخية

وأخيرًا وليس آخرًا، جاءت هبة القدس الرمضانية منذ مطلع مايو (أيار) 2021 التي شارك فيها بشكلٍ نوعي أبناءُ شعبِنا في مناطقَ عامَ 1948، ردًا على خططِ تهجيرِ الفلسطينيين من حي الشيخ جراح ومن سلوان، وردًا على مسيرة الأعلام الصهيونية، والتي جرى إسنادها بمعركة سيف القدس التاريخية؛ لتخلقَ واقعًا جديدًا جرّاءَ هزيمةِ الكيانِ الصهيون أمنيًّا وعسكريًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا.

وهبّةُ القدسِ مقترنةٌ بمعركة سيف القدس، تعاملت معها قيادةُ السلطة من منظورٍ مختلف، إذ أنها بدلًا من أن تبني على مخرجاتِهما لصالحِ المشروع الوطني الفلسطيني، راحت تعيد الاعتبارَ لخيار المفاوضاتِ الأوسلوي البائسِ بدعمٍ من الإدارة الأمريكية، ومن الرجعيات العربية، ولم تكتفِ بذلك بل دخلت في منافسةٍ مع سلطات الاحتلالِ في اعتقالِ فعالياتِ الهبة الشعبية والزج بها في المعتقلات، ووصلت الأمور بأجهزتها الأمنية لأن تفتك بالمتظاهرين من رجالٍ ونساء قمعًا وسحلًا بالشوارع، الذين تظاهروا ولا يزالون يتظاهرون احتجاجًا على جريمةِ اغتيالِ الناشط الوطني المعارض نزار بنات بطريقةٍ بشعةٍ وغير مسبوقة.

المصادر:

1-عليان عليان: دراسة بعنوان تطورات الانتفاضة وآفاقها، جريدة صوت الشعب الأردنية، 8 تموز (يوليو) 1990.

2- إحصائيات الانتفاضة الفلسطينية الأولى (بتسلم) نسخة محفوظة 4 يونيو 2011 على موقع واي باك مشين/الأسرى للدراسات: في ذكرى انتفاضة الحجارة، مركز الأخبار أمان- نسخة محفوظة 12 نوفمبر 2017 على موقع واي باك مشين (ويكيبيديا).

3- محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (سلام الأوهام) أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، ط 9، 2010، ص 209-210.

4- هيكل: مصدر سابق، ص 210.

5-. جريدة السفير اللبنانية: 22- 12- 1988، ص 12.

6- هيكل: مصدر سابق، ص 211.

7- كلمة الكاتب والباحث عليان عليان في "مهرجان الوفاء لفلسطين من النهر إلى البحر وعاصمتها القدس" في جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية" بتاريخ 6-1-2018.

8- انظر خطة خارطة الطريق الصادرة عن اللجنة الرباعية الدولية عام 2002- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 7 مايو 2003.

9- محاضرة الكاتب والباحث عليان عليان في الذكرى (15) لاستشهاد أبو علي مصطفى وبمناسبة دخول الانتفاضة الثالثة شهرها الثاني عشر (2016) في قاعة الرشيد بمجمع النقابات المهنية/انتفاضة السكاكين -10-27 Euronews 2017

المشهدُ الفلسطيني بين مطرقةِ الاحتواءِ وسندانِ استمرارِ المعركة

محمد أبو شريفة

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ سوريا

اعتقدت قيادةُ السلطةِ الفلسطينيةِ بعد خسارةِ ترامب للانتخاباتِ الرئاسيّةِ الأميركية، وصعودِ نجم بايدن وما يحمله من سياساتٍ تجاهَ المنطقةِ أنها ستستثمرُ السنواتِ العجافَ التي عاشتها مع الإدارةِ السابقة، حيث أعطت الإدارةُ الأميركية مؤشراتٍ على عودةِ الدفءِ لهذه العلاقة، أهمُّها: وقفُ تجميدِ المساعدات المالية للسلطة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وعودة عمل ممثلية منظمة التحرير في واشنطن، وكذلك فتح القنصلية الأميركية في شرقي القدس. كل تلك المؤشرات دفعت السلطةُ في رام الله إلى الاسترخاءِ مع الخارج والاستقواء مع الداخل، وبدل أن تتكيف السلطة مع هذه المتغيراتِ قامت بأفعالٍ ارتكاسيةٍ عبرَ إلغاءِ الانتخابات المقررة، تحت حججٍ غيرِ مقنعة. وبالمقابل حاولت استثمارَ معركةِ سيف القدس لصالحِها عبرَ الضغطِ على غزة من خلالِ بوابةِ الإعمار، وأضافت ندبةً جديدةً في جبينِها بعد أن أقدمت أجهزةُ أمن السلطة على اعتقال الناشط السياسي نزار بنات بشكلٍ غيرِ قانوني، ووفاته الفورية جرّاءَ ما تعرض له من تعذيب. وما تلاها من أحداثٍ جعلت السلطةَ تحشرُ نفسَها في الزاوية، فهي الآن تقاتل على جبهات كثيرة، ولكن عينها على الإدارة الاميركية التي بدأت تصدر منها إشاراتٌ غير مطمئنة، فالإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض تضغط على السلطةِ وأجهزتِها في سبيلِ فتح مساحةٍ للحرياتِ في الضفة الغربية، ولكنْ هذه الحرياتُ متاحةٌ لمنظماتِ المجتمع المدني، وهذا المؤشرُ الأخير للسلطة ظهر بوضوحٍ بزيارة عمرو هادي مساعد وزيرِ الخارجية الأميركي لفلسطين حين اجتمع بعشراتٍ من نشطاءِ المجتمعِ المدني من مدنِ الضفة وقراها كافةً، قبل لقاءِ أي مسؤولٍ فلسطيني. وسياسيًّا، يُفهم هذا الأمر على أن الإدارة الأميركية تضع الملفَ الفلسطيني ضمنَ خياراتٍ عدة، وتقدم له مقارباتٍ مختلفةً عن وجهةِ نظرِ السلطة، فلم تتحدثْ حتى الآن على عودةِ المفاوضاتِ بين السلطة و(إسرائيل). وفي المقابل، بنت السلطةُ توازناتِها الاقتصاديةَ والسياسيةَ على أملِ أن تُفتح لها الأبوابُ في واشنطن ولهذا – كعادتها – السلطةُ حين تدخل في مأزقٍ تعلن حالةَ الإفلاس. ويبدو أن هذا الإعلانَ لن يفيدَها اليوم في شيءٍ، خصوصًا في ظلّ هذه المواجهةِ المفتوحةِ مع الإدارةِ الأميركية الجديدة لأكثرَ من سبب، أهمُّها: أنّ إدارةَ بايدن لا تستهدف السلطةَ الفلسطينيةَ كمؤسسات، ولكن على ما يبدو، أنّ عينَها على محمود عباس، وتلّوح بأن ثمةَ سيناريوهاتٍ في الأفق، لإزاحة الرئيس الفلسطيني قبل البَدْءِ في أيّ مشروع تسووي. ومن الأرجحِ أنّ الإدارةَ الأميركيةَ باتت تعتقد أن الرئيس الفلسطيني قد أصبح عقبةً ولا بد من التغيير، ولكنّ الناظرَ للمسرحِ الفلسطيني يرى بوضوحٍ أن إدارةَ جو بايدن لم تصل حتى هذه اللحظةِ إلى مستوًى محدّدٍ في كيفيّة التغيير، لكنها على ما يبدو قد وصلت إلى مرحلةِ اتّخاذِ القرار. وكأنّ خريفَ محمود عباس قد اقترب، والأيامُ والأشهرُ القادمتان ستظهران بوضوح، وسيتم اختبارُ نوايا الإدارة الأميركية الجديدة، والتي تستخدم دبلوماسيةَ الصمتِ القاتلة، وذلك بعد أن أغرقوا المسرحَ الفلسطيني بجملةٍ من التناقضاتِ الضخمة، وعزلوه عن محيطهِ العربي.

في حين أنّ المشهدَ السياسي الفلسطيني برمّتهِ غيرُ قادرٍ على إعادةِ التوازن؛ لأنّ الثقل السياسي في غزة عاجزٌ عن اختراق هذا الحصارِ السياسي، فحركةُ حماس – وبكل ما تملكه من زخمٍ سياسي وعلاقاتٍ مع الفصائلِ الأخرى – غيرُ قادرةٍ على الإمساكِ بزمامِ المبادرة، ولاحظنا أنّ الحديثَ عن الحواراتِ الفلسطينيّةِ والمصالحاتِ والانتخاباتِ قد غابت مفرداتُها من أجندةِ السياسيين الفلسطينيين؛ لأنه بكل بساطة قد رفع الغطاءُ الإقليمي عن هذا الملف، وكلُّ بلدٍ في المنطقةِ يهرول إلى الإدارةِ الأميركية منفردًا؛ ليقرأ من دفترِها ما تريد، والبعضُ منهم قدّم أوراقَ اعتمادِ تطبيعِ العلاقاتِ مع (إسرائيل) وأعطى انطباعًا بأنّ القضيّةَ الفلسطينيّةَ انتهت، وأنّ الصراعَ العربي الإسرائيلي بلغ نهايتَه.

وضمنَ سياقِ تفاعلاتِ المشهدِ الفلسطيني، توقّع عديدُ المراقبين بولادةِ واقعٍ جديدٍ بعد معركةِ سيف القدس التي أرست مفاهيمَ جديدةً في تاريخِ الصراعِ والمواجهةِ مع المحتلّ الإسرائيلي. وممّا لا شكَّ فيه أنّ المفاهيمَ الجديدةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها وقد آنَ الأوانُ لكي نفهمَ هذهِ الحقيقةَ قبلَ فواتِ الأوان.

إنّ الوضعَ الفلسطيني برمّتِهِ يمرُّ اليوم بمرحلةِ مخاضٍ قاسية، فمنذ ولادةِ أوسلو عامَ 1993 ونحن نعيش حالةَ الانتكاس الوطني، إلى أن جاءتنا معركةُ سيف القدس فجأةً؛ فأخذت تجرفُ أمامها معظمَ ما ألفناهُ ونشأنا عليه من حقبةِ التسوية، ولكن تفاجأنا بتراجعِ الحراكِ السياسي الفلسطيني وانحسارِهِ بعد سيف القدس، في الوقتِ الذي كنا ننتظرُ فيه من القياداتِ الفلسطينيّةِ في السلطةِ وحركةِ حماس أنّ يساعدوا الشعبَ والمقاومةَ في تجاوزِ أزمةِ المخاضِ هذه، لكننا وجدناهم على العكسِ من ذلك، يحاولون أن يقفوا في طريقِ تحقيقِ الإنجازاتِ الوطنية، واختزالِ الانتصارِ ونتائجِ المعركةِ في البحثِ عن المصالحِ الفئويةِ الحزبية، ومحاولةِ مصادرةِ القرارِ الفلسطيني، والتفرّدِ بمستقبلِ شعبِنا ومصيرِه.

وفي هذهِ الأثناء، نرى أن الحكوماتِ الإسرائيليةَ المتعاقبةَ تهدف من شنّ حروبِها العدوانيّةِ المستمرةِ إلى كسرِ إرادةِ شعبِنا، وفرضِ سياسةِ العصا والجزرةِ مع المقاومةِ الفلسطينيّة في غزة، المتمثّلة في حماس؛ إذ تحاول احتواءَها وتطويعَها والدفعَ بها نحو تكريسِ الانقسامِ الفلسطيني، وتشجيعَها عبرَ وسطاءَ إلى إقامةِ كيانٍ سياسي موازٍ في قطاعِ غزة، بغيةَ التعاملِ معها والقبولِ بها بمعزلٍ عن القيادةِ الفلسطينيّةِ في رام الله. وفي الوقتِ ذاتهِ تهدد القطاعَ بعودةِ العدوانِ والقتالِ المروعِ حال لم تقبل حماس باملاءاتها وخضوعِها لتسويةٍ إقليميّةٍ بشروطٍ إسرائيلية. لذلك فالخيارُ الملزم أمام طرفي الانقسام هو تعزيزُ الوفاقِ الوطني، وعدمُ تجاهلِ مخاطرِ الانقسام والتفرّدِ بقرارِ الشعب الفلسطيني، والعملُ بجديّةٍ على تحقيقِ وحدةٍ وطنيّةٍ فلسطينيّة، من خلال مشروعٍ وبرنامجٍ وطنيينِ موحدينِ يعيدان الاعتبارَ الى منظمةِ التحرير الفلسطينية، وتفعيلَ مؤسساتِها، وتعزيزَ الجهودِ من أجل إنجاحِ المصالحةِ الفلسطينية وإنهاءِ الانقسام، مع الحذر من محاولاتِ خطفِ الانتصارِ عبرَ الزجّ بهِ في دوامةِ عناوينَ إشكاليةٍ بين الأطرافِ المعنيّةِ لفرضِ اشتراطاتٍ جديدة ، وأن أيّةَ إجراءاتٍ أو مجرّدَ التفكير من بعضِ القوى أو الجهاتِ لتشكيلِ مرجعيّةٍ بديلةٍ عن منظمةِ التحرير الفلسطينيّة، والاستئثارِ باللقاءاتِ الثنائيّةِ دون القوى الأخرى، هو طعنةٌ في خاصرةِ القضية، وستكون له تداعياتٌ خطيرةٌ على الشعبِ الفلسطيني. لذلك يجب بناءَ استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ شاملةٍ تعكس التطوراتِ السياسيّةَ والعسكريّة، وتلبي الطموحاتِ الفلسطينيّة.

إنّ الواقعَ الحالي الذي رسمت ملامحَهُ معركةُ سيف القدس يعدّ بمثابةِ فرصةٍ تاريخيّةٍ للقيادةِ الفلسطينيّة، ولعمومِ القياداتِ والشعوبِ العربيّةِ لخلقِ معادلةٍ جديدةٍ للمواجهةِ ودعمِ المقاومةِ الفلسطينية، لأنّ وقفَ إطلاقِ النارِ القائم لا يعدو كونَهُ بدايةً لإعادةِ رحى المعركةِ من جديدٍ بين الفلسطينيين وكيانِ الاحتلال، كما أن تدخل إدارة بايدن هو لإدارةِ الصراعِ ليس إلا، حتى لا يخرج عن السيطرة، وحكومةُ اليمين الإسرائيليّةُ الجديدةُ لا تمتلك نوايا تسويةٍ بقدرِ أنّها تريدُ تثبيتَ حالةِ الصراعِ مع المحيطِ انطلاقًا من مرجعيّةٍ أيديولوجيّةٍ عنصريّة، فما تحقّقَ من مكاسبَ في معركةِ سيف القدس يجب ألا يذهبَ هباءً منثورًا في كواليسِ الخلافاتِ السياسيّة.

الاندماج البنيوي بين حركة فتح والسلطة: محاولات عقيمة لأزمة لا فكاك منها

وسام رفيدي

أستاذُ علمِ الاجتماعِ السياسيّ في جامعة بيت لحم/ فلسطين

بماذا كان يفكّرُ مَنْ قرّرَ من حركةِ فتح وضعَ (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) على رايةِ فتح التاريخية؟ قطعًا لم يفكّر ببعضِ العلمانيين والمسيحيين الملتحقين أو المحسوبين على حركة فتح، الذين لن يرضيَهم هذا التطوّرُ الديني. ربّما كان يتمثّل تجربةَ صدام حسين الذي فعل الشيءَ ذاته قبل سقوطِ نظامِه، ولكن مَنْ قلّده من حركة فتح لم ينتبه إلى أنّ إبداعَ صدام ذلك لم ينفعه، فالتمسّح بالخطابِ الديني، وهو البعثيُّ العلمانيّ المفترض، لم يمنع نظامَهُ من السقوط خلال 48 ساعة، ولا حشدَ الشعب العراقي للدفاع عنه، بل تُرك لمصيرِهِ المأساويّ وحيدًا. ربما كان يفكّر في منافسةِ حماس على الاستنادِ للشرعيّةِ الدينيّة، وتلك المنافسةُ غدت موضةً سياسيّةً في العالم العربيّ اليوم، حتّى لبعض اليساريّين. ومَنْ يتابع خطابَ حركة فتح، بكلّ تلاوينِ هذا الخطاب، منذ تأسيسِ حركة حماس يلحظ نزوعَها (فتح) لتضمينِ خطابها رموزًا وشعاراتٍ وصياغاتٍ دينيّةً متنوّعة.

مرّةً أخرى، فَقَدَ مَنْ فكّر بذلك الصوابَ لأسبابٍ عديدةٍ، أوّلُها: أنّ القاعدةَ الجماهيريّةَ الواسعةَ لحركةِ حماس ليست كلُّها ملتفّةً حولَ حماس بسببِ الشرعيّةِ الدينيّةِ المدعاة، فحزبُ التحرير وحركةُ الجهاد لديهما أيضًا تلك (الشرعية)، ولكنها بالذات بسببِ الموقف المقاوِم للحركة، والجماهير، كدرسٍ تاريخيٍّ موثوق، لم تلتحق يومًا بركبِ حزبٍ أو فصيلٍ بفعلِ أيديولوجيّته، دينيّةً كانت أم ماركسيّةً أو قوميّة، بل بسببِ حملِ السلاح ونهجِ المقاومة، فالأيديولوجيةُ شأنُ المثقّفين وواضعي البرامج وراسمي السياسات، لا شأن الجماهير. وتجربةُ الجبهةِ الشعبيّة في قطاع غزة منذ 67–72 وكذا تجربتها في الضفّة في ثمانيناتِ القرن الماضي، أحد تلك الدروس وليس كلها.

وعليه، فإنّ وضع (لا إله إلا الله محمد رسول الله) على رايةِ فتح ليس أكثرَ من تخبّطٍ يعكس أزمةَ الحركة، تلك الأزمةُ التي وصلت ذروتَها بفعلِ متغيّراتٍ ثلاث، وليس بسببِ تلك المتغيّرات حصرًا: أوّلُها، معركةُ سيفِ القدس ومعركةُ الأقصى، التي كانت فتح غائبةً عنها تمامًا لدرجة هتاف جماهير القدس ضدَّ رأس الحركة الأول في تحشّداتهم. ثانيها، فضيحةُ اللقاحاتِ مع الكيان الصهيوني، التي أظهرت حجمَ الدونيّةِ والوضاعة التي تعاملت بها حكومةُ الكيانِ مع جهاز السلطة وبموافقةِ الثاني ورضاه. ثالثها، اغتيالُ الناشط الجذري في موقفهِ نزار بنات بكلّ بربريّةٍ ووحشيّة. وما زاد الطينُ بلّةً معطيانِ إضافيّان: الأوّلُ أنّ لا انفكاكَ بين (الطرفين) السلطة وفتح في المسؤوليّة، فإن يتحمّل الأوّل مسؤوليةً ما، يعني أن يتحمّلها الثاني والعكس صحيح، فهما من حيث البِنيّةُ طرفٌ واحد لا طرفان. أما المعطى الثاني، فهو أن سلوكَ السلطة بأجهزتِها، وحركة فتح بقاعدتِها المحتشدة في الشارع، وتصريحات قادتها، وضعت نفسَها في موضعٍ بدت فيه وكأنّها تدافع عن اغتيال بنات، أو بالحدّ الأدنى تقلّل من فظاعةِ الحدثِ وتسعى للفلفتِه. فالقمعُ الدمويّ لأيّ صوتٍ احتجاجيٍّ على جريمةِ الاغتيال، وتحشيدِ قاعدةِ فتح لقمعِ المحتجّين في الشارع، وإطلاق تهديدات علنيّة من قادةٍ فتحاويّين ضدَّ المحتجّين والمعارضين، وأخيرًا عدم اتّخاذ أيّ إجراءٍ مقنعٍ وعلنيٍّ ورسميٍّ حتى اللحظة ضدَّ مرتكبي الجريمة من عناصرَ وضبّاطٍ ومسؤولين، بل رفضُ

تحمّلِ المستوى السياسيّ في السلطة لمسؤوليتِه، ويحاولون لفلفةَ الموضوع، وكأننا بهم يقولون: عفا الله عمّا مضى، كلّ ذلك يؤشر لما ذهبنا إليه.

كل ذلك يؤكّد حقيقةَ المأزقِ التناقضيّ الذي تعيشه السلطةُ وحركةُ فتح معًا، الذي يتجلّى بتصرفاتٍ رعناءَ سواءً في الممارسة أو في الخطاب. ويكفي بالإشارة لتصريحاتِ العالول والرجوب التهديديّة الموتورة، ولتجنيدِ الشبيبّة الفتحاويّة لضربِ المعارضين وسحلهم، من رجال ونساء وشخصيّات ورموزٍ ونشطاء وطنيّين، عند دوار الساعة في رام الله، أمامَ الشرطة وفي ظلّ مراقبتِهم، فتلك المظاهر المرفوضة تعكس حقيقةَ التصرّفِ المأزوم الذي يندفع بغوغائيّةٍ وبتحشيدٍ موتورٍ ضدّ أي صوتٍ حرٍّ ووطني في الشارع، علمًا أن بعض الرموز الفتحاويّة بلغت حدًّا من الموتوريّة في تصريحاتها وكتاباتها يتجاوز كثيرًا ما قاله الرجوب والعالول. ومن الأمانة بمكانٍ الإشارة لمواقفَ فرديّةٍ مسؤولةٍ من كادراتٍ وقياداتٍ فتحاوية، قالت كلمتها بكلّ شجاعةٍ في اغتيال بنات وفي القمع البربري للمحتجّين منهم معين الطاهر وإيهاب بسيسو.

مع ذلك كلّه، لا أرى أنّ الأزمةَ الحاليّةَ أزمةُ السلطةِ حصرًا، أو أزمةُ حركةِ فتح حصرًا، بل أزمةُ نظامٍ سياسيٍّ بنته حركةُ فتح واندغمت فيه بكلِّ قوّتِها، وللأسباب التالية:

أولاً: لا مجالَ مطلقًا، بتقديري، للانفكاك بين حركة فتح والسلطة في رام الله، كما هو الحال في غزّة أيضًا. فالسلطة تنبني وَفْقَ نظامٍ الزبائنيّة، الذي نجح بتكوينِ قاعدةٍ اجتماعيّةٍ له عبرَ التوظيفِ والمحسوبية والارتزاق؛ نتيجةَ فقدانهِ أية شرعية، سواءً أكانت شرعيّةً ثوريّةً كانت أيّام الثورة، أم انتخابيّةً قانونيّة. فعوّضا عن بناءِ النظامِ على قاعدةِ الشرعيّة الانتخابيّة القانونية، ونتيجةَ تهتّك شرعيّتهِ الثوريّةِ السابقة وانتهائها، فهو بأمسّ الحاجة لنظام الزبائنية، وهذا ما خلق ذلك الاندغام بين حركة فتح وجهاز السلطة، فالحركةُ وفّرت القاعدةَ للسلطة بتوظيفِ عشراتِ الآلاف، يعيلون مئاتِ الآلاف، في مؤسّساتِ السلطة، ثمّ، فالفائدة مزدوجة: السلطة وفّرت قاعدتَها الزبائنية (شرعية ما مدعاة) وفتح وفرت التوظيف والراتب لعشرات الآلاف وربطتهم بمشروع أوسلو. لذلك فالاندغامُ بين السلطة وفتح بنيوي لا فكاك منه إلا بانتهاء أحد الطرفين، وذلك مستحيلٌ في الزمن المنظور. وعليه لا قيمة عملية بتقديري لشعاراتٍ من نوعِ إنهاءِ الارتباط بين السلطة وحركة فتح، مع اقتناعي أنها تقال فقط في مدّة الأزمات لا أكثر، للتنصّل، غير الأخلاقي على أية حال، من سلوك الأجهزة الأمنية أو من رائحة الفساد المزكمة للأنوف أو من أية فضيحةٍ مباغتة.

ثانيًا: في تجنّد حركة فتح للدفاع عن السلطة وأجهزتها الأمنية، ومظاهر التجنّد وتجلياتها هذه، كانت كأنها تقول: اتّهامُ السلطة اتّهامٌ لفتح. اتّهامُ الأجهزة الأمنية اتهامٌ لفتح. إذن، فاتّهامُ السلطة باغتيال بنات اتّهامٌ لفتح. من حيث التداخلِ البنيوي بين الطرفين، فما يقولونه صحيح: فاتهام السلطة اتهام لفتح فعلًا، فالأجهزة الأمنية، مَنْ على رأسها وضباطها وعناصرها بأغلبيتهم الساحقة فتحاويون، وبمواقعَ رسميّةٍ في التنظيم، وعندما تقرّر حركةُ فتح حشدَ الشبيبة الفتحاوية، لمعاونة عناصر الأجهزة في قمع اعتصام دوار الساعة، وبمراقبة جهاز رسمي: الشرطة، فحينها يكون الاتّهام للسلطة اتّهام لفتح.

من الطبيعي أن تتصرّفَ فتح وَفْقَ هذا المنوالِ لتلك الأسبابِ بالذات، يضاف إليها حقيقة أن تأكيد فتح عبر خطابها من قبل قياديين أن فتح مستهدفة؛ بهدف السيطرة على الضفة من قبل حماس، رغم ما يثيره هذا

الهاجس/التحليل من السخرية، فإنه يؤكد حقيقةَ الأزمة بأن فتح تسعى لتحشيدِ طاقات قاعدتِها وجماهيرِها باختراع (عدو) هو حماس في الضفة، في رغبةٍ، غيرِ معلنة، لحرفِ الموضوعِ عن اغتيالِ بنات؛ لأنّ الاتّهام باغتيالهِ يطالها كسلطة.

القاصي والداني، والعارف للواقعِ السياسي في الضفة، ولو بمستوى الصفوفِ الدراسيّة التمهيديّة، يدرك أن (التخوّف) من حماس في الضفة هو محضُ فزاعةٍ مقصودةٍ لسببينِ اثنين مهميّن: الأوّل، أنّ حماس لا تملك القدرةَ على فعل هذا، بافتراضِ أنها ترغب، والسبب يعود لتعرّضِها للقمعِ المزدوجِ عبر سنين وسنين من قبل الجهتين: الكيان الصهيونيّ وسلطة أوسلو، وثانيهما، أن الكيانَ الصهيوني لن يسمحَ مطلقًا بذلك، وخلالَ ساعاتٍ سيقتحم الضفة الغربية إن تهدّد وجود الدجاجة التي تبيض ذهبًا/تنسيقًا أمنيًّا، أي سلطة أوسلو.

وفي عمليةِ الحرفِ هذه عن قضيّة نزار باختراعِ (عدو) لفتح تخدم تمامًا الرغبة في طمسِ ملف نزار بنات لا أكثر.

وبعد، المبعوث الأمريكي للمنطقة، عمرو، وصف السلطة بأنّها غابةٌ جافّةٌ، وهي كذلك فعلاً، ومن حقّهِ أن يخافَ عليها هو والصهاينة، فهي دجاجتُهم التي تبيض ذهبًا، ولكن يقيني لا يريد أي فلسطيني حرق تلك الغابة إلا إذا تمتع بقدرٍ وافر من الموتورية، فحرقُها يعني أن نارًا تلتهم الأخضر واليابس، وتلقي نحو 180 ألف موظف يعيلون أكثر من 700 ألف نسمة في الشارع، فضلًا عن أنه سيحرف التناقض الأساسي مع الصهاينة. ولكن هذا لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أن ما بعد سيف القدس واغتيال نزار بنات يجب أن يكونَ كما قبله، فالهياكلُ والبُنَى والمؤسساتُ والشعاراتُ والسياساتُ الوطنيّةُ كلُّها، ينبغي أن يعادَ النظر فيها. هذا ما قاله الجميعُ بعد سيف القدس وهذا ما يتأكّد بعد جريمةِ اغتيال بنات وأزمةِ السلطة.

منظمةُ التحرير الفلسطينيّة
ما بينَ وهج البداياتِ ومآلاتِ الغدر

أبو علي حسن

عضوُ المكتبِ السياسي للجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطين/ سوريا

حين تأسّست (م.ت.ف) في مؤتمرِ القمّةِ العربي الثاني عامَ 1964، كانت الفكرةُ قد تبلورت على وقع الجدل والإرهاصات السياسيّة في المؤتمر الفلسطيني العربي في القدس، لكنّها تجسّدت فكرةً وإطارًا ووسيلةً، في مؤتمر القمّة العربي، في الوقت الذي كان الحلمُ الفلسطينيُّ بالعودةِ والتحريرِ يعتمل في عقولِ الشعب العربي وقلوبهم وصدورهم؛ في نومهم ويقظتهم على مدار الساعة.. فلم يكن كافيًا مُضيُّ أكثر من ستةَ عشرَ عامًا على ضياع أرضهم؛ فلسطين، لأنْ تضعَ علامةَ استفهامٍ لدى أيّ فلسطينيٍّ على واقعيّةِ العودة والتحرير، كما لم تكن تلك السنواتُ إلا مسيرةَ غضبٍ وتململٍ وتحضيرٍ واضطرابٍ سياسيٍّ وطني، تؤسّسُ لفعلٍ وطنيٍّ سياسيٍّ وكفاحيٍّ يخرج الشعبُ الفلسطينيُّ من حالة الشتات والذلّ والهوان.

من هنا فقد رحّب الشعبُ الفلسطينيُّ بتأسيس (م.ت.ف) في مؤتمر القمّة العربي، باعتبارها وسيلةً وإطارًا لتجميع الفعل الفلسطيني المقاوم، وتنظيمِ الجهد الفلسطيني على طريق استعادة الأرض.. فأصبح للمنظمة ميثاقٌ قوميٌّ، وجيشٌ وطنيٌّ، ومؤسساتٌ سياسيّةٌ واجتماعيّةٌ، ونشيدٌ وعلمٌ وطنيّان.

ولما أراد الحكامُ العربُ أو بعضُهم أن تبقى (م.ت.ف) إطارًا فارغًا من أيّ محتوى تحرّريٍّ وكيانيٍّ وكفاحي، كانت ردةُ الفعلِ السياسيّة والشعبيّة الفلسطينيّة تأخذ مناحي مختلفة؛ فالشقيري عمل على دفع (م.ت.ف) إلى مواقع التأسيس للمواجهة، ورفع لواء التحرير، وإبراز الشخصيّة الفلسطينيّة، واتّجاهاتٍ أخرى قوميّةٍ ودينيّةٍ أخذت في بناءِ إطاراتٍ سياسيّةٍ كفاحيّةٍ وتأسيسها، تتجاوز منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

على أنّ هزيمةَ حزيران عامَ 1967، قد سرّعت في كسر القيود التي كبّلت الشعبَ الفلسطينيَّ على مدار تسعةَ عشرَ عامًا، فأخذ الشعبُ الفلسطينيُّ بقياداته المتعاقبة، وفصائله الوطنيّة في تحويل (م.ت.ف) من ديكورٍ عربيٍّ ملازمٍ لخطاباتٍ وشعاراتٍ عربيّةٍ رسميّةٍ إلى إطارٍ وكيانٍ سياسيٍّ وكفاحيٍّ يعملُ على تحشيد كلّ طاقات الشعب الفلسطيني؛ لخوض معركة التحرير عبرَ حرب التحرير الشعبيّة.

وتحوّل الميثاقُ القوميُّ إلى ميثاقٍ وطني، تجسّدت فيه هويةُ الشعب الفلسطيني، وارتباطه بأمّته العربيّة في إشارةٍ واضحةٍ على صعود الهُويّة الوطنيّة وطلائعيّة الشعب الفلسطيني في المعركة مع الغزوة الصهيونيّة. ولأولّ مرّةٍ، يأخذُ الشعبُ الفلسطينيُّ قضيّتَهُ بيدِهِ ويصنعُ ثورتَهُ المعاصرة، ويوحّد قواها وفصائلَها تحت مظلّة (م.ت.ف) في وقتٍ كان الواقعُ العربيُّ يغرقُ في ظلامٍ دامسٍ بعد هزيمة عام 67.. وسطع العملُ الفدائيُّ داخل الوطن وخارجه، وبرزت الفصائلُ والقوى المقاتلةُ في زخمٍ كفاحيٍّ أنار ليلَ الأمّة، وأبعد عنها شبحَ الانكسار السياسي بعد الانكسار العسكري، انطوت القوى كافّةً في إطار (م.ت.ف) التي جسّدت طموحاتِ الشعب الفلسطيني من تمثيلٍ شرعيٍّ، وأداةِ تحريرٍ وإطارِ تجميعٍ وتنظيمٍ وتفعيلِ النضال الكفاحي، إلى توحيد الموقف والرؤية والأهداف، والشعارات الوطنيّة والتكتيكيّة،

وتوحّدت آمالُ الشعب الفلسطيني في كيانٍ سياسيٍّ وكفاحيٍّ؛ غدا يشكّلُ عنفوانَ الأمّة العربيّة إلى الحدّ الذي غدا فيه كلُّ الحكام العرب، وأنظمتهم يخطبون ودَّ (م.ت.ف).

وفي ثورةٍ وطنيّةٍ وقوميّةٍ حقيقيّةٍ ينخرط الآلاف من أبناء الأمّة العربيّة المتطوعين للعمل الفدائي وتغدو (م.ت.ف) قبلةَ الملايين من الشعب العربي المساند للشعب للفلسطيني، بل أضحت تمثّل شمسًا للحريّة لكلّ الأحرار في العالم من اليسار إلى اليمين، وفي مشهدٍ نادرٍ واستثنائيٍّ؛ حظيت الثورةُ الفلسطينيّةُ بقيادة (م.ت.ف) بتعاطفٍ والتفافٍ، وبسياجٍ إقليميٍّ ودوليٍّ قلَّ نظيرُهُ على المستوى الشعبي والرسمي والإعلامي، وتطوّع الآلاف من المناصرين الأجانب في صفوفها، وخلقت وضعًا دوليًّا مغايرًا، بل أصبحت رقمًا صعبًا في المعادلة الدوليّة، وفي صيرورة الحرب الباردة.

ودخلت (م.ت.ف) التاريخَ العربيَّ المعاصرَ من أوسع أبوابه؛ بفعل انقلابها على الواقع العربي الساكن، وتقاطعِها مع حركة الوجدان والعقل الشعبي العربي. وفي مدى قصيرٍ انبعثت الهُويّةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ كطائر الفينيق من النسيان والتراب؛ رافعةً القضيّةَ الفلسطينيّةَ إلى أعلى مستويات الاهتمام العربي والدولي في تواصلٍ وتناغمٍ مع نجاحات (م.ت.ف)؛ سياسيًّا وكفاحيًّا، وأصبح الشعبُ الفلسطينيُّ مملوءًا بذاته، ومحصّنًا بصورتهِ الكفاحيّة، وواثقًا من فكره وقوّة منطقه، ومباراته مع الآخر العربيّ والأجنبيّ، وتشكّلت الذاتُ الفلسطينيّةُ على وقع الوعي الوطني، وجدل السياسة والبعد القوميّ والوطنيّ لعمليّة الصراع، وإرهاصات الفكر السياسي اليساري منها والقومي. وغدا الشعبُ الفلسطينيُّ يملك كيانًا سياسيًّا ومعنويًّا؛ يشكّل كبرياءه وعزّته وأنفته وصورته الحقيقيّة وعنوانه الوطني. وبهذه المكانة في الذات الفلسطينيّة تحوّلت المنظّمة إلى وطنٍ وسلطة، وشخصيّةٍ اعتباريّةٍ تجسّدت فيها كلُّ أحلام الشعب الفلسطيني وتطلّعاته ومصالحه العليا.

منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة والغدرُ الرسمي العربي

من الطبيعي أن تستشعرَ العديدُ من الأنظمةِ العربيّةِ أن خطرًا ما قد داهمها في ضوء هذه المكانة لـ (م.ت.ف) في الأوساط الشعبيّة العربيّة والتفاف الوجدان العربي حولها؛ ما خلق العديدَ من هواجس الأنظمة على مستقبل كياناتها، سيّما وأنّ التواصلَ الراديكاليّ بين (م.ت.ف) وبين الشعوب العربيّة، قد غدا يشكّلُ مخاوفَ حقيقيّةً لدى الأنظمة من صعود الراديكاليّة في بلدانها، ومن إمكانيّة جرّها إلى حربٍ وصراعاتٍ مع الكيان الصهيوني لا تقوى عليه، ولا هي مستعدةٌ لها، ولا هو على جدول اهتماماتها.

من هنا فقد بدأ التآمرُ على (م.ت.ف) مبكرًا سياسيًّا وعسكريًّا، وأرغمت على دفعها إلى معادلات الصراعات المحليّة والأهليّة بالأردن في أكثر من جولةٍ كان آخرُها حربَ أيلول عامَ 1970، والأحراش عامَ 1971، حيث تمّت مطاردتُها وإخراجُها من أهمّ مواقعها الجغرافيّة، ومن بيئةٍ فلسطينيّةٍ مواتيةٍ لاستمرار الكفاح. وبالأسلوب ذاته واجهت المنظّمةُ الضغوطَ والمؤامراتِ والجولاتِ العسكريّةَ في لبنان لاستهداف وجودها العسكري والسياسي، فكانت حربُ أيار عامَ 1973 بينها وبين الجيش اللبناني، وبعدها سقوطُ مخيّم ضبية وتدميره، ثمّ إشعالُ الحرب الأهليّة في لبنان كلِّها، وسقوط مخيّم تلّ الزعتر، واستمرّ التآمرُ عليها حتّى اجتياح لبنان عامَ 1982، وخروج قوات (م.ت.ف) إلى تونس، ودولٍ عربيّةٍ أخرى، وفي الوقت الذي بدأ فيه الرحيل من لبنان على ظهور السفن الدوليّة، أطلق العنان لمبادراتٍ وضغوطٍ سياسيّةٍ ودوليّةٍ لإسقاط المنظّمة سياسيًّا بعد هزيمتها عسكريًّا، حيث أخرجت "مبادرة

الأمير فهد" بطبعتها العربيّة، ولكن مضمونها كان الموقف الأمريكي المعادي لـ (م.ت.ف)... وبالوقت ذاته واجهت المنظّمةُ حصارًا إعلاميًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وماليًّا، وهي على أرض الشتات في تونس وغيرها؛ لإفقادها كلَّ روافعها الشعبيّة والكادريّة، وإسقاطها في بحر التسويّات...

منظمةُ التحرير الفلسطينيّة المغدورة من أصحابها

على مدار عمر (م.ت.ف) وهي تتعرّض للغدر من أصحابها، ومن قياداتها وبأبشع الصور، لم تكن قيادتها بمستوى المهمّة التاريخيّة للمنظّمة، ولا بمستوى المكانة الفلسطينيّة والعربيّة والدوليّة التي مثّلتها المنظّمة، حيث جلّ قيادات المنظّمة وأعضاء اللجنة التنفيذيّة كان اهتمامهم الأساسي، كيف يبقون باللجنة التنفيذيّة، لذلك، فإن بعضًا منهم استمرّ عقودًا باللجنة التنفيذيّة دون أدنى حدٍّ من الفاعليّة، لم يكن محتوى المنظّمة التحرّري يأخذُ حيّزًا من اهتمامات القيادة، بقدر ما كانت المسائلُ التفصيليّةُ والشكليّةُ، منها: التنظيمي والسياسي التي تأخذُ الحيّز الأكبر في مساحة الاهتمامات والأولويّات، وبقيت (م.ت.ف) تعاني من جراحها وأمراضها، وتعيش على الأمصال والمسكّنات، إلى أن جاء السقوط المدوّي للمنظّمة بإعلانها عن اتّفاق أوسلو السرّي، الذي رسّم بعد ذلك في (م.ت.ف) عبر مجلسٍ وطنيٍّ وهميٍّ ومشوّهٍ وتحت ضغوطٍ أمريكيّةٍ وغربيّة، أفقدت (م.ت.ف) كلّ محتواها التحرّري والسياسي... والرسميّون العرب لا يريدونها لا فكرةً ولا جسمًا ولا محتوى، فقد أدّت دورها كما يحلمون، حين اعترفت بالكيان وآنَ وقتُ دفنها، وتمّ تخليقُ البديل المسخ لها تحت اسم "السلطة الفلسطينيّة" التي لا تملك من أمرها شيئًا.

أمّا الطرفُ الفلسطينيُّ يمينًا ويسارًا كان إمّا مشاركًا أو متفرّجًا أو ضعيفًا وفاقدًا للقوة التي تمنع الانهيار، فقد غدروا بالمنظّمة ومحتواها التحرّري، حيث أقدمت حركة فتح المهيمنة على المنظّمة منذ عقودٍ على فعل الخطيئة السياسيّة يوم أوسلو، ويوم إلغاء الميثاق، ولم تزل تمعن في إدارة الظهر لمحاولة إحياء المنظّمة، وتارةً تريدها جسمًا حيًّا لأغراضٍ سياسيّةٍ يجري تمريرها عبر الشرعيّة الفلسطينيّة (المجلس الوطني) وتارةً تريدها ميّتةً لقطع الطريق على أية أحلامٍ بعودتها إلى المربّع الأوّل من تأسيسها من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى تساوقًا مع المطالب الإقليميّة والدوليّة التي لا ترى ضرورةً لبقاء المنظّمة ما دام قد أصبح أوسلو هو الفيصل في العلاقة مع الاحتلال، ولم تزل المنظمة اليوم في حالة موات، لا أمل في إصلاحها، ولا أمل في إعادة تأسيسها إلا إذا فرضت المقاومةُ الفلسطينيّةُ نفسَها في الميدان.

منظّمةُ التحرير واليسارُ الفلسطيني

أمّا اليسارُ الفلسطينيُّ المتشظّي على وقع الأزمة الفلسطينيّة، وعلى وقع التطورات الإقليمية والدولية، والمفتّت على خلفيّة نزعاته الفصائليّة والذاتيّة، والفاقد أيضًا إلى رؤيةٍ موحدةٍ تحمل قدرًا من الموضوعيّة في تفعيل الواقع الفلسطيني سياسيًّا ووطنيًّا وكفاحيًّا، فقد فشل في حماية المنظمة من اختطافها كليًّا من الفصيل المهيمن، وفي حماية محتواها التحرّري وسقوطها في بحر التسويات والارتهانات. فمن اليسار الذي أسّس ونظّر مبكّرًا للتسوية السياسيّة، إلى اليسار المرتهن لجبروت الفصيل المهيمن، إلى اليسار الذي لا يملك القوةَ الكافيةَ لمواجهة اليمين المستند إلى قوّةٍ عربيّةٍ وإقليميّةٍ ودوليّةٍ وماليّةٍ، هذا اليسارُ بمجملِهِ عجزَ عن وقف انهيار المنظَمة، فآلت إلى ما آلت إليه اليوم من بهتانٍ وضياع...

بيدَ أنّ ضعفَ اليسار شيءٌ له أسبابُهُ الذاتيّةُ والموضوعيّةُ، وجنوحُ اليمين نحو الخلاص من إرث (م.ت.ف) شيءٌ آخر، ينطوي على انهيارٍ في الإرادة وضعفِ الإيمان بحتميّة التحرير، فآثر المساومات والتسويّات...

منظّمةُ التحرير بِنيةٌ مأزومةٌ فكريًّا وسياسيًّا

على الرغم من كلّ هذا الوهج الذي مثّلته (م.ت.ف) في الواقع الفلسطينيّ والعربيّ والدوليّ، وما مثّلته من ظاهرةٍ سياسيّةٍ وثوريّةٍ راديكاليّةٍ على مستوى العالم؛ بفعل ديناميات الالتفاف الشعبي حولها، واحتضانها بالأساس من قوى عربيّةٍ ودوليّة، راهنت عليها في مستقبلٍ وطنيٍّ أفضل، إلا أنّها ظاهرةٌ تحملُ في بنائها ومسارها خلَلًا بنيويًّا سياسيًّا وقياديًّا...

إنّ الثوراتِ في الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ لا يمكن لها أن تحظى بالنصر الناجز دون أن تكونَ الثورةُ محمولةً على فكرٍ سياسيٍّ ورؤيةٍ استراتيجيّة، كون الفكرُ السياسيُّ يقدّم الرؤيةَ الاستراتيجيّة والبناء النظري والعملي لمسار الثورة وتعرجاتها، وإلا فإنّ الثورات ستسودها العفويّة والارتجال، وتتالي التجارِب الفاشلة؛ وصولًا إلى انهيار كلّ المنطلقات والشعارات التي أطلقتها الثورةُ في بداياتها، وهذا ما حصل تمامًا مع (م.ت.ف)... وعلى هذا الأساس، فإنّ محاكمة (م.ت.ف) في نشأتها ومساراتها وفصائلها، تبدأ من غياب الفكر السياسي الهادي لها في طريقها التحرّري الطويل. إنّ منظمة التحرير الفلسطينيّة حين طرحت مهمّة التحرير لم تطرح فكرًا سياسيًّا حاملًا لهذا الشعار أكثر مما حمله نصًّا الميثاقُ الوطنيُّ الفلسطيني، مما أحال شعار التحرير إلى شعارٍ شعبويٍّ عاطفيٍّ فضفاضٍ، يجري استخدامه في المهرجانات والخطابات الحماسيّة، ولم يرقَ إلى فكرٍ رؤيويٍّ عميقٍ يستند إلى روافعَ وبناءٍ نظريٍّ وسياسيٍّ وكفاحيٍّ وجماهيري؛ الأمرُ الذي أدّى إلى تآكل الميثاق الوطني الفلسطيني، واعتباره "كادوك"؛ وصولًا إلى ضرب كلّ الميثاق الوطني، وكأنّ جبل (م.ت.ف) تمخّض؛ فولد فأرًا...!

وفي هذا السياق، فإنّ (م.ت.ف) لم تشكّل جبهةً وطنيّةً حقيقيّةً بقدر ما مثّلت تجمّعًا أو مخزنًا لفصائلَ فلسطينيّةٍ، وكلّ عضو لجنةٍ تنفيذيّةٍ يعبّر ويمثّل فصيله في اللجنة التنفيذية ليس إلا، وبقيت كلّ مؤسسات (م.ت.ف) مملوكةً لفصيلٍ واحدٍ هي حركة فتح، فالصندوق القومي الفلسطيني – على سبيل المثال – ظلّ مملوكًا لفصيلٍ واحدٍ ويتحكّم في نفقاته رئيسُ (م.ت.ف) دون أية موازناتٍ أو لوائحَ ماليّةٍ ورقابيّة، ولا زال على هذا الحال حتى يومِنا هذا، وعليه... فالفصائلُ الفلسطينيّة لم تتنازل عن كينونتها المستقلّة لا سياسيًّا أو كفاحيًّا أو تنظيميًّا، إنّما تمثّلت اسميًّا في اللجنة التنفيذيّة دون أن يكون لها المشاركةُ في القرار... وفي السياق أيضًا... فإنّ (م.ت.ف) لم تبنِ جيشًا موحّدًا ذا عقيدةٍ وطنيّةٍ كفاحيّةٍ مقاتلةٍ ومهنيّة، حيث بقيَ كلُّ فصيلٍ فلسطينيٍّ يحتفظ بجسمه العسكري الخاص و مقاتليه، وكلٌّ في مواقعَ مختلفةٍ تابعةٍ لفصيلة، كجيش التحرير الفلسطيني الذي تأسّس عامَ 1964 إبانَ نشأة (م.ت.ف) ظلّ منفصلًا عن بِنية المنظّمة، وكأنّه فصيلٌ آخر، وجرى العملُ أحيانًا على تذويبه وتحويله إلى ميليشيا خاصةٍ للفصيل الأكبر، ولم يحظَ بالأهميّة التي أعطيت لمقاتلي الفصيل المهيمن فتح، واليوم لا نرى أيَّ وجودٍ لجيش التحرير الفلسطيني، ما عدا وجوده في سوريا، الذي لا يخضع إلى (م.ت.ف) في أيّ مرجعٍ سياسيٍّ أو ماليٍّ أو تنظيمي، إنّما الدولةُ السوريّةُ وحدَها التي تشرفُ على هذا الجيش، في حين نرى بديلًا له لدى السلطةِ الفلسطينيّةِ فيما يسمّى بقوّات الأمن الوطني، والمخابرات العامة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني والشرطة، وسقط مفهوم جيش التحرير الفلسطيني الذي أسّسه الراحل أحمد الشقيري.

منظّمة التحرير الفلسطينيّة والكفاح المسلّح

إنّ سرد أحداث التاريخ ظاهرةٌ ما، لا يكفي الحكم على هذه الظاهرة، إن كانت تجربتها صحيحةً وخاليةً من النواقص أم لا... فالأمرُ يحتاج إلى فكرٍ تاريخيٍّ؛ كي يحاكم التجرِبة لا أن يسرد أحداثها، واليوم كلّ ما نملكه عن (م.ت.ف) أو عشناه هي مادّةٌ تاريخيّةٌ بيد الأجيال الجديدة، فيها الصواب وفيها الخطأ، وهذه المادّةُ التاريخيّةُ تحتاج إلى فكرٍ تاريخيٍّ وموقفٍ عقلانيٍّ من المادة التاريخيّة لـ (م.ت.ف) وإخضاع تجربتها إلى النقد الموضوعي والعقلاني؛ لإلقاء الضوء على صوابيّة التجرِبة أو أخطائها، وذلك لاستلهام الدروس، ولعلّ عنوانَ الكفاح المسلّح، وعمليّات المقاومة الفلسطينيّة ضدّ الكيان الصهيوني يحتاج أكثر من غيره إلى إعادة قراءة التجرِبة بملكة النقد الحيادي والنزاهة الفكريّة التي لا تنتقصّ من دور (م.ت.ف) أو يبهّت دورها في الكفاح المسلّح... إن مثالب هذا العنوان كبيرة، فعلى الرغم من أن (م.ت.ف) حازت على إجماع الشعب الفلسطيني واستقطبت الآلاف من شعبنا في جهازها المقاتل، وكان يمكن استثمار هذا الالتفاف والحماس والاندفاع الشعبي في الكفاح المسلّح، إلا أن قصور المنظّمة في هذا المجال كان واضحًا في جوانبَ عدّة، فالواقعُ كان يقول: لم يكن لـ (م.ت.ف) جهازٌ مقاتلٌ واحدٌ ومركزي، إنّما كانت هناك أجهزةٌ قتاليّةٌ لفصائلَ متعدّدةٍ، منفصلةٍ عن بعضها تمامًا في خططها ومواقعها وتسليحها، وقلّ ما كان يوجد بينها تنسيقًا على مستوى الرؤية أو القتال والعمليّات، حيث غابت استراتيجيّةُ القتال المنظّم، وحلّت محلّها سياسةُ المنافسة في "عمليّات القشرة" على الحدود مع الكيان وعمّت فوضى السلاح في الجنوب اللبناني، وطغى المظهر المسلّح على الفعل المسلّح، ما أثّر على طريقة المواجهة مع قوّات الاحتلال في أكثر من موقعة لجهة فوضى المواجهة أو الانسحاب غير المنظّم، ولعلّ تجرِبة الغزو الصهيوني عام 1982وقبلها عام 1978، خيرُ مثالٍ على طبيعة المواجهة، وكيف تم إدارتها، ولماذا وصلت قوّات العدو خلالَ أيام إلى ضواحي بيروت، ولم تواجه كما يجب في الجنوب اللبناني، ولماذا كانت الانسحاباتُ للفصائل وعلى رأسها الفصيل الأوّل، من الجنوب تحت مبرّرات لا يمكن قبولها تحت أيّ اعتبارٍ سوى أنّ فوضى السلاح، وفوضى التنظيم، وغياب رؤيةٍ واضحةٍ للمواجهة كانت هي المبرّر الوحيد لهذا الانهيار في الجنوب، ومن الخطيئة نكران بعض المعارك هنا أو هناك وعلى مشارف بيروت التي أبلى فيها المقاتلون بلاءً حسنًا، ولا يمكن نكران الشجاعة والإقدام التي تحلّى بها بعض القيادات والمقاتلين، لكنّ الأمر يتعدّى المعارك الفرديّة إلى خطّة المواجهة وغيابها، ليس فقط في الجنوب الذي تعرف تضاريسه الفصائلُ كافةً، إنّما – أيضًا – معركة بيروت، فمن حقّ (م.ت.ف) أن تفتخر بصمودها وقتالها، ولكن السؤال الأكبر (هل كان بالإمكان أن تكون معركةُ بيروت مقبرةً للاحتلال، وفرصةً تاريخيّةً لهزيمته بين شوارعِ بيروت وأزقّتها، وتكبيده أكبر الخسائر في جنوده وقواته...؟؟).

إنّ أيّ تبريرٍ يستندُ إلى أنّ الحركةَ الوطنيّةَ اللبنانيّةَ قد طلبت من المقاومة الانسحاب وهذا ثابتٌ، لا يمكن أن يشكّل سببًا كافيًا لإخلاء بيروت من المقاتلين وترك الباب مفتوحًا للقوّات الغازية للدخول إلى كل مناطق بيروت، كانت المقاومةُ لأجل أن تقوم بعمليّةٍ على الحدود مع الاحتلال تحتاج إلى تجاوزٍ أكثرَ من عقبةٍ حتى تنجحَ العمليّة العسكريّة، بيدَ أن العدوَ أصبح بين ظهرانينا، وليس بيننا وبينه أيّة حواجزَ أمنيّةٍ أو سياسيّةٍ أو عسكريّة. إنّ المنطق والرؤية كانا يفترضان الصمود وتوحيد خطّة المواجهة، وإثبات جدارة الدفاع عن بيروت التي يغزوها الاحتلال بسبب (م.ت.ف) الموجودة فيها.

إنّ الانسحاب من بيروت شكّل المقدّمة الموضوعيّة لسياسة التنازلات والتسويات وفقدان الإدارة وضعف الإيمان باستمرار الثورة، لم يكن مطلوبًا الانتحارُ بقدر ما كان مطلوبًا الصمودُ وعدم ترك بيروت، والاحتلال لم يصمد طويلًا في بيروت من ضربات المقاومة اللبنانيّة المحدودة، فماذا لو كانت القوّاتُ الفلسطينيّةُ موجودةً بزخمها وسلاحها وتحالفاتها وقيادتها...؟

إنّ الحديث عن ميزان قوى يفرض نفسَهُ في المواجهة لا يكفي لتبرير الانسحاب أو غياب الرؤية؛ فالصمودُ – أيضًا – هو أحدُ مكوّنات ميزان القوى، والرؤيةُ الواضحةُ – أيضًا – هي أحدُ أهمّ تجليّات ميزان القوى العلمي والإبداعي في المواجهة... في ضوء كلّ ذلك، تبقى الأسئلةُ القلقةُ والقائمةُ (هل السلطةُ الفلسطينيّةُ بديلٌ لمنظمة التحرير الفلسطينيّة...؟؟ وهل يمكن إحياءُ منظّمةِ التحرير الفلسطينيّة...؟؟).

أين اختفت منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة: هل هذا هو السؤال؟

أحمد مصطفى جابر

كاتب ومسؤول قسم العدو في "الهدف"

منذ تأسّست منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة، مرّت بمراحلَ عديدةٍ، كأيّ كيانٍ سياسيٍّ أو اجتماعي، ما بين صعودٍ وهبوط، وانقضاءِ الغاية ونفاذِ الدور، حيث يصلُ كلُّ كيانٍ في مرحلةٍ من مراحلِ حياتِهِ التاريخيّة إلى نقطةِ تحوّلٍ استراتيجيّة، تحسم ضرورة تغيير طرائقه أو تجاوزه بسبب نجاحه في تحقيق أهدافه الاستراتيجيّة التي وجد من أجلها، أو فشله وانتهاء دوره التاريخي، أو استنفاذ قدرته على التمثيل التاريخي للقضيّة التي يحملها، وهذا سيطبق على كلّ الكيانات والأحزاب والهيئات التي تحمل على عاتقها النهوضَ بمهماتٍ لها طابعٌ تاريخيٌّ عظيم، كما هو حالُ القضيّة الفلسطينيّة.

يجدر التنبيهُ أن هذا المقال لا يعنى بالصراع الفصائلي للاستحواذ على منظّمة التحرير أو تدميرها، بل يعنى بهذا الكيان ومصيره بالذات في ظرفه الموضوعي والذاتي في الحال الذي وصلت إليه منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وهو لا يخفى على أيّ فلسطيني أو مراقبٍ خارجي؛ من تهميشٍ أو توظيفٍ أو تنازع، أو إنكارٍ وعدمِ اعتراف.

لا بدَّ أن ننظر إلى عددٍ من العوامل التي قادت هذه الفوضى العامة في تقييم وجود أو نفي منظمة التحرير الفلسطينيّة ووصفها وتبريرها، وهذا الإدراك لواقع المنظّمة الآن، لا يحتمل الصراع بين الأبيض والأسود، بين إنكارها وإعلان موتها النهائي وبين تأكيد أهمّيتها ومشروعيّتها، ووحدانيّة تمثيلها لعموم الشعب، فالمنظّمة التي وضعت نفسها بدايةً في موضع التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني، إنّما خسرت وحدانيّة التمثيل لأسبابٍ مضاعفة، ذاتيّة وموضوعيّة؛ لأنّها بالأساس فشلت في أن تصبح ممثّلًا جماعيًّا متّفقًا عليه لجميع الفصائل التي انضوت في إطارها، وكان مبدأ التوافق السلبي، والحدّ الأدنى البرنامجي هو السائد لمصلحة الفريق الأكبر حجمًا ومالًا وعسكرة، وحلفاء، ممّا أبعد المنظّمة تمامًا عن أن تكون ممثّلًا صالحًا لكليّة الشعب الفلسطيني، وعموم ممثّليه السياسيّين والاجتماعيّين، وعليه، فإنّنا نلحظ أنّ الكلام حول منظّمة التحرير يحتمل ويتأتى من حالاتٍ ثلاث:

الأولى: أن الأدوات التي استخدمها هذا الكيان (م.ت.ف) وطرائقه، نفذت ما عليها ودورها بكفاءة، فاستنفذت هذا الدور منذ اتفاقيات أوسلو وإعلان السلطة الفلسطينيّة، ولم يبق لها ما تفعله، رغم أنّ الحاجة إليها كإطارٍ جامعٍ شكلي لم تلغَ، فكان لا بد من ابتداع طرائقَ جديدةٍ وأساليبَ تحكم جديده.

سيجد القارئُ أنّ هذا الافتراض سيكون قاصرًا في حالة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كون هذه المنظّمة لم تأتِ للتصدّي لغرضٍ مرحلي، يعقبها فيه أداةٌ أخرى، فقد قامت على افتراض أنّها من سيحقق الأهداف التاريخيّة للشعب الفلسطيني في العودة والتحرير وإقامة الدولة، ثمّ لا يمكن اعتبار أنّها نفذت ما عليها وأدّت دورها بكفاءة.

الحالة الثانية أنّها (الأدوات) فشلت في تحقيق أهدافها؛ فكان لا بدّ من ابتداع وسائلَ أخرى تحقّق هذه الأهداف، في الواقع.. تقوم فكرةُ منظّمة التحرير على أنّها إطارٌ جامعٌ أكثرُ من مجرّد أداة، وترتكز على احتكار التمثيل ومن ثَمّ رفض أيّ ادّعاءاتٍ بالفشل؛ وصولًا إلى تخوين من يرفض هذه الوحدانيّة التمثيليّة واعتباره مارقًا ومنحرفًا يخدم

هدف العدو، لذا، فإنّ الاستغناء عنها كأداةٍ – جدلًا – في هذا السياق يتطلّب منها الاعتراف بفشلها، وإعلان حلّ نفسها وهذا ما لم يحدث، بل على العكس، نجد تمسّكًا بها وثباتًا على التلطّي تحت رايتها كلما ضعفت واهتزّت شرعيّتها كون البديل الذي انبثق لم يتمكّن من ملءِ فراغِها ولو بالحدّ الأدنى.

الحالةُ الثالثةُ أنّ تغييراتٍ جذريّةً في الظرف الخارجي والداخلي العام تفرضُ على الكيان المعني أن يغيّر طرائقه، أو يتخلّى عن دوره، وفي الواقع فإنّ التغيرات الاستراتيجيّة في واقع القضيّة الفلسطينيّة أدّت على العكس من هذا تمامًا إلى استلاب قرار منظّمة التحرير – بافتراض وجود هذا القرار أصلًا – وتنحيتها من مجال الفعل، فلا هي مخولةٌ ولا قادرةٌ ولا مسموحٌ لها بالحديث عن تغيير الطرائق، ناهيك عن عجزها التام حتى عن إعلان موتها أو إنهاء دورها.

طبعًا من العسف محاولة الفصل الميكانيكي بين الحالات الثلاث؛ لأنّها قد تجتمع معًا لتؤدي وظيفةً مطلوبةً كما في حالة منظّمة التحرير التي تعدّ حالةً نموذجيّةً بخصوصيّةٍ معيّنة، حيث لايمكن رؤية التحوّلات التي أصابتها دون النظر إلى عناصر تكوينها، في ضعفها وقوتها، واهترائها، يصبح مصيرَ المنظّمة مرتبطًا بمصائر هذه المكونات، والعكسُ صحيحٌ، أيضًا.

فواتُ الزمن: استنفادُ الدور التاريخي

يمكن الاستنادُ في تحليل الغياب أو سؤال الغياب لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة إلى حقيقة استنفاذ المهمّة التاريخيّة بمعنى أنّها حقّقت أهدافها جميعًا في التحرير والعودة، وادّعاء أنّ زمن الثورة الذي هو زمنُ منظّمة التحرير قد انتهى وجاء زمنُ الدولة أو السلطة الفلسطينيّة، ولكن التاريخ يقول: إنّها فشلت فشلًا ذريعًا، فلا هي حررت أرضًا ولا أعادت لاجئًا، وما حدث في العقد الأخير من القرن المنصرم بعد أوسلو كان في الواقع خيانةً للمنظّمة وأهدافها، وليس في تحقيق هذه الأهداف. واستنفاذ الدور التاريخي يعني أن هذا الإطار لم يعد صالحًا، وأن عناصرَ تكوينه التاريخيّة أصبحت غيرَ قادرةٍ على الاستجابة لمتطلبات المرحلة المستقبليّة وتعقيدات الحاضر، ولعلّ جزءًا من تهميشها هو هذا بالذات: عناصرُها الداخليّة أكثرُ من المحيطة بها؛ فبحكم تكوينها المتناقض فشلت منظّمةُ التحرير في التحوّل إلى جبهةٍ وطنيّةٍ موحّدة، ولعلّ هذا يعود إلى افتقارها إلى عاملين أو عنصرين مهمّين، فالتنوّع فيها كان يفترض ديمقراطيّةً بمعنى من المعاني، ولكن ديمقراطيّتها كانت هشّةً وساخرةً إلى أبعد الحدود. إنّ غابةَ البنادق لا يمكن أن تنتج أيّ ديمقراطيّةٍ إلا بمقاس الطرف الذي يملك رصاصًا أكثر، وبنادق أكثر. وهذا يحيل إلى نوعٍ من الديكتاتوريّة التي لا تكتفي بأن تكذب لتتجمّل، بل هي تواصل التجمّل للتمكّن من مواصلة الكذب، وفي غياب الديمقراطيّة فشلت أيضًا في الوقوف على أرضيّةٍ أيديولوجيّةٍ صلبة، بل امتنعت عن الأيدلوجيّا فتحوّلت هشاشتها إلى مدخلٍ للفوضى والاستسلام ناهيك عن الخيانة. هذا الفشل المزدوج، انعكس أيضًا على مكوناتها من أحزابٍ وقوى، فشلت في الدمقرطة، وخانت أيدلوجيتها في آنٍ معًا، فأصبحت رخوةً رجراجةً لاتستطيع التصدّي للتحدّيات الكبرى التي تواجهها.

لقد جرى التفريطُ بالإيديولوجيا لمصلحة برنامج الحد الأدنى، وجرى التفريط بالديمقراطيّة لمصلحة الوحدة الوطنيّة التي لم تتحقّق أبدًا.

النوستالجيا العاطفيّة: دع الموتى يستريحون

علينا أن نتمسّك بها؛ لأنّ العدو يكرهها، ولو لم تكن مهمةً لما كان منها موقفُ العدو، لكن هذا ليس صحيحًا تمامًا. إنّ العدو يستجيب للنوستالجيا العاطفيّة مثلنا تمامًا، وإذا كانت منظّمة التحرير قد ماتت؛ فإنّ استحضار روحها القديمة لن يجدي أبدًا، وكلّ ما علينا فعله أن نتركها تمضي بسلام، ونسمح للجديد بالصعود والنمو والنضج ليأخذ مكانته الطبيعيّة في التاريخ.

ما معنى هذا:

ماتت منظّمة التحرير أم لم تمت، هذا ليس مهمًّا؛ بإمكانك أن تطلق على أيّ كيانٍ أي تسميةً تريد، ولكن ما يحدّد ماهيّته هي أفعاله وسلوكاته والطرائق التي يمضي بها نحو تحقيق أهدافه، لست معنيًّا كثيرًا بإعلان موت وحياة هذا المنظّمة، ولكن ما يعنينا حقًّا هو أن نسأل الأسئلة التي يجب الإجابة عنها حول التمثيل، والشرعيّة والاحتكار، والتنازع السلطوي والاستحواذ على المنظّمة، ومدى علاقة الشعب الفلسطيني كلّه بهذه الأسئلة، وليس فقط الأطراف المتنازعة؛ فهل منظّمة التحرير ما زالت تمثّلنا نحن الفلسطينّيين فعلًا، أم أنّها تنتحل هذا التمثيل؟ هل تعمل على أولوياتنا وتجعل منها برنامجَ عملٍ أم أنها تحتكر إنتاج "أولوياتنا" وتصادرُ حقّنا في تحديدها؟ هل تُحرّرنا من البؤس والتشرّد والضعف أم أنّها "تُحررنا" من القدرة على إنتاج أدوات قدرتنا وقوّتنا وتمنعنا من ثَمَّ من تطوير أنفسنا بما يتيح لنا تطوير كيانٍ جديدٍ على أنقاضها؟

ربّما أنّ الكلام السابق فيهِ شيءٌ من المبالغة حول قدرة منظّمة التحرير وسلطويتها، ولكن ما راكمته هذه المنظّمة على مدى خمسين عامًا من التمثيل المنفرد يتيح مثل هذا الاستنتاج، فلا يوجد تعظيمٌ للقوّة بقدر ما هو قراءةٌ لقوّةٍ متراكمةٍ نشهد سطوتها في كلّ نواحي الحياة السياسيّة الفلسطينيّة.

الأمرُ الآخر، لا يقصد بناء كيانٍ جديدٍ على أنقاض القديم، والتخلّص والتبرؤ من منظمة التحرير وهدمها، فهذا أمرٌ عصي، ذاتيًّا وموضوعيًّا، وإنّما القصد في ذاك السؤال البلاغي أكثر منه أداتي، البحث في إمكانيّة خروجٍ جديدٍ من رحم معاناة، وانتهى دور القديم، دونَ غبنٍ ودون مزاوداتٍ فارغة، لم تؤمّن شعبنا من خوفٍ ولم تسكن جوعه.

النقطةُ الأخيرةُ؛ أنّ على الأحزاب الفلسطينيّة والحركات والفصائل؛ فلتسمي نفسها بما شاءت، أن تعلمَ أن الصراعَ على موت منظّمة التحرير وحياتها، وتمثيلها وشرعيتها، لا يخصّ هذه الأحزاب إلا بقدر ما تكون ممثلةً فعلًا لعموم الشعب الذي هو، كأفراد، عضو في منظّمة التحرير الفلسطينيّة بقوّة ميثاقها، ولكنّه عضو لا وزنَ له في الصراعِ على القلعةِ الآيلةِ للسقوط.

هل كانت المنظّمةُ مشروعَ تحريرٍ أم تسويّة؟!

د. سعيد ذياب

الأمينُ العامُّ لحزب الوحدة الشعبيّة الديمقراطي الأردني/ الأردن

مهما تباينت تقييماتُ القوى السياسيّة والفعاليّات الوطنيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، فإنّنا نجد أنّ هناك إجماعًا وطنيًّا على اعتبارها إنجازًا وطنيًّا؛ نجح في إبراز الروحِ الوطنيّةِ الفلسطينيّة، وفي تجسيد الكينونة الفلسطينيّة. ولفهمِ الدورِ الذي أدّته المنظّمةُ، من الضروري الحديثُ عن نشأةِ المنظّمة، وارتباطُ تلك النشأة بالظروفِ السياسيّةِ التي كانت سائدةً في تلك الفترة من ناحية، وأهداف المشروع الصهيونيّ من ناحيةٍ أخرى. فالمشروعُ الصهيوني لم يكن يستهدف السطوَ على فلسطينَ فحسب، بل ترافق ذلك بالسعي لإلغاءِ الهُويّةِ الوطنيّة للشعب الفلسطيني لتبرير جريمته، وكان شعارُ الحركة الصهيونيّة "أرضٌ بلا شعبٍ لشعبٍ بلا أرض" ناظمًا للسلوك الصهيوني.

لقد جرى تكريسُ هذا الشعار – أوّلًا – من خلال ما يعرف بوعد بلفور؛ الصادر في 2 تشرين الثاني عامَ 1917، الذي أنكرَ وجودَ الشعب الفلسطيني، وتعاملَ مع الفلسطينّيين، كإحدى الطوائفِ الموجودةِ على أرض فلسطين، وليس كشعبٍ له حقُّ تقريرِ المصير.

والمحطّةُ الثانيةُ في إلغاء الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتمثّل ذلك في قرارِ التقسيمِ الصادر في 29 تشرين الثاني عامَ 1947، الذي نصّ على تقسيمِ فلسطينَ إلى دولتين؛ يهوديّة وعربيّة، ولم يذكر اسم الشعب الفلسطيني، وتعامل معهم كمجاميع قبائل عربيّة.

ما بعد النكبة عاش الشعبُ الفلسطيني ما يشبه الغيبوبةَ السياسيّةَ؛ بسبب انشغاله بقضاياه الحياتيّة، لكنّه سرعانَ ما راح يتلمسُ طريقَهُ نحو الوطن وتحريره، ورأى ضالّته في الانخراط في الأحزاب القوميّة ورؤيتها، بأنّ الوحدة هي الطريقُ لتحرير فلسطين، لكنّ الأمواجَ العاتيةَ التي كانت تتقاذف الشعب الفلسطيني؛ بقصد إبقاء قضيّتهم مجرّد قضيّةِ لاجئين، وقضيّةٍ إنسانيّةٍ تبحث عن حلٍّ لها بعيدًا عن حقّ العودة، بالإضافة إلى الأطماع لدى بعض الأنظمة العربيّة بالسعي لاختطاف التمثيل للشعب الفلسطيني.

ضمنَ هذا المناخ يمكن فهمُ دعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في الثالث والعشرين من كانون الأول عامَ 1963، إلى مؤتمر قمّةٍ عربيّةٍ لبحث التهديدات الإسرائيليّة؛ بتحويل مياه نهر الأردن، والمطالبة بخلق إطارٍ ممثّلٍ للشعب الفلسطيني؛ ليتحملَ أعباءَ ذلك التمثيل.

انعقد مؤتمرُ القمّة في شهر كانون ثاني عامَ 1964، واتُّخذ قرارٌ بتمكين الشعب الفلسطيني من تنظيم نفسه، والقيام بدوره في تحرير وطنه، وكُلّفَ أحمدُ الشقيري ممثّلًا عن فلسطينَ في جامعة الدول العربيّة؛ بالقيام باتّصالاته مع الشعب الفلسطيني في كلّ أماكن وجوده؛ وصولًا للطريق الأمثل لتحقيق تلك المهمّة.

النشأةُ والتكوين

وفي سياق التحضير لانبعاث منظّمة التحرير، فإنّ الاتّصالات التي قام بها أحمد الشقيري مع الشعب الفلسطيني تكلّلت بعقد أوّل مجلسٍ وطنيٍّ فلسطينيٍّ في الثامن والعشرين من أيار عام 1964، وكان ذلك في مدينة القدس،

وبحضور 418 عضوًا، حيث قرّر المؤتمرون إعلانَ قيام منظّمة التحرير، وأصدر المؤتمرُ بيانًا أكدّ فيه أنّ قيام المنظّمة هو لخوضِ معركة التحرير، وتمّ إقرارُ "الميثاق القومي"، وكان واضحًا النفسُ القوميُّ في الميثاق، ثمّ النفسُ الرسميُّ العربيُّ الذي تمثّل بغياب نصٍّ واضحٍ؛ يتحدّث عن تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني، حتى لا تتسبّب تلك الإشارة بالحساسية لدى بعض الدول العربيّة. لقد وافقت جميع القوى على انبثاق المنظمّة باستثناء الهيئة العربيّة العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، باعتبار المنظّمة – حسب قول الهيئة – "تجاوزًا لدورها النضالي". أما الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فقد رفضت قيامَ المنظّمة، ووجّهت مذّكرةً إلى بعض الدول العربيّة للتحذير منها.

بعد نكسة حزيران 1967، شهدت المنظّمةُ تحوّلًا مهمًّا في بِنيتها وميثاقها، بحيث سيطرت فصائلُ المقاومة و"فتح" بشكلٍ خاصّ عليها، وانعقد المجلسُ الوطنيُّ عامَ 1968، وتم إقرارُ "الميثاق الوطني الفلسطيني" الذي عكس بشكلٍ واضحٍ رؤيةَ "فتح" من خلال الابتعاد عن القومي لصالح القطري.

ولفهمِ الدور الذي أدّته المنظّمة؛ من المفيد الرجوعُ إلى التعديلات التي أدخلت على "الميثاق القومي" وبرنامج منظّمة التحرير، فمن خلالها يمكننا التعرفُ إلى الدور والمسار السياسي الذى لعبته المنظّمة، حيث لم تكد تمضي سبعُ سنواتٍ على انطلاق الثورة، حتى شهدنا التحوّل الأبرز في برنامجها عام 1974، بتبنّي ما عرف بالنقاط العشرة، التي تحدّثت عن سلطةٍ وطنيّةٍ على أيّ جزءٍ يجري تحريرُه من أرض فلسطين. وعامَ 1988، في ظل أجواء الانتفاضة ونشوتها؛ نجحت القيادةُ المتنفّذةُ في تمرير هدف الدولة الفلسطينيّة والاعتراف بقرارات الشرعيّة الدوليّة وقرار 242 ونبذ العنف، ثمّ تقديم الدفعة الثانية من التنازلات الفلسطينيّة قبل الحصول على أيّ شيء. كان التنازلُ الأكبرُ من خلال اعتراف المنظّمة بالكيان الصهيوني عند التوقيع على اتّفاق أوسلو عامَ 1993. وتكلّل ذلك كلُّهُ بتعديلٍ شاملٍ للميثاق الوطني بإلغاء النصوص كافةً، التي تتحدّث عن الكفاح المسلّح، وعن تحرير فلسطين. يعني كلّ ذلك للمتابع أنّ كلّ التعديلات المتكرّرة على برنامج المنظّمة، وفي أكثر من محطّةٍ، أنّ القيادة المتنفذة للمنظّمة كانت منذ البَدء محكومةً بالنظرة التسوويّة، وأنّها كانت تعيش تحت وطأةِ الوهم بأنّ إسرائيلَ يمكن أن تقبلَ بنوعٍ من التسوية غير الاستسلام الكامل لإرادتها، ودلّلت مسيرةُ الثورة وما رافقها من تنازلاتٍ أن هذه القيادة بقدر استعدادها للتناغم مع التسوية، فإنّها كشفت عن افتقادها للمناعة الثوريّة التي من المفترض توفرُّها في قيادات الثورة.

من المفيد الإشارةُ إلى أنّه بالرغم من التضحيات التي قدّمها الشعبُ الفلسطينيُّ ولا يزال، والبطولات المنقطعة النظير، فإنّ القيادة المتنفذة لم تتعامل مع تلك التضحيات ومع الكفاح المسلّح كاستراتيجيّةٍ متكاملةٍ يجب وضعُ كلّ الإمكانات لها؛ وصولًا إلى إحداث تغييرٍ في ميزان القوى، وإعطاء القضيّة بُعدها القومي؛ لزجّ الطاقات العربيّة في عمليّة الصراع، بل تعاملت تلك القيادةُ المتنفّذةُ مع الكفاح المسلّح على أنّه هدفٌ تكتيكيٌّ لفرض القضيّة على الرأي العام العالمي، ودفعه للبحث عن حلٍّ لها، ما سهّل على تلك القيادة مهمّتها في البحث عن تسويةٍ، وتفردها في قيادة المنظّمة لغياب أبسط أسس العمل المؤسّسي والديمقراطي.

منظّمةُ التحرير إلى أين؟

بعد كلّ التراجع والهزال الذي أصاب المنظّمة، بل والتحوّل الخطير في دورها من أداةٍ لتحريرٍ إلى أداةٍ للتغطية على تسوياتٍ سياسيّةٍ حملت في مضمونها تنازلًا مكشوفًا عن الحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطيني، وبالرغم من تغوّل السلطة التي من المفروض أن تكون أحدَ أدوات المنظّمة وتابعةً لها، إلا أنّ السلطة تعاملت مع المنظّمة بشكلٍ استخداميٍّ لتغطية تنازلاتها، ولذلك سعت إلى تهميشها وتحجيمها حتى لا يكونَ لها دورٌ في تعديل المسار السياسي، برغم كلّ ذلك، فهي لا تزال تشكّلُ الكيانيّةَ المعترفَ بها ممثّلًا عن الشعب الفلسطيني، ولا تزال تشكّل قاسمًا مشتركًا لكلّ فصائل العمل الوطني، ولكن على قاعدة إعادة الاعتبار لها، ولدورها في عمليّة التحرير.

كان للتفرّد الذي مارسته "حركة فتح" دورٌ كبيرٌ في وصول المنظّمة إلى الحال الذي وصلت إليه؛ الأمرُ الذي يفرض إعادةَ النظر بكلّ المرتكزات التنظيميّة، ووضع الأسس والضوابط التي تمنع التفرّد، وتعزّز مبدأ التشاركيّة في قيادة النضال الوطني. يعنى ذلك أنّ المنظّمة بحاجةٍ إلى أسسٍ تنظيميّةٍ وسياسيّةٍ جديدة؛ كي تتمكّن من تأدية دور الإطار الوطني الجامع.

من المفيد التذكيرُ أنّ من أبرز التحفّظات التي أبدتها الأحزابُ والقوى السياسيّة عند انعقاد المؤتمر الأوّل، والإعلان عن انبثاق منظّمة التحرير؛ هو عدمُ انتخابِ أعضاءٍ للمؤتمر، وتعيين المؤتمرين، وهي مسألةٌ أثبتتها صحّةُ الوقائع اللاحقة؛ لأنّ العضو المنتخب يكون أكثرَ جرأةً وفعاليّةً من العضو المعين؛ لأنّه متحرّرٌ من كلّ أشكال الزبائنيّة والتبعيّة للجهة التي عيّنته.

إنّ غيابَ الانتخاب أضعفَ قدرةَ المجلس الرقابيّة على اللجنة التنفيذيّة وقدرتها على رسم التوجّهات السياسيّة الصائبة المنسجمة مع الأهداف الوطنيّة للشعب الفلسطيني؛ فالمنظّمةُ؛ ينصُّ نظامُها الداخليُّ على عقد اجتماعٍ سنويٍّ للمجلس الوطني، الذي ينتخب اللجنةَ التنفيذيّة ويحاسبها، لكن، ومع الأسف، فإنّ المنظّمة منذ تأسيسها لم تعقد سوى 23 دورة. إنّ تغييب المجلس، وهذا الانفلاش التنظيمي؛ أضعفَ دوره أفرادًا ومؤسّسةً، ووفّر فرصةً كبيرةً للتفرّد فيها من قبل "فتح"، خاصةً مع انتشار حالات الاستزلام وشراء الذمم. يعنى ذلك أنّ أيّ تفكيرٍ لإعادةِ بناء المنظّمة يجب أنْ ينطلق من انتخاب أعضاء المجلس والابتعاد عن أسلوب المحاصصة.

والمسألةُ الأخرى، العودةُ إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني" وإلغاء التعديلات التي تمّ إدخالُها عليه كافّةً؛ ارتباطًا بمتطلّبات أوسلو، واحترام الميثاق وعدم الرعونة في التعامل معه، والوصول إلى برنامجٍ وطنيٍّ يؤكّد على وحدة الشعب الفلسطيني والجغرافيا، والتأكيد على خيار المقاومة بأشكالها كافةً؛ لتحقيق الهدف الوطني بالتحرير الكامل والناجز.

لقد بات واضحًا لمن له بصرٌ وبصيرةٌ أنّ الحال الفلسطيني يُرضي العدو، ولكنّه لا يُرضي صديقًا؛ لأنّ حالة الانقسام بين جموعٍ تقاوم، وجموعٍ لا تقاوم، بل تنسّق أمنيًّا مع العدو، واستمرار العبث بالحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة من شأنه إضعافُ الحال الفلسطيني، وتعميق انقسامه، وتعقيد فرص الإصلاح. إن المطلوب هو العودة للجذور والمنطلقات والبديهات التي تعارفت عليها الشعوبُ في مواجهة محتلّيها؛ هو المخرجُ ولا سبيلَ غيره.

عودةٌ إلى الأصل

طلال عوكل
كاتبٌ ومحلّلٌ سياسيّ/ فلسطين

تزدحمُ أجندةُ الأحداث، والمناسباتُ التاريخيّةُ الأليمةُ – غالبًا – والجيّدةُ في أحيانٍ قليلةٍ من مجازر أيلول الأسود، عام 1970، إلى مجازر صبرا وشاتيلا عام 1982، والأحداث الجارية على مساحة الوطن، ليس لنا نحن الفلسطينّيين أن نتوشّحَ بالسواد في كلِّ مناسبةٍ أليمةٍ وما أكثرَها!؛ لأنّها واحدةٌ من سنن الصراع التحرّري ومظاهره، وهي الثمنُ المعلومُ لتحقيق الحريّة والاستقلال، ما يغيظ في عديد المناسبات المؤلمة، هو أنّ بعض هذه المحطّات، تتمّ على أيدي أخوةٍ عرب، ننتمي وإياهم إلى أمةٍ واحدة، وأنّ الثمن في هذه الحالات يصبّ في مصلحةٍ المحتلّ الإسرائيلي.

بعد كلّ هذا الشريط الطافح بالأحداث المؤلمة؛ نقفُ عند الذكرى السابعة والخمسين لتأسيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة بقرارٍ من القمّة العربيّة، ربّما كانت الظروفُ – حنيذاك – مختلفةً، وهي التي دفعت القادةَ العربَ إلى اتّخاذ قرار تأسيس المنظّمة؛ بقيادة المناضل أحمد الشقيري، غير أنّ الظروفَ تغيّرت جذريًّا بعد أقلّ من ثلاثِ سنواتٍ على إعلان التأسيس، حيث حلّت هزيمةُ حزيران عام 1967، واندلعت الثورةُ الفلسطينيّةُ المسلّحة.

لا نجد ضرورةً للتذكير في أنّ المنظّمة تشكّل إنجازًا تاريخيًّا للشعب الفلسطيني ونضاله، وستظلُّ على أهميّة مكانتها، حتى لو أقيمت الدولةُ على الأراضي المحتلّة عام 1967، وهي فرضيّةٌ من الصعب تحقيقُها، على أنّ صعوبةَ تحقيق الدولة، وبعد ثمانيةٍ وعشرين عامًا على توقيع أوسلو، الذي يتزامن مع ذكريات مجازر عمان، وصبرا وشاتيلا؛ تفرضُ على الفلسطينيّين إجراءَ مراجعةٍ عميقةٍ واستراتيجيّةٍ، لا يبدو أنّ الظروف الراهنة تتيحها، سيأتي الوقت الذي سيرغم فيه الفلسطينيون على القيام بمثل هذه المهمّة، بما يؤدي إلى إعادة بناء الفكر السياسي، ومعه إعادةُ بناءِ المنظّمة بمعانيها وأبعادها التاريخيّة. لا تبدأ المراجعةُ من أوسلو، وإنّما من حيث، بدأ التغييرُ الاستراتيجي، حيث وافق المجلسُ الوطني على برنامج النقاط العشر والحلّ المرحلي.

مبكرًا أظهرت الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ عجزَها الفكريَّ حين اعتقدت أنّ ثمّةَ إمكانيّةً في صراعٍ من هذا النوع، وهذه الخطوة، وهذه الطبيعة، لأنْ يتجزأَ الهدفُ بين مرحليٍّ واستراتيجيّ، اليومَ، يتضحُ على نحوٍ لا يقبلُ التأويلَ؛ أنّ الصراعَ مع المشروع الصهيوني يعودُ إلى أساسه وجوديًّا.

منظّمةُ التحرير الفلسطينيّةُ من استراتيجيّةِ التحرير إلى نهج التسويةِ والاعتراف (بإسرائيل)

عليان عليان
باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

المتتبّعُ لمسيرة النضال الفلسطيني، بعد استقالةِ الشقيري من رئاسة (م.ت.ف) عامَ 1968، ومنذ نهايةِ ستيناتِ القرن الماضي ومطلعِ السبعينات، رغمَ الزخمِ الكفاحيّ – آنذاك – لفصائل الثورة الفلسطينيّة، رغمَ إنجازاتِها المبكرة، في بلورةِ الهويّةِ الفلسطينيّةِ النضاليّة؛ يكتشف أنّ هدفَ التحرير استُبدل من قبل البعض بهدف الاستقلال، بمعنى: استقلالُ الضفّةِ والقطاعِ للتخلّص من الاحتلال الإسرائيلي عامَ 1967، ولتتطوّر الأمورُ – لاحقًا – تجاهَ الاعترافِ بالكيان الصهيوني مقابلَ حكمٍ ذاتيٍّ هزيل، وإلغاءِ الميثاق الوطني الفلسطيني. ويمكننا التأريخ بشكلٍ أوليٍّ لنهجِ التسوية على النحو الآتي:

1- إصرارُ "فتح في الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في الفترة ما بين 10- 17 تموز (يوليو) 1968، على تعديل الميثاق القومي، وتغيير اسمه ليصبح "الميثاق الوطني الفلسطيني"؛ بهدف "فلسطنة القضيّة" ما يسهّل الأمور في السير تجاهَ نهج التسوية، إذ إنّ النصَّ في المادّة التاسعة – وفيما عدا مسألة "الطريق الوحيد" – تحدّدَت فيها بصورةٍ واضحةٍ مطالبُ: تحرير الوطن، والعودة إليه، وممارسة حق تقرير المصير فيه، والسيادة عليه.

2- التفريقُ بين مشاريع التسوية: لو دقّقنا في الفرق بين موقف المجلس الوطني في الدورتين (5) و (6) من مشاريع التسوية نلاحظُ أنّ الدورة (5)، أصدرت قرارًا ضدَّ مشاريع التسوية الاستسلاميّة أو غير الاستسلاميّة في حين أنّ الدورة (6) أصدرت قرارًا ضدَّ مشاريع التسوية الاستسلاميّة فقط، ما يعني أنّ منظّمةَ التحرير باتت تقبلُ بمشاريع التسوية "غير الاستسلاميّة" في مؤشرٍ للتعامل الجديّ مع قضيّة التسوية.

3- مبادرةُ "الجبهة الوطنيّة المتّحدة" من قبل فرع الحزب الشيوعيّ في الضفّة الغربيّة، انطوت على مغزى خاص، من زاوية أنّها شكّلت اللبنة التي بني عليها فكر التسوية في منظّمة التحرير – لاحقًا – في ضوء أن موقفَ الحزب الشيوعيّ يدعمُ موضوعَ التسوية بعد عام 1967، على قاعدة قرارات الأمم المتّحدة.

لقد تضمّن برنامجُ الجبهة الوطنيّة المتّحدة، بشأن موضوع التسوية ما يلي: "رفض جميع المشاريع التآمريّة التي تستهدفُ تصفيةَ قضيّة شعبنا العربي الفلسطيني، والتفريط بحقوقه الوطنيّة، سواءً منها المشاريع الصهيونيّة، مثل الكيان الفلسطيني، والإدارة الذاتيّة، والحكم الذاتي ومشروع آلون، أو مشروع الملك حسين، والحلول الأمريكيّة، وما شاكلها من التسويات التصفويّة الاستسلاميّة"، أي رفض ذلك النوع من الحلول والتسويات وليس كلّ التسويات على إطلاقها.

محطّاتُ التسويةِ الرئيسيّة:

ويمكنُ تحديدُ محطّاتِ التسويةِ في مسيرةِ منظّمةِ التحرير على النحو الآتي:

أوّلًا: محطّةُ حرب تشرين 1973، وانعكاساتها على قضيّة التسوية

رغمَ النتائج السلبيّة الناجمة عن حرب تشرين، جرّاء انقلاب السادات على أهدافها وعلى الخطّة المتّفق عليها مع الرئيس حافظ الأسد، وتعامله مع الحرب في سياقٍ تحريكيٍّ للتسويّة، وليس في سياق عمليّة التحرير، وجرّاء الكمّ الهائل من التنازلات التي قدّمها السادات لأمريكا، وللكيان الصهيوني في الاتّفاقيّات التي وقّعها معهما، راحت بعضُ الدول في النظام العربي الرسمي، ومن ضمنها أطرافٌ في منظّمة التحرير الفلسطينيّة، تراهن بعد حرب تشرين على موقف السادات، وعلى حدوث تغيّرٍ في مواقف الإدارة الأمريكيّة لصالح القضايا العربيّة المختلفة، ومن ضمنها القضيّةُ الفلسطينيّةُ. فالعديد من القوى في الساحة الفلسطينيّة عدّت أن هناك معطياتٍ إيجابيّةً نجمت عن حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، وأنّ هذه المعطياتِ يجب استثمارُها تجاهَ إقامةِ سلطةٍ وطنيّةٍ فلسطينيّةٍ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، بدعمِ كلٍّ من: سوريا، ومصر، والاتّحاد السوفييتي في العمليّة التفاوضيّة، وللمشاركة في مؤتمر جنيف على قاعدة تطويره، ليتضمن حقّ تقرير المصير الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بالنصّ على حلّ قضيّة اللاجئين، في حين ارتأت أيضًا العديدُ من القوى الفلسطينيّة، بأنّ معطياتِ الحرب ونتائجها لا تمكّننا من الحصول على دولةٍ مستقلّة، دونما مفاوضاتٍ وصلحٍ واعترافٍ مع الكيان الصهيوني، ودونما فتح المنطقة بأكملها للاختراق الإمبريالي الصهيوني. وقد قامت القوى الرافضةُ بزعامة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين هي الأخرى، بمخاطبة اللجنة التنفيذيّة بتاريخ 8–11– 1973، بمذكرةٍ تشرح فيها وجهة نظرها على النحو الآتي: "إنّ أهم ما نتج عن حرب تشرين، هو شعورُ الإمبرياليّة الأمريكيّة، بخطورةِ بقاءِ هذا الوضع المتفجر في المنطقة، وما يحمله من تهديداتٍ لمصالحها النفطيّة بشكلٍ خاص".

وخلصت المذكرةُ إلى استنتاج "أن الإمبرياليّة الأمريكيّة، صارت مستعدةً لوقفةٍ جادةٍ لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، أساسُها قرار مجلس الأمن رقم 242، لإنجاز تسويةٍ تقوم على أساس الاعتراف العربي (بإسرائيل) وبحقّها في الوجود الآمن، كما ينصُّ عليه القرار، دون تقديم أيّ شيءٍ للشعب الفلسطيني؛ لأنّ القرار لم يأت على أيٍّ من الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة ويتجاوز وجود الشعب الفلسطيني".

وانقسمت الساحةُ الفلسطينيّةُ بعد طرح "برنامج النقاط العشر" إلى معسكرين: (معسكر رفض) شمل الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربيّة، والجبهة الشعبيّة (القيادة العامة) وجبهة النضال الشعبي ومعسكرٍ آخرَ أبدى استعدادًا للتعامل مع التسوية والمرحلة، وعدّ نفسه تيارًا ثوريًّا واقعيًّا وشمل (حركة فتح والجبهة الديمقراطيّة والصاعقة والحزب الشيوعي الأردني في الداخل).

ثانيًا: محطّةُ كامب ديفيد ومشاريعُ التسوية اللاحقة

إذ إنّه رغم رفض منظّمة التحرير للشقّ الفلسطيني في اتّفاقيّات كامب ديفيد، لتجاهله منظّمةَ التحرير الفلسطينيّة، بوصفها الممثّلَ الشرعيَّ والوحيدَ للشعب الفلسطيني، وكذلك لتجاهله الحقوقَ المشروعةَ للشعب الفلسطيني، واختزال هذه الحقوق "بالحكم الذاتي" في إطار السيادة الإسرائيليّة، إلا أنّ قيادةَ المنظّمة لم ترفض في تلك المرحلة المبادرةَ الأوربيّة (1980) في حين رفضتها معظمُ الفصائل الفلسطينيّة، من زاوية أنّها جاءت في ظل فشل مؤامرة الحكم

الذاتي في إطار اتفاقيّات كامب ديفيد"؛ الأمرُ الذي دفع بالإدارة الأمريكيّة الإيعازَ لبعض البلدان الرأسماليّة في أوروبا الغربيّة، إلى البحث عن مخرجٍ لهذا المأزق الحقيقي الذي بات يشكّل إزعاجًا للولايات المتّحدة في المنطقة العربيّة، كما أنّ القيادةَ المتنفذة في المنظّمة أبدت استعدادًا لقَبول مشروع فهد عامَ 1981، الذي يعترف ضمنًا بالكيان الصهيوني، لكن معارضةَ معظمِ الفصائل بما فيها قياداتٌ من فتح حالت دون التعاطي معه.

ثالثًا: محطّةُ ما بعد خروج المقاومة من لبنان إثرَ العدوان الصهيوني 1982

وهذه المرحلة لا تقلّ خطورتُها عن مرحلة حرب تشرين، من زاوية أنّ القيادةَ المتنفذة في منظّمة التحرير استثمرت الواقع الناشئ عن خروجِ عددٍ كبيرٍ من القوّات الفلسطينيّة إلى المنافي تجاهَ التعاطي مع مشاريع التسوية المطروحة، وأبرزُها: موافقةُ القيادةِ الفلسطينيّة على مشروع فاس، وهو المشروع ذاته الذي سبق وأن رفضته المنظّمةُ تحت مسمى "مشروع فهد"، وعدم رفض مشروع ريجان وتمريره في الدورة (16) للمجلس الوطني بصيغة "اللعم".

واللافت للنظر أنّ مشروعَ ريجان التصفويّ للقضيّة الفلسطينيّة، والذي جاء ليستثمرَ خروج المقاومة الفلسطينيّة من بيروت، عبرَ تجاهل الحقوق التاريخيّة المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة منظّمة التحرير، شكّل في مضمونه تماهيًا مع بنود "الشق الفلسطيني" في اتفاقات كامب ديفيد، لم يرفضه أبو عمار، بل حاول مدَّ الجسور بينه وبين مشروع فاس عبرَ أطروحاتِ الكونفدراليّة وغيرها. وفي هذه المرحلة حصل انشقاقٌ في حركة فتح عامَ 1983، على خلفيّة الموقف من نهج التسوية، وإقدام عرفات على استبدال قياداتٍ عسكريّةٍ مشهودٍ لها بالكفاءة العسكريّة والوطنيّة بقياداتٍ فاسدةٍ وغير كفُؤةٍ، ما أدى إلى حدوث اقتتالٍ بين قوّات فتح وحركة فتح الانتفاضة، ومعها الجبهة الشعبيّة (القيادة العامة) والصاعقة مع قوّات فتح في طرابلس التي تحالفت مع حركة التوحيد الأصوليّة، لم تتمكّن خلالها "فتح" من حسم المعارك لصالحها، ومن ثَمَّ حصول المفاجأة الخطيرة بانتقال عرفات من طرابلس على ظهر سفينةٍ فرنسيّةٍ إلى مصر، ليلتقي الرئيس المصري محمد حسني مبارك، ويوقع معه (إعلان نبذ الإرهاب) ما يعني خروجه من جبهة الصمود والتصدي والتحالف مع نظام كامب ديفيد، وهذا التطوّر أحدث انشقاقًا كبيرًا في الساحة الفلسطينيّة، وأدى إلى تبلور ثلاث تحالفات: التحالف الديمقراطي (الشعبيّة والديمقراطيّة وجبهة التحرير الفلسطينيّة (طلعت يعقوب) والحزب الشيوعي الفلسطيني) والتحالف الوطني (الجبهة الشعبيّة– القيادة العامة، الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، ورئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم) وتحالف حركة فتح مع جبهة التحرير العربيّة وجبهة التحرير الفلسطينيّة (أبو العباس). ولم تلتئم الساحةُ الفلسطينيّةُ نسبيًّا، ولمرحلةٍ محدودة، إلا بعد حواراتٍ مكثّفةٍ بين وفدٍ من اللجنة المركزية لحركة فتح ووفد التحالف الديمقراطي في كلٍّ من عدن والجزائر، وافق فيها المفاوضُ الفتحاوي على "اتّفاق عدن الجزائر" الذي تضمّن إدانةَ زيارة عرفات للقاهرة، والنصّ على تطوير عمل المجلس المركزي، ليصبح دوره تقريريًّا وليس استشاريًّا، وعلى عقد المجلس الوطني – لاحقًا – بعد إتمام الحوار الشامل مع كل الفصائل، بما فيها فصائلُ التحالف الوطني، لكن وفد حركة فتح رفض رفضًا قاطعًا مطلب التحالفين الديمقراطي والوطني في أن أبا عمار بعد زيارته لنظام كامب ديفيد في مصر (لم يعد قاسمًا مشتركًا).

رابعًا: محطّةُ الانشقاقِ الفلسطينيَ الناجمِ عن انعقادِ الدورة (17) للمجلس الوطني

جاء عقدُ دورةِ المجلس الوطني رقم (17) في عمان عامَ 1984، دون إتمام الحوار الوطني الشامل، ليشقّ الساحة الفلسطينيّة مجدّدًا في ضوء الخيارات السياسيّة لقيادة المنظّمة وفتح معًا، فهذه الدورةُ عكست التحالفاتِ

الجديدةَ لقيادة المنظّمة مع الأردن ونظام مبارك والتنكّر الكامل لاتّفاق عدن الجزائر، ومباركة إعلان القاهرة بشأن نبذ الإرهاب، وإعادة التأكيد على اللقاءات مع القوى الصهيونيّة.. إلخ.

المخرج الأبرز لهذه الدورة هو توقيعُ اتّفاق عمان مع الملك حسين في 11 شباط (فبراير) الذي استند إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" وَفْقَ قراراتِ الأمم المتّحدة، بما فيها قراراتُ مجلس الأمن / وحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث يمارس الفلسطينيون حقَّهم الثابتَ في تقرير المصير، عندما يتمكّن الأردنيّون والفلسطينيّون من تحقيق ذلك ضمنَ إطار الاتّحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين، ومن ثَمَّ عقد مؤتمرٍ دوليٍّ تحضره الدولُ الخمسُ الدائمةُ العضويّة في مجلس الأمن، تشارك فيه أطرافُ النزاع ومنظّمة التحرير في إطارِ وفدٍ أردنيٍّ – فلسطينيٍّ مشترك. لكن العاهل الأردني أوقف العملَ بالاتّفاق جرّاء المذكّرة التفسيريّة التي تقدّمت بها اللجنةُ التنفيذيّةُ للمنظّمة نفسها التي طالبت بتعديل بعض البنود في الاتفاق، ومن ضمنها ما ورد في البند (2) من الاتفاق، حيث ينص على "دولةٍ فلسطينيّةٍ متّحدةٍ كونفدراليًّا مع الأردن". وترتّب على ما تقدّم، اصطفافات جديدة على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، بعد رفضِ كلٍّ من فصائل التحالفين؛ الديمقراطي والوطني حضورَ الدورة، ووقوفِ كلٍّ من سورية والجزائر والاتحاد السوفياتي إلى جانب الفصائل المقاطعة.

لقد انشقّت الساحةُ الفلسطينيّةُ بعد توقيع اتّفاق عمان، الذي رأت فيه معظمُ الفصائل خروجًا على مبدأ "لا مشاركة.. لا إنابة.. لا تفويض"، وأنّه لم يربط قضيّةَ اللاجئين بالقرار 194، وأكّد الاعترافَ بـ (إسرائيل) في حال انسحبت من الأراضي المحتلّة في تنكّرٍ كاملٍ للميثاق الفلسطيني، إذ خرجت الجبهةُ الشعبيّةُ من التحالف الديمقراطي، وخرجت الجبهة الديمقراطيّة من صيغة "القيادة المشتركة للجبهتين"، وجرى تشكيلُ جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينيّة من كلٍّ من: الجبهة الشعبيّة والجبهة الشعبيّة (القيادة العامة) وجبهة التحرير الفلسطينيّة وفتح الانتفاضة والصاعقة ورئيس المجلس الوطني السابق خالد الفاهوم؛ بهدف استعادة منظّمة التحرير لخطِّها الوطني. كما جرت حواراتٌ متعدّدةٌ بين فتح ومختلِف الفصائل، لرأب الصدع في الساحة الفلسطينيّة جرت في براغ والجزائر وموسكو وطرابلس، أسفرت في محصّلتها في اتّفاق طرابلس على نتائجَ – عدّت مهمةً من قبل البعض– أبرزُها: إلغاءُ اتّفاق عمان رسميًّا وعلنيًّا / رفض قراري مجلس الأمن رقم 242 و338/ وقف العلاقات السياسيّة مع نظام كامب ديفيد في مصر / الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي ضوء هذه النتائج انسحبت الجبهةُ الشعبيّةُ من جبهة الإنقاذ، والتأمَ حوارٌ شاملٌ وفّر الظرفَ الملائمَ لانعقاد الدورة التوحيديّة للمجلس الوطني عام 1987، التي لم تلتزم فيها حركةُ فتح بمعظمِ بنود وثيقة طرابلس عبرَ صياغةٍ ملتويّة، على نحو "تقترب من النظام المصري بمقدارِ ابتعادِهِ عن كامب ديفيد، واعتبار اتّفاق عمان لاغيًّا ... الخ". في حين حافظت فتحُ على سيطرتها على مؤسّسات المنظّمة ومختلِف الآليّات التنظيميّة التي تمكّنها من الاستمرار في نهجها تحت راية الأغلبيّة المضمونة في المجلس الوطني.

خامساً: محطّةُ المبادرةِ السياسيّة الناجمة عن الدورة (19) للمجلس الوطني

ولا نبالغُ إذ نقول: إنّ هذهِ المبادرةَ بما تضمّنتهُ من اعترافٍ بالقرار 242، الذي يعني ضمنًا الاعتراف بـ (إسرائيل) فتحت الطريقَ واسعًا تجاهَ الولوج لاحقًا في اتفاقيّات أوسلو 1993، إذ إنّها استثمرت انتفاضةَ الحجارة (1987– 1993) تجاهَ الدخول في تسويةٍ مع الجانب الصهيوني، وفتح ثغرةٍ في جدار التصلّب الأمريكي؛ لإجراء

حوارٍ مع منظّمة التحرير. وبعد تمرير المبادرةِ السياسيّة الفلسطينيّة في الدورة (19) للمجلس الوطني الفلسطيني؛ التقى وفدٌ من منظمةِ التحرير في ستوكهولم برئاسة خالد الحسن، بوساطة وزيرِ خارجيّة السويد "ستيف أندرسون" مع وفدٍ من كبارِ القيادات الصهيونيّة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، جرى الاتفاقُ على نصٍّ مشتركٍ لخطابِ عرفات المرتقبِ في الجمعيّةِ العامّةِ للأمم المتّحدة يتضمّن ما يلي: "الدعوة لعقد مؤتمرٍ دولي، وأنّ المجلسَ الوطني الفلسطيني يقبلُ بوجودِ إسرائيلَ بما هي دولة في المنطقة، ويرفضُ الإرهابَ وينبّذُ به في جميع أشكاله"، ليتلوه بعد ذلك لقاءُ عرفات مع الوفد ذاته، أكّد خلالَه الموافقةَ على الشروطِ الأمريكيّة كافةً من جديد، وهي: أن قيادةَ المنظّمة على استعدادٍ للتفاوض مع إسرائيل، في إطارِ مؤتمرٍ دوليٍّ لتسويةٍ شاملةٍ للصراع العربي– الإسرائيلي، على أساسِ قراري الأمم المتحدة 242 و338 / إنّها تتعّهد أن تعيشَ في سلامٍ مع إسرائيلَ ومع كلّ جيرانها، وأن تحترمَ حقَّهم في العيش بسلامٍ ضمنَ حدودٍ آمنةٍ معترفٍ بها. إنّها تدين أعمال العنف الفرديّ والجماعيّ، وإرهاب الدولة في كلّ صورها، ولن تلجأ إلى شيءٍ من ذلك (6). وبعد ذلك ألقى عرفات خطابَهُ في جنيف في 13 ديسمبر (كانون أول) 1988، مستعرضًا المبادرةَ الفلسطينيّة، وعقد مؤتمرًا صحفيًّا بعد ذلك بناءً على طلب الخارجيّة الأمريكيّة لتظهيرِ التنازلاتِ الفلسطينيّة، ليسافر بعدها إلى باريس ويلتقي الرئيسَ الفرنسي ميتران؛ معلنًا إلغاءَ الميثاق الوطني مستخدمًا المفردة الفرنسيّة (كادوك). وقد أغرت هذه التنازلاتُ الفلسطينيّةُ كلًّا من: شامير ومبارك؛ ليطرحا مبادرتين عام 1989، تتجاهلان منظّمةَ التحرير الفلسطينيّة، وتطرحا الحكمَ الذاتي كسقفٍ لحلِّ القضيّة الفلسطينيّة، ولتتلوهما مبادرةُ وزير الخارجيّة الأمريكي جيمس بيكر، التي أكّدت هي الأخرى على سقفِ الحكم الذاتي، وتجاهل منظّمة التحرير.

سادساً: محطّةُ مدريد واتّفاقيّاتُ أوسلو ومشتقّاتها

بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991، عملت الإدارةُ الأمريكيّةُ على استرضاء الرجعيّات العربيّة، بعقد مؤتمر مدريد للسلام برعاية الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي آنذاك؛ لإيجاد حلٍّ للقضيّة الفلسطينيّة وللصراع العربي الصهيوني، بمشاركةِ وفدٍ فلسطينيٍّ من الداخل وسورية ولبنان والأردن والكيان الصهيوني، وذلك حتى تغطّي مشاركة بعض الدول العربيّة في العدوان على العراق، وتوفّر المشروعيّة العربيّة له، فكان أنْ عُقد المؤتمرُ في مدريد بالشروط الأمريكيّة – التي استثنت أن يكون من الوفد أعضاء من منظّمة التحرير في الخارج – وأن يشاركَ الوفدُ الفلسطيني – لاحقًا – في المفاوضات تحت مظلّة الوفد. وفي (3) نوفمبر 1991، أعقب المؤتمرَ مفاوضاتٌ ثنائيّةٌ بين (إسرائيل) والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، ولبنان وسوريا على التوالي في واشنطن، وبدأت مفاوضاتُ الوفد الفلسطيني في واشنطن بقيادة الدكتور حيدر عبد الشافي، وعضوية فيصل الحسيني، وصائب عريقات، وحنان عشراوي، التي استغرقت 22 شهرًا خلال عامي 1991 و1993، دون التوصّل إلى نتائج، جرّاء رفض حيد عبد الشافي، أن تبدأ المفاوضات بموضوع الحكم الذاتي، وإصراره على حلّ قضايا الصراع الأساسيّة – أولًا – وهي القدسُ والمستوطناتُ واللاجئين والحدودُ والمياه، قبل الشروعِ في الحديث عن شكلِ الكيان السياسي الفلسطيني.

وفي تلك الفترة فتحت القيادة المتنفّذة للمنظّمة قناةً سريّةً للتفاوض مع الإسرائيليّين في أوسلو من وراء ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بوساطةٍ نرويجيّةٍ دون العود لمؤسسات المنظّمة أو التشاور مع الفصائل

الفلسطينيّة، وأسفرت عن توقيع اتّفاقِ المبادئ "غزة أريحا أوّلًا" في 13 سبتمبر (أيلول) 1993، في واشنطن بحضور عرفات والرئيس بيل كلينتون، وعن توقيع اتّفاقِ الاعتراف المتبادل بين منظّمة التحرير والكيان الصهيوني، وعن توقيع اتّفاق (أوسلو 2) عامَ 1995، واتّفاق الخليل (1997) واتّفاق واي ريفر (1998)، تلاها الموافقةُ على خطّةِ خارطةِ الطريق 2003، وتوقيع تفاهمات أنابوليس عامَ 2007.

لا يتّسع المجال لإعادة الحديث مجدّدًا عن هذه الاتّفاقيّات ومشتقّاتها وتوابعها، فقد تناولتها وتناولها آلاف الكتّاب والباحثين بالقراءة المتفحّصة والتحليل، فقط نشير إلى أخطارها من واقع نصوصها على النحو التالي:

1–هذهِ الاتّفاقاتُ نصّت على حكمٍ ذاتيٍّ على الأرض دونما الشعب، وحوّلت القضايا الجوهريّة محورَ الصراع (القدس – المستوطنات– اللاجئين – الحدود – المياه) إلى قضايا المرحلة النهائيّة دون ربطِها بقراراتِ مجلسِ الأمن ذات الصّلة، وترك مصيرها للمفاوضات النهائيّة ولميزان القوى المختلّ لصالح الكيان الصهيوني، ما سهّل مهمّة العدو الصهيوني في فرض حقائق الأمر الواقع على صعد الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس والسيطرة على مصادر المياه.. الخ.

2– لم تنصّ اتّفاقيّاتُ أوسلو (1) على الانسحاب من الأراضي المحتلّة، بل تحدّثت عن إعادة انتشار القوّات الإسرائيليّة؛ ما مكّن العدو على تفسير المسألة بأنّ الأراضي المحتلّة هي مناطقُ متنازعٌ عليها.

3– اتّفاقُ الاعترافِ المتبادل نصَّ على اعتراف منظّمةِ التحرير بحقّ إسرائيلَ في الوجود وبنبذ الإرهاب، وهذا الاتّفاقُ يخدم الروايةَ اليهوديّةَ في فلسطينَ على حساب الروايةِ العربيّة، ويتعامل مع المقاومة بوصفها إرهابًا، ويعدُّ المقاومةَ وبأثرٍ رجعيٍّ عمليّاتٍ إرهابيّةً يجب منعُها، كلّ ذلك مقابل تنازلٍ وحيدٍ وهو الاعترافُ بالمنظّمة ممثّلًا للفلسطينيّين، وليس ممثّلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وليس مقابل حصول الفلسطينيّين على دولةٍ مستقلّة.

4– البعدُ الأمني هو البعدُ الرئيسي في الاتّفاقيات الموقّعة مع العدو كافةً، وجرى النصُّ عليه بمفرداتٍ مختلفةٍ في جميع الاتّفاقيّات بلا استثناء، ما حوّل القضيّةَ الفلسطينيّةَ إلى قضيّةٍ أمنيّةٍ إسرائيليّة، ومن ثَمَّ فإنّ التنسيقَ الأمني ليس معزولًا عمّا ورد في تلك الاتّفاقيات الذي جرى تعزيزُهُ في خطّةِ خارطةِ الطريق 2003، في ضوء تفاهات تينيت – ميتشيل، وفي دور الجنرال الأمريكي كيت دايتون بشأن إعادة هيكلة أجهزة الأمن الفلسطينيّة لتؤدّي دورًا مركزيًّا في خدمة أمن الاحتلال.

5– الأخطرُ ممّا سبق كله أنّ المفاوضَ الفلسطينيَّ؛ ارتكبَ جريمةً كبرى في اتّفاق أوسلو 2، عندما قبل بتقسيم منطقة الحكم الذاتي (السلطة الفلسطينيّة) إلى ثلاث مناطق (أ ، ب ، ج)، حيث تخضع المنطقةُ (أ) فقط لسيطرة السلطة الفلسطينيّة الأمنيّة والاداريّة بشكلٍ كامل، بمساحة 18 في المائة يستثنى منها القدس، وتخضع المنطقة (ب) التي تبلغ مساحتها 21 في المائة للسيطرة الأمنيّة للكيان الصهيوني، والسيطرة الإداريّة للسلطة الفلسطينيّة، والمنطقة (ج) تخضع للسيطرة الإداريّة والأمنيّة بشكلٍ كاملٍ للكيان الصهيوني، كما أنّه وَفْقَ هذا الاتّفاق جرى ترسيمُ الطرق الالتفافيّة للمستوطنات في الضفّة بمساحةٍ تزيد عن 500 كيلو متر، التي التهمت مساحاتٍ واسعةً من الأراضي الزراعيّة في الضفّة الغربيّة، هذا كلّه

ناهيك عن أنّ المفاوض الفلسطيني ارتكب جريمةً أخرى بتوقيعه اتفاقَ باريس الاقتصادي، الذي جعل الاقتصادَ الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي.

6- التطوّرُ الأخطرُ في تاريخ القضيّة المرتبط باتفاقيّات أوسلو؛ تمثّل في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عامَ 1996، بإلغاء المواد الأساسيّة من الميثاق الوطني التي تتمسّك بالحقّ التاريخي للعرب في فلسطينَ، وعدم قانونيّة وعد بلفور، وعدم شرعيّة نظام الانتداب، وعدم شرعيّة قرار التقسيم، وتأسيس الكيان الصهيوني، وتدعو إلى القضاء على كيان الاستعمار الاستيطاني العنصري في فلسطينَ العربيّةِ بالمقاومة المسلّحة، وحرب التحرير الشعبيّة، والمواد الملغاة هي: 6 و7 و8 و9 و10 و15 و19 و20 و21 و22 و23 و30 ، أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي 1 و2 و3 و4 و5 و11 و12 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و26 و27 و29. وبهذا الإلغاء تكون منظّمةُ التحرير قد تنازلت عن استراتيجيّتها الوطنيّة – التي هي بمثابة العقد الاجتماعي الوطني ما بين الشعب والمنظّمة – مقابل سلطة حكمٍ ذاتيٍّ فاقدٍ للسيادة على أجزاءٍ من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

7- لقد شكّلت اتّفاقيّاتُ أوسلو ومشتقاتُها غطاءً لعمليات التهويد والاستيطان، إذ إنّه وَفْقَ تقريرِ مركزِ الأبحاثِ التابعِ لموقع عرب 48، فإنّ عددَ المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينيّة بالضفّة الغربيّة والقدس المحتلّتين، تضاعف من 144 مستوطنةً قبل توقيع اتّفاق أوسلو إلى 515 مستوطنةً وبؤرةً استيطانيّةً حتى أيلول/سبتمبر 2018، وتضاعف عددُ المستوطنين في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، بأكثرَ من ثلاثِ مرّاتٍ، وارتفع من 252000 قبل أوسلو إلى نحو 834000 مستوطنٍ اليوم؛ أكثر من نصفهم يعيشون في القدس ومحيطها.

قيادةُ المنظّمةِ ماضيةٌ في التمسّكِ بنهجِ التسويةِ الأوسلويّ التصفويّ

لقد جاءت المبادراتُ التسوويّةُ اللاحقةُ جاءت لتبني على هذا الكمّ الهائل من التنازلات التي أقدمت عليها القيادةُ المتنفّذةُ لمنظّمةِ التحرير، فخطّةُ كيري المتدرّجة سعت إلى استمرار السيطرة الإسرائيليّة على منطقة الغور، وتشريع الكتل الاستيطانيّة الرئيسيّة وضمان الأمن للكيان الصهيوني، وخطّة صفقة القرن جاءت لتحلّ القضيّة الفلسطينيّة في سياقٍ اقتصاديٍّ في إطار السيادة الأمنيّة الكاملة للكيان الصهيوني، والاعتراف بقانون القوميّة اليهودي، بعد نقل السفارة الأمريكيّة للقدس والاعتراف بالقدس عاصمةً موحّدةً للكيان الصهيوني، واتّخاذها إجراءاتٍ عمليّةً لشطب حقّ العودة عبرَ ترتيباتٍ خاصّةً لتجفيف مصادر تمويل وكالة الغوث.

وأخيرًا، لا بدّ من الإشارة إلى مسألةٍ محدّدةٍ أنّ منظّمةَ التحرير أصبحت أداةً بيد السلطة منذ زمن بعيد، وأنّ قيادتها رغمَ كلّ ما لحق بالقضيّة الفلسطينيّة من أخطارٍ ودمارٍ جرّاءَ اتّفاقيّات أوسلو ومشتقّاتها، ما تزال ماضيةً في هذا النهج ولن تتراجعَ عنه، ولا يغيّر من واقع الصورة بعض التمويهات التكتيكيّة التي تلجأ إليها كأداةِ ضغطٍ تفاوضيّةٍ، كما حصل في مؤتمر أمناءِ الفصائل "بيروت– رام الله"، في الثالث من سبتمبر (أيلول) 2020، عندما أعلنت موافقتَها على تجميدِ العملِ باتّفاقيّاتِ أوسلو والتنسيق الأمني، وتراجعت عن ذلك فورًا إثرَ فوز الرئيس الأمريكي "بايدن" في الانتخابات الرئاسيّة.

منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة: عودٌ على بَدْءٍ أم ماذا؟

د. لبيب قمحاوي
باحثٌ ومفكّر سياسي/ الأردن

الحديثُ في قضايا منظّمة التحرير الفلسطينيّة وعنها أمرٌ أصبح مُستهلكًا؛ نظرًا للاهتمام العام السابق بالمنظّمة وما آلت إليه الأمورُ على الساحة الفلسطينيّة، خصوصًا، بعد الخروج من لبنان وما تبع ذلك لاحقًا من توقيع اتّفاقات أوسلو.

كانت منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة كبشَ الفداء لنوايا القيادة الفلسطينيّة وأخطاء سياساتها، التي استعملت المنظّمةَ للوصول إلى أهدافها في أوسلو، ولم تتردّد بعد ذلك في التضحية بها على مذبح السلطةِ الفلسطينيّة كبديلٍ عن منظّمة التحرير، والحكم الذاتي كبديلٍ عن التحرير.

إنّ فشل السلطة الفلسطينيّة في تحقيق أيّ إنجازٍ وسقوطَها الملحوظَ عقب حربِ غزّةَ الرابعة، والمطالبة الشعبيّة بإسقاطها نتيجةً لذلك؛ قد دفع البعض إلى إعادة فتح ملف منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والمطالبة بإعادة إحيائها بديلًا عن السلطةِ الفلسطينيّة، وإطارًا جامعًا للعمل الفلسطيني مجدّدًا في حقبة ما بعد إسقاط السلطة الفلسطينيّة.

منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة، ومنذ نشأتها، كانت تشكّل بالنسبة للفلسطينيّين هدفَ التحرير، كما كانت تجسّد مفهومَ الدولة الفلسطينيّة الغائبة، التي يسعى جميع الفلسطينيّين إلى رؤيتها تتجسّد على أرض فلسطين. لقد أدّت اتّفاقات أوسلو إلى استبدال حقائق القضيّة الفلسطينيّة ووقائعها بوهم الدولة. وهكذا، فإنّ استبدال الحقيقة بالوهم أدّى إلى ما يعانيه الفلسطينيون الآن في بحثهم المضني عن قضيّتهم من جهةٍ، وعن دولتهم من جهةٍ أخرى، فلا هذا عاد موجودًا بمفهومه التقليدي ولا ذاك. يعكس هذا النمطُ من التفكير سذاجةً واضحةً لدى البعض، وافتقارًا إلى الرؤية السليمة؛ لأنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة كانت نتاجَ حقبةٍ مضت، وانتهت بما لها وما عليها، وتمّ تفكيكُ مؤسّساتِها أو إضعافُها ودمجُها عمليًّا ضمنَ إطارِ السلطة الفلسطينيّة.

إنّ المطالبةَ بإحياء منظّمة التحرير الفلسطينيّة محاولةٌ يائسةٌ للتشبّث بالماضي المُشَرّف وبحقبة النضال الفلسطيني، في وقتٍ تغيّرت فيه الظروفُ والمعطياتُ الفلسطينيّةُ والعربيّة، وكذلك طبيعةُ القضيّةِ الفلسطينيّة وواقع العلاقة بين أطراف الصراع، وهم بشكلٍ أساسيٍّ الفلسطينيّون والإسرائيليّون والعرب، بشكلٍ لم يعد يسمح باللجوء إلى خيارٍ مثل خيارِ منظّمة التحرير الفلسطينيّة ونهجها المعلن في الكفاح المسلّح، بعد أن تنازل العربُ علنًا عن هذا النهج، وقبلوا بتصنيفهِ ضمنَ لائحةِ الإرهاب.

البحثُ عن مخرجٍ للأزمة لا يأتي من خلال التعلّق بحبالِ الهواء، مثل: المطالبة بالعودة إلى أيام منظّمة التحرير الفلسطينيّة وعهدها، بل يأتي من خلال إعادة تأكيد الالتزام بمبادئ الميثاق القومي الفلسطيني، الذي قامت منظّمةُ التحرير على أساسه، وهذا قد يشكّل بحدّ ذاتِهِ المدخلَ الصحيحَ والضمانةَ لأيّ محاولةٍ لخلقِ بديلٍ للسلطة الفلسطينيّة، أو للتقدّم بمسارٍ بديلٍ عن مسارِ أوسلو وفلسفتها.

السلطةُ الفلسطينيّة قامت نتيجةً لاتّفاقات أوسلو كبديلٍ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكترجمةٍ لفلسفةِ أوسلو، حيث تمّ استبدالُ هدف التحرير بالحكم الذاتي تحت الاحتلال، وتم استبدال الدولة بسلطةٍ تابعةٍ للاحتلال تعكس وهمَ الدولة بديلًا عن الدولة، وتمّ العبثُ بالميثاق القومي الفلسطيني، وتمّ تحويلُهُ إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، ومن ثَمَّ تمّ العبثُ به وتجريدُهُ من مفاصلِهِ الأساسيّة، وتمّ تجنيدُ المؤسّساتِ الوطنيّة الفلسطينيّة لصالح فلسفة السلام القائم على الاستجداء، والمستند إلى هدف الحكم الذاتي عوضًا عن التحرير والاستقلال الناجز.

تشهدُ الحقبةُ الحاليّةُ والمقبلةُ واقعًا جديدًا متفاقمًا للفلسطينيّين يستندُ إلى الاستيطان الشرس والقوانين العنصريّة المرافقة له، بحيث يتمّ التعاملُ مع الفلسطينيّين تحت الاحتلال؛ باعتبارهم أدنى درجةٍ من اليهود حتى ولو كان بعضُ أولئك الفلسطينيّين يحملون صفةَ المواطنة، وهذا يرفع من درجة التحدّيات التي يجابهها الفلسطينيّون، التي تضيفُ إلى درجات الاحتلال المختلفة واقعَ التمييزِ العنصري المستندِ إلى القانون، وإلى يهوديّةِ الدولة.

إذن، فإسرائيلُ ليست دولةَ احتلالٍ فقط، بل هي دولةٌ عنصريّةٌ باعتبارها دولةً لليهودِ فقط، وليس لمواطنيها مهما كانوا، وهذا الواقعُ يتطلّب التعاملَ مع دولةِ الاحتلال على أنْ يتمّ التحرير، باعتبارها أيضًا دولةً عنصريّةً لا يمكن أن تتّسع لكلّ مواطنيها، ما يعني أنّ السلامَ هو شعارٌ غيرُ قابلٍ للتنفيذ في ظلِّ منظومةٍ من القوانين العنصريّة، وكذلك الممارسات العنصريّة التي تتجاوز ممارسات الاحتلال الدمويّة والجائرة إلى ممارسات التمييز العنصري، التي تمسّ كلّ وجهٍ من أوجه الحياة.

الصعوباتُ أمامَ الفلسطينيّين في ازديادٍ؛ في حين أنّ الإمكاناتِ المتاحةَ في تناقص، والفلسطينيّون أمامَ خياراتٍ مفروضةٍ كونها محكومةً للظروفِ المحيطةِ بقضيّتهم وبواقعهم كشعبٍ تحت الاحتلال، أكثرَ من كونهم أمامَ خياراتٍ مفتوحةٍ تسعى الى تحقيق آمالهم وطموحاتهم أو حتى جزءًا منها، والعودةُ إلى الماضي من خلال منظّمة التحرير الفلسطينيّة يجب ألّا تشكّل ضمنَ المعطياتِ السائدةِ هدفًا أمامَ الفلسطينيّين للمرحلةِ المقبلة.

المنظّمةُ ووحدانيّةُ التمثيل الفلسطيني والصّراع الداخلي: مصيرُ الشّعبِ والقضيّة

محمد أبو شريفة
كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

سعى الفلسطينيّونَ منذُ حقبةِ إعلانِ مشاريعِ التقسيمِ والانتداباتِ والاحتلالاتِ في المنطقةِ إلى إيجادِ إطارٍ سياسيٍّ يمثّلهم ويوحّدهم، وتعزّزت المساعي على خلفيّةِ فضحِ الاحتلالِ البريطاني في دعمِهِ ومساندتِهِ المشروعَ الصهيونيَّ في فلسطينَ مطلعَ القرنِ العشرين، وما يشكّلُهُ من خطرٍ جسيمٍ على فلسطينَ وعمومِ المنطقةِ العربيّة، وتعنونت تلك المساعي في إنشاءِ أطرٍ متنوّعةٍ، كان أهمُّها المؤتمرَ العربيَّ الفلسطينيَّ بين عامي 1919 – 1929، برئاسة عارف الدجاني، ثمّ موسى كاظم الحسيني.

وبعدَ تحوّلاتٍ تاريخيّةٍ مختلفةٍ؛ أعلن المؤتمرُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ الأوّلُ في القدس يوم 28 أيار (مايو) عامَ 1964، ولادةَ منظّمةِ التحريرِ الفلسطينيّةِ بقيادة أحمد الشقيري، والمصادقة على الميثاقِ القوميّ الفلسطينيّ، وذلك بدعوةٍ من الزعيم جمال عبد الناصر، وبناءً على قرارٍ صدر من مؤتمرِ القمّةِ العربيّةِ المنعقدِ في القاهرة، ما بين 13 – 16 كانون ثاني (يناير) عامَ 1964. وجاء في المادّة (25) من هذا الميثاق أن "تكون هذهِ المنظّمةُ مسؤولةً عن حركةِ الشعب الفلسطيني في نضاله؛ من أجلِ تحريرِ وطنِهِ في جميعِ الميادين التحريريّةِ والتنظيميّةِ والسياسيّةِ والماليّة، وسائر ما تتطلّبه قضيّةُ فلسطينَ على الصعيدين؛ الدوليّ، والعربيّ".

وعامَ 1968، عُدّل الميثاقُ القوميُّ الفلسطينيُّ إلى الميثاقِ الوطنيّ الفلسطينيّ؛ مؤكّدًا على أنّ "فلسطينَ بحدودها التي كانت قائمةً في عهد الانتداب البريطاني وحدةٌ إقليميّةٌ لا تتجزّأ"، وعلى أنّ "الكفاح المسلّح هو الطريقُ الوحيدُ لتحرير فلسطين" وأنّ الثورةَ الشعبيّةَ المسلّحةَ هي طريقُ التحرير والعودة.

وبعد هزيمة حزيران (يونيو) عامَ 1967، طالبت فصائلُ المعارضة – آنذاك – بتنحيّةِ أحمد الشقيري عن رئاسة اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وأصدرت حركةُ فتح بيانًا في (1967/12/10)، انتقدت فيه أوضاعَ المنظّمة، وأبرز ما جاء في البيان:

أنّ المنظّمة لا تمتلكُ الشخصيّةَ المستقلّةَ؛ لأنّها وليدةُ الواقع العربي الذي ورثت عنه كلَّ تناقضاته.

التسلّطُ الفردي من قبل المنظّمة؛ ما جعل الصراعُ داخلَ المنظّمة أقوى من تحقيق أيّ إنجازٍ يخدم النضالَ الفلسطيني.

افتقارُ أجهزةِ المنظّمة إلى المخطّط السياسي والعسكري والإعلامي؛ ما جعلها تفقد قدرتَها على العمل الفلسطيني، وتفشل في تحقيق الوحدة الوطنيّة، وتتحوّل إلى جهازٍ مكتبيٍّ وظائفيٍّ مشلول.

وقبلَ إصدار البيان المذكور، وضمن السياق؛ أشار الكاتبُ محمد حسنين هيكل في كتابه "أحاديث في العاصفة" إلى أنّ "وفدًا من حركة فتح التقى الرئيسَ المصري جمال عبد الناصر في سبتمبر 1967، وتقرّر في نهاية اللقاء أن تساعد مصرُ حركةَ فتح بخمسةَ عشرَ ألفَ جنيهٍ شهريًّا، ومساعدتها بالأسلحة والذخائر وبعثات التدريب، وأن

تنتهي الازدواجيَّةُ بين العمل الفلسطيني الفدائي، والعمل الفلسطيني السياسي؛ بأن تتولّى حركةُ فتح قيادةَ المنظّمة". وفيما بعد انتُخب يحيى حمودة لمتابعة المهام بعد الشقيري، حتى تشكّل مجلسٌ وطنيٌّ في تموز (يوليو) عامَ 1968، تمّ فيهِ اختيارُ حركاتِ المقاومة، ومن بينها حركةُ فتح وبعضُ المستقلّين، وتمّ انتخابُ ياسر عرفات، الناطقِ باسمِ حركة فتح، رئيسًا للجنة التنفيذيّة في شباط (فبراير) عامَ 1969.

إذنْ، فمع نشوءِ منظّمةِ التحرير الفلسطينيّة في ستينات القرن الماضي؛ كانت اللحظةُ التاريخيّة تقتضي إنشاءَ هذا الكيان المعنوي للشعب الفلسطيني؛ مقدّمةً أوليّةً؛ لتبرأَ النظمُ الرسميّةُ العربيّةُ من كلِّ الواجباتِ المترتّبةِ عليها تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة، ورفع العبء عن كاهل هذه الدول في المواجهة المسلّحة المباشرة مع إسرائيل. فدعمُ المنظّمة أقلُّ كلفةً من المواجهةِ – حسبَ وجهةِ نظر تلك الدول – لكنّ هذهِ النشأةَ الخجولةَ سرعانَ ما اصطدمت بهزيمة حزيران عامَ 1967، واستطاع الفلسطينيُّ أنْ يستثمرها لصالح تشكيل الهويّة الوطنيّة للشعب الفلسطيني ضمنَ سياقٍ داخليٍّ، بعيدًا عن التدخّلات الخارجيّة.

ومنذ ذلك الوقت – وحسب المتابعين – فقد اتّسمت قيادةُ حركةِ فتح لمنظّمة التحرير بمرحلتين؛ الأولى: مرحلةُ رفضِ الحلولِ البديلة ومشاريعِ التسوية، والتركيز على شعار تطوير الكيان الفلسطيني، نحو مزيدٍ من الاستقلاليّة عن التأثير العربي. والثانيّة: مرحلةُ التحوّل إلى المراهنة على التسوية، التي بدأت ملامحُها منذ عام 1970، وامتدّت حتى يومِنا هذا، وترافقت زمانيًّا ومكانيًّا بانتقال مركز قيادة المنظّمة من عمان إلى بيروت، ثمّ إلى تونس، التي شهدت قفزةً نوعيّةً بالتوجّه نحو التسوية مع كيان الاحتلال. أمّا خطابُ المعارضة، الذي كانت تمثّله الجبهةُ الشعبيّةُ لتحرير فلسطينَ؛ فقد ارتكز على رفض النهج اليميني، والتفرّد الذي تنتهجُهُ البرجوازيّةُ الفلسطينيّة.

لهذا عاشت منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة في تلك المرحلة بين مدٍّ وجزر، حيث عملت قيادتُها على انتزاع اعترافٍ عربيٍّ عامَ 1974، على اعتبار أنّها الممثّلُ الشرعيُّ الوحيدُ للشعب الفلسطيني؛ هذا الاعترافُ جاء في سياق مدٍّ صاعدٍ لقوى الثورة الفلسطينيّة، التي استطاعت أن تعيد الاعتبارَ للشعب الفلسطيني على المسرح الداخليّ والإقليميّ والدوليّ، ومع هذا فلم يمنع وجود تباينات وصراعات داخليّة بين مكوّنات منظّمة التحرير، ولكن مرحلة الخروج من بيروت أعادت الفرز من جديدٍ حيث تغلّب تيارُ "التسوية" على المسار السياسي للمنظّمة، ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عامَ 1987، عادت جميعُ القوى في المنظّمة إلى مربّع الوحدة الوطنيّة، لكن سرعانَ ما جاء اتّفاقُ أوسلو؛ ليطيح في هذا المنجز الداخلي. وتاليًا مسار المنظّمة بعد محطّة أوسلو لا يمكن قراءته إلا ضمنَ السياق الخاص الذي انبثق منه، حيث حصلت صراعاتٌ سياسيّةٌ حادةٌ ضمنَ إطار منظّمة التحرير، وشُكّلت جبهةُ الرفض الفلسطينيّة وجبهةُ الإنقاذ؛ ارتباطًا بموضوع التسوية والحلول السياسيّة، ولكن هذا الصراع السياسي بقي ضمنَ حدود الحرص على قانون (وحدة – صراع – وحدة)، ولكن بعد أوسلو والانتقال إلى مرحلة السلطة التي تفرّعت إلى سلطتين بما يعنيه ذلك من مصالحَ؛ أصبحت الأمورُ أكثرَ تداخلًا وتشابكًا.

ومن الأهميّة الإشارةُ إلى أنّه بالرغم من تراجُع قوى المعارضة داخل المنظّمة، إلا أنّ هناك من يرى أنّ اليسارَ الفلسطيني، ممثّلًا بالجبهة الشعبيّة؛ أصبح بعد اتفاق أوسلو القوّةَ الأكثرَ عقائديّةً في الدفاع عن الثوابت الوطنيّة، وأنّها تمثّل المعارضة الوطنيّة العلمانيّة، التي من الممكن أن تتحوّل إلى مخزونٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ للشعب الفلسطيني.

ومع بروزِ هياكلَ جديدةٍ (السلطة الفلسطينية) أصبح من الصعب الفصلُ ما بين المنظّمة والسلطة، بل بتنا نرى أن هناك حالةَ تماهٍ ما بين الهيكلين، في حين أصبحت السلطةُ الفلسطينيّةُ العنوانَ الأساسي، وتحوّلت المنظّمةُ إلى عنوانٍ هامشي، خاصةً بعد إطلاق مسميّاتِ الدولة الفلسطينيّة والاعتراف بها بصفةِ مراقب.

إنّ المشكلةَ الأساسيّةَ التي تواجه معظم القوى الفلسطينيّة اليومَ؛ سواءً المنخرطة في منظّمة التحرير الفلسطينيّة والقوى الإسلاميّة التي تريد الانخراط بها؛ هي مشكلةٌ مستعصيّةٌ على المستوى النظري والعملي، فتلك القوى مجتمعةٌ على ما يبدو غيرَ قادرةٍ ذاتيًّا وموضوعيًّا على إخراج منظّمة التحرير من كهف السلطة الفلسطينيّة، التي ابتلعت جسدَ المنظّمة وحوّلتها إلى ما يشبه الذكريات، فالعالمُ يعترف اليوم بالسلطة الفلسطينيّة ولا يعير أيَّ اهتمامٍ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكأنّ وظيفتها الأساس كان توقيع اتفاق أوسلو. والحديث عن محاولة إحياءِ منظّمة التحرير الفلسطينية من جديدٍ؛ هو حديثٌ بحاجةٍ إلى فهمٍ ووعيٍّ عميقٍ بجذور القضيّة، فإحياؤها يقتضي الابتعاد عن الخطاب السياسي الملتوي الذي يحمل مضمونين في الشكل؛ أحدهما ينادي بالإجماع والوحدة الوطنيّة، وفي المضمون ذاته، يلهث خلف المحاصصة، وهذا المنطق بالضبط، هو الذي أحدث الهوّة بين القيادات الفلسطينيّة وشعبها.

لا شكّ بأنّ المشهد الفلسطيني بجميع مكوناته يعيش أزمةً شاملةً وعميقةً على جميع المستويات والمنحنيات السياسيّة والتنظيميّة والفكريّة والثقافيّة، ما يتطلّب بلورة رؤيةٍ استراتيجيّةٍ شاملةٍ لإعادة بناء الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وإعادة قضيّة فلسطينَ إلى موقعها الحقيقي، قضيّةً مركزيّةً لجموع الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، وقضيّةً مركزيّةً للأمّة العربيّة بجماهيرها وقواها الحيّة، لذا، يتطلّب الأمرُ الحفاظ على منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كإطارٍ سياسيٍّ وقانونيٍّ، كجبهةٍ وطنيّةٍ عريضةٍ تمثّل الشعب الفلسطيني في مختلِف أماكن وجوده، ورفض أيّ صيغ بديلةٍ عنها؛ لأنّ مخطّطات تصفيّة القضيّة الفلسطينيّة تستهدف إعادة الوضع الفلسطيني إلى ما قبل تأسيس المنظّمة، وتحويل الشعب الفلسطيني إلى مجموعاتٍ سكانيّةٍ متناثرةٍ، وتحويل قضيّة فلسطينَ إلى مسألةٍ إنسانيّةٍ، وتشويه طابعها وجوهرها السياسي كقضيّة تحرّرٍ وطنيٍّ لشعب يناضلُ من أجل الحريّة والاستقلال، وتقرير مصيره على أرض وطنه. فالمدخلُ السليم لإنهاءِ الانقسام هو إعادةُ الاعتبار لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة كإطارٍ جامعٍ للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وإعادة بناء مؤسساتها، ومشاركة القوى والفصائل كافةً ضمن إطارها، من خلال تشكيلِ مجلسٍ وطنيٍّ فلسطينيٍّ شاملٍ يرسمُ ويبلورُ استراتيجيّةَ عملٍ فلسطينيّةً جديدة؛ تقومُ على قاعدة الوحدة والمقاومة، كخيارٍ استراتيجيٍّ في مواجهة الاحتلال.

منظّمةُ التّحرير الفلسطينيّة:
نوستالجيا أو استحقاقاتٌ في مواجهةِ ديناميات التدمير الذاتي

نضال عبد العال

عضو اللجنة المركزيّة للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين/ لبنان

لا بدّ أنّ نقرّ بأنّ موضوعَ المنظّمةِ أشبعُ نقاشًا وتفكّرًا وتمحيصًا وتدقيقًا – ومن مختلِف الاتّجاهات على السّاحة الفلسطينيّة والعربيّة – ممّن يقفون في صفّ المنظّمة قلبًا وقالبًا، وممّن يسجّلون عليها في الأداء التفصيليّ بعضَ الملاحظات، وممّن ينطلقون من اعتبارها في موقعٍ آخرَ ومعسكرٍ آخر.

في الحقيقة؛ إنّ نقاشَ موضوع منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يتوقّف يومًا، فهي دائمًا كانت مثارًا للالتباس، وأمام علامات الاستفهام قبل أوسلو وبعده. هل هي مقدّسٌ لا ينبغي مسّه أو النيل منه أو تجاوزه أو إيجاد بديلٍ عنه؟ هل هي الوطنُ في غيابه، أم وسيلةٌ للوصول إليه؛ عبر ائتلافٍ جبهويٍّ سياسيٍّ نضاليٍّ دائمِ التشكّل سلبًا وإيجابًا؟ وما أجّج النقاشَ حولَها أكثرَ؛ أنّ أوسلو لم يكن مجرّد اتّفاق، بل شكّلَ مفصلًا كبيرًا في تاريخ القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة، وقد مثّل واقعًا سياسيًّا ديناميكيًّا متطوّرًا على أنقاضها، وعلى حساب دورها، فيتجاوزها بالمعاني والأبعاد التي ذكرناها، لذلك، فإنّ التوقيعَ باسم المنظّمة على هذا الاتّفاق (أوسلو) خلق الكثيرَ من الالتباسات حولَها، وعلى موقعها ودورها؛ فكانت المنظّمةُ في حالِ من يوقّع على إعدامه، لذا؛ قرّرت انتفاءَ الحاجة لها، وإسدالَ الستار على دورها، وإنهاءَ صلاحيّتها. وبذلك، صار نقاشُ موضوعِ منظّمةِ التحرير الفلسطينيّة ودورِها نقاشًا ماضويًّا، أو أشبه بنوستالجيا؛ حنينٌ ورغباتٌ لا تستند إلى وقائعَ أو حقائق، وهو بهذا المعنى نقاشٌ غيرُ تاريخي، أي أنّنا صرنا نتعاملُ مع مقدّسٍ أسطوريٍّ، نفترض أنّه خارجَ السياق التاريخي، الذي يفترضُ أنّ كلَّ الظواهر الاجتماعيّة السياسيّة دائمةُ التشكّل والتغيّر في الشكل والمضمون، ولا يمكن ولا يصحّ اعتبارُها ساكنةً؛ برغم تبدّل ما حولها وما فيها؛ فالمنظّمةُ في محصّلة الأمر ليست ظاهرةً خارجَ المعطى السياسي والاجتماعي الفلسطيني والعربي والدولي، لذلك، فإنّ القوى الفلسطينيّةَ وسياساتِها وأهدافَها وممارستَها السياسيّةَ ومصالحَها بما تمثّل من شرائحَ اجتماعيّة، كما المؤثرات الدوليّة والإقليميّة والعربيّة المحيطة؛ تتداخل بشكلٍ مركّبٍ ومعقّد، حيث تحدّد طبيعة هذه الظاهرة ودورها.

بالمعنى المشار إليه أعلاه، ليست المسألةُ رغباتٍ أو تمنيّات، بل إنّ هناك مقدماتٍ ومدخلاتٍ تدافعت منذ سنواتٍ في سياقِ مشروعٍ سياسيٍّ مبنيٍّ على التسوية السياسيّة، استطاعت حركةُ فتح، بما تمثّل ومن موقعها في قيادة هذه المنظّمة؛ أنْ تقودَ مشروعًا وطنيًّا جامعًا لمختلِف التيّارات والحركات والقوى التي تشكّلت منها منظّمةُ التحرير، ولم يستطع اليسارُ بكلّ اتّجاهاته الماركسيّة والقوميّة والوطنيّة أن يكون في موقع القيادة، أو أنْ يقدّم برنامجًا سياسيًّا وطنيًّا تقدميًّا بديلًا. ربّما حاول أن يكون في موقع الشريك القوي عند بعض المفاصل والمحطّات، لكنّه كان ضعيفًا في بعضها الآخر، في حين كانت حركةُ فتح؛ بتجانسها الطبقي مع الأنظمة العربيّة؛ تتمتّع بحاضنةٍ عربيّةٍ واسعة، ودعمٍ غيرِ محدود، ممّا أهّلها أن تؤدّي الأدوارَ الرئيسةَ طوالَ المرحلة الماضيّة، وظلّت

أيضًا أمينةً لبرنامجها الخاصّ التسوويّ، وهي عبّرت مرارًا عن رغبتها في الدخول في تسويةٍ، وظلّت تتحيّن الفرصةَ إلى أن وجدتها مناسبةً في ظلّ المتغيّرات الدوليّة مع انهيار الاتّحاد السوفييتي، وما أحدثه من خللٍ وإرباكٍ عالمي، واستفراد الولايات المتّحدة فيما سمّي العالم بقيادة القطب الواحد، ثمّ حرب الخليج الثانية، واحتلال العراق في حرب الخليج الثالثة، لذلك كان اتّفاقُ أوسلو أحدَ أخطرِ المحطّات في السياق التاريخي لإعادة تشكيل المنظّمة ووظيفتها ودورها، حيث أسّس لواقعٍ سياسيٍّ يتجاوز المنظّمة؛ ميثاقها ودورها ووظيفتها.

في الوقت الذي كانت المنظّمةُ تمثّل كيانًا معنويًّا للاجئين إلى حين التحرير والعودة، فإنّ أوسلو مهّد عمليًّا لإلغاء قضيّة اللاجئين، ودفع تجاه تدمير مجتمعاتهم في دول الطوق، وفتح الآفاق لتدمير أهمّ حوامل مجتمع اللاجئين، وأتى على مؤسّسات المنظّمة التربويّة، والسياسيّة، والعسكريّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والعلميّة، والاقتصاديّة، التي عملت على استنهاض أوضاع اللاجئين في المخيّمات في بلدان اللجوء، ذبلت هذه المؤسّساتُ وماتت موتًا بطيئًا، أو تحوّلت إلى هيئاتٍ ولجانٍ ودكاكينَ فئويّةٍ وفصائليّة، لا تتمتّع بكيانيّةٍ ميثاقيّةٍ خارجَ التأثير السياسي المباشر، ومهّد اتّفاقُ أوسلو أيضًا الطريقَ لصفقة القرن، التي قرّرت تدميرَ وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأنروا"، وإذا كانت المنظمةُ – حسب برنامجها المرحلي – تهدفُ لتحقيق استقلالٍ وطني، ودولةٍ مستقلّةٍ في المناطق المحتلّة عامَ ٦٧، فإنّ أوسلو دمّر الترابطَ الجغرافيّ لإقليم هذه الدولة، وسمح بتغوّل الاستيطان، فتحوّلت الدولةُ إلى كنتوناتٍ ومعازل، وقطاعات، والاستقلال إلى حلمٍ بعيد المنال.

كانت المنظّمةُ تستمدّ قوّةَ تمثيلها المرجعي للشعب الفلسطيني من حملها الأهدافَ الوطنيّةَ الجامعةَ للشعب الفلسطيني، وعلى قاعدة الثلاثي المقدّس "وحدة الأرض والشعب والقضيّة"، فأوجد أوسلو سلطةً فلسطينيّةً تستمدّ شرعيّتها من أوسلو، أي أنّه أوجد سلطةً تستمدّ شرعيّتها على إجهاض دور المنظّمة على الأرض، وبالملموس في الداخل والخارج.

ينطبق الحديثُ ذاته – أيضًا – على بقيّة العناوين، مثل القدس والحدود والشعب الفلسطيني في المناطق المحتلّة عامَ ٤٨، وبهذا المعنى، فإنّ الدورَ الأخطرَ الذي قامت به منظّمةُ التحرير منذ تأسيسها هو هذا، أي أنّها أسّست فعليًّا لتدمير مقوّمات وجودها، وأسهمت في خلق الوقائع التي تتجاوزُ دورَها، لذلك نقول: إنّ نقاشها صار أشبه بنوستالجيا؛ حنينًا ماضويًا تجاوزته الأدوارُ السياسيّة والاجتماعيّة التي تتشكّل فيها، وتستمدّ مشروعيّتها منها.

إنّ بؤسَ الوقائع السياسيّة والاجتماعيّة الراهنة، وبفعل ديناميات التدمير التي أطلقها أوسلو، لا يعني أبدًا عدم الحاجة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، بل يبيّن أنّ الشعب الفلسطيني تراجع إلى الخلف؛ بمعنى أنّ الشعب الفلسطيني في وضعيّةٍ لا يستطيع أن يحقّق وجودَ إطارٍ وطنيٍّ جامعٍ تحرّريٍّ يحملُ تطلّعاته للعيش حرًّا مستقلًّا؛ لأنّ المنظّمة التي نعرفها، وبما حملته من مشروعٍ وطنيٍّ جامعٍ، تراكمت وتضافرت وتكاملت عواملُ عديدةٌ على تشكيلها، حيث نضجت كتلةً تاريخيّةً شاملةً لكلّ الشرائح الاجتماعيّة، وجامعةً لطموحات كلّ الشعب الفلسطينيّ وأحلامه وتطلّعه نحو الحريّة والاستقلال.

المدخلُ الصحيحُ؛ هو الإقرارُ بأنّ أوسلو تقدُّمٌ استراتيجيٌّ كبيرٌ للعدو، أدّى إلى واقعٍ فلسطينيٍّ مفكّك، وتحدّياتٍ واستحقاقاتٍ في كلّ تجمّعٍ فلسطيني، وظروفٍ ووقائعَ وأوضاعٍ اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ متباينة. ما يعني أنّ هناك

مسافةً لا بدّ من قطعها، وأسئلةً لا بدّ من الإجابة عليها، وصعوباتٍ لا بدّ من التغلّب عليها؛ كي يصلَ الشعبُ الفلسطينيُّ إلى المرحلة التي كان عندها قبل توقيع اتّفاقات أوسلو.

إنّ المناشدات والحوارات الوهميّة منذ سنواتٍ طويلةٍ لإعادة بناء المنظّمة، تكشف حسنَ نيّةِ الدعاة وسطحيّتهم في الوقت نفسه، فهناك من يتصوّر أنّ اتّفاقات أوسلو مجرّد رزمةٍ من الأوراق، يمكن جعلكتها ورميها في سلّة المهملات بكلّ بساطة، فنطوي الصفحةَ ونعود إلى حيث كنّا قبل توقيعها، فتعود المنظّمة لتأدية دورها وقيادة الشعب الفلسطينيّ ونضاله. وهناك من يتصوّر أنّ السلطةَ وأجهزتها المدنيّة والأمنيّة، هي مجرّد تسمياتٍ فارغة، لا توجد مصالحُ ولا امتيازاتٌ ولا صفقاتٌ ومراهنات، يمكن شطبُها أو إلغاؤها بقرار، فيعود الجميع إلى ما كانوا عليه في زمن الانتفاضات.

هناك حقيقةٌ لا بدّ من الإقرار بها، لا وجودَ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بوجود أوسلو؛ اتّفاقيّاتٌ وسياساتٌ وبُنًى ومصالحُ وامتيازاتٌ وتحديّاتٌ ومخاطرُ، فلا يستوي الأمرُ بوجود الشيء ونقيضه، وأوّل خطوةٍ في الألف ميل، هو اعتبار أوسلو، بالمعنى المشار إليه، ديناميّاتٍ معاديةً؛ تهدف إلى تدمير القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة بثوابتها المعروفة (وحدة الأرض والشعب والقضية). وبغياب هذه الثوابت لا وجود لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكلّما بدأ أوسلو بالأفول؛ بدأت المنظّمةُ بالظهور، وكلّما تقدّمَ الشعبُ الفلسطينيُّ وانخرطت أعدادٌ متزايدةٌ من شرائحه في المواجهة، هذا يعني أنّه يتجاوزُ أكثرَ فأكثرَ ديناميات التدمير الذاتي، التي أطقها أوسلو في الجسد الفلسطيني، ثمّ المزيد من التقدّم تجاهَ إعادة صياغة المشروع الوطنيّ الجامع والشّامل، وبلورة حاملة الإطار الوطنيّ الجامع للتحرّر الوطنيّ.

كتاب الهدف – 7 -

النكبة والتحولات السياسية

التحولات العربية إزاء القضية الفلسطينية

د. حسن نافعة

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة/ مصر

عند الحديث عن علاقة العالم العربي بالقضية الفلسطينية، يجب التمييز بين المستويين الشعبي الرسمي. فعلى المستوى الشعبي؛ يبدو واضحًا لكل ذي عينين أن الشعوب العربية كانت وما تزال ترى القضية الفلسطينية بعيون "قومية"؛ تدرك مدى تأثيرها على أمن الأمة العربية كلها، ومن ثم تفرض على الجميع تحمل مسؤولية الدفاع عنها. أما على المستوى الرسمي؛ فمن الواضح أيضًا النظم العربية الحاكمة تعاملت مع هذه القضية، كل من منظور رؤيته لمصالحه "الوطنية"، أو بالأحرى لمصالح النخب الحاكمة فيه. وسوف تقتصر المعالجة في هذه الورقة على الموقف الرسمي العربي من القضية الفلسطينية وما طرأ عليه من تحولات عبر المراحل الزمنية المختلفة.

أولًا/ مرحلة النشأة والتأسيس

كان العالم العربي واقع في معظمه تحت نير الاستعمار الأوربي، حين تأسست في نهاية القرن التاسع عشر حركة صهيونية تستهدف إقامة دولة يهودية في فلسطين، وهو ما قد يفسر تأخر الوعي العربي بخطورة ما كان يجري على الأرض الفلسطينية في ذلك الوقت؛ لذا يمكن القول: أن الوعي العربي بالقضية الفلسطينية، سواء على الصعيد الشعبي أو على الصعيد الرسمي؛ لم يبدأ في التبلور بشكل ملموس إلا في مرحلة متأخرة نسبيا، وتحديدًا بعد اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، ولأن العالم العربي؛ كان يفتقر في ذلك الوقت إلى إطار مؤسسي يضم الحكومات العربية شبه المستقلة في ذلك الوقت؛ يمكن القول أن: اهتمام العرب الرسمي بالقضية الفلسطينية لم يبدأ عمليًا إلا مع قيام جامعة الدول العربية التي تأسست عام 1945؛ يدل على هذا الاهتمام سلسلة من المؤشرات، يمكن إجمالها على النحو التالي:

تضمين ميثاق الجامعة ملحقًا خاصًا بفلسطين؛ تعبر فيه الدول الأعضاء عن التزامها بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقه في تقرير مصيره ونيل استقلاله؛ أسوة بباقي الشعوب العربية الواقعة تحت الاستعمار.

تخصيص أول قمة عربية تعقد في تاريخ الجامعة عام 1946 (قمة أنشاص)، لمتابعة ما يجري على الأرض الفلسطينية، وفيها التزمت الدول العربية بتقديم كل دعم ممكن للشعب الفسطيني في نضاله ضد المشروع الصهيوني.

إجماع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة على رفض مشروع تقسيم فلسطين أثناء مناقشته في الجمعية العامة عام 1947.

اتخاذ الجامعة العربية؛ قرارًا بدخول فور إقدام بن جوريون على إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948.

وفي تقديري أن العالم العربي تنازعته في هذه المرحلة رؤيتان حول شكل العلاقة التي ينبغي أن تربطه بالقضية الفلسطينية:

رؤية: تفضل عدم التورط رسميًا في الحرب، وتطالب بقصر الدعم الرسمي على الجانب السياسي والمادي، مع فتح الباب في الوقت نفسه أمام المجاهدين الراغبين في التطوع للقتال، والعمل على توحيد صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية.

وأخرى: تدعو إلى مشاركة الجيوش العربية في القتال، باعتباره الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين، وما ينطوي عليه قيام هذه الدول من خطرًا؛ يهدد كل الشعوب العربية، وليس الشعب الفلسطيني وحده، وهي الرؤية التي رجحت كفتها في النهاية.

وعلى أي حال، فقد تبين من سير المعارك في حرب 48 أن الجيوش العربية لم تكن جاهزة للقتال، ولم يكن لها قيادة ميدانية موحدة أو خطط مشتركة فعّالة، وأن قرار المشاركة في الحرب تم لأسباب ودوافع متباينة؛ تتعلق بمصالح النخب الحاكمة، وليس بالضرورة بالمصالح الفلسطينية أو العربية؛ لذا أسفرت الحرب عن هزيمة نكراء للجيوش العربية، ومكنت إسرائيل من تثبيت أقدامها على الجزء المخصص للدولة اليهودية في مشروع التقسيم، ومن الاستيلاء على نصف الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية؛ الأخطر من ذلك أن هذه الحرب تمخضت ليس فقط عن إنهاء الوجود المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية، وإنما أيضًا عن تفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية نفسها. فقد تم إخضاع الضفة الغربية وإدماجها مع إمارة شرق الأردن لتصبح جزءًا من "المملكة الأردنية الهاشمية"، كما تم إخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، وبهذا توارت "القضة الفلسطينية" عن الساحة الدولية، وأصبحت جزءًا من صراع "عربي – إسرائيلي" أوسع، وتعددت مكونات الشعب الفلسطيني بعد أن تناثرت، حيث خضع جانب للهيمنة الإسرائيلية، وجانب آخر للهيمنة الأردنية، وجانب ثالث للهيمنة المصرية، بينما عاش بقية الشعب كلاجئين في الشتات.

صحيح أن العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل؛ ظلت في جوهرها صراعية طوال هذه المرحلة، خاصة بعد أن اتخذ مجلس الجامعة العربية، عام 1950؛ قرارًا يحظر فيه على الدول الأعضاء أن تتفاوض مع إسرائيل أو تطبع علاقتها معها بشكل منفرد، غير أن هذا الصراع حكمته في الوقت نفسه حسابات تتعلق بمصالح الأنظمة الحاكمة، وليس بمصالح القضية الفلسطينية.

ثانيًا/ مرحلة القيادة الناصرية للتيار القومي

كان لمشاركة الجيوش العربية في حرب 48 تأثيرات بعيدة المدى على الأوضاع السياسية في العالم العربي، ربما كان أهمها تشكيل "حركة الضباط الأحرار" التي نجحت في الاستيلاء على السلطة في مصر عام 1952، ورغم أن تهدئة الصراع مع إسرائيل كان في مقدمة أولويات الثورة المصرية التي ركزت اهتمامها في البداية على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية، إلا أن مخاوف إسرائيل من جلاء القوات البريطانية عن قاعدتها العسكرية في منطقة قناة السويس؛ قبل التوصل إلى تسوية بشروطها؛ دفعها لإشعال التوتر العسكري على الحدود، والإغارة على المواقع العسكرية المصرية المرابطة في غزة في فبراير 1955، كما دفعها لاحقًا للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. ورغم فشل هذا العدوان، وتمكن عبد الناصر من تحقيق انتصار سياسي كبير؛ ساعده على تزعم حركة القومية العربية طوال فترة الخمسينات والستينات، إلا أن هذه المرحلة؛ اتسمت رغم ذلك بغياب استراتيجية واضحة لإدارة الصراع مع إسرائيل. فقد ساد خلالها اعتقاد مفاده أن تحقيق الوحدة العربية، خاصة بين

دول الطوق المحيط بإسرائيل، كفيل بحسم الصراع لصالح الأمة العربية. صحيح أن هذا الطرح بدا في ذلك أمرًا منطقيًا وقابلًا للتحقيق، خاصة بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، عام 1958، غير أن انهيار هذه الوحدة عام 1961؛ أثار الشكوك في مثل هذه الأطروحات، بل ومهد الطريق فيما بعد لاندلاع حرب باردة عربية عربية قبل أن تقع الحرب الساخنة عام 67، والتي كان لها آثار سلبية هائلة على القضية الفلسطينية. فقد تمكنت إسرائيل ليس فقط من إحكام سيطرتها على كل أراضي فلسطين التاريخية، وإنما أيضًا من احتلال أجزاء واسعة من أراضي دول عربية أخرى، خاصة سيناء المصرية وهضبة الجولون المصرية، وبالتدريج سقط شعار "تحرير فلسطين من البحر إلى النهر" ليحل محله شعار "إزالة آثار العدوان". هنا بدأت علاقة الدول العربية بالقضية الفلسطينية تأخذ منحًا جديدًا، حيث بدأ التناقض بين الهدف القومي، ممثلا في "تحرير فلسطين"، والأهداف القطرية، ممثلة في "إزالة آثار العدوان"؛ يتحول إلى قنبلة موقوتة وقابلة للانفجار في أي وقت.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة؛ شهدت في الوقت نفسه تطورات مهمة على صعيد القضية الفلسطينية. ففي عام 1964 اتخذ مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة قرارًا بإنشاء "منظمة التحرير الفلسطينية"، وفي أول يناير عام 1965 تم الإعلان عن تأسيس "حركة فتح" التي تبنت نهج الكفاح المسلح والحرب الشعبية طريقًا لهذا التحرير! وبينما عكس إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية؛ طبيعة الاستراتيجية العربية الرسمية الرامية إلى ربط مستقبل القضية الفلسطينية بالنظام الرسمي العربي وتوجهاته، فإن إنشاء حركة فتح عكس استراتيجية فلسطينية مختلفة؛ تستهدف تحقيق استقلال القرار الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من أن تصبح له الكلمة العليا أو النهائية في تقرير مصيره. بعد أقل من ثلاث سنوات على هذا التطور، وقعت هزيمة يونيو 1967 التي عرّت الأنظمة العربية الرسمية ورفعت من أسهم التيارات التي ترفع شعار الكفاح المسلح؛ غير أن وجود عبد الناصر، والذي رفع بدوره شعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرر القوة" كان كفيلًا بسد الفجوة المحتملة بين الاستراتيجيتين العربية والفلسطينية، خاصة وأنه راح يتحرك بعد الهزيمة على خطين متوازين:

الأول: بالعمل على تبني المقاومة الفلسطينية عربيًا، من خلال تمكين ياسر عرفات؛ زعيم حركة فتح، من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما تم بالفعل.

والثاني: بالعمل على إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل وتمكين الجيش من أن يصبح في وضع يسمح له بالانتصار في معركة "إزالة آثار العدوان"؛ غير أن هذه الاستراتيجية الجديدة ما لبثت أن اصطدمت بعقبات عديدة، سواء على صعيد العلاقات المصرية الفلسطينية، خاصة بعد قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز عام 1969 ورفض منظمة التحرير الفلسطينية لها، أو على صعيد العلاقات العربية الفلسطينية، خاصة بعد اندلاع مواجهة مسلحة بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية (أحداث أيلول الأسود عام 1970)، وكان إنقاذ المقاومة الفلسطينية المسلحة، بل وياسر عرفات شخصيًا، هو آخر جهد قام به عبد الناصر قبل أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى. وبرحيل عبد الناصر دخلت القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة تمامًا؛ اتسمت بزيادة حدة التناقضات بين المصالح "القُطرية" التي تجسدها متطلبات "إزالة آثار عدوان 67"، والمصالح "القومية" التي تجسدها المتطلبات الخاصة؛ بتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة.

ثالثًا/ مرحلة البحث عن تسويات سياسية منفردة

ثلاث عوامل جسدت هذا التناقض، والذي بدأ يظهر جليًا عقب تراجع حركة المد القومي العربي ورحيل جمال عبد الناصر:

العامل الأول: تولي أنور السادات مقاليد السلطة في مصر وتوجهه نحو تسوية سلمية؛ رغم اضطراره لدخول الحرب ضد إسرائيل عام 1973. صحيح أن هذه الحرب، وكانت عربية بامتياز، وليست حربًا مصرية فقط؛ حققت إنجازًا مهمًا على الصعيد العسكري، إلا أن السادات سعى لتوظيف الإنجاز العسكري للتوصل إلى تسوية سياسية منفردة، بدعوى أن الدول العربية غير قادرة على تبني استراتيجية موحدة تجاه الصراع، وهو النهج الذي قاده إلى اتخاذ قرار منفرد بزيارة القدس عام 1977، ثم إلى التوقيع معاهدة على صلح منفرد مع إسرائيل في مارس 1979.

العامل الثاني: دخول النظام العراقي بقيادة صدام حسين في حرب طويلة الأمد مع إيران؛ عقب اندلاع ثورتها الإسلامية، ما أدى إلى انهيار "جبهة الصمود والتصدي" التي كان صدام قد سعى لتأسيسهاو قيادتها بعد خروج مصر من ساحة الصراع، ثم إقدامه على غزو واحتلال العراق، ما فتح الطريق أمام الدول العربية كافة لتبني نهج التسوية السلمية وتخليها عن نهج الكفاح المسلح، وهو ما جسده انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، وهو المؤتمر الذي شاركت فيه إسرائيل؛ جنبًا إلى جنب مع جميع الدول العربية، ولأول مرة في تاريخ الصراع.

العامل الثالث: تبني منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، بقيادة ياسر عرفات؛ نهج التسويات السياسية المنفردة الذي اتبعه السادات، بإقدامها عام 1993على التوقيع على اتفاقية أوسلو؛ الأمر الذي شجع الأردن بدوره على إبرام اتفاقية وادي عربة عام 1994,

كان خروج مصر من ساحة الصراع العسكري مع إسرائيل بداية لانهيار النظام العربي، وهو الانهيار الذي تأكد بإقدام دولة عربية هي العراق على غزو دولة عربية أخرى هي الكويت وضمها بالقوة. أما إقدام عرفات على إبرام اتفاقية أوسلو، فلم يكن مجرد حلقة في مسلسل الانهيارات التي بدأت تصيب النظام العربي، ولكنه كان بداية لانهيار حركة التحرير الفلسطينية وانشطارها من داخلها، حيث راح فريق يرفع شعار التسوية السياسية، دون أن يملك مقومات التوصل إلى تسوية حقيقية متوازنة وعادلة، والآخر يرفع شعار المقاومة المسلحة، دون أن يمتلك بدوره عمقًا فلسطينيًا أو عربيًا يسمح بتحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد وصل الانقسام الفلسطيني إلى حد الحرب الأهلية، حين قررت حماس السيطرة المنفردة على قطاع غزة، بعد فشل محاولات إدماجها في النظام السياسي الفلسطيني إثر فوزها في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2006. ولا شك أن هذا الانقسام ساعد على منح الأنظمة العربية الراغبة في التملص من مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية، للهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل؛ بحجة أن إيران أصبحت هي مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي، وقد ساعد وصول ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط على طرح "صفقة القرن" التي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية، وإنما أيضًا على تشجيع بعض دول الخليج، وفي مقدمتها الإمارات والبحرين، على الإسراع بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. ولا شك أن موجة التطبيع العربي الأخيرة مع إسرائيل، خاصة وأنها تمت رغم رفض هذه الأخيرة للمبادرة

العربية للسلام التي اعتمدتها قمة بيروت عام 2002؛ شكلت طعنة بالغة للقضية الفلسطينية. لقد أهدرت السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو وقتًا طال أكثر مما ينبغي، لأنه امتد لأكثر من ربع قرن، قبل أن تكتشف أن التسوية السياسية التي تبحث عنها باتت مجرد سراب، وأنه آن الأوان ليس فقط لتغيير النهج المستخدم في إدارة الصراع مع إسرائيل، وإنما أيضًا لإعادة بناء حركة التحرر الوطني الفلسطيني؛ حول برنامج وطني موحد ورؤية مشتركة للتحرير؛ تقوم على اعتماد نهج المقاومة بمختلف أشكالها ووسائلها؛ السلمية منها والعسكرية.

خاتمة:

تتيح الانتفاضة الفلسطينية الراهنة، وهي الأهم والأشمل في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية؛ فرصة ثمينة لتصحيح مسار القضية الفلسطينية وإعادة صياغة علاقة العربي بهذه القضية القومية على أسس صحيحة وفعالة؛ فأي علاقة صحية بين الحركة الوطنية الفلسطينية، وبين العالم العربي، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي؛ يجب أن تبنى على أساس وجود عنوان فلسطيني واحد؛ يملك شرعية التحدث باسم الشعب الفلسطيني كله ويعبر عن تطلعاته وأمانيه؛ ليس معنى هذا أنني أطالب بتشكيل حركة وطنية فلسطينية من لون سياسي أو أيديولوجي واحد، وإنما ينبغي أن يكون لهذه الحركة إطار مؤسسي يعكس ويعبر عن كل ألوان الطيف السياسي والفكري الفلسطيني. ولأن الانتفاضة الفلسطينية الراهنة، والتي ما تزال مشتعلة وقادرة على إبهار العالم؛ استطاعت أن توحد الشعب الفلسطيني بكل مكوناته: في الضفة وغزة والأرض المحتلة عام 48 وفي المنافي والشتات، وأيضًا بكل فصائله وألوان طيفه، فهي تستحق أن تملي على كل الفصائل؛ واجب الارتقاء إلى مستوى الحدث، بالشروع على الفور في بناء منظمة تحرير فلسطينية جديدة؛ قادرة على قيادة النضال الوطني والتعبير عن طموحات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الصعبة والحساسة.

إن وجود عنوان فلسطيني؛ يملك تفويضًا بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني هو وحده القادر على تحريك الشارع العربي وتحويله إلى قوة ضاغطة على الحكومات العربية لإجبارها، ليس فقط على ترجيح كفة المصالح القومية العليا على المصالح القطرية الضيقة؛ حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وإنما أيضًا لتقديم الدعم لكل أشكال المقاومة التي تختارها الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء كانت مقاومة مسلحة أو بالوسائل السياسية.

العرب وفلسطين في الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة

محسن النابتي

الناطق الرسمي باسم التيار الشعبي بتونس/ تونس

لم يكن أحد من العرب يدرك بعمق ما يتهدد فلسطين من مؤامرات استعمارية، وكان التعاطي العربي مع القضية الفلسطينية ساذجًا وضعيفًا إلى حد بعيد، إلى جانب كونه لا يقوم على تقدير علمي وموضوعي لفكرة إنشاء دولة يهودية غريبة على الجسر البري الفاصل بين المشرق العربي ومصر ومن ورائها المغرب العربي، ولا لخطورة الهجرة اليهودية وتداعياتها والهدف الحقيقي منها. وقد ظن بعض القادة العرب في وقت من الأوقات أن الحركة الصهيونية هي مشروع بلشفي؛ دون إدراك حقيقي لكون هذه الحركة إحدى أدوات السيطرة الامبريالية الغربية.

فعندما صدر وعد بلفور في خريف 1917؛ أثار الأمر مخاوف العرب بشدة، وقررت بريطانيا الخائفة من أن يؤثر تواطؤها مع الحركة الصهيونية على تحالفها مع العرب ضد العثمانيين في تلك الأيام الحاسمة من الحرب العالمية الأولى أن توفد ديفيد هوجارث رئيس المكتب العربي (وهو قسم من المخابرات البريطانية في القاهرة) إلى الشريف حسين في الحجاز لطمأنته.

وصل هوجارث إلى جدة في الأسبوع الأول من سنة 1918، وقابل الشريف حسين ناقلًا اليه رسالة من الحكومة البريطانية مفادها أن: "الاستيطان اليهودي في فلسطين لن يكون مسموحًا به الا بقدر ما يتفق ذلك مع حرية السكان العرب من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية"، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق حيث لا يضمن نص وعد بلفور سوى الحقوق المدنية والدينية للعرب. وقد صدّق الشريف حسين التلاعب والكذب الاستعماري وهدئت خواطره، وكان جوابه لهوغارث أنه: "ما دامت الغاية من وعد بلفور هي أن يهيئ لليهود ملجأ من الاضطهاد، فإنه سيبذل كل نفوذه ليساعد على تحقيق تلك الغاية". وأرسل لمندوبيه في سوريا ومصر يخبرهم أنه تلقى تأكيدات بريطانية بأن توطين اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب.[6] ومن الأمثلة الأخرى على "السذاجة" العربية في فهم القضية الفلسطينية؛ المفاوضات التي عقدها فيصل الأول ابن الشريف الحسين مع وايزمان؛ ممثلًا عن الحركة الصهيونية أثناء توقفه في لندن قبل أن يتوجه إلى باريس للمشاركة في مؤتمر الصلح بعد انتهاء الحرب. وكان من نتيجة مباحثاته التي جاءت بضغط كبير من وزارة الخارجية البريطانية التوصل لاتفاقية فيصل – وايزمان الذي نص البند الثالث منها أنه: "عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة 1917". وقد كانت الشعوب أفطن وأقرب إلى فهم حقيقة الأمور من حكامها، ففي سنة 1919 انعقد المؤتمر السوري العام (يشمل سوريا الحالية إضافة الى لبنان والأردن وفلسطين)، بمشاركة وفود من مختلف الأقاليم تضم مسلمين ومسيحيين وأصدر في جويلية 1919 مقررات تم الاتفاق على رفعها للجنة التحقيق الدولية المعروفة بلجنة كنغ–

[6] جورج أنطونيوس، يقظة العرب

كراين وجاء في النقطة السابعة منها: "إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي في البلاد السورية، أي فلسطين وطنًا قوميًا للإسرائيليين ونرفض هجرتهم الى أي قسم من بلادنا، لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جدًا على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا".

كما أنه كان للشعب الفلسطيني وحده الفضل في وضع قضيته على رأس الأجندة الدولية وذلك بعد ثورته الكبرى سنة 1936، التي رغم التضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء الشعب الفلسطيني، فإن الحكومات العربية؛ ضغطت على القيادات الفلسطينية من أجل إيقاف الثورة والتفاوض، ولعب رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والأمير عبد الله في الأردن والأمير سعود في الحجاز أدوارًا في هذا الاتجاه، وذلك بعد أن عجز الاستعمار البريطاني عن إيقاف لهيب الثورة وقمعها واضطرار لندن للجوء الى الحيلة والمراوغة، فأعلنت تشكيل لجنة تحقيق ملكية عرفت بلجنة "بيل"، والتي أوصت في نهاية عملها بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود إلى جانب منطقة تبقى تحت السيطرة البريطانية المباشرة، لكن الفلسطينيين رفضوا مقترحات التقسيم واستأنفوا انتفاضتهم حتى اضطرت لندن إلى التخلي (مؤقتا) عن قرار التقسيم، ثم انعقد مؤتمر لندن سنة 1939 والذي شاركت فيه وفود فلسطينية إلى جانب وفود من 5 أقطار عربية، وهي مصر والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن، وكانت كلها تحت النفوذ البريطاني؛ فلم تساهم بفاعلية في أي جهود لإنهاء الانتداب البريطاني وضمان إيقاف الهجرة اليهودية.

وفي سنة 1944، ومع بدء انتقال مركز القوة الإمبريالي من لندن إلى واشنطن، أصدر الكونغرس الأمريكي قرارًا بتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وأن يكون للصهاينة الحق في استعمار البلاد وانشاء دولة يهودية فيها. وبدأت الحكومات العربية دون فهم حقيقي لمآرب القوى الاستعمارية؛ تحاول ممارسة بعض الضغوط الدبلوماسية على واشنطن تحت ضغط لهيب المشاعر الشعبية الغاضبة، وكان من أمثلة تلك الاحتجاجات الحكومية العربية الضعيفة وقتها ما كلف به الملك عبد العزيز بن سعود وزير ماليته عبد الله السليمان؛ إبلاغه للوزير الأمريكي المكلف في جدة بأن: "الأخبار التي سمعناها أقلقتنا وسيكون لها أثر سيء على الجميع. ونحن نعتقد أن البت في موضوعات تتصل بفلسطين الآن غير مطلوبة وسوف تثير المشاعر وتحدث البلبلة". أما مصر والعراق فقد أبلغا وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إدوارد ستتنيوس عن طريق سفرائهما عن قلقهما الشديد من قرار الكونغرس، وضرورة تأجيل موضوع فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية للمناقشة بعد انتهاء الحرب. وفي دمشق سلم وزير الخارجية السوري رسالة احتجاج من مجلس النواب السوري إلى القائم بالأعمال الأمريكي وفيها: "أن قرارات الكونغرس توجه ضربة مميتة الى الحقوق العربية وأن الدول العربية جميعها التي وضعت مواردها في خدمة الحلفاء لتحقيق النصر تشعر بالخيانة من أثر هذه القرارات".[7]

وفي نفس تلك الفترة؛ بدأ عدد من الدول العربية مشاورات في مصر لإنشاء الجامعة العربية بتشجيع مبهم من بريطانيا[8]، وعقدت قمة أنشاص الطارئة في مصر سنة 1946 بمشاركة الملك فاروق عن مصر والملك عبد الله عن الأردن (والذي كانت له اتصالات سرية واسعة مع الوكالة اليهودية منذ فترة طويلة) والأمير سعود بن عبد

[7] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل

[8] ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية

العزيز؛ ممثلًا عن السعودية والأمير عبد الإله الهاشمي؛ ممثلًا عن العراق والأمير سيف الإسلام حميد الدين عن اليمن والرئيس بشارة الخوري عن لبنان والرئيس شكري القوتلي عن سوريا. وصدر عن مؤتمر القمة قرارات أهمها اعتبار قضية فلسطين قلب القضايا القومية وضرورة الوقوف أمام الصهيونية باعتبارها خطر لا يداهم فلسطين وحسب، وإنما جميع البلاد العربية والإسلامية والدعوة إلى وقف الهجرة اليهودية والدفاع عن فلسطين في حالة الاعتداء عليها. لكن الدعم العربي لفلسطين بعد قيام كيان العدو الصهيوني سنة 1948؛ جاء بعد فوات الأوان كما تبين أنه وهمي وتم خوض الحرب بأسلحة فاسدة وتحت إشراف بعض القيادات العسكرية البريطانية على غرار جون غلوب الذي اشتهر بغلوب باشا قائد الفيلق العربي الأردني؛ الأمر الذي أدى إلى هزيمة نكراء وتمكّن "إسرائيل" من احتلال الجزء الأكبر من فلسطين.

وبعد سقوط العرشين المصري والعراقي كنتيجة لثورات سنة 1952 و1958، وظهور الحركة القومية العربية بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، والتي اعتبرها تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ أخطر تهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في ذلك الوقت[9]، تم التوجه لإنشاء كيان سياسي يمثل فلسطين وهو ما تم تبنيه في قرار لمؤتمر القمة العربية سنة 1964. لكن المنظمة الفلسطينية الوليدة ظلت إلى حد بعيد تحت نفوذ الحكومات العربية ورهينة لصراعاتها إلى أن أعاد الشعب الفلسطيني البريق والأمل لقضيته باندلاع ثورته المسلحة في ذلك الوقت.

وتشكل الحقبة الناصرية في أهم جوانبها أنها مرحلة الصراع العربي الصهيوني؛ باعتباره صراعًا تناحريًا بين الأمة العربية وكيان العدو؛ باعتبار الفهم العميق لقائد حركة التحرر العربية الزعيم جمال عبد الناصر لطبيعة الكيان الصهيوني ودوره في الصراع الكبير بين حركة التحرر العربية والعالمية والإمبريالية العالمية وأدواتها.

بعد حرب أكتوبر 1973 ودخول مصر مرحلة الانقلاب على الناصرية التي توجت بمعاهدة كامب ديفيد 1978، وما لحقها بعد ذلك من اجتياح بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى تونس وحرب الخليج الأولى ثم حرب الخليج الثانية ودخول العرب مرحلة التطبيع التي استمرت حتى 2011، ومرحلة الربيع ومرور العرب من مرحلة التطبيع إلى المرحلة الإسرائيلية هذه المرحلة التي وضعت سوريا نقطة نهايتها وأعلنت المقاومة بعملية سيف القدس شهادة وفاتها وتدشن من جديد مرحلة الصراع التناحري مع العدو الصهيوني حتى التحرير الشامل.

[9] تقدير موقف لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتاريخ أوت 1958 تحت عنوان "القومية العربية بوصفها من العوامل المؤثرة في وضعية الشرق الأوسط"

تحولات الموقف الإقليمي من القضية الفلسطينية في الذكرى 73 للنكبة

د. محمد السعيد إدريس

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية/ مصر

عندما قرر العدو الصهيوني أن يحتفل هذا العام بما يسميه "يوم القدس" الذى يصادف يوم العاشر من هذا الشهر كل عام، كان يعتقد أن الدنيا قد دانت له وأن مشروع "الدولة اليهودية" كما يكرسه "قانون القومية" الذى أصدره الكنيست "الإسرائيلي"، والذى هو، بالمناسبة، الأساس في مشروع "إسرائيل الكبرى"، قد أصبح في متناول اليد، وأن الاحتفالات بالعيد الثالث والسبعين لتأسيس كيان الاحتلال ستأتي بمذاق مختلف تماماً؛ فالعام الذى انقضى جاء حافلاً بتحولات دولية وإقليمية وعربية وفلسطينية غير مسبوقة؛ تعمل كلها في صالح الدفع سريعاً بمشروع "الدولة اليهودية" من النهر إلى البحر وعاصمتها القدس الموحدة، لذلك جاء الإصرار على تفريغ حي الشيخ جراح من أصحابه الفلسطينيين وجاء الإصرار على فرض خيار تهويد المسجد الأقصى باعتباره مجرد منشأة دينية تقع في قلب "العاصمة الإسرائيلية"؛ يحق للسلطات "الإسرائيلية" هدمه بقرارات سيادية وقتما شاءت خاصة أنه يقع، وفق أكاذيبهم مكان "جبل الهيكل"، حيث يجب أن يقام الهيكل المزعوم، الذى يجب أن يكون شعاراً لتلك الدولة اليهودية التي يعملون من أجل فرضها على أنقاض كل حقوق الشعب الفلسطيني وكل مشروعات التسوية.

فما حدث بالنسبة لحى الشيخ جراح؛ كان مجرد استكمال لمخطط "التطهير العرقي" الذي بدأ بنكبة 1948، والذي لم يتوقف تنفيذه منذ ذلك الحين، وهو بهذا المعنى، لا يمثل حركة شاذة في مسار عمليات الاستيطان؛ بقدر ما يعد تجسيداً لما يحدث في القدس منذ احتلالها عام 1967، وبالذات ما تعمدوا القيام به تزامناً مع محاولات تفريغ حي الشيخ جراح من مواطنيه.

كان يوم الاثنين العاشر من مايو/ أيار الموافق الثامن والعشرين من رمضان المبارك؛ ذروة التصعيد "الإسرائيلي"، عندما اقتحمت قوات الاحتلال "الإسرائيلية" المسجد الأقصى واشتبكت مع المصلين والمعتكفين لإخراجهم من ساحات الأقصى؛ استعداداً لاستقبال ما يسمونه بـ "مسيرة الأعلام" لغلاة المتطرفين؛ احتفالاً بما يعتبرونه "يوم القدس"، أي عيد ضم القدس واستردادها عقب نكسة 1967. هكذا كانوا يستعدون للاحتفال بعيدهم الثالث والسبعين لإقامة دولتهم في فلسطين، وكانوا على ثقة بأن الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس جو بايدن لن تتردد في دعم خيار "صفقة القرن" إذا أظهرت "إسرائيل" صموداً في الدفاع عنها، وإذا ما استطاعت "إسرائيل" عزل البيئة العربية عن القضية الفلسطينية، وتهميش مكانة هذه القضية على المستويين الشعبي والرسمي العربيين، مع العمل على محاصرة إيران عربياً وإقليمياً، باعتبارها مصدر التهديد للجميع، وجعل كل الأولوية للملف الإيراني بكل مكوناته النووية والسياسية على حساب أولوية القضية الفلسطينية، مع المراهنة على تآكل القدرة الفلسطينية على إظهار التحدي لمخطط الضم والتهويد للقدس والأقصى ومستعمرات الضفة الغربية في ظل سيطرة أولويات الصراع السياسي بين السلطة الفلسطينية والفصائل المنافسة ومؤشرات حدوث انقسامات في صفوف "حركة فتح"، على

نحو ما كشفت أزمة الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة. هكذا كانوا يجهزون لاحتفالات العيد الثالث والسبعين لقيام كيانهم: التوسع في التهويد والضم، وفرض مشروع "صفقة القرن" للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وكانت أحداث الشيخ جراح والمسجد الأقصى عناوين كاشفة لهذا الاحتفال. فقد أقدم قادة الكيان على محاولة وضع اليد على المسجد الأقصى والسيطرة على حي الشيخ جراح لوضع خارطة القدس ضمن مخرجات "صفقة القرن" موضع التنفيذ وإعلان الانتصار النهائي. هكذا كانوا يريدون، لكن صمود أهل القدس وبسالتهم ومواجهتهم لأعتى سلطة احتلال غاشمة مدعومة بميليشيات اليمين الفاشي المتطرف؛ حرك كل المياه الراكدة في كافة الجبهات والمستويات؛ دولياً وإقليمياً وعربياً، لكن الأهم فلسطينياً في كافة أنحاء الضفة الغربية وفى فلسطين المحتلة عام 1948 وفى قطاع غزة عندما قررت فصائل المقاومة أن تخوض بقوة السلاح معركة الدفاع عن القدس والأقصى، وهكذا انقلبت كل المعادلات بعد كل ما قامت به فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ونجاحها في تحويل المعركة إلى عمق العدو، وتحميله خسائر هائلة مادية ومعنوية.

فعلى الرغم من التعتيم الإعلامي على الخسائر البشرية والمادية التي تعرض لها الكيان على مدار أيام المواجهة إلا أن بعض النتائج باتت معلومة ومؤكدة بعد تلك الحرب الدامية، وهو التعتيم الذى دفع رون بن يشاى إلى التشاؤم وقوله: "يبدو أننا سنعرف النتائج الحقيقية إن طالت صواريخ المقاومة أهم المرافق "الإسرائيلية" من مطارات وموانئ، خاصة مطار بن جوريون بالقرب من تل أبيب وميناء أسدود الذى يدخل عبره 60 بالمائة من الواردات "الإسرائيلية" من الخارج، وتعرض المدينة لقصف صاروخي مركز باعتبارها من أهم المراكز الصناعية، ووصول القصف إلى منطقة "غوش دان" ضاحية تل أبيب وذات الكثافة السكانية العالية، والتي تعتبر أهم المراكز المالية والتجارية، وكانت محصلة المواجهة توقف محطة الغاز في البحر المتوسط بعد أن تعرضت للقصف، وهذا معناه خسائر يومية تقدر بـ 10 ملايين دولار، وتوقف أكثر من 50 شركة طيران، ووقوع خسائر كبيرة لمصنع الكيماويات، ووصول القصف إلى كافة المناطق "الإسرائيلية" شمالاً وجنوباً. هذه الخسائر المادية لا تقارن بالخسائر المعنوية التي ستعجل بيوم الحساب بين "الإسرائيليين" والطبقة السياسية الحاكمة، وخاصة تيار اليمين المتشدد والفاشي وعلى رأسه تكتل الليكود وحلفائه الذين دفعوا بالدولة "الإسرائيلية" نحو "خيارات انتحارية"، بإصرارهم على التمادي في مخطط الضم والتهويد للقدس والأقصى والضفة الغربية، فهذه الحرب الدائرة مع المقاومة في قطاع غزة كانت مفعمة بالمفاجآت ليس فقط في الأسلحة، بل وأيضاً بالمعاني؛ فإذا كان "الإسرائيليون" قد فوجئوا ببنك الأهداف الفلسطيني ونوعيته وأنواع الصواريخ وأحجامها ومداياتها، فإنهم صدموا بأنهم اضطروا لخوض الحرب على أرضهم، وتعريض الجبهة الداخلية لمخاطر غير مسبوقة. فكل حروب "إسرائيل" السابقة كانت خارج الأراضي "الإسرائيلية"، هذه هي المرة الأولى التي تحدث فيها الحرب على الأرض "الإسرائيلية". إذا أضفنا إلى ذلك ما أدت إليه هذه الحرب؛ من تحريك الفلسطينيين المقيمين داخل فلسطين المحتلة عام 1948 للانخراط في حراك شعبي واسع دفاعاً عن القدس، ودفع الفلسطينيون في الضفة الغربية لتجاوز كل قيود أوسلو بما فيه التنسيق الأمني، والاندفاع في هبات قد تؤول إلى تفجير انتفاضة شعبية جديدة؛ تعم كل فلسطين من الضفة والقدس إلى الداخل الإسرائيلي إلى قطاع غزة، فإن الثمن الذى ستجد "إسرائيل" نفسها مضطرة لدفعه سيكون هائلاً، وأن هذه الأثمان سوف تتجاوز حتماً تلك المفاهيم المغلوطة والكاذبة التي حاول بنيامين نتنياهو وتيار اليمين الحاكم تكريسها كمعالم لمعالم "معادلة

أمنية آمنة"؛ تقوم على قاعدة "الأمن دون حاجة إلى تقديم تنازلات للفلسطينيين"، وسوف تمتد إلى كل من البيئة الدولية، وكذلك البيئة الإقليمية ومن ضمنها البيئة العربية. فقد أظهرت الأيام المحدودة التي لم تتجاوز الأسبوعين للمواجهة بين المقاومة وكيان الاحتلال مؤشرات لتحولات مهمة في الموقف الدولي، وفى الموقف الإقليمي والموقف العربي مغاير كثيراً لما كان عليه قبل تفجر هذه المواجهة التي يمكن أن تؤسس كما أشرنا إلى انتفاضة فلسطينية ثالثة؛ قادرة على إسقاط أوسلو ومسار التسوية الزائف واستعادة خيار "الوطن الفلسطيني" كهدف لا تراجع عنه.

وعلى نحو ما أدت أو ساهمت كل من البيئة الدولية والإقليمية والعربية إلى إغراء كيان الاحتلال على التمادي في عدوانيته والاندفاع نحو فرض خيار "الدولة اليهودية" على كل أرض فلسطين التاريخية كوطن لليهود دون غيرهم، فإن التحولات الجديدة ستكون حتماً في صالح إسقاط كل معادلات التسوية الزائفة والعودة مجدداً إلى فرض مقررات الشرعية الدولية وإقامة ليس فقط الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، بل وفرض حلول تحقق وحدة الشعب الفلسطيني في مناطقه الأربعة: داخل الأراضي المحتلة عام 1948 مع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والشعب الفلسطيني اللاجئ في كافة أنحاء المعمورة، وتمكين هؤلاء من العودة إلى وطنهم كمواطنين كاملي السيادة.

لم تكن البيئة الإقليمية– العربية بالذات؛ مواتية لمثل هذا النوع من المطالب والأهداف قبل تفجر الحرب من أجل القدس والأقصى الأخيرة؛ فعلى المستوى الإقليمي كانت القوتين الإقليميتين المتنافستين للكيان الصهيوني: إيران وتركيا في صراع على النفوذ في كل من العراق وسوريا، وأيضاً في لبنان؛ ناهيك عن مناطق أخرى مثل شرق أفريقيا. كما كانت هاتان القوتان في مواجهة مع معظم الدول العربية؛ دخلت تركيا في خلاف شديد مع مصر والسعودية والإمارات، باحتضانها مع قطر لجماعة الإخوان المسلمين؛ الأمر الذي فاقم من التباعد بين إيران وعدد غير قليل من الدول العربية، خاصة في الخليج عندما انحازت تركيا إلى قطر في خلافها مع الدول العربية: السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وعندما أقامت لنفسها قاعدة عسكرية كبيرة في قطر في مواجهة دول الخليج وإيران.

أما إيران؛ فكانت قد تحولت إلى "عدو" وإلى "مصدر أعلى للتهديد"؛ من منظور بعض الدول الخليجية التي اختارت أن تتحالف مع الكيان الصهيوني وتسعى للتأسيس إلى "حلف أمني" في مواجهة الخطر الإيراني ودفعت ثمناً لذلك موجة غير مسبوقة من التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهكذا حلّ الخطر الإيراني محل الخطر "الإسرائيلي"؛ الأمر الذي فاقم من عدوانية كيان الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

أما على المستوى العربي، فقد انشغل جزءاً كبيراً من الدول العربية في أزماته الداخلية الساخنة بعد انتكاسة الربيع العربي، وابتعدت هذه الدول عن هموم القضية الفلسطينية ومتطلباتها، في حين اختارت دولاً عربية، كما أشرنا، التحالف مع الكيان الصهيوني؛ تحت مزاعم مواجهة الخطر الإيراني، وهكذا كانت البيئة الإقليمية والعربية محفزة لكيان الاحتلال كي يتمادى في عدوانيته.

الآن، وفى ظل كل ما تشهده "عموم أرض فلسطين" من تحولات شديدة الأهمية؛ يمكننا أن نتوقع تحولات عربية وإقليمية داعمة للنهوض الفلسطيني الجديد؛ تركيا التي كانت قد أخذت تقترب مؤخراً من كيان الاحتلال؛ أخذت تراجع نفسها، أما إيران فهي سعيدة بجدية خياراتها في دعم صمود الشعب الفلسطيني ودعم "خيار المقاومة"،

والدول العربية المترددة في إعلان انحيازها لمطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه؛ ستجد نفسها عاجزة أمام شعوبها عن مواجهة خيارات التحول. فالحركة الشعبية العربية آخذة في الدخول إلى "مرحلة صحوة" جديدة واستعادة البوصلة التائهة والعودة إلى خيار "فلسطين أولاً" في حين أن مسار التطبيع الخليجي مع كيان الاحتلال سيواجه حتماً انتكاسات حقيقية، وسلام ما اعتبروه؛ "سلاماً إبراهيمياً" معرض للتداعي أمام هذا النهوض الفلسطيني الذي تحول إلى محرك قوي لحركة التفاعلات الجديدة؛ إقليمياً وعربياً.

النكبة والطور الجديد لاستئناف معركة تحرير فلسطين

حسن الصعيب

عضو الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي/ المغرب

"كان تاريخ 1947–1948، مجرد ولادة النكبة، وأن تكونها في الرحم يرجع إلى المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بازل، في سويسرا: في سنة 1897– الأب البيولوجي للنكبة"

المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي

النكبة وسياقها التاريخي

لم تكن نكبة 1948 التي حلت بالشعب الفلسطيني، بعد هزيمة خمسة جيوش عربية، وقيام دولة الاستيطان الإسرائيلي، سوى تظافر ثلاثة تواريخ: عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897 الذي مهد لإقامة «وطن قومي لليهود" واستنبات المنظمات الصهيونية في مختلف البلدان الغربية والعربية لنشر الدعاية الأيديولوجية والسياسية لهذا المشروع؛ وعد بلفور المشؤوم في 2 نوفمبر الذي كرس مشروع "إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين"؛ ثم إحالة بريطانيا قضية فلسطين على الأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947، حيث أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية وبتدويل مدينة القدس، وكانت مجزرة دير ياسين في نيسان 1948 من أولى الحملة التطهيرية التي استتبعتها مجازر أخرى بهدف استئصال الوجود الفلسطيني.

هذا التحول الكبير الذي أدى إلى اغتصاب أرض فلسطين وتشريد شعبها، هو ذو محتوى طبقي وسياسي؛ تمتد أصوله إلى نشأة برجوازية يهودية في نهاية القرن التاسع عشر، تعتبر إحدى شرائح البرجوازيات الأوروبية التي اندمجت منذ بدء تشكل الإمبريالية كمرحلة متقدمة للرأسمالية، وانفردت بموقع خاص في المشروع الامبريالي من أجل خلق قاعدة استعمارية أمامية في منطقة الزوابع: الشرق الأوسط. وتكمن مصلحة هذه البرجوازية اليهودية في تحسين وضعها الاقتصادي والسياسي ضمن الشبكة العالمية للإمبريالية، وخلق كيان مصطنع يكون مركز جذب وسيطرة في منطقة الشرق الأوسط. على هذه الأرضية المشتركة بين مصالح البرجوازية اليهودية والإمبريالية العالمية الممثلة آنذاك في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، تم تسويق مشروع إقامة "الدولة القومية اليهودية في فلسطين"؛ من خلال نسج خليط من الأفكار والمعتقدات، من أجل إقناع جماهير اليهود في العالم، في سياق سياسي يدعو إلى حل "المسألة اليهودية" أو ما سمي "بالوعي الشقي" وتنظيم هجرة علنية وسرية لليهود من كل بقاع العالم لإحلالهم محل الشعب الفلسطيني.

منذ هذا التاريخ تم فصل الشعب الفلسطيني عن أرضه، وطرد أهالي 531 مدينة وقرية من ديارهم عام 1948، وسيطر الكيان الصهيوني على 77،4% من مساحة فلسطين، بينما خصص لها مشروع التقسيم لسنة 1947، 56,4 من هذه المساحة فقط، وقد أدت نكبة 1948 إلى إجلاء ما يزيد عن تسعمائة ألف فلسطيني؛ شردوا داخل فلسطين والبلاد العربية، حيث توزعوا على مخيمات اللاجئين في ثلاثة بلاد عربية هي لبنان وسوريا والأردن وفي قطاع غزة الذي وضع تحت الإدارة المصرية والضفة الغربية التي ألحقت بالأردن.

معركة المقدسيين اليوم

ورغم مرحلة النزوح والتشرد الطويلة؛ فقد قاوم الشعب الفلسطيني جميع المؤامرات التي تستهدف الانسلاخ عن هويته الفلسطينية القومية، وقاد معارك بطولية، على شكل عمليات فدائية وانتفاضات شعبية قدم خلالها كوكبة من الشهداء والمعتقلين، وثقافية لتثبيت الهوية، لكنه اليوم يواصل الشعب الفلسطيني داخل أراضي 1948، وفي الشتات ومخيمات اللاجئين وفي غزة معركة؛ نصرة لمدينة القدس، حيث أبان المقدسيون عن نضال مستميت، ضد الاجتثاث والاستيطان والتشريد من ديارهم، والحرمان من ممتلكاتهم وأموالهم؛ إذ يسعى الكيان الصهيوني إلى إحداث الفارق الكبير بين المستوطنين الصهاينة والسكان الفلسطينيين؛ فحسب إحصاء 2018، فقد بلغ عدد المستوطنين الصهاينة 569 ألف و900 نسمة، أي ما نسبة 62% بينما بلغ عدد السكان الأصليين الفلسطينيين 349 ألف و500 نسمة؛ إذ يشكلون ما نسبته 38%. وفي الوقت نفسه؛ فرض الكيان الصهيوني على المقدسيين السكن في بنايات سكنية عشوائية، حيث يعيش فيها أكثر من 50% من حملة "الهوية الزرقاء".

نخلص إلى القول، بأن دولة الكيان الصهيوني؛ تسعى كما سعت منذ 73 سنة إلى فرض سياسة الاستيطان والتشريد من الديار، لإقامة معادلة ديمغرافية، يصبح بموجبها عدد المستوطنين الصهاينة؛ أكبر بكثير من عدد الفلسطينيين.

مهام حركة التحرر العربية والمغاربية

إن معركة تحرير فلسطين، باعتبارها من أقدم قضايا الاستعمار في التاريخ المعاصر؛ ليست بالمعركة الهيّنة، بل هي معركة مركبة؛ ترتبط بتشابك جدلي بين الوطني والقومي والعالمي، كما وصفها الحكيم الراحل جورج حبش، ولو أن الداخل هو المحدد الأساسي في هذه الجدلية الثلاثية، إلا أن عدم أخذ بعين الاعتبار المكون القومي ثم المكون العالمي، قد يضعف المعركة في الداخل، أي حل التناقض الرئيسي بين مشروع التحرير الفلسطيني بكافة طبقاته الوطنية والشعبية وبين المشروع الصهيوني، باعتباره قاعدة أمامية للإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط. في سياق هذا؛ فقد اندلعت السيرورات الثورية في منطقتنا، وكادت تشكل في حالة تحقيق أهدافها في التحرر الوطني والبناء الديمقراطي في أفق البناء الاشتراكي؛ دعامة قوية لإسناد نضال الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية الديمقراطية على كامل ترابه، وعاصمتها القدس.

لقد ساعد الانقلاب الرجعي على السيرورات الثورية؛ ليس فقط على العودة إلى المراحل الأولى في النضال، ومحاولة استجماع الأنفاس وإعادة قراءة الوضع العام على ضوء هذا الإخفاق المؤقت، بل كرس أجندة سياسية جديدة، لم تعهد بها المنطقة من قبل، وكانت عناوينها الرئيسية هي فرض "صفقة القرن" وما يرتبط بها من تداعيات على الصعيد العربي والدولي، والتي بموجبها؛ جعلت من القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، ودعمت مشروع الاستيطان الجديد في القدس، وأملت على بعض البلدان العربية إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية مع الكيان الصهيوني، ومن ضمنها المغرب، وقد خلق هذا الوضع الجديد ارتباكًا واضحًا في المزاج الشعبي لغياب جاهزية حركات التحرر أمام هذا الوضع الجديد، والذي امتد أيضًا إلى بعض القوى المدنية والسياسية.

وإذا كانت تونس قد تمكنت قواه القومية واليسارية الديمقراطية من تجريم التطبيع وتم تضمينه في الدستور الجديد، فإن باقي البلدان المغاربية والعربية تواجه في الحياة اليومية الآثار السلبية للتطبيع مع الكيان الصهيوني، إما بشكل علني أو سري، وبسبب الوشائج القوية التي تربط الشعب المغربي بالشعب الفلسطيني؛ إذ يعتبر قضية

فلسطين قضية وطنية، فقد تمكنت قواه الحية والديمقراطية من تأسيس "الجبهة المغربية لدعم الشعب الفلسطيني وضد التطبيع" واشتغلت على برنامج سياسي طموح يهدف إلى دعم نضال الشعب الفلسطيني وفضح تطبيع النظام المغربي مع الكيان الصهيوني، وكذلك المثقفين أو الصحافيين المُطبعين، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتنظيم الوقفات الاحتجاجية في كل ربوع المغرب، وعقد الندوات لتوضيح وشرح وفضح المخطط الصهيوني في بلادنا.

إن التعقيدات الحالية؛ تفرض خطة موحدة على مستوى العالم العربي والمغاربي؛ تستجيب للتحولات الراهنة باستعادة ثقة الجماهير وإبداع وتجديد أدوات التواصل مع شعوبنا وخوض الصراعات الطبقية المحلية على أرضيات ملموسة تكون الحافز للتحرر الاجتماعي في أفق البناء الاشتراكي.

غير أن كل ذلك لا يفي بترجمة رزمة من المهام الكبيرة، وفي مقدمتها مناهضة الإمبريالية الفرنسية المسيطرة عبر شركاتها ووكالة التنمية التي عوضت وزارة الاستعمار الفرنسية السابقة، وبنفس الحزم مناهضة الإمبريالية الأمريكية التي عقد معها النظام صفقة سياسية، مقابل التطبيع مع الكيان الصهيوني.

ولا شك أن المبادرات السياسية الجارية بين عدد من الأحزاب التقدمية واليسارية في منطقتنا المغاربية والعربية، مثل مبادرة "المنبر العمالي العربي أو وحدة الأحزاب اليسارية" تستحق التشجيع، لأنها قد تشكل البذرة الأولى لوحدة حركة تحرر عربية ومغاربية؛ تنهض على أساس برنامج سياسي يربط بين التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، ومناهضة الإمبريالية والصهيونية.

إن المعركة الثقافية تدخل في صلب المهام الملقاة على عاتق هذه القوى، ذلك أن النضال ضد الميولات الرجعية التي ترسم الصراع مع الكيان الصهيوني، بأنه صراع تاريخي بين المسلمين واليهود، وليس صراع بين مشروع صهيوني يوظف الدين اليهودي لإقامة "كيان قومي لليهود" وبين مشروع تحرير فلسطين لإنهاء السيطرة الصهيونية والإمبريالية في منطقة "الشرق الأوسط"، وذلك عن طريق إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية فوق كامل التراب الفلسطيني، بأنه مشروع يعانق الإنسانية في شموليتها ضد كل أشكال الاغتصاب والنهب والاستلاب والأبارتيد والتشريد.

الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة وتحولات الحركة الوطنية الفلسطينية

عابد الزريعي

مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

يعود الفضل للعلامة ابن خلدون في طرح فكرة أن التاريخ كتاب للعبر، ومن أكثر عبره التي يقدمها ويمن بها على الشعوب بوصفهم فاعليه الرئيسيين، تلك التي تأتي على هيئة توافقات بين مناسبات سابقة وقديمة، ومسطورة في ثناياه، وأحداث جارية في اللحظة والتو، وفي طريقها كي تصبح تاريخًا؛ الأمر الذي يجعل منها عبرة مجسمة وحية؛ تقوم بدور المحرض للشعوب وتمنحها الفرصة للاستمرار في الفعل التاريخي بما ينسجم وآمالها وأحلامها. ويمكن القول بثقة أن من بين أكثر هذه التوافقات وضوحًا وجلاءً؛ حلول الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة، كحدث ماضي، في رحاب الهبة التاريخية التي يعيشها الشعب الفلسطيني كحدث جارى. هذا التوافق يستحق التوقف من زوايا عديدة؛ سنتناول من بينها عنوانًا واحدًا يتعلق بالتحولات الجارية على الحركة الوطنية الفلسطينية؛ بفعل حدث الماضي الذي يتكرر حضوره كل عام، وحدث اللحظة الجاري والمتجسد في الفعل الشعبي القائم؛ ضمن العناوين الآتية:

أولًا: النكبة في لحظتها الأولى 1948

شكلت النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني والعربي عام 1948 في بعدها الأول؛ تشظيًا للحقيقة الوطنية الفلسطينية بكافة مستوياتها. فعلى المستوى الجغرافي؛ انقسم الوطن الفلسطيني إلى ضفة مضمومة إلى الأردن، وقطاع مُدار من قبل مصر، وأرض محتلة صارت "دولة إسرائيل". وعلى المستوى الديمغرافي؛ تناثر الشعب الفلسطيني على ذات المزق الجغرافية؛ مضافًا إليها شتات في دول الطوق العربي؛ امتد بعد ذلك ليشمل الكرة الأرضية. وعلى المستوى الاقتصادي؛ لم يعد هناك ما يمكن تسميته بالمعنى العلمي اقتصادًا فلسطينيًا، وإن كانت هناك فعاليات أو مشاريع اقتصادية يديرها فلسطينيون. وعلى المستوى الثقافي، وفي ظل التقسيم الجغرافي والتناثر الديمغرافي؛ لم يبقَ من خيط ناظم، إلا خيط التراث الشعبي الساكن في عمق الوجدان والذي يعبر عن نفسه في هذا التجمع في تلك الجغرافيا أو ذاك؛ مؤسسًا لوحدة افتراضية غير مجسدة بالمعنى الواقعي الملموس، ومثقفون لم يسلموا من واقع الجغرافيا والديمغرافيا القائمة، راحوا يحفرون في الصخر من أجل إعادة لملمة تلك الحقيقة وجدانيًا على طريق إعادة تجميعها عمليًا. وعلى المستوى السياسي؛ لم تعد أية صيغة سياسية جامعة وممثلة وقادرة على تجميع الشتات الحاصل، وشكلت في بعدها الثاني إيذانًا بدخول الوطن العربي في مرحلة معقدة من التجزئة المتنامية والتبعية المتفاقمة للقوى الإمبريالية، وإعاقة للتطور والتنمية، وذلك رغم محاولات الخروج الرائدة التي كانت وانتهت نتيجة ضغط القوى الإمبريالية وأدواتها الرجعية في المنطقة وقاعدتها المتقدة "إسرائيل" العنوان الرئيس لتجسد حدث النكبة.

ثانيًا: تحولات الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين اللحظتين

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية المتشكلة في ظلال النكبة أي ما بعد عام 1948، هي الفعل العملي الأكثر حضورًا؛ من أجل إلغاء مفاعيل النكبة، والمتصدي لإنجاز الشق الأول من شعار حركة التحرر العربية وهو تحرير الارض المغتصبة، وعلى مد 73 عامًا من هذا الفعل باستثناء سنوات الركود والتبلور؛ يمكن رصد مجموعة من التحولات التي مرت بها وتتلخص فيما يلي:

1. بين القومي والوطني: عاشت الحركة الوطنية الفلسطينية في بداياتها تجاذبين فكريين بين القومي والوطني؛ ذهب الأول باتجاه الإعلاء من المسألة القومية في المواجهة إلى حد تمييع الوطني، وذهب الثاني بالاتجاه الوطني إلى حد تمييع القومي، وفي نهاية المطاف حسمت العلاقة بين الاتجاهين لصالح الثاني، وذلك لم يكن نتيجة لجدل فكري حاصل وحاسم، وإنما نتيجة للسبق في إعلان الكفاح المسلح من قبل الاتجاه الوطني، على الرغم من أن الخط الأول قد مارسه قبل ذلك التاريخ، ولكنه أضمر الإعلان عنه؛ ارتباطًا بذلك لم يكن الالتفاف الجماهيري حول الخط الثاني والانفضاض عن الأول؛ نتيجة لرؤية أو موقف فكري؛ بقدر ما كان توقًا لشكل محدد من الممارسة العملية. ومع تحول الجزء الرئيس من الخط القومي؛ نحو اليسار؛ تعمق الميل الوطني من ناحية وبات سائدًا على أرضية حالة من الضبابية الفكرية العامة، حتى عبر عن نفسه بخطه الرئيس في شعار "يا وحدنا" الذي قاد بدوره إلى شعار "القرار الفلسطيني المستقل" الذي انتهى إلى التسوية المستقلة، ومأزق اتفاق أوسلو بكل النتائج المترتبة عليه.
2. بين الاستراتيجي والمرحلي: التحول الثاني الذي مرت به الحركة الوطنية الفلسطينية، كان الانتقال الفجائي من الهدف الاستراتيجي الذي رفعته بعد عام 1967، والمتمثل في تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، إلى الهدف المرحلي بعد عام 1973، والمتمثل في بناء الدولة على أي جزء يتم تحريره؛ علمًا أن هذا الشعار كان يتسلل بهدوء في أوساط حركة فتح، المتزعمة للاتجاه الوطني، ويحفر عميقًا في داخلها، وإن كان إخراجه الى النور قد تُرك لفصيل يساري كان ينتمي إلى التيار القومي. خطورة هذا الانتقال أنه كان معزولًا من الناحية الموضوعية عن موازين القوى التي يمكن أن يتحقق من خلالها، وأن تكون محصلته؛ بناء قاعدة للتحرير لمواصلة النضال من أجل الهدف الاستراتيجي، هذا الانعزال جعل من العملية التفاوضية هي السبيل الوحيد لإمكانية تحقيقه؛ فكان الركض وراء مؤتمر جنيف والمؤتمر الدولي على فرضية توفر تلك الامكانية، وبالنتيجة المراهنة على القوى ذاتها التي أوجدت الكيان الصهيوني؛ الأمر الذي ترتب عليه انشقاقات عميقة في الساحة الفلسطيني، ومسار تخبط للطرف المهيمن إلى أن انتهى الأمر إلى ذات النقطة اتفاق أوسلو.
3. بين النضال المسلح والشعبي: ثمة خطان تميزت بهما الحركة الوطنية الفلسطينية خلال مسارها المعاصر؛ أولًا: كان الكفاح المسلح الذي وسم انطلاقتها بعد عام 1967 واستمر بأشكال ومستويات متعددة، وثانيها: النضال الجماهيري الشعبي الذي جرى بمستويات مختلفة بين الصعود والهبوط، ولكنه شكل محطات حاسمة، وتحديدًا انتفاضة يوم الأرض 30 مارس 1976، والانتفاضة الشعبية عام 1987، وانتفاضة الأقصى عام 2000، ومن بين هذه الانتفاضات الشعبية؛ شكلت الثانية محطة لإثارة الجدل حول الشكل

النضالي، وظهرت اصوات تنادي بالمقاومة الشعبية، كبديل للكفاح المسلح؛ الخسائر المترتبة عليه؛ نتيجة لعدم التكافؤ بين القوى حسب منطقها، ليتحول الأمر بعد ذلك إلى إدانة علنية أو ضمنية، بل وسخرية من النضال المسلح، هذا التوجه لم يستطع إلغاء أو منع الكفاح المسلح، ولكنه أضاف ارباكًا آخر إلى العقل النضالي الفلسطيني.

4. بين الداخل والخارج: شكلت مسألة الداخل والخارج؛ أحد أهم تحولات الحركة الوطنية الفلسطينية التي تجسد حضورها بعمليات عسكرية من خارج حدود فلسطين؛ سمة رئيسة جعلت الداخل الفلسطيني ملحقًا نضاليًا، لتأتي الانتفاضة الشعبية وتضع الداخل في مقدمة الفعل والممارسة النضالية، مع استفراد الخارج بالقيادة الذي سعى مبكرًا إلى توظيف الانتفاضة بشكل مبكر في مشروع سياسي؛ أعاد الخارج القيادي الى الداخل، ليبقى ممسكًا بالقرار، بينما همش الخارج الفلسطيني بشكل يكاد يكون كليًا. يضاف إلى ذلك؛ تهميش جزء رئيس وهو فلسطينيي 1948؛ ارتباطًا بالصيغة المترتبة على اتفاق أوسلو والمحددة بالسلطة الفلسطينية.

ثالثًا: النكبة في لحظتها الثالثة والسبعين 2021

تمثلت لحظة التوافق التاريخية النادرة ليس فقط بحلول الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة في رحاب الهبة الكبرى التي تشهدها فلسطين، بل في أن دروس الهبة المستخلصة حتى اللحظة؛ تجيب بشكل ضافي على كل إشكاليات التحولات التي شهدتها الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1948، بل إنها تقوم بعملية استعادة تاريخية لما قبل لحظة تشتت الحقيقية الوطنية الفلسطينية الناتج عن فعل النكبة لنجد أنفسنا مرة واحدة أمام ديمغرافيا وجغرافيا فلسطينية واحدة؛ يحيط بها حزام قومي جماهيري فاعل؛ يتناسق فيها الفعل الشعبي والعسكري، وبالنتيجة يستعيد الاستراتيجي حضوره مرة أخرى وبشكل حاسم.

خاتمة:

لقد أسست لحظة التوافق التاريخية بكل ما تنضوي عليه من معاني ودلالات سياسية؛ محطة مناسبة لمراجعة التجربة، ووفرت كل الإمكانات لاندفاعة ثورية فلسطينية جديدة، على الطريق الضامن لمن يسير عليه أن يحاصر النكبة في حدود الذاكرة ويلغيها من الواقع.

سؤال شرعية الوجود

دكتور جورج الفار

أستاذ الفلسفة في الجامعة الأردنية/ الأردن

ربما كان سؤال الشرعية؛ أهم الأسئلة في القضية الفلسطينية، لأنه يحدد حق وجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية، وكان الكيان الصهيوني يعرف جيداً أهمية الحصول على الشرعية؛ لذا استمات للحصول على هذا الحق من المجتمع الدولي، وبالذات من الدول الداعمة له، ومن الدول العربية المجاورة، ومن الفلسطينيين أنفسهم ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لم يكن يعترف بوجودها ولا بوجود فلسطينيين سابقًا على الأرض الفلسطينية.

كانت إسرائيل تعرف جيداً أن الأوهام التوراتية التي بنت عليها أسطورة وجودها وهجرة اليهود إليها هي أسطورة وهمية ولا تعطيها هذه الأسطورة الحق في احتلال والاستيلاء على أرض فلسطين التاريخية وطرد سكانها الأصليين منها، مقابل الوجود العياني والفعلي والحضاري للشعب العربي الفلسطيني على أرضه والذي يرتقي عمره ل ١٤ قرناً. كما أنها كانت تعرف أنها جزءاً من مشروع استعماري غربي وظيفي مهمته الحيلولة، دون وحدة الشرق العربي مع دول شمال إفريقيا العربية ومهمته الأخرى الوجود على كتف قناة السويس المصرية؛ الممر المائي البالغ الأهمية من جهة الشرق، ولكي تكون رأس حربة للاستعمار الغربي بالقري من منابع النفط في الخليج العربي؛ لذا بقيت قلقلة على ذاتها ووجودها فهي ليست من نسيج المنطقة ولا من ثقافتها، بل ذهبت بجرائمها العنصرية حداً؛ رفضت وجودها كل الشعوب المجاورة لها. اعتمدت إسرائيل على قوتها وتفوقها العسكري على جميع الدول العربية لتثبت وجودها، ولكنها لم تنلّ شرعيتها إلا من بعض الأنظمة المتعاونة مع الغرب، دون أن تنال شرعيتها والاعتراف بها من قبل الشعوب العربية ذاتها.

العقدة الكبرى كانت؛ اعتراف الشعب الفلسطيني ذاته بها، لأنه صاحب الحق وصاحب الأرض، وتم الاعتراف بها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو، ولكن بقي جزء كبير من الشعب الفلسطيني والفصائل المقاومة؛ يرفض الاعتراف باتفاقيات أوسلو وتبعاتها، في وقت لم تكن إسرائيل جادة بتطبيق أوسلو ولم تكن جادة في الوصول إلى سلام حقيقي مع الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين.

وضع الكيان الصهيوني الآن نفسه أمام سؤال حرج وهو: لا تريدون سلاماً مع الفلسطينيين على أساس دولتين، ولا سلام على أساس دولة واحدة ثنائية القومية؛ فماذا تريدون تحديداً...؟ وكيف ستكتسبون شرعية وجودكم والاعتراف بكم من قبل الفلسطينيين؛ أصحاب الحق في الاعتراف أو رفض وجودكم أو في مقاومة هذا الوجود إلى النهاية...؟

النكبة: عندما تتحول إلى بعث جديد.. تنهض فلسطين

د. وسام الفقعاوي

أكاديمي ورئيس تحرير مجلة وبوابة الهدف/ فلسطين

لم يكن مصطلح النكبة الذي خطه المفكر العربي قسطنطين زريق، إلا للدلالة على المصيبة والنازلة الكبيرة التي حلت بالشعب الفلسطيني، ويبدو أن المصطلح في حينه ولفترة ليست بعيدة –وبعكس ما قصده المفكر زريق في كتابه معنى النكبة– بات معادلًا للندب على أطلالها أو تجسيدًا لفكرة الاغتصاب الجسدي لفتاة بِكر؛ يجب التخلص منها؛ انطلاقًا من المفهوم الخاص "بالشرف" في الثقافة العربية، لكن كانت المحاولة الأكبر هي توظيفه من قبل الأنظمة العربية التي هي مساهم رئيس فيها، للتحايل على الأسباب الرئيسية خلف وقوعها، وعليه الهروب من المسؤولية التي جهاتها معلومة، وتحميلها للمنكوب، وقد يكون الأمر أبعد من ذلك؛ من خلال محاولة تمرير الجريمة الصهيونية، باعتبارها حدث طبيعي؛ ألم بشعب يستحقها!

النكبة: محاولة تعريف

بمختلف القراءات والمعايير؛ كانت "النكبة" عام 1948، وما خلقته وجسدته من وقائع تاريخية؛ كسرًا حادًا للوجود وللمسار؛ المادي والسياسي الفلسطيني، منذ بدايات الصراع مع المُستعمِر البريطاني، لا يوازيها في التاريخية، إلا ما حدث سنتي 1916 – 1917 (سايكس بيكو – وتصريح بلفور)؛ انطلاقًا من فكرة مركزية، ألا وهي الطبيعة التراكمية للأحداث، وأن الحصيلة التاريخية ليست إلا حصيلة تراكمية، وأن نتائج مرحلة ما؛ تُقرر في أحشاء المرحلة التي سبقتها، وعليه لم تقف حدود النكبة، عند حدود فلسطين "الانتدابية"، بل تخطت؛ حدودها الجغرافية إلى العام العربي، وما يؤكد امتدادها؛ عدم اختلاف الحصيلة الإجمالية للصراع العربي – الصهيوني قبل 1948 عن حصيلته الإجمالية بعد 1948، رغم أن النظام العربي المُحافظ هو الذي تولى مهام مرحلة ما قبل 1948، في حين تولى النظام الثوري والقومي؛ مهام مرحلة ما بعد 1948، وهذه المسألة ليست تجنيًا لا صريحًا ولا ضمنيًا على الزعيم العربي جمال عبد الناصر أو مساواة تعسفية بينه وبين الملك فاروق، لكن المهم هو وجود سبب مشترك؛ يتجاوز النظامين؛ شكّلَ الأساس الواحد للنتيجة أو الحصيلة الإجمالية الواحدة في الحالين؛ ما قبل وما بعد النكبة، ألا وهو التخلف الحضاري والأزمة الشاملة التي تضرب في أطناب النظام السياسي المصري.

في الخاص الفلسطيني؛ لم يكن الأمر أفضل حالًا؛ فمن وعد بلفور إلى اتفاق أوسلو على ما بينهما، قبل سنة 1948 وبعدها، وعلى المدى الفسيح الممتد، من الحاج أمين الحسيني الذي تُوج زمنه بنكبة 1948، إلى ياسر عرفات الذي ختم مسيرته باتفاق أوسلو؛ زمن كامل وحافل بكل شيء؛ من مرحلة فلسطين القضية والمسؤولية القومية في نصرتها؛ أولًا قبل 1948، وفي تحريرها بعد 1948 عبر حرب كلاسيكية، إلى مرحلة ساد فيها المنطق القائل بأن: يتولى أبناؤها مسؤولية أنفسهم، وقالوا بالحرب الشعبية ومارسوها، وكانت النتيجة دائمًا واحدة!

ليس الهدف مما سبق؛ الدخول في بحث نظري حول ما إذا كان قد جرى تناول ما حدث سنة 1948؛ انطلاقًا من أن ميزان القوى هو القانون الذي يقرر نتائج الصراع أم لا؟ ما أسعى إليه، وهو في متناول أيدينا؛ انطلاقًا من

الواقع المحقق؛ أن القانون المذكور، حتى ولو جرى تناوله نظريًا، بدرجة أو أخرى في الأدب السياسي العربي حينذاك، لكنه لم يشكل أساسًا واعيًا للأداء العملي الذي أعقب نكبة 1948، وخصوصًا لناحية: الاقرار بمبدأ التفاوت الحضاري والعلمي وميزان (قانون) القوة بداهة، وأنه أساس الهزيمة، وكذلك إدراك نوع وحجم التفاوت وأسبابه وكيفية ردمه وتجاوزه.

الحدث المقدسي: يفرض الحدث الفلسطيني

انطلاقًا من قانون التراكم، ليس صدفة أن يتزامن الحدث المقدسي مع الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة، خاصة عندما اعتقد العدو الصهيوني أن القدس؛ باتت لقمة سائغة يستطيع ابتلاعها؛ ظنًا منه بأن التطهير والتهويد والاحلال والقمع والاستلاب، منذ استكمال احتلالها عامي 1948–1967؛ سيكسر مقاومتها وقدرتها على الصمود والتحدي والمواجهة، وأن التهميش الذي عانته وتعانيه المدينة وأهلها من الفلسطيني؛ الرسمي والفصائلي؛ كان قد أوهن عزيمتها، وأن التسابق العربي على التطبيع مع عدوها قد أنهى قضيتها، وأقفل المعركة حولها؛ سيرًا على هدى ما قررته خطة/صفقة ترامب، دون أن يرى كل هؤلاء أو بمعنى أدق تجاهلوا أن المعركة التي دارت وتدور في القدس، بحسب الباحثة هنادي لوباني؛ ليست معركة بين شعبين وتاريخين وهويتين، بل أن المعركة والقضية الأكثر بعدًا في مدلولاتها الصراعية؛ فهي التجسيد العملي للنكبة الفلسطينية المستمرة، وساحة الاشتباك المركزية بين جغرافيا استعمارية صهيونية، تهدف إلى تحقيق مشروعها الاحلالي على القدس/فلسطين وسرديته التوراتية عن "المدينة والأرض الموعودة" من جهة، وجغرافية ندية قائمة على مشروع فلسطيني عربي تحرري؛ يسعى إلى استعادة الحقيقة والحقوق التاريخية في القدس لمواطن الأصالة الفلسطينية العربية من جهة أخرى. قد يكون راهن كثيرون على حجم التحديات والمخاطر التي تهددت وحدة وفعالية الشعب الفلسطيني، وما تعرض له ضميره الجمعي كما ذاكرته الوطنية؛ من تكسير وتهشيم وتهميش تحت ضغط تحفيز تناقض الأبعاد المتعددة للشخصية الواحدة وعناصر تماسك الضمير الجمعي والذاكرة الوطنية ووضعها جميعًا تحت خطر الانفصام، والتي كانت تعمل دينامياتها، جنبًا إلى جنب مع عمليات؛ الاستئصال والإلغاء والاقتلاع والاستلاب وتبديد الوجود وإلغاء الهوية وتفتيت وإلحاق وضرب للرواية التاريخية، على طريق إحلال الكارثة الوطنية؛ بتلك الممارسات القاسية على مدى زمني تجاوز عمر النكبة الحقيقي، والتي كانت لها ترجماتها المادية والنفسية، على الشعب الفلسطيني الموزع على سبع تجمعات رئيسية أو يزيد؛ تنفصل عن بعضها البعض بعوائق؛ صحيح أنها مُختلقة وقسرية، ولكنها موضوعية أيضًا، وكان لا يكفي لعلاجها ترداد شعار: "وحدة الأرض والشعب"، وكأن شيئًا لم يحدث بعد ثلاثة أرباع قرن من نكبة 1948، والشتات البعيد أو القريب؛ إن بالمعنى الزمني أو الجغرافي، بما هو عليه من حيز مادي، كان علينا مهمة إدراك ما يحتويه من مؤثرات ومؤثرات مضادة وساحة مفتوحة لغير لاعب يملك كل واحد منهم أدواته وقدرته على الفعل من ضمن إمكاناته ووعيه لهدفه وممارسته، خاصة في ظل تبدل الأولويات الرسمية الفلسطينية؛ من التحرير وإنهاء وجود العدو إلى التسوية والاعتراف بوجوده وسيادته، بما في ذلك على الجزء الأكبر من القدس التي أسموها: غربية! لهذا كله؛ لم يكن الحدث المقدسي إلا حدثًا فلسطينيًا بامتياز؛ فعندما نادت القدس؛ لبت غزة، وعندما لبت غزة؛ نهضت اللد، وعندما نهضت اللد؛ قامت رام الله، وعندما قامت رام الله؛ حضرت فلسطين بكامل جغرافيتها وتاريخها، وعندما حضرت فلسطين، امتلأت ميادين؛ عمقنا القومي والأممي.. إنه الحدث المقدسي الذي

تحول إلى فلسطيني، وحمله على أكتافه؛ الجيل الفلسطيني الذي تعرض على مدى ثلاثين سنة متواصلة لأكبر عمليات كي وصهر وتزييف وتجريف للوعي، لُيسقط بذلك معادلات بُنيت وحدود رُسمّت وقواعد اشتباك حُددت ومسار من الأوهام والتسويات والمفاوضات؛ عملت طوال الوقت على اختزال فلسطين ما قبل 1948، ووضعها في دولة على أقل من فلسطين ما بعد 1967؛ "فما أكبر الفكرة وما أصغر الدولة!".

الحدث الفلسطيني: إعادة موضعة للتاريخ الصحيح

خلال مرحلة أوسلو؛ انشغل كثيرون بأسئلة مثل: ما هو السقف السياسي للمرحلة؟ والذي كان نتاجًا لسؤال آخر حول ماهية المرحلة؟ حيث توهم كثيرون؛ أننا بتنا في مرحلة بناء الدولة، وحثوا الخُطى على وضع مؤسساتها على وهم أرض؛ أفقدتنا الوطن الذي لا يمكن أن يكون دونها دوله، وهذه ليست مسألة رغائبية أو إرادوية، بل تنطلق في تقييمها وتقديرها وتقريرها للحدث السياسي مهما كان كبيرًا، إلى المرجعية الفكرية للسياسة العليا كما السياسة الجارية وليس العكس، وهنا بالضبط؛ تأتي مكانة الأيديولوجية الصهيونية بوصفها مرجعية السياسة العليا، ومكانة هذه المرجعية في تقرير السياسات الفرعية والجارية، والتي كان من ضمنها الذهاب نحو تحرير العرب من فلسطين بعد أن جرى تحرير فلسطين من منظمتها، بالاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، وهنا كان جوهر الاستهداف من خلال عملية التسوية والمفاوضات والتطبيع، باعتبارها جزء من الاستراتيجية الصهيونية – الأمريكية؛ من كامب ديفيد وما بينهما وصولًا لاتفاقات "إبراهام"؛ فهل بعد كل ما جرى ويجري، وما جسده الحدث الفلسطيني؛ ببعده القومي والأممي، من مجال لطرح سؤال: ما هو السقف السياسي للمرحلة؟

أعتقد جازمًا، أن السؤال الذي يجب أن يُطرح هو: كيف ننجز المهمة التاريخية التي أُعيد موضعتها في موقعها الصحيح؟ وهو أن هذا "الصراع" أو بالأدق التناقض الرئيسي مع العدو، ورغم كل محاولات تمويهه وتجميله وحرفه عن مساره الطبيعي وتغييبه أحيانًا، كان في كل مرة؛ يعيد الإفصاح عن نفسه بأنه صراع/تناقض وجودي – تناحري، لا يمكن أن يُموَه أو يُجمّل أو يُحرَف عن مساره أو يُغيّب، وإن جرى ذلك؛ فالتاريخ كفيل بالتصحيح، ولكن السؤال أيضًا: ماذا عن الفاعلين في التاريخ؟

بعيدًا عن القراءة المستعجلة أو العاطفية للحدث الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية المحددة؛ أجد أننا كفلسطينيين أمام مهمة ملحة، وهي كيف نحمي أنفسنا من عدم الرجوع إلى ذات خطأ الأسئلة التي وقعنا به، والذي لن يكون خارج امتلاك رؤية صواب لطبيعة وجوهر وآفاق الصراع/التناقض القائم؟

بهذا المعنى؛ نحن أمام مهمة تأسيسية؛ تحتاج ودون أدنى تأخير إلى إطلاق أقصى فعالية فكرية ممكنة لاستيعاب ما حدث وتقديم تفسير موضوعي له، لا تقاس صحته بكمية الكلمات التي تقال وبلاغتها، بل بمدى قدرتها على تشكيل بناء فكري متماسك يؤسس لرؤية واضحة أو مشروعًا للتحرير وبنى تنظيمية فاعلة وخطط وبرامج عمل ناجزة، حيث في إطار ما تقدم يتقرر مصير الهزائم والانتصارات التي قد تبقى على حالها أو تتبدل إلى نقيضها؛ تبعًا لعنصر إضافي يفسر لنا لماذا تطول الهزائم، ولماذا تتحقق الانتصارات، وهذا العنصر الإضافي هو العامل الذاتي الذي له طاقة تقريرية؛ سلبًا وإيجابًا، وفي صلب هذا العامل الذاتي مفهوم الإرادة الذي ثبت بالملموس في الحدث الفلسطيني القائم وما سبقه، أنه المُرتكز الذي يجب أن نعوّل عليه كثيرًا، والذي كان العدو يعمل باستمرار على احتلالها، وقيمة تحديد التأكيد على مسألة الإرادة كونها مسألة واعية، وأن احتلالها لا يكون

إلا من بوابة احتلال العقل والسيطرة عليه بـ فكرة "حتمية الهزيمة"، وهذه الفكرة أسقطتها حالة المواجهة والاشتباك التي دارت على مساحة فلسطين التاريخية، وعليه؛ نحن أمام مهمة إضافية، وهي كيف لنا أن نحافظ على إرادتنا الواعية متقدة على طريق كتابة التاريخ العربي الفلسطيني الصحيح؟

لقد درج القول أن المنتصرين وحدهم من يكتبون التاريخ، وهذا صحيح من حيث المبدأ، ولكن لا يجب أن ننسى أن للمهزومين إمكانية صناعته من جديد، ونحن لسنا بمهزومين حقيقة؛ فالصراع/التناقض الذي يدور حول الوجود، لا يمكن إلا أن يحسم ضمن قانون القوة، ورغم ميزان القوة المختل تاريخيًا، إلا أن شعبنا؛ استطاع أن يبني قوة دفاعية وهجومية مقدرة وتظهر فعّالية عالية، لكننا لا زلنا بحاجة لربط عناصر هذه القوة، وبمعزل عن أية ادعاءات لفظية معاكسة؛ بممارسة سياسة دفاعية هدفها حفظ وجود الذات، أي البقاء وسط حرب معلنة من قبل العدو على الوجود نفسه، وهذه ترقى لأن تكون مهمة تاريخية، بكل ما تعنيه الكلمة.

بكلمات محددة؛ هذه الأرض لا تتسع إلا لشعب وهوية واحدة، وهم أصحابها الأصلانيين الذين مُورس بحقهم الاقتلاع والتطهير العرقي والاحلال والتمييز العنصري على مدى زمني يتجاوز عمر النكبة الحقيقي؛ الثلاثة والسبعين، والتي قد نضع أسس تجاوزها بالبدء؛ من وضع حالة المواجهة والاشتباك القائمة، وفاتورة التضحيات التي دفعها شعبنا في "معركة سيف القدس"، كاستحقاق على مذبح حريته واستقلاله، في إطار حسابات سياسية استراتيجية، لا تنفصل عن مشروعها الوطني القائم على أولوية التحرير.

كتاب الهدف – 7 -

سيـف القـدس

منجزات معركة سيف القدس على ضوء محددات قياس نتائج الحرب غير المتماثلة

د. عابد الزريعي
مدير مركز دراسات ارض فلسطين للتنمية والانتماء

تخوض حركات التحرر الوطني معاركها، في ظل ميل موازين القوى لصالح المستعمر، وينصب نضالها على تغيير هذه الموازين لصالحها، ودفع المستعمر إلى الاستنتاج بأن الخسائر التي تلحق به؛ أكثر بكثير من الأرباح التي يجنيها من العملية الاستعمارية. لذلك فإن تقييم نتائج المعارك التي تخوضها حركات التحرر على طريق الوصول إلى هذه النتيجة، لا يمكن أن يستند الى المقياس الكمي المجرد القائم على حجم الخسائر المادية في البشر والسلاح. وهو المقياس الذي يعمل العدو دائمًا على تعظيمه، بشن حرب إبادة ضد المدنيين بشكل خاص، لثني حركة التحرر الوطني عن المضي في طريقها؛ إنما يتلخص المعيار الرئيس في تقييم هذه المعركة أو تلك، فيما أفرزته وغيرته من معادلات قائمة، بكل ما يترتب عليها من تأثيرات لاحقة. ومن أجل تحديد تلك المعادلات، فإن الأمر يحتاج إلى قاعدة ضبط، يتم على أساسها تحديد معالم التغيير سواء كان بالاتجاه السلبي أو الإيجابي.

يتلخص أول محددات القاعدة في أن عدم التماثل في القوى؛ يترتب عليه عدم تماثل في الأهداف، التي تأخذ طابعًا عسكريًا ردعيًا لدى المستعمر، بينما تتبدى كأهداف سياسية بالدرجة الأولى لدى حركة التحرر، وعلى ضوء هذا المحدد؛ يتم فحص النتائج بعد انقشاع غبار المعركة. وإذا كان عدم هزيمة القوة الأضعف في الحرب غير المتماثلة، يشكل أحد علامات انتصارها، فإن ذلك يشير إلى أن علامة الانتصار الناجزة؛ تتمثل في تمكن حركة التحرر من تحقيق هدفين مركبين هما: تعزيز وحدتها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية. وبالمقابل خلق التناقض في صفوف العدو، وبينه وبين حلفاءه من ناحية، وتعزيز شرعيتها ومشروعيتها الداخلية والخارجية. وبالمقابل التشكيك في شرعية ومشروعية العدو من ناحية ثانية، وعلى ضوء هذا المحدد يمكن أن نرصد ما حققته المقاومة الفلسطينية المسلحة من خوضها لمعركة سيف القدس على المستوى الفلسطيني تحديدًا، والذي يتبدى في خمسة نتائج اساسية تتمثل فيما يلي:

أولًا/ تجسيد الوحدة النضالية للشعب الفلسطيني:

اتسمت الوحدة التي تجسدت بين أبناء الشعب الفلسطيني على المستويين الجغرافي والديمغرافي، في مسار معركة سيف القدس؛ بطابعها النضالي التشاركي العملي. فقد شملت العملية النضالية جغرافيا؛ كل مساحة فلسطين التاريخية، وديمغرافيا كل أبناء الشعب الفلسطيني، في الوطن التاريخي والشتات. وقد تجسدت الوحدة عبر ترسيمين رمزيين؛ نهض الأول على قاعدة المساندة والمسؤولية النضالية بين الجزء والكل الفلسطيني، وتبدى ذلك في زحف جماهير فلسطين المحتلة عام 1948 للدفاع عن القدس، وتبلور على أساس أن المقاومة المسلحة في غزة قررت الرد الواعي على اعتداءات الاحتلال في القدس والضفة الغربية، والاستجابة لنداء المقدسيين لقيادة المقاومة في غزة؛ الأمر الذي يعني أن مهمة المقاومة في غزة ودوافع استخدام سلاحها لم تعد مقصورة على قطاع غزة، كما

حصل في المواجهات السابقة، وهي المعادلة التي بذل الاحتلال؛ جهدًا دؤوبًا لإدامتها. وقد جاء الإضراب العام الذي شمل الأراضي الفلسطينية جميعها، بمثابة التتويج للترسيم الرمزي الأول للوحدة النضالية الميدانية، بعد أن كان الاحتلال يقسّم فلسطين إلى وحدات ويستفرد بكل منها على حدة. أما الترسيم الرمزي الثاني فقد تكفل به الاحتلال الصهيوني الذي أثبت بطريقة تعامله مع الهبة الشعبية في فلسطين المحتلة عام 1948، أنه يتعامل مع شعب فلسطيني واحد وقضية واحدة، وذلك بمواجهته للهبة بذات أدوات القمع المستخدمة في الضفة الغربية، بإقامة الحواجز وإغلاق البلدات العربية واستباحتها بقوات "حرس الحدود"، وبالاعتقالات، وإفساح المجال للمليشيات اليهودية المسلحة لتمارس القمع بحماية الشرطة، بصورة منسوخة عما يقوم به المستوطنون في الضفة تحت حماية الجيش.

ثانيًا/ تعزيز الاشكال والخبرات النضالية:

أعادت المعركة الاعتبار للكفاح المسلح كشكل نضالي رئيس يتناسب وحالة الاستعمار الاستيطاني التي تعرضت لها فلسطين، والمتناغم مع الانتفاض الشعبي وكل أشكال العمل الجماهيري النضالي؛ حسب الواقع الموضوعي لكل ساحة من الساحات، وقدراتها وامكاناتها الذاتية. كما كشفت معركة سيف القدس عن تحسن وتطور الخبرة التقنية والتكتيكية لقدرات المقاومة العسكرية، مقارنة بالمواجهات السابقة سنة 2008، و2012، و2014، وقد عدد المعهد القومي الإسرائيلي للدراسات الأمنية التابع لجامعة تل أبيب ملامح هذا التطور، في تحسن المستوى التقني ومستوى دقة إصابة الأهداف والتأثير للصواريخ الفلسطينية. وكذلك في مستوى القيادة والسيطرة وفي مستوى التنسيق، وقد تبدى ذلك التطور في تعرض إسرائيل لخسائر لم تتعود عليها في الحروب السابقة ضد غزة. كما كشفت المعركة أيضًا عن مدى ما تتمتع به المقاومة من الإدارة الجيدة للصراع، وقدراتها الاستخبارية، وقراءتها لما يفكر فيه العدو ويخطط له، وتغلبها على ظروف الحصار المفروض عليها؛ إسرائيليًا ومصريًا، بما يعنيه ذلك أنها تستفيد من أوقات عدم المواجهة والاشتباك في العمل الدائم من أجل تغيير موازين القوى لصالحها.

ثالثًا/ تعزيز شرعية قوى المقاومة وطنيًا:

لقد شكل دخول سلاح المقاومة في غزة كإجراء حماية ودعم، على خط التأثير على الاحتلال في القدس؛ تحولًا استراتيجيًا، ومسارًا نضاليًا ووحدويًا جديدًا، ووضع الساحة الفلسطينية على أبواب تغيير بنيوي يسمح ببناء جبهة وطنية متحدة، وقد تعززت هذه الشرعية على مستوى الموقف والممارسة والفعل النضالي؛ بشكل موازي لغياب السلطة الفلسطينية، التي تكرست صورتها في الوعي الفلسطيني العام كأداة طيّعة لدى الاحتلال، لقمع أيّ مقاومة فعلية ضدّه. كما تعزز الوعي ـ خاصة في الضفة الغربية ـ بضرورة وامكانية تجاوزها، وأنها ليست؛ قدرًا محتومًا للحيلولة دون الاشتباك مع الاحتلال. إن تعزيز شرعية المقاومة في كافة أماكن التواجد الفلسطيني؛ يشير إلى فشل سياسة الاحتواء التي مورست خلال العقد الأخير، سواء من قوات الاحتلال نفسها أو من قيادات فلسطينية غادرت نحو مربع التسويات المعبر عن عجزها عن تحمل متطلبات المقاومة. سواء في فلسطين المحتلة عام 1948 أو في الضفة الغربية، حيث ما زالت أوهام التسوية تعيش في عقل قيادات السلطة الفلسطينية، وكون ذلك يرتبط في جوهره بمواقع القوى على السلم التراتبي للحركة الوطنية الفلسطينية، من حيث القوة والضعف والتقدم والتراجع، فقد

كرست المقاومة الفلسطينية المسلحة شرعيتها كأداة خلاص للشعب الفلسطيني، وذلك بعد فترة من التشكيك والإدانة الضمنية التي انخرطت فيها قوى وأطراف عديدة؛ الأمر الذي يفتح الباب على تقدم قوى جديدة وتراجع أخرى؛ الأمر الذي سيترك بصماته على الوضع الفلسطيني الداخلي على مسار الصراع مع الاحتلال.

رابعًا/ تعزيز شرعية قوى المقاومة قوميًا:

تجسدت خلال معركة سيف القدس الوحدة النضالية التشاركية بين الجماهير العربية، على قاعدة أعادة تصويب بوصلة الوعي السياسي والأخلاقي والحضاري لدى شعوب المنطقة نحو فلسطين، وبذلك رفعت المقاومة التضامن العربي ضد "إسرائيل" من تحت الأنقاض. وفي هذا المستوى؛ تمت عملية تلاحم بين الشتات الفلسطيني وجماهير الأمة العربية، خاصة في الأردن ولبنان حيث تطور الالتحام الى زحف نحو الحدود، وتمكن بعضهم من اجتيازها وحوكم في محاكم الاحتلال في فلسطين المحتلة عام 48، بينما استشهد آخرون على الأسلاك وهم يحاولون الاجتياز. بكل ما يعنيه ذلك من معاني ورموز. كما قادت إلى حصار أنظمة التطبيع العربي ووضعها في موقع دفاعي بعد اندفاعتها القوية خلال العام المنصرم، وشحنت إرادة القوى المقاومة للتطبيع التي عادت إلى الميدان بعزيمة واصرار على إسقاط التطبيع والمطبعين في هذه البلدان.

خامسًا/ تعرية وكشف الاحتلال دوليًا:

لقد قادت الهبة بأبعادها الشعبية والعسكرية المسلحة إلى فضح الاحتلال وكشف حقيقته الإرهابية العنصرية؛ الأمر الذي ترتب عليه جملة إنجازات تلخصت أولًا في استعادة التفاف القوى الدولية الشعبية المناهضة، إضافة إلى التضامن الذي أبداه عدد من مشاهير العالم والمنظمات الغربية المعنية بالإعلام وحقوق الانسان مع فلسطين، وكذلك في أوساط الحزب الديموقراطي الحاكم في واشنطن، ولدى الرأي العام الأمريكي بشكل عام. وثانيًا في تعرية القوى الدولية الداعمة للكيان. وثالثًا في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ووضعها على طاولة صناع القرار في دول الإقليم والعالم.

خاتمة:

هذه المنجزات الخمسة؛ تشكل الوجه الأول لمنجزات معركة سيف القدس المتعلقة بالجانب الفلسطيني، أما الوجه الآخر؛ فيتعلق بما أحدثته المعركة من جروح عميقة في جبهة العدو وهو موضوع يحتاج إلى معالجة منفصلة.

ديمومة الانتفاضة.. ومأسسة مشروع الخلاص الوطني

محمد صوان

كاتب سياسي فلسطيني/ سوريا

السؤال الفلسطيني اليوم: أين أصبح المشروع الوطني الذي تداعى خلال العقود الثلاثة الماضية على أيدي قوى وفصائل لم تعد فاعلة، وأصبحت أسيرة خطابها القديم؟

تأتي انتفاضة القدس على وقع إصرار المقدسيين بالصمود والبقاء في مقدساتها وأحيائها ثم انضمام غزة والضفة وأراضي عام 48 المحتلة والشتات، في سياق البحث عن أفق نضالي وسياسي جديد، وهو بحث لم يبدأ في الأمس؛ إذ نجد جذوره في تحركات جماهيرية ونضالية بدأت مع معركة تفكيك البوابات الالكترونية المحيطة بالأقصى 2015، ومعركة إسقاط التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى 2017، و معركة رفع الحواجز العسكرية من بوابات القدس 2020، و التصدي لمصادرة المنازل وإبعاد أصحابها الفلسطينيين من حي الشيخ جراح وسلوان وبقية ضواحي القدس 2021.

قدمت لنا القدس وغزة أفقاً ورؤيا دمجت بين الانتفاضة الشعبية والمقاومة المسلحة، وهو أفق يحتاج للتحول إلى برنامج سياسي ومشروع نضالي شامل، يتم الالتزام به في الضفة وغزة والقدس تمهيداً لتحويله إلى إطار جامع عبر انضمام أهلنا في أراضي فلسطين المحتلة عام 48 ومناطق اللجوء والشتات؛ فالمطلوب اليوم هو بناء إطار جبهوي متماسك ينطلق من ميادين النضال الجماهيري، ويؤسس لمعركة طويلة النفس عنوانها التشبث والبقاء في الأرض والدفاع عنها، ويندرج في سياقها شعاريْن سياسيين:

- الانسحاب الصهيوني بلا قيد ولا شرط من جميع الأراضي المحتلة، وتفكيك جميع المستعمرات، وكسر حصار غزة وإعادة إعمارها.
- إلغاء سياسة التمييز العنصري والضم الكولونيالي..!

الشعاران يكملان بعضهما؛ فإلغاء التمييز العنصري هو شعار لداخل الداخل، أما دحر الاحتلال فهو حق تأسيسي لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه بالعودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

خصوصية المشروع الصهيوني: إن قياس "قوة إسرائيل" في الفكر السياسي الفلسطيني يتم أحياناً بشكل يتراوح بين اتجاهين: كثيراً ما نسمع من يصفها بأنها "قوة لا تقهر" وبالتالي التساؤل: كيف يمكن مواجهتها وهي صاحبة جيش قوي وقوة نووية؟! بينما في الاتجاه الثاني نجد من يصفها بأنها "أوْهن من بيت العنكبوت"..!

إن إحدى ميزات المشاريع الاستيطانية، أنها تجمع في داخلها – خصوصاً في مرحلة ما قبل هزيمتها– تناقضاً مثيراً بين القوة والضعف في آن واحد، إلا أن مصادر القوة والضعف مختلفة، بما يخص فائض القوة، لذلك فإن الاستعمار الاستيطاني – على غرار الصهيونية – يعتمد على "مشروع عنف"؛ يقوده إلى درجات متفاوتة من الجرائم ضد الإنسانية، من الإبادة الجسدية إلى التطهير العرقي، إلى نظام "الديمقراطية الإثنية – لليهود فقط – وفي جميع الحالات يستعمل العنف المفرط بأشكاله المتعددة، بما في ذلك العنف البنيوي والعنف الأيديولوجي

للتخلص – بشكل أو بآخر – من أصحاب الأرض الأصليين عبر إقصائهم الجمعي، أو إلغائهم سياسياً وثقافياً، ويستمد المشروع الكولونيالي العنصري قوته من دمجه بين مركباته الثلاث "الاستيطان، الدين، القومية"، لكنه يعمل بالتدريج على تراكم القوة العسكرية بما في ذلك القوة النووية.

من جانب آخر؛ فإن المشروع الصهيوني الاستيطاني الذي يعتمد فائض القوة بمفهوم "القوة الخشنة" يعاني نقصان المسوّغ الأخلاقي؛ فالمشروع الاستيطاني لا يمكنه إلا أن يستعمل "العنف الزائد " والإقصاء والطرد والضم، والفصل العنصري، وما إليه.. كما أن النظام الاستعماري لا يستطيع الادعاء ولو نظرياً أنه "نظام ليبرالي أو علماني"، لذلك فإن الحديث عن "يسار" في المجتمع الاستيطاني ليس صحيحاً أو ملائماً.

المشروع الصهيوني واضح لا يتغير بتغير الائتلافات الحاكمة، وهو يقوم على السيطرة الكاملة على فلسطين كلها دون تحمل أي مسؤولية إزاء أصحاب الأرض الأصليين من جهة، ومن جهة أخرى لا يشير الحفاظ على الوضع الراهن، والاستمرار في فرض وقائع على الأرض – بدأب واضطراد – أن الافتقار إلى الرؤية الاستراتيجية، وإنما هي استراتيجية محكمة تقوم على إرادوية، هي نفسها نتاج التجربة "الإسرائيلية الناجحة" من وجهة نظر الصهيونية؛ فجنوح المجتمع الإسرائيلي إلى الوحشية الفاشية هي عملية مديدة مستمرة، لا تشمل المجتمع وحده بل الحركة الصهيونية – اليهودية أيضاً، وهي ناجمة عن المنطق الداخلي للصهيونية، وتدفع بالمجتمع الإسرائيلي إلى مزيد من الاستعلاء العرقي والتعصب والانغلاق.. من هنا فإن تصور إمكان قيام "معسكر سلام إسرائيلي " راشد في الأمد المتوسط، ليس إلا تعلقاً بحبال الوهم.

أي مشروع وطني نريد؟ ما دام الأمر كذلك، فإن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الجهد الفلسطيني نحو الأجل المباشر، والأبعد وربما التاريخي، دون تجاهل استيعاب التحولات الجارية في المضمار الفلسطيني والإقليمي والدولي، خاصة في ضوء تصاعد حركات التضامن والتأييد الدولي للقضية الفلسطينية.

وإذا صحّ أن "حل الدولتين"؛ أصبح محكوماً بالفشل، فهل يعني ذلك التخلي عن هذا الخيار؟!

ربما البعض يجيب: ليس بالضرورة؛ فمطلب إنهاء الاحتلال– حل الدولتين – لا يزال يحظى بدعم واسع دولياً؛ فنزع الشرعية عن الاحتلال،

وجلب قادته إلى محكمة الجنايات الدولية ممكن ومتيسر على مستويات أوسع وأعلى كثيراً مما لأي مطلب آخر. قد يُشتم منه "نزع الشرعية" عن "الجماعة الإسرائيلية"، وهكذا.. بينما يجدر بالاستراتيجية الفلسطينية الارتكاز إلى مطلب إنهاء احتلال عن جميع الأراضي الفلسطينية، وكسر حصار غزة، ذلك من منظور رفع تكاليف الغطرسة الإسرائيلية وفرض عزلة دولية عليها.

صحيح أن هذا الموقف مركب، لكنه يغني عن الدخول في نقاش يبدد الجهود ويستثير الخلافات بين أبناء الصف الوطني الواحد، بشأن المفاضلة بين "حل الدولتين" أو حل الدولة الديمقراطية الواحدة ما دام تحقيق أي منهما يتطلب نضالاً عسيراً طويل الأمد.. وإذا صح أن السلطة الفلسطينية العتيدة تؤدي دوراً محورياً في منظومة السيطرة، فهل يستتبع ذلك النضال لإسقاط هذه السلطة أو حلّها؟! مرة أخرى يعتقد البعض بأنه ليس بالضرورة، وربما لا ينجم عن حل السلطة تولي الاحتلال المسؤولية المباشرة عن الشؤون المعيشية للشعب، فيصبح هناك اشتباك يومي بين الناس والاحتلال دون حجاب عازل، وربما يترك الاحتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية

في الضفة لتسودها الفوضى والفلتان، ويعمد إلى فبركة "روابط قرى جديدة" أو "إمارات عشائرية محلية" تكون ألعوبة بيده، ويسيطر بواسطتها على مقدرات الشعب، ويقمع إرادته ونضاله.

وفي المقابل، ليس من المصلحة الفلسطينية ترك الحبل على غاربه إلى أجل غير معروف، ولذلك هناك ضرورة لاقتراحات وأفكار خلّاقة لتحسين أداء السلطة وتطوير دورها لتصبح فعلاً "حكومة في الأسر"، وبالتالي تمتنع بالتدريج عن التعامل أو الاتصال بالاحتلال في جميع المسائل، وبالتالي تركّز على ضمان الأمن والأمان الجماعي والفردي للمواطنين، وتوفير احتياجاتهم المعيشية الأساسية، في الوقت الذي يعاد الاعتبار لـ "م. ت. ف" ويعاد بناء مؤسساتها وفسح المجال لمشاركة حركتي "حماس والجهاد" في عضوية مجلسيها الوطني والمركزي، ولجنتها التنفيذية، بعد إجراء الانتخابات في الوطن والشتات وفق مبدأ " التمثيل النسبي". أيضاً هذه دعوة مركّبة، لكنها ذات مزايا، فهي من جهة تقلّص احتمالات أن ننتهي إلى حل "روابط القرى" أو "الإمارات العشائرية" الذي تخطط له "إسرائيل" فعلاً في حال أبدت السلطة تصلباً أو انحيازاً إلى مصلحة شعبها، وهو من جهة ثانية يقلل احتمالات نشوب نزاعات فلسطينية داخلية ربما تصبح عنيفة، مثلها في ذلك مثل أي صراع على السلطة.. كما أنه يطمئن المواطنين بأنهم لن يواجهوا الفلتان والفوضى، ويفسح المجال لمحاصرة "إسرائيل" وملاحقتها في المحافل والمحاكم الدولية، هذا كله يشير إلى أن مشروع الخلاص الوطني محكوم بنضال طويل النفس والأمد.. فما هي السمات الملائمة لنضال كهذا؟! يتعلق الأمر بداية بالنجاعة، مع إدراك أن جميع أشكال المقاومة مشروعة، بحيث يتاح إضعاف ركائز قوة المحتل العسكرية وكسر عنجهية الاستمرار لديه.. وتفادي استهداف المدنيين، كي لا يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية، على رأسها التماسك الاجتماعي داخل "إسرائيل" واستنفار الدعم الخارجي لها.

من هنا ضرورة النظر جدياً لأهمية ممارسة كافة أشكال المقاومة وعلى رأسها الانتفاضة الشعبية الشاملة، ودعوة الشعب بكل فئاته الاجتماعية وقواه السياسية للالتفاف حولها.. وصيانة اللحمة والوحدة الميدانية بين جميع مكوناته "الشتات، الضفة، غزة، القدس، أراضي عام 48 المحتلة" ويكون من أسمى أهدافها الحفاظ على الكيانية الجمعية للشعب الفلسطيني ممثلة بـ "م. ت. ف" – بعد إعادة بنائها – وعلى قيمها التحررية الوطنية والقومية الناجزة، كما يؤمل بأن تجعل هذه الانتفاضة الشعب الواقع تحت الاحتلال عصياً على السيطرة والتهميش، وعندئذ يفشل المحتل ويخسر سيطرته حتى لو ظلّت قوته العنفية قاهرة ووحشية.

من هذا المنظور؛ تحتل مسألة الوحدة واللحمة بين مختلف مكونات الشعب أهمية قصوى، فلا شك بأن "73 عاماً" من النكبة والتشظي أدت إلى تكوّن تجمعات لكل منها اهتماماتها وهمومها وقضاياها المباشرة، وإن كانت تجمع على أهداف التحرر والعودة وتقرير المصير فوق التراب الوطني.. وكذلك لا بد للاستراتيجية الوطنية من أن تعيّن في كل مرحلة تاريخية الهدف المركزي للنضال، وهو بلا شك في المرحلة الراهنة صد ودحر الاحتلال وتفكيك المستعمرات، وحماية المقدسات، وتجريم ممارسات التمييز العنصري، وكسر حصار غزة، والشروع بإعادة إعمارها.. وإذا كان ذلك يعني بأن يحتل أحد مكونات الشعب الصدارة في هذا النضال وأن تتوجه الجهود إلى دعمه، فإنه يفترض ألا يؤدي إلى إحساس المكونات الأخرى بأنها مهمشة، هذا من جهة، ومن جهة اخرى ألا تغيب حقيقة أن هذه المكونات عليها أن تتحمل مسؤولية دعم مركز ثقل العمل الوطني في كل مرحلة من المراحل، وفي هذا السياق يبدو أن الإعجاب بصمود أهلنا في أراضي 48 المحتلة، وبالحكمة والدراية السياسية التي تبديها

قياداتهم – باستثناء الحركة الإسلامية الجنوبية بقيادة منصور عباس – قد أدى بالبعض إلى إحلال الرغبات محل الوقائع؛ فباتوا يرسمون لهم دوراً لا يستطيعونه، ولا يأخذوا في الاعتبار وضعهم الخاص الذي يحتم عليهم أن يضعوا لنضالهم أهدافاً تستجيب لمصالحهم "كمكافحة ممارسات التمييز العنصري وظاهرة العنف المجتمعي، وسياسة مصادرة الأراضي والمنازل، وتهميش القرى والبلدات الفلسطينية"، وبالمثل لا يجوز أن يُترك أهلنا في الشتات دون دور ، في الوقت الذي يواجهون مسائل ومشاكل يجب النضال من أجل حلها مثل "الحقوق المدنية، حق التعليم والعمل والتنقل والتملك، وتحسين الظروف المعيشية، والمحافظة على رمزية المخيمات بوصفها الشاهد الحي على النكبة، والتمسك بحق العودة".

جوهر الصراع وطني وليس ديني

حاتم استانبولي

كاتب سياسي فلسطيني

القضية الوطنية الفلسطينية عمرها 73 عامًا، من ضمنها 20 عامًا من محاولات إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية عبر سياسات الإلحاق والإلغاء والتشريد والإفقار؛ 20 عامًا انتظر الشعب الفلسطيني من المجتمع الدولي أن يمارس مسؤولياته القانونية، لتطبيق القرارات الدولية التي اتخذتها الأمم المتحدة بمجلسيها أهمها قرار العودة 194؛ خلال ال20 عامًا، لم يكن هنالك أي تنظيم فلسطيني قد أُسس بعد، من أجل تحرير فلسطين، بل كانت الحركات السياسية، مُوَكِلة هذا العنوان للأنظمة العربية.

هزيمة حزيران المدوية، وما رافقها من تفكك وانكشاف للمنظومة الرسمية العربية، هيأت الظروف الموضوعية لانطلاقة الثورة الفلسطينية، وفتحت الباب لتأسيس التنظيمات الفلسطينية بكافة تلاوينها، منها من استمر ومنها من تلاشى عبر الالتحاق بالتنظيمات الأكبر، ولكن جميعها اتفقت على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي إطارها الشرعي، هذا الإطار الذي تعاملت معه الأنظمة العربية بشكل متفاوت، منها من اعتبره خصمًا ومنها من تعاطى معه على مضض ومنها من تعاطى معه بحذر شديد، هذه المواقف كانت متحركة تتصاعد وتتراجع وتتغير تبعًا لموازين القوى داخل منظمة التحرير الفلسطينية، لكن أكثرية الأنظمة العربية، كانت تعمل على ترويضها ودمجها في منظومتها السياسية، مستخدمة سياسة الدعم المادي، الذي حرصت على توظيفه من أجل التلاعب في المكونات الداخلية للمنظمة وتنظيماتها وقواها وشخصياتها.

مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية بكافة قواها؛ حققت إنجازًا رئيسيًا هامًا يتمثل في إعادة إحياء الهوية الجمعية الوطنية الفلسطينية، هذه الهوية التي أعادت الاعتبار لعدالة القضية الوطنية الفلسطينية، وحصرتها في إطار الظاهرة الوطنية الفلسطينية، في ذات الوقت اتسم مفهوم تحقيق العدالة الفلسطينية مجموعة من الاشكاليات بين القوى الفلسطينية تمحورت حول جوهر مفهومها (العدالة) وأدوات ووسائل تحقيقها.

الثامن من ديسمبر عام 1987 شكل تحولًا نوعيًا في أدوات وأساليب النضال الوطني الفلسطيني عندما نقلت الانتفاضة الفلسطينية مركز الفعل الفلسطيني؛ من الخارج الى الداخل الفلسطيني؛ الانتفاضة التي شكل الحجر فيها أداة المواجهة الميدانية، وأصبح الحجر والعلم حدًا فاصلًا بين مرحلتين في النضال الوطني الفلسطيني؛ الانتفاضة، حيث مكانها وزمانها وطابعها وأداء قيادتها الميدانية التي وحدت شعاراتها الوطنية العامة انسجامًا مع سمتها الوطنية التحررية؛ شكلت ثنائية الحجر والعلم الفلسطيني؛ السمة العامة في المواجهة الفلسطينية لعدوانية إسرائيل الاحلالية؛ الانتفاضة الوطنية الفلسطينية، وضعت إسرائيل العدوانية، وحلفائها في مواجهة شعوب العالم التي تضامنت بكافة الأشكال مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية التحررية؛ الانتقاضة، فرضت ايقاعًا وطنيًا جديدًا في شكل وأسلوب المواجهة، لم تستطع إسرائيل الاحلالية، من ايجاد مبررات مقنعة لتسويق عدوانها واحتلالها الإحلالي.

النظم الاشتراكية، والقوى الوطنية والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني في دول العالم، عبروا عن تضامنهم ودعمهم للشعب الفلسطيني وانتفاضه. الانتفاضة فرضت ايقاعًا يحمل كافة التلاوين الفكرية والسياسية والثقافية ووحدتها برمزية الحجر والعلم.

استطاعت عدسات الكاميرات الصحفية الحرة من نقل الصورة الوحشية لممارسات إسرائيل الاحلالية العدوانية؛ من تكسير للأيدي والأرجل وترك الكلاب تعتدي وتنهش أجساد الفلسطينيين، مما أدى إلى كشف عدوانية إسرائيل أمام العالم وسقطت صورة إسرائيل الديمقراطية؛ استطاع الحجر الفلسطيني أن يشكل عامل توازن في الوعي العام بين عدوانية الاحتلال وعدالة القضية الوطنية الفلسطينية.

الحجر الفلسطيني وحد أداة المواجهة الوطنية الفلسطينية الشاملة، بكل قواها الاجتماعية والسياسية، تحت راية علم فلسطين؛ من أجل الحرية وحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره على ترابه الوطني.

الانتفاضة الأولى من أحد أهم نتائجها أنها وحدت الجبهة الثقافية الوطنية الفلسطينية، بكل أدواتها ووسائلها التي عكست الجوهر التحرري الوطني للقضية الفلسطينية؛ الانتفاضة الأولى؛ أعطت دفعًا ودعمًا للقوى الوطنية الديمقراطية الفلسطينية التي قدمت نموذجًا للقوى الوطنية والديمقراطية العربية من أجل تحقيق حريتها وديمقراطيتها، هذه الصورة التي نتجت عن الانتفاضة وكان لا بد من تمزيقها وإدخالها في صراع مع ذاتها ومع حواضنها العربية والعالمية، حيث كانت الحالة الوطنية الفلسطينية العامة تحمل في داخلها كل الاتجاهات الفكرية من يمينها إلى يسارها.

في ديسمبر عام 1987، أعلنت حماس عن تأسيسها، هذا التأسيس الذي اتخذ قراره في المكتب السياسي لحركة الاخوان المسلمين في الأردن (تصريح الدكتور رحيل غرايبة رئيس المكتب السياسي لحركة الاخوان في الأردن أطلقه في برنامج المشهد على قناة ال BBC مع جوزيل خوري في تموز عام 2019)؛ نشرت حركة حماس ميثاقها الأول عام 1988 الذي حدد أنها جزء من حركة الإخوان المسلمين، حيث حددت رؤيتها وأهدافها في إقامة دولة إسلامية في فلسطين؛ ظهور حماس في المشهد السياسي الفلسطيني ترك أثرًا كبيرًا في الوعي الفلسطيني، حيث بدأ انتقال من الوعي الوطني في الصراع إلى الوعي الديني، هذا أسَسَ لإبراز التعارض بين الوطني والديني، وهذا التعارض الذي استخدم من قبل بعض الأنظمة، ما قبل تأسيس حماس، في محاولات تقويض الأسس الوطنية للقضية الفلسطينية، واعتبار أن منظمة التحرير وفصائلها ومعاركها مشكوك في جدواها ومنافعها الدينية.

التحولات التي طرأت على العالم، من تراجع وتفكك المنظومة الاشتراكية، وانعكاسها على البنية الفكرية للتنظيمات الفلسطينية والعربية؛ أدى ذلك إلى حالة من الإرباك وعدم اليقين، هذه الحالة؛ أعطت التيار الديني الأخواني والسلفي؛ المدعوم من قبل الأنظمة العربية، إمكانية للتمدد وتعبئة الفراغ الذي تركه انسحاب وتراجع الفكر اليساري وقواه، لأسباب عدة ذاتية وموضوعية.

حماس تأثرت بعاملين؛ قرار نشأتها ومكان فعلها، هذان العاملان تحكما في سلوك حماس السياسي والميداني الذي عكس التعارض بين العاملين؛ نتيجة لعدم الثقة التي كان ينظر كلا منهما إلى الآخر.

العامل الأول؛ كان ينظر إلى أن تأسيس حماس يرفع الشرعية الدينية عن السلطة الفلسطينية ويعزز شرعيته التي هي عامل مهم لاستمرار تشريع دوره.

العامل الثاني؛ كان ينظر على أن تأسيس حماس هو اضعاف لدوره وشرعية تمثيله للشعب الفلسطيني، هذا التعارض ضُبِطَ لاحقًا بإطار الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل الاحلالية.

العامل الإسرائيلي؛ استثمر في البعد الديني للصراع من حيث إظهاره واعتباره؛ يشكل المظهر الرئيسي للتناقض بين اليهودية والإسلام.

اتفاقية اوسلو بإسقاطها جوهر العدالة الفلسطينية التي تتمثل بعدالة المخيم التي انطلقت الفصائل والقوى على أساس تحقيقها، الاعتراف السياسي بإسرائيل الاحلالية وحقها شَرَعَ الرواية الدينية اليهودية التي قامت على أساسها فكرة تأسيس إسرائيل الاحلالية.

اتفاقية وادي عربة التي سُوِقَ لها على أنها سلام بين أبناء إبراهيم أمعنت في تغييب الوطني لصالح الديني.

التناقض المركب الذي ظهر بدخول العامل السياسي الديني، وتراجع الوطني التحرري؛ أدخل القضية الوطنية الفلسطينية في إطار جديد للصراع، يتمحور حول مشروعية العدالة الإلهية بين المشروعية اليهودية والمشروعية الإسلامية، هذا الشكل الديني للصراع استثمرت فيه الحركة اليهودية الصهيونية، لإظهار أنه يقوم على أساس أن الإسلام له دوله ومرجعياته والمسيحية لها دولها وفاتيكانها ومرجعياتها، أما اليهودية فلها الحق بأن يكون لها مكانها ودولتها ومرجعيتها، هذا الذي استندت إليه إسرائيل الاحلالية في حركتها السياسية والدينية، في تشريع وجودها وممارساتها؛ مستثمرة في الرواية الدينية اليهودية، وما يسندها في الروايتين الإسلامية والمسيحية.

الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ استثمر في خلفيته الإخوانية وعلاقاته بمرجعية حماس لضبط ايقاع سلوكها؛ حماس مع اشتداد الصراع مع إسرائيل الاحلالية؛ أصبحت تبتعد عن مرجعيتها، مما أدى إلى طلب مغادرتها الأراضي الأردنية وأصبحت حركتها تعتمد على متطلبات استمرار دورها السياسي والديني.

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات أصبحت حماس في حل من التزامها الضمني مع السلطة التي بادرتها الشعور البارد، في محاولة لرأب الصدع بين فتح وحماس من خلال الاحتكام لصناديق الاقتراع التي أعطت حماس نتائج تمكنها من تشكيل الحكومة الفلسطينية، هذه النتائج التي ألغيت نتيجة للضغط الإسرائيلي – الأمريكي وأسس للفصل السياسي لغزة عن الضفة، حيث بدء فصلًا جديدًا؛ من الصراع الداخلي الذي أخذ شكل الطلاق الحاد وظهر مركزين للقرار الفلسطيني.

الأسوأ أن الصراع الفلسطيني – الفلسطيني؛ خرج إلى المحيط العربي والدولي وساهم رئيس السلطة الفلسطينية في تصعيد الصراع من على منبر الأمم المتحدة الذي التقطته إسرائيل للترويج أن الحالة الفلسطينية لا يمكن التعامل معها، حيث السلطة لا تملك القرار الجمعي وحماس الإرهابية لا يمكن التعامل معها، إلا إذا تخلت عن إرهابها وسلاحها واعترفت بإسرائيل اليهودية.

استثمرت إسرائيل في المقاربة بين حماس والتيارات الدينية التي استخدمت مفهوم الجهاد للترويج لإرهابها في المجتمعات العربية والغربية، حيث قدمت خطابًا إعلاميًا يظهر تعاطفها مع ما تعرضت له بعض الدول الغربية وتشيع أنها تتعرض لذات الإرهاب الإسلامي في إشارة إلى حماس.

الجولة الأخيرة من الصراع؛ استطاع الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده؛ من إعادة الصراع إلى جوهره على أنه صراع بين أحقية تحقيق العدالة الفلسطينية وبين عدوانية الاحتلال الاحلالي الذي يمارس عدوانه على الشعب الفلسطيني منذ 73 عامًا.

مرة أخرى؛ تحاول الماكنة الإعلامية لإسرائيل وحلفائها ومراكز دراساتها للترويج على إنها تتعرض لهجمات حماس الإرهابية وتظهر أن الصراع جوهره ديني بين أحقية إسرائيل اليهودية وحماس الإسلامية الإرهابية، يدعمها في ذلك واشنطن وحلفائها؛ عبر تأكيدهم أن لإسرائيل العدوانية الاحلالية الحق في الدفاع عن النفس، ويتناسوا حق الشعب الفلسطيني في دفاعه عن نفسه من عدوانية إسرائيل الصهيونية الاحلالية على مدار 73 عامًا.

الشعب الفلسطيني؛ أعاد التأكيد على أن الوطني التحرري هو الإطار الذي يعكس سمة المرحلة التحررية الوطنية، والاستمرار في إظهار الصراع على إنه صراع بين حماس وإسرائيل هو لمصلحة استمرار عدوانية إسرائيل التي تريد بمساعدة حلفائها الإقليميين والدوليين في ترويض الاتجاهات الأكثر يمينية في حماس؛ من أجل اعطائها دور سياسي تمثيلي بشرط التوقيع على المساومة الدينية.

إسرائيل حققت على مدار 73 عامًا الاعتراف الدولي عام 1948 والاعتراف العربي عام 1967 بعد موافقتها على قرار 242 والاعتراف السياسي من خلال الاتفاقيات المبرمة؛ من كامب ديفيد متى اتفاقيات إبراهام، مرورًا بوادي عربة أوسلو التي أعطت الشرعية باسم أصحاب الأرض والحق؛ إسرائيل تسعى لأخذ المشروعية الدينية؛ من قوة دينية. وفي هذا الصدد، فإن حماس وقيادتها عليها أن لا تقع في الأفخاخ المنصوبة لها وعليها أن لا يدغدغها الشعور بدور أكبر من واقعها ودفعها لاتخاذ مواقف تعمق الديني على المصلحة الوطنية الفلسطينية الجامعة التي خرجت الجماهير الفلسطينية في كل أماكن تواجدها من أجل أن تؤكد أن جوهر القضية هي تحقيق عدالة المخيم الفلسطيني الذي هو عنوان القضية الوطنية منذ 73 عامًا.

لحماس فرصة تاريخية في استثمار الانجاز الفلسطيني لتخرج من عباءتها الدينية لمصلحة العباءة الوطنية الجامعة.

فلسطين بين التطبيع والمقاومة

د. ماهر الطاهر

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ سوريا

قضية فلسطين؛ خاصة بعد معركة سيف القدس بكل معانيها؛ تؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ الصراع مع الصهيوني الاستعماري على أرض فلسطين، وعليه فإن هناك مجموعة من النقاط التي طرحتها هذه المعركة:

أولًا: إن معركة سيف القدس والانتفاضة الشاملة في عموم أرض فلسطين؛ شكلت تحولًا استراتيجيًا في مواجهة الاحتلال عندما أعادت الاعتبار لمعنى فلسطين، حيث جرت محاولات متواصلة لتشويه هذا المعنى وتجزئة القضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني في الحديث عن أراضي محتلة عام67؛ غزة؛ الضفة؛ القدس ومناطق ال48 ومخيمات اللجوء. وكأننا مجموعات سكانية متناثرة. وكان هذا في قلب المخطط الصهيوني، خاصة بعد توقيع اتفاقات أوسلو المذلة التي أراد من خلالها قادة الإرهاب الصهيوني ضرب وتمزيق مشروع التحرر الوطني الجامع للشعب الفلسطيني.

انتفاضة القدس ومعركة سيف القدس؛ أكدت وحدة الأرض ووحدة الشعب ووحدة الهوية والمصير لشعب واحد موحد هدفه الواضح وغير القابل للجدل هو تحرير فلسطين كل فلسطين؛ من بحرها إلى نهرها، لأن الرواية الفلسطينية لم تبدأ عام 1967، بل بدأت منذ وعد بلفور ونكبة 1948، وتشريد الشعب الفلسطيني في كل أصقاع الأرض.

إن انخراط أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، في اللد وحيفا ويافا وعكا وإم الفحم؛ أعطى رسالة واضحة للجميع بأنه لا تعايش مع المشروع الصهيوني، وأن الصراع هو صراع وجود بكل معنى الكلمة.

ثانيا: إن هزيمة الكيان الصهيوني إمكانية واقعية، وهذه حقيقة كرسها انتصار المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله المقاوم عندما تم تحرير جنوب لبنان عام2000، وتعمقت هذه الحقيقة عام 2006، وازدادت عمقًا في المواجهات والحروب التي شنها العدو الصهيوني على قطاع غزة منذ عام 2008، والصمود الأسطوري لشعب فلسطين، وتجذرت هذه الحقيقة بشكل ساطع في معركة سيف القدس، حيث انهالت صواريخ المقاومة وبشكل متواصل لتدك المدن الفلسطينية المحتلة، وفي القلب منها مدينة القدس، في ظل اختلال هائل في موازين القوى ومواجهة ما يسمى بالجيش الذي لا يقهر والذي لم يتجرأ ولن يتجرأ على الدخول مرة أخرى إلى قطاع غزة الباسل.

لأول مرة في تاريخ الصراع يتمكن الشعب الفلسطيني من التحكم في أرض فلسطينية صغيرة الحجم؛ يمتلك فيها إمكانيات تسليحية لا تقارن بما يملكه كيان العدو؛ من أسلحة دمار وقتل وإرهاب، ولكن شعبنا تمكن من أن يزرع الرعب والهلع في قلوب مستوطني هذا الكيان؛ بإرادة لا تلين وهذا تحول سنتلمس نتائجه ومعانيه في المرحلة القادمة.

ثالثا: لقد وجهت معركة سيف القدس؛ ضربة قاسية لما سمي بالتطبيع بين بعض الدول العربية التابعة والخانعة التي وقعت اتفاقات تحالف مع الكيان الصهيوني واعتقدت واهمة بأن هذا الكيان سيوفر الحماية لعروشها، لتكتشف

اليوم أن من راهنت عليه عاجز عن حماية نفسه أمام ضربات المقاومة وأمام إصرار شعب مكافح سيواصل جهاده وكفاحه مهما كان الثمن.

إن خروج الجماهير العربية في العواصم العربية والإسلامية والعالمية؛ أكد بأن شعوب المنطقة تلتف حول القضية الفلسطينية وأنها تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه المرير، وأن كل محاولات تزييف وكي الوعي وتشويه الحقائق وصلت إلى طريق مسدود وأن مصيرها الفشل الذريع.

إن المعركة التي نخوضها اليوم قبل أن تكون معركة عسكرية وسياسية هي معركة بين نهجين وبين ثقافتين؛ نهج الاستسلام والرضوخ ونهج المقاومة والشموخ، وكانت معركة القدس ببعدها الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي؛ بمثابة استفتاء لتكريس خيار المقاومة والمواجهة والصمود.

رابعا: إن توقف إطلاق النار المؤقت بين قطاع غزة وكيان الاحتلال لا يعني توقف الانتفاضة والمواجهة اليومية مع الاحتلال وتصعيد هذه المواجهة وصولا لانتفاضة شاملة وعصيان شامل واشتباك متواصل على امتداد الأرض الفلسطينية لإزالة الاحتلال عن أرضنا وبلادنا، وهذا هو جوهر ما يحيط بنا من مخططات ومشاريع واستنفار قوى إقليمية ودولية لوقف المعارك، هدفه الحقيقي استهداف فكرة المقاومة والمواجهة، لأنهم يدركون تمامًا ما معنى استمرار انتفاضة فلسطينية شاملة في ظل صمود محور المقاومة وتحقيق إنجازات كبرى على مدى السنوات الماضية؛ صمود سوريا الكبير وإفشالها مؤامرة كبرى استهدفت وجود هذا البلد العربي المقاوم وصمود المقاومة اللبنانية وتشكيلها لقوة ردع استراتيجية وصمود الشعب اليمني ومقاومته والشعب العراقي ومقاومته وصمود الجمهورية الإسلامية الإيرانية وصبرها الاستراتيجي وقوة ردعها، هذا الصمود الحقيقي لمحور المقاومة وفي قلبه صمود شعب فلسطين؛ بدأنا نلمس نتائجه عبر الكثير من التطورات في المشهد السياسي؛ إقليميًا ودوليًا.

خامسا: علينا الحذر الشديد واليقظة الكاملة لما سنواجهه في المستقبل القريب من تحركات جادة ومتواصلة من أطراف دولية وإقليمية ورجعية عربية لمحاولة إجهاض نتائج الانتصار الذي تحقق والعودة إلى سياسة الخداع والتضليل والحديث عن العودة للمفاوضات عبر اللجنة الرباعية وغيرها، وإعادة الحديث عن ما يسمى بحل الدولتين، في ظل إدارة أميركية جديدة برئاسة بايدن سوف تعمل لإيجاد حل سياسي، وهذا كله هدفه الأساس حماية الكيان الصهيوني ليستمر في الاستيطان التهويد وفرض الحقائق على الأرض.

إن الطريق الأساسي بالنسبة لنا كشعب فلسطيني؛ أن نواصل الكفاح وأن نعمل باتجاه بناء وحدة وطنية فلسطينية حقيقية وجادة؛ تقوم على أساس إلغاء اتفاقية أوسلو وسحب الاعتراف بكيان العدو وإنهاء التنسيق الأمني وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركة كافة القوى الفلسطينية ضمن إطارها على أساس برنامج سياسي جديد؛ يستند لخيار المقاومة كخيار استراتيجي في مواجهة الاحتلال، وبدون ذلك لن تستقيم الأمور في الساحة الفلسطينية، لأن استمرار الرهان البائس على مفاوضات وحلول سياسية لن يكون نتيجته سوى استمرار وتعميق الانقسام وهذا ما يحلم به العدو الصهيوني.

ما بضيع شعب وراه مقاومة

هنادي لوباني
كاتبة وباحثة فلسطينية/ كندا

تأتي الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يسطر ملحمته بهبات القدس الأبية، وصواريخ وثبات غزة المقاومة، وبطولات الداخل الفلسطيني، ومواجهات الضفة المنتفضة، والدور الفعال للشتات في إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد السياسي العربي والإسلامي والعالمي وزخمهم الإعلامي. في منتصف نيسان ٢٠٢١؛ تفجرت هبة باب العامود ضد الحواجز الحديدية في ساحته، والتي تمكن من خلالها الفلسطينيون من استعادة حيزهم الاجتماعي والنضالي، وما أن هدأت هبة باب العامود حتى تفجرت هبة المسجد الأقصى ضد اقتحامه من المستوطنين والجنود والاعتداء على المصلين بالضرب. تزامنت هذه الهبات مع الصمود الأسطوري لأهالي الشيخ جراح في وجه قرار المحكمة العليا الإسرائيلية لتنفيذ طرد أربع عائلات فلسطينية من الحي ونقل ملكية بيوتهم لصالح شركة «نحلات شمعون» الاستيطانية، وهي جمعية استيطانية تعمل لصالح ٤٠ عائلة يهودية مهاجرة من جورجيا وتدعي ملكية أرض "كرم الجاعوني". تفاعل فلسطينيو الداخل بشكل واسع مع هبات القدس لتتحول المظاهرات، بعد استشهاد موسى حسونة في مدينة اللد على يد مستوطن يهودي، إلى انتفاضة شاملة في جل مدن الداخل، ولا سيما في ما يسمى "المدن المختلطة"، في عكا ويافا وحيفا واللد؛ تصدرت فصائل المقاومة في غزة الدفاع عن القدس بإطلاقها عملية «سيف القدس» التي أظهرت تطور نوعي في قدرات فصائل المقاومة ووضعت الكيان الصهيوني من "تل أبيب" إلى "رامون" في مرمى أكثر من ٣٠٠٠ صاروخ، أي قرابة ٥٠٠ صاروخ في اليوم الواحد، وما أن بدأ جيش الاحتلال عدوانه العسكري على قطاع غزة حتى خرجت مظاهرات محدودة في الضفة الغربية؛ سرعان ما تصاعدت وتيرتها وانتشرت بكثافة لتشمل مختلف أرجاء مدن الضفة ومخيماتها، في الخليل ورام الله والبيرة وبيت لحم وسلفيت وقلقيلية وجنين وطولكرم وأريحا ونابلس.

وفي يوم استثنائي من ١٨ أيار؛ كلل إضراب الكرامة توحيد الصف الجماهيري الفلسطيني، وذلك باستجابة مدن الداخل والضفة والقدس ومخيمات العودة في لبنان وسوريا والأردن لإضراب شامل؛ شل كافة مناحي الحياة التجارية والتعليمية، بما فيها المؤسسات الخاصة والعامة، كما المشاركة الواسعة في المظاهرات الجماهيرية والفعاليات الوطنية في أغلب مدن فلسطين والاشتباك مع الجنود في مناطق التماس في الضفة والقدس؛ ارتقى على إثرها ثلاثة شهداء على مدخل البيرة الشمالي وحاجز "بيت ايل". خرجت مسيرات حاشدة في مخيمات لبنان والأردن وسوريا، وعمت مظاهرات التضامن المدن العربية والعالمية نصرة للشعب الفلسطيني، وفي حين واصل الجيش الإسرائيلي عدوانه لليوم التاسع على التوالي بأكثر من ٥٠ غارة على المنازل والعمارات السكنية للمواطنين في مناطق شرق وشمال وساحل مدينة غزة بعدد من القذائف الصاروخية؛ جددت فصائل المقاومة قصف عسقلان و"أسدود" ودكت قذائف الهاون والصواريخ مواقع "إيرز" و"علوميم" و"نتيف هعتسرا" و"أشكول" و"نير عام" و"سديروت"، بالإضافة إلى موقع "نحال عوز" و"فجة" العسكري.

لذكرى النكبة هذا العام مذاق خاص؛ اليوم يتنقل الحنين من حيز زمان فلسطين الفردوسي المفتقد إلى حيز الاشتباك في الحاضر وضمنه، وتنفلت الحكايات والذكريات من تعداد نكباتنا ومآسينا لتمضي بنا قدماً إلى كل ساحات فلسطين تأكيداً على عودتنا وحقنا في كل ترابها. ما يميز الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة الفلسطينية هو تجدد رؤية الماضي على ضوء انتصارات الحاضر الملموس، وامكانات مستقبل مشرق على بعد يوم من الآن. في ذكرى النكبة هذا العام، لم نهرب إلى الماضي من سوداوية الحاضر، بل عدنا إلى مربع الصراع الأول لنكتب فصلاً جديداً مشرفاً عنوانه وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده وتواجده، وبكل مكوناته، ومن خلال توحيد آماله الثورية وخياره النضالي بالمقاومة المسلحة والانتفاضة الشعبية. في ذكرى النكبة هذا العام، نحن في الساحات كشعب واحد، تحت علم فلسطين الواحد، فداء قضيتنا الواحدة. في ذكرى النكبة هذا العام، بددنا الحلم والمشروع الصهيوني بـ "أرض بلا شعب"، والذي سعى جاهداً وبشكل ممنهج لأن يزهق الحقيقة في أننا شعب واحد، وأن يمزق الحق في لحمة الشعب والأرض من خلال عمليات التطهير العرقي التي ما زال يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشتات الفلسطيني بنفيه خارج أرضه ورفض حقه المشروع بالعودة، وتقطيع أوصال فلسطين وتشتيت شعبنا داخلها في حبوس جغرافية معزولة عن بعضها البعض (حبوس أوسلو في الضفة الغربية، وحبس المواطنة في الداخل الفلسطيني، وحبس غزة، وحبوس "القدس الكبرى")، وضمن جماعات متفرقة ومتناحرة، وبلا إرادة سياسية وسبل نضالية موحدة في وجه نكبة مستمرة لاستعمار استيطاني احلالي دينه وديدنه إلغاء الشعب الفلسطيني من الوجود؛ فالنكبة تحدث كل يوم في فلسطين وفي مخيمات الشتات، هي ليست حدثاً ماضٍ يجري تذكره، وإنما تاريخ يضج بكوارثه المتنقلة وكان يهدد باجتياحنا إلى تخوم التمزيق والضياع؛ من التهجير الكبير في ١٩٤٨ إلى المجازر وسرقة الممتلكات وهدم المدن والقرى؛ الحكم العسكري والاحتلال وروابط القرى والحروب والاجتياحات والحصار؛ الاستيطان والمستعمرات وجدار الفصل وكاميرات المراقبة؛ مصادرة الأراضي وسرقة الماء واقتلاع الأشجار؛ الملاحقات والاعتقالات والتصفيات وهدم البيوت واحتجاز جثمانين الشهداء؛ الطمس والمحو وتهويد وأسرلة القدس والداخل الفلسطيني؛ تهميش الشتات والتهجير من المخيمات وتدميرهم، وخطط الترانسفير في غزة والضفة والقدس والداخل الفلسطيني، وصولاً إلى المفاوضات والاتفاقيات، وتشظي الحالة الوطنية والانقسام السياسي، وسيادة ثقافة الهزيمة وقلب القيم وإفساد الذاكرة، وتخلي القيادة عن مشروع التحرر الوطني لصالح أوسلو وبناء السلطة ومؤسساتها القائمة على منظومة التنسيق الأمني؛ ظن الكيان الصهيوني أنه أسقط الرواية الفلسطينية من ذاكرة التاريخ ووجدان الشعوب، وأطفأ جذوة الصراع، وحصن وجوده في قلب العالم العربي والإسلامي بالتطبيع، وضمن تفوقه الاستراتيجي من خلال إنتاج "الفلسطيني الجديد، بتوصيف خطاب كيث دايتون؛ الفلسطيني المحاصر في غزة وكنتونات الضفة وغيتوهات القدس والداخل ومخيمات البؤس في الشتات؛ المسلوب الإرادة والوعي؛ المحايد حد المبالغة؛ المنهمك في شؤون حياته الذاتية ومصالحه الخاصة ولقمة عيشه؛ المستند إلى هويات فرعية أو مرجعيات مختلفة ومتضارب في خياراته ومطالبه ومقاصده بين التطبيع أو التعايش أو حل الدولتين؛ الموظف أو العامل المطواع للمنظومة الأمنية والاستقرار في ظل الاستعمار، أو رجل الأمن البارع في تفريق المظاهرات وقمع الناس والحريات.

وإن المستعمِر يخط صفحات رواية التاريخ ويسودها بسرديته الرسمية وفائض قوته ووهم سيطرته ومزاعم انتصاراته؛ هاضماً حقوق الشعب ومصادراً الأرض والتاريخ، فعلياً ومجازياً، فإن الشعوب ليست مجرد وسيلة لتحقيق غائية تاريخية تسلبهم إرادتهم وفعاليتهم وحريتهم، بل قادرون على مكر التاريخ في التاريخ، ورفض هيمنة المستعمِر، والوقوف في وجهه، والرد عليه، واسترداد ما فقد وطمس من خلال ممارسات المقاومة.

في رواية التاريخ إذن؛ هناك دائماً صفحات بيضاء تخطها الشعوب بسرود أزمنة وحقب جديدة، في تأريخ وتزمين لشبكة منظورات متقاطعة بين انتظار المستقبل وتلقي الماضي وتجربة الحاضر، وتجاوز للشروط الموضوعية والذاتية، وتسخير للإمكانيات، وتوظيف الممكنات بالإرادة والوعي والذاكرة وفعل المقاومة من أجل كتابة وصناعة تاريخهم بنفسهم. وفي الثاني من أيار؛ دوى الرصاص من سائق مركبة على حاجز زعترة مُصيباً الجنود الإسرائيليين؛ فاختلطت صيحته بـ «الله أكبر» مع صيحات الرهبان وآلاف المسيحيين الفلسطينيين في أزقة البلدة القديمة بعد أن اعتدى عليهم الجنود بالإهانات والضرب والاعتقال ونصب الحواجز وإغلاق المداخل لمنعهم من المشاركة في سبت النور بكنيسة القيامة.

يصادف ٢ أيار في الذاكرة الفلسطينية؛ قيام جيش الكيان بأول عرض عسكري في القدس المحتلة في عام ١٩٨٦. في 3 أيار؛ ارتفعت الهتافات في حي الشيخ جراح في مظاهرة حاشدة دعماً للعائلات الفلسطينية المهددة بالطرد؛ فتدفق الشباب والشابات غير مكترثين بالرائحة الكريهة من المياه العادمة التي يرشها الجيش على طرقات الحي، ولا بترديد المستوطنين لشعاراتهم المعادية للعرب وقيامهم بأعمال العربدة والاستفزاز، ومستذكرين نفس اليوم من العام ٢٠٠١، حين عقدت الحكومة الإسرائيلية الأمنية المصغرة اجتماعاً في مستوطنة "عوفرا" المقامة على الأراضي المصادرة من رام الله والبيرة لتعلن تمسكها بالاستيطان كسياسة إسرائيلية ثابتة، فيما صرح أرئيل شارون بعد الاجتماع إن «وادي الأردن سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية إلى الأبد». وفي حين تعرضت عائلات الشيخ جراح لمهاجمة كلاب المستوطنين، وسكب الحليب الفاسد، وإلقاء قمامة المراحيض على مداخل بيوتهم؛ عاش أهل البلدة القديمة ليلة مرعبة؛ بسبب المواجهات التي اندلعت مع المرابطين والمصلين على إثر اقتحام الجنود لساحة وداخل المسجد الأقصى، وتحول فيها المسجد على مدار ثلاث ساعات إلى ساحة حرب هدف من خلالها الكيان إلى تفريغ الأقصى، وإفساح المجال للمستوطنين لاقتحامه بمناسبة ما يسمى يوم "توحيد القدس" الذي يحييه الكيان في ذكرى احتلال شرقي القدس بمسيرة "رقصة الأعلام" واليا كان من المفترض أن يشارك فيها ٣٠ ألف مستوطن، في مخطط لفرض حق الصلاة العلنية الجماعية لليهود فيه. لقد امتدت المواجهات في الأقصى إلى باب العامود والشيخ جراح، واستمرت حتى العاشر من أيار حين اختلط دوي الصواريخ التي أطلقتها فصائل المقاومة في غزة مع صوت رشقات الرصاص في اللد؛ رداً على إطلاق المستوطنين النار على المتظاهرين. وما أن شن جيش الكيان عملية قصف عنيفة على قطاع غزة حتى انطلقت التظاهرات في الناصرة، وشفا عمرو، ويافا، وأم الفحم، وعين ماهل، وطمرة، وباقة الغربية، ومجد الكروم، وعرابة، وشقيب السلام، والبعنة، والزرازير، واللد، والرملة، وكفركنا، وجلجولية، وكفرمندا، وجديدة – المكر، وكفرقرع، فيما شهدت الضفة الغربية مسيرات حاشدة ومواجهات عنيفة في عدة محاور نصرة للقدس والشيخ جراح واحتجاجاً على العدوان والمجازر التي يرتكبها جيش الكيان في قطاع غزة، وتنديداً باستفزازات المستوطنين وقمع الشرطة لمدن الداخل. وهلل الجليل الأعلى مستقبلاً رشقات

صواريخ الغراند التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية من جنوب لبنان؛ دون تبني، في تهديد ووعيد للكيان، ووعد أن مخيمات العودة على العهد باقيين. وقاد الشباب الفلسطيني في فلسطين ومدن الشتات، من استراليا إلى كندا وما بينهما؛ حرب إلكترونية طاحنة على وسائل الإعلام البديلة وشبكات التواصل الاجتماعية حولت الفضاء الافتراضي إلى ساحة حرب مع الهاسبرا التابعة لوزارة الشؤون الاستراتيجية الصهيونية والذباب الالكتروني التابع لأنظمة التطبيع: خاضوا مناورات وحيل ذكية لخداع «خوارزميات الاضطهاد الممنهج في التكنولوجيا الرقمية»، بحسب توصيف صفية نوبل، وسياسات تنقية المحتوى، وحذف المحتويات، وتقليل التطبيق من إمكانية إعادة إرسال الرسائل بين المستخدمين، وحظر وإيقاف الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تشفير النصوص وتمويه الكلمات؛ وقصفوا المنصات والمواقع المناهضة للفلسطينيين بالتعليقات أو إلغاء المتابعة أو خفض تقييم المستهلكين (انخفض تصنيف الفيسبوك من ٤ إلى ٢.٦ نجمة)؛ وفعّلوا وسوم الهاشتاغ والصور ومقاطع الفيديو والرسائل المعلوماتية لتوثيق وفضح أعمال الجيش الإجرامية؛ تهاوت على إثرها خطوط الخطاب الإسرائيلي الدعائي؛ وانتصروا، من منصات عالم الإنترنت إلى عالم الموضة والفن وملاعب كرة القدم، في صناعة رأي عام متضامن مع السردية الفلسطينية؛ شعباً وقضية ومقاومة.

خرجت المقاومة الفلسطينية في غزة؛ منتصرة ومرفوعة الرأس، ورغم الجرح النازف، ورائحة الموت المنبعثة من كل بقعة وكل مكان، وشلالات الدم، وإبادة عائلات بأكملها، وسقوط أكثر من ٢٠٠ شهيد، وتدمير البنية التحتية وما خلفه العدوان من دمار وخراب هائل طال البشر والشجر والحجر؛ انتصرت المقاومة في غزة وسطرت ملحمة بطولية؛ نادرة في سجل وتاريخ الشعب الفلسطيني النضالي، ونقطة تحول مهمة في قواعد الاشتباك قوامها الرعب ومعادلة الحد الأقصى والسقف العالي، ورسمت بالحديد والدم استراتيجية جديدة لإدارة الصراع في المنطقة. انتصرت المقاومة في غزة، وبرهنت أنها قوة مقتدرة في وجه جيش الكيان، وقادرة على التأثير على تطورات المنطقة بكاملها. انتصرت المقاومة وقصفت القدس في يوم "عيدها الإسرائيلي" وأدخلت أعضاء الكنيست الملاجئ، وأطلقت صلياتها على "تل أبيب"، وشلت مطار "بن غوريون"، و"غوش دان" منشأة خط أنبوب نفط "إيلات" . عسقلان، وبهذا عرت فشل المنظومة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية التي أخفقت في التنبؤ بتقدير قوة المقاومة الفعلية في ظل تحذيرات من إطالة أمد العملية، لأنها دخلت مرحلة «التوحُّل»، الأمر الذي قد ينقلب على "إسرائيل" سلباً، بحسب ما رأى المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل. انتصرت المقاومة في غزة كمدافع بطولي عن القدس وأهلها، وبهذا عرت سلطة التنسيق الأمني وأنظمة الذل والخيانة العربية؛ فالقدس لا يليق بها أجل غير مسمى وحل متفق عليه، ولا هي ورقة انتخابية، وليست للبيع، ولا سبية طاولات قمار المفاوضات وخيانات التطبيع: القدس هي قلب فلسطين النابض، وجوهرة القضية الفلسطينية، وبؤرة الاشتباك، وكينونة المشروع الوطني التحرري ورافعته الثورية، ومبتدأ النكبة الفلسطينية ومنتهى العودة. نعم، انتصرت المقاومة في غزة بفضل صمود أهلنا الأسطوري فيها، والإسناد الشعبي الملحمي في القدس والضفة والداخل الفلسطيني والشتات، ووقوفنا كشعب واحد في استفتاء شعبي عنوانه خيار المقاومة، والتحامنا الاستراتيجي فيها، والتفافنا في كل ساحتنا وبكل مكوناتنا حولها. انتصرت المقاومة في غزة وانتصر معها وبها الشعب الفلسطيني؛ صوبنا البوصلة التي حاولت سلطة التنسيق الأمني حرفها، وأسقطنا كل مخططات الاستراتيجية الصهيونية الماثلة في المحو والتغيب والطمس والتدجين والتهويد والأسرلة،

وابتعثنا هويتنا مجدداً بوصفها هوية حيوية مدركة ومتيقظة لطبيعة المشروع الصهيوني الاستعماري الإحلالي، وقادرة على بناء استراتيجية موحدة و«النضال بالحيلة»، بتوصيف جيمس سكوت، في تحويل جغرافيا التقطيع والتقسيم والمعازل إلى جغرافية التنوع في أشكال وأدوات وتكتيكات المواجهة، في الرباط في المساجد والكنائس، والهبات، والحرب الإلكترونية، والاعتصامات، والإضرابات، والمواجهات الشعبية غير المسلحة، والانتفاضات، والمقاومة المنظمة المسلحة.

أُعلن وقف إطلاق النار من طرف واحد بلا قيد أو شرط، إلا أن الصراع قائم والتحدي أمامنا هو: هل نحن على قدر المسؤولية للمضي قدماً في كل ساحات الاشتباك لتجسيد وحدتنا في المقاومة، وتقديم مثال مشروع وطني ثوري تحرري رفيع المستوى، بمؤسسات وهيكلية فاعلة وفعالة تشمل كافة أفراد شعبنا في القدس والضفة وغزة والداخل والشتات، وتأخذ بالاعتبار خصوصيات المجتمع الفلسطيني وكافة تفاصيله تحت سقف الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة والمساومة وكرامة الإنسان؟ هل نحن على قدر المسؤولية لبناء رؤية واضحة، وأجندة معرفية ثقافية تستثمر كفاءات الشعب الفلسطيني وطاقاته النضالية، وتعمق العلاقات المبدئية مع محور المقاومة وشعوب أمتنا العربية وأحرار العالم لمواجهة الصهيونية في كل فلسطين؟ هل نحن على قدر المسؤولية لإسقاط منظومة وثلة الخنوع والانهزامية والرجعية والهوس بالقوة والفساد، وتعميم ثقافة النصر والكفاح والبطولة والتضحية والفداء، والنقد الجذري والبناء، وتقديم رؤية نهضوية حقيقية تمثل مخرج نحو تاريخ آخر، تاريخ، بكلمات محمود درويش، لأرض كانت تسمى فلسطين.. صارت تسمى فلسطين؟

لماذا تنكفئ دول الخليج عن التزاماتها تجاه فلسطين؟

رضي الموسوي
كاتب صحفي/ البحرين

بينما كان الفلسطينيون في غزة يلملمون جراحاتهم ويتفقدون آثار العدوان الصهيوني عليهم، وفيما كان قطعان المستوطنين يجوبون شوارع القدس ويتجمعون عند باب العمود في ما يسمى بـ"مسيرة الأعلام"؛ مطلقين السباب والشتائم ضد العرب ومنهم الخليجيين ويسيئون للنبي محمد، في هذا الوقت انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي تسجيلات بالصوت والصورة لمسؤولين خليجيين وهم يقدمون شكرهم لرئيس الوزراء الصهيوني السابق مجرم الحرب بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته جابي اشكنازي، في خطوة شكلت استفزازًا كبيرًا لمشاعر المواطنين الخليجيين المؤمنين بعدالة قضيتهم القومية وبوقوفهم المبدئي والصادق في الجانب الصحيح من التاريخ؛ بدعم الحق الفلسطيني في التحرر من الاحتلال الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وعاصمتها القدس.

إن المواطن الخليجي لم يقع في فخ التطبيع، ولم تنطلِ عليه أوهام التسوية وصفقة القرن التي سقطت بفضل الدماء الفلسطينية التي سُفِكت والموقف الشجاع لفصائل العمل الوطني الفلسطيني؛ الرافض والمناهض لهذه الصفقة التي كان يراد منها تمرير أكبر جريمة ضد الشعب الفلسطيني بعد النكبة بتخطيط أمريكي–صهيوني وبآليات عربية خليجية؛ استهجنها الشارع العربي في عمومه والخليجي على وجه الخصوص. وإذا كان موقف المواطن الخليجي بهذا الوضوح، فما الذي حصل للموقف الرسمي إزاء القضية الفلسطينية؟ ولماذا كان الصوت الرسمي عاليًا في توديع ومدح نتنياهو الخاسر في الانتخابات الأخيرة، بينما كان نفس الصوت؛ خافتًا وغائبًا في أغلب الأحيان إزاء جرائمه التي ارتكبها وآخرها في غزة وباب العمود والشيخ جراح واللد وأم الفحم وغيرها من المدن الفلسطينية وقراها، حيث سفك الدم مرة أخرى؟

لم تكن انعطافة بعض الدول الخليجية بنقل البندقية من الكتف الملتزم بالقضية الفلسطينية، ولو في حده الأدنى، إلى الكتف المضاد لها وليدة الساعة، بل هي انعطافة نوعية سبقتها تراكمات في عملية التحول بدأت منذ عقود طويلة.

بعد نكبة العام 1948؛ فتحت الدول الخليجية بلدانها للاجئين الفلسطينيين؛ فقدم هؤلاء ثمرة خبراتهم في أعمالهم لبلدان لم تكن الدولة الحديثة قد تشكلت فيها بعد، حيث كان الانتداب والاستعمار ما يزال مطبقاً عليها، ويكاد مستوى التنمية والتطور لا يذكر بعد سنوات قليلة من اكتشاف النفط وسيطرة الشركات الغربية على إنتاجه وتسويقه وعائداته. كان الفلسطينيون يحرثون في أراضي خليجية صعبة، لكنهم قدموا جل وقتهم وتجاربهم التي يسجلها الخليجيون لهم بأحرف من نور. وبعد نكسة حزيران 1967 كانت الموجة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على الرحيل من فلسطين إثر هزيمة الانظمة العربية واحتلال كل فلسطين وأراض عربية أخرى وتواطؤ بعض هذه الأنظمة مع الاحتلال، مما خلق أوضاعًا جديدة للواقع العربي المأزوم. ومع الطفرة النفطية الأولى التي أعقبت حرب أكتوبر 1973، كانت كل الدول الخليجية قد استقلت وانسحبت القوات البريطانية من البحرين وقطر

والإمارات وسلطنة عُمان، وبدأت الدولة الحديثة تتشكل جنبًا إلى جنب مع تضاعف عائدات النفط ما نقل بلدان الخليج من واقع مزري إلى تشييد البنى التحتية الحديثة التي كانت تحتاج للمزيد من الأيدي العاملة؛ من خارج هذه البلدان التي كانت تعاني من قلة عدد السكان أمام برامج التنمية العملاقة والعائدات الفلكية التي هطلت من عائدات النفط؛ فكان الخيار الخاطئ الأول لهذه الدول تمثل في الاتجاه نحو جنوب شرق آسيا على حساب الاعتماد على الأيدي العاملة العربية من مصر وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان ودول المغرب العربي، ما قاد إلى بدء التغيرات الديمغرافية في إمارات الخليج العربي التي دخلت في الطفرة النفطية الثانية بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، ما زاد من الاعتماد على العمالة الآسيوية القادمة، خصوصًا من الهند والباكستان وبنغلادش والفلبين، بينما كانت الأيدي العاملة العربية تشكل أقليات في تلك البلدان ومنها الأيدي العاملة الفلسطينية. ومع استمرار تدفق العمالة الآسيوية؛ شعر مواطنوا الخليج العربي بالخطر الديمغرافي، خصوصًا بفقدان أربع دول من الدول الست الأغلبية في بلدانها، حيث يشكل الوافدون أكثرية في كل من الإمارات وقطر والكويت والبحرين، ويشكلون نسب كبيرة في كل من السعودية وعمان، هذا التغير الخطير في التركيبة السكانية الخليجية لصالح الوافدين؛ أسهم بشكل كبير في انصراف أولويات الحكومات الخليجية إلى أماكن أخرى غير الاهتمامات والاولويات العربية، خصوصًا مع زيادة تدخلات الدول المصدرة للعمالة من جهة، والضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. ومع بدء الاختراقات في الموقف العربي الذي كان فاقعًا في صيف العام 1990 باجتياح القوات العراقية للكويت وما تلاه من اقتناص واشنطن الفرصة وفرض مؤتمر مدريد عام 1991 ومن ثم استفراد الكيان الصهيوني بالدول العربية؛ عبر فرض المفاوضات الثنائية التي أنتجت اتفاق أوسلو في 1993 واتفاقية وادي عربة بعدها بعام؛ تمكن الكيان ومن وراءه الإدارات الأمريكية المتعاقبة من السيطرة على الموقف واستلام زمام المبادرة.

طوال تلك العقود؛ أعلنت الدول الخليجية عن التزامها بتعهداتها بتقديم مساعدات مالية للجانب الفلسطيني، وكان أوجه في حرب أكتوبر 1973 عندما فرضت الدول الخليجية؛ نسب من مداخيل بعض القطاعات لصالح المجهود الحربي ضد الكيان كالبحرين التي خصصت طابعًا بريديًا للمجهود الحربي على كل رسالة تخرج من البلاد ويخصص ريعه للقضية الفلسطينية، لكن هذه الخطوة توقفت كما توقفت الكثير من الخطوات على صعيد البحرين والدول الخليجية الأخرى ومنها إلغاء وإغلاق مكتب مقاطعة إسرائيل الذي قررته الجامعة العربية في العام 1963. إن مسألة المقاطعة سلاح مفصلي لا ينحصر في الجانب الاقتصادي والمالي فحسب، بل يمتد إلى الجانب السياسي المؤثر في مسار الأحداث؛ ففي تقرير صدر العام 2009 عن مركز الكونغرس الأمريكي للأبحاث وجرى التركيز فيه على المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والدور الامريكي في كسرها وانهائها عبر التطبيع العلني واقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية بجانب العلاقات الدبلوماسية.

أنتجت التحركات الأمريكية ما سمي بـ"مبادرة السلام العربية" التي تقدمت بها السعودية وأقرتها القمة العربية ببيروت 2002، بيد أن هذه المبادرة صاحبة شعار "الأرض مقابل السلام"؛ داستها الأقدام الهمجية الصهيونية وتجاوزتها وذهبت بها مباشرة إلى اختراق الصف العربي وأطلقت "الاتفاقات الإبراهيمية" التي وقعت بين الكيان الصهيوني من جهة، وبين كل من الإمارات والبحرين برعاية أمريكية، من جهة أخرى. ونظرًا لما يشكله الجانب

المالي من أهمية كبيرة في تضميد الجراح وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، فقد سعى مستشار الأمن القومي السابق جاريد كوشنر لفرض حصار قاسٍ على الشعب الفلسطيني؛ فطلب من الدول الخليجية والعربية ايقاف كافة أشكال الدعومات المالية، وقد تجاوبت بعض دول الخليج مع هذا الطلب الذي يعتبر الأكثر حضورًا في العلاقة الفلسطينية الخليجية.

حسب العديد من المصادر؛ تلقت السلطة الفلسطينية أكثر من 18 مليار دولار منذ تأسيسها قبل 27 عامًا، كالتزام من المجتمع العربي والدولي تجاه الفلسطينيين، إلا أن أغلب هذا الدعم توقف، بما فيه ما تم إقراره في القمة العربية التي عقدت بالكويت عام 2010 التي قررت تقديم دعم مالي قدره 100 مليون دولار شهريًا لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها القضية الفلسطينية. لقد سعت الإدارة الأمريكية إلى لّي عنق الفلسطينيين حتى يوقعوا على صفقة القرن التصفوية، وحين رفضوا تضاعفت الضغوط عليهم، خصوصًا من الدول العربية التي كانت تدفع لهم مما عقد الموقف أكثر.

من نافلة القول: أن السعودية تتصدر قائمة الدول العربية المانحة للسلطة الفلسطينية، منذ تأسيسها في عام 1993 بقيمة 3.2 مليار دولار؛ تليها الإمارات بمبلغ 937 مليون دولار؛ فالجزائر 800 مليون دولار، والكويت 485 مليون دولار، وقطر 225 مليون دولار، والعراق 108 ملايين دولار، بينما تفيد معلومات أخرى بأن السعودية قدمت أكثر من 6 مليارات دولار خلال الفترة من 2000 الى 2018؛ توزعت بين مساعدات إنسانية ومجتمعية وتنموية، وفق تصريح المستشار بالديوان الملكي السعودي حينها؛ المشرف على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة.

اللافت في الأمر، أن السنوات الأربع التي أمضاها دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية هي السنوات التي ابتعدت فيها الدول الخليجية أكثر عن القضية الفلسطينية –باستثناء الكويت–، سواء فيما يتعلق بالدعم المالي أو الجانب السياسي الذي برز في الاتفاقيات الموقعة بين دولتين خليجيتين وبين الكيان وسط دعم وتشجيع وضغط أمريكي للمزيد من الابتعاد عن الفلسطينيين، وقد تجلت بعض التصريحات الأخيرة لتبدو وكأنها تشمت في الدم الفلسطيني الذي سفكه مجرم الحرب بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته وحكومتهما والجيش الذي سقطت هيبته ببضعة صواريخ انطلقت من قطاع غزة وتطلب ايقافها اطلاقها تحريك العواصم الكبرى في العالم.

إن التوتر في علاقات حكومات الخليج العربي مع الجانب الفلسطيني جعل أمر ترميمها؛ مطلبًا شعبيًا خليجيًا؛ غير قابل للتأجيل، خصوصًا في ظل إمعان وغلو الكيان الصهيوني الاستمرار في ارتكاب مجازره التي لا تتوقف، ودعم الإدارة الأمريكية المطلق لهذا الانزلاق نحو الفاشية بسرعة جنونية.

التضامن الشعبي في أوروبا أثناء الحرب الأخيرة على غزة: خصائصه المميزة وآفاقه المستقبلية، وهل يعد انتصارًا للرواية الفلسطينية؟

ماجد دبسي
ناشط سياسي فلسطيني/ إسبانيا

لا شك أن معركة سيف القدس الأخيرة التي اندلعت بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني المجرم الغاصب، والتي كشفت للمرة الألف وحشية هذا النظام العنصري الاستيطاني؛ أحدثت حالة نوعية من التضامن الأممي الشعبي وعلى وجه الخصوص في أوروبا، لم يسبق لها مثيل باستثناء مع حدث عقب مجزرة صبرا وشاتيلا في سبتمبر 1982، واثناء الانتفاضة 1987_1991؛ غير أن ما يميز هذه الحالة عن سابقاتها، هي أولًا اتساعها وشموليتها لمساحات غير مسبوقة كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وشمال أوروبا. وثانيًا أنها خلقت حالة من الإدراك لطبيعة الصراع الذي شوه عبر العقود الماضية، خاصة بعد مصيبة اتفاقية أوسلو المشؤومة. وثالثًا امتاز هذا التضامن، ليس فقط بالعطف على الفلسطينيين لما يتعرضون له من مجازر وعملية إبادة مبرمجة، بل أضافت نشوة من الاعجاب ببطولات هذا الشعب وقدرته الخلاقة بأن يجعل من شحاحة الموارد ورغم الحصار؛ معجزات فاجأت العدو قبل الصديق. ورابعًا شكلت صحوة غير مألوفة لدى وسائل الإعلام الغربية ووسائل التواصل الاجتماعي؛ تؤسسس لعملية توثيق نوعية لطبيعة الصراع والترويع الهمجي الصهيوني، يبنى عليه إذا ما أحسنت المقاومة؛ رسم استراتيجية صائبة للمواجهات القادمة على طريق التحرير والعودة.

بطبيعة الحال الوقوف أمام عنوان واسع في معانيه كالتضامن يحتاج إلى عملية شرح واسعة لا تستطيع مقالة بهذا الحجم تناولها؛ غير أن الوقوف عند محطات التضامن الشعبي في أوروبا، وخاصة في إسبانيا على سبيل المثال، يمكن الاستناد إلية في دراسة مقارنة مستقبلية. قلت إسبانيا مثل؛ لأن التضامن على مستوى أوروبا كان دائمًا يتفاوت بين جنوب أوروبا وشمالها، لعوامل جغرافية وثقافية وتاريخية أيضًا، من هذه الناحية يمكن القول بأن التضامن في إسبانيا مر بالعديد من المراحل؛ مرحلة نهاية الستينيات وحتى نهاية السبعينات، كان التضامن يتخذ بعدًا أيديولوجيًا، في سياق الصراع مع الإمبريالية والدعم لحركات التحرر وفي مقدمتها حرب فيتنام والقضية الفلسطينية، وفيما بعد حركات التحرر في أمريكا اللاتينية وإفريقيا؛ جنوب إفريقيا؛ زيمبابوي؛ انغولا.. الخ. تزامنت هذه المرحلة أيضًا مع نضال الشعبين الإسباني والبرتغالي ضد الديكتاتورية؛ فرانكو في إسبانيا وسالازار في البرتغال، وكان الشعبين يران في المقاومة الفلسطينية سندًا لهما. فيما بعد جاءت مرحلة الثمانينيات، والتي شكلت حالة تراجع جعلت من التضامن نوع من ردود الفعل على المشاهد المروعة التي حدثت بعد اتفاقية كامب ديفيد؛ الحرب الأهلية في لبنان؛ غزو لبنان 1982؛ مذابح صبر وشاتيلا، والحرب العراقية الإيرانية.. الخ.

أما المرحلة الثالثة فكانت ما بعد الانتفاضة 1987 السابقة الذكر، والتي اتخذ على أثرها التضامن أشكال ميدانية مختلفة، منها الدعم المادي والمعنوي والمساهمة في أشكال الاحتجاج التي رافقت هذه المرحلة؛ تلتها مرحلة ما بعد أوسلو، والتي حاولت الدوائر الغربية الرسمية من خلال العديد من المنظمات غير الحكومية الدخول للنسيج

الفلسطيني المقاوم لتذويبه لصالح استراتيجية تنفيذ خطة ما بعد أوسلو، هذا لا يعني أن كل المنظمات غير الحكومية كانت ضالعة "بالمؤامرة"، بل كانت هناك منظمات يقف على رأسها أصدقاء حقيقيون لقضايا التحرر ومنها فلسطين ولعبوا دوًرا في هذا التضامن؛ أجلى دليل ما حصل مع زميلتنا خوانا روية من لجان العمل الصحي، والمؤسسات الأخرى كالأمير ولجان العمل الزراعي.

يبقى أخيرًا الإشارة إلى الدور الهام الذي تضطلع به جالياتنا الفلسطينية في الشتات، وخاصة الجيل الشاب من شباب وشابات من الجيل الثاني في تعبئة الرأي العام؛ غير أن العنصر المحرض والأساسي هو الواقع الميداني لشعبنا وقواه المناضلة، والتي أعادت الاعتبار لمعنى المقاومة ونفضت عن كاهلها غبار أوهام التسويات عبر المفاوضات وما يسمى بالمجتمع الدولي؛ ثبت بالملموس وجود علاقة جدلية بين منسوب التضامن ونوعيته على مستوى الرأي العام، خاصة الغربي منه والحالة الثورية التي تمثلها المقاومة.

قبل معركة سيف القدس، كانت عمليات التضامن تغتزل على حركة المقاطعة وبعض التحالفات مع قوى صديقة، خاصة ما بعد انتفاضة الأقصى 2000 ومذبحة جنين، والتي كانت سبب انطلاق حركة المقاطعة، وبعده الحروب الثلاث على غزه؛ غير أن الخط البياني للتضامن على مستوى الرأي العام ووسائل الإعلام والخطاب الرسمي للمجموعة الأوروبية كان يسير بخطى حثيثة نحو الانحدار، مقابل ذلك نشطت الأوساط الصهيونية ومناصريها في شن حملات مضادة؛ مشهرة سيف معاداة السامية ومكافحة الإرهاب، وتجريم بؤر التضامن، إلى الحد الذي أقحمت به العديد من الدول الغربية لسن قوانين تجريم معاداة الصهيونية كرديف لمعاداة السامية، في بلدان كألمانيا وهولندا وفرنسا وغيرها، إلى الحد الذي أجبرت دول كإسبانيا وبلجيكا بتغيير مواد أساسية في قوانينها الجنائية حول صلاحيتها بمقاضاة جرائم الحرب، بعد أن نجحنا في عام 2008 من استصدار دعوة ضد الكيان الصهيوني؛ بعد مذبحة الشاطئ في غزه، كذلك الأمر فيما يتعلق؛ بمحاكمة شارون على جرائم صبرا وشاتيلا التي رفعت بداية في إسبانيا وفيما بعد في بلجيكا.

أخيرًا، وبعد عملية سيف القدس لم تعد الأمور كما سبقها، لكن ذلك هو رهن التطورات القادمة. كل المعطيات تشير إلى زيادة حجم التحديات، ولكن أيضًا تهب رياح تغيير حقيقية على صور الانقلاب في موازين القوى الجيواستراتيجية في العالم نحو تشكل عالم متعدد الأقطاب، وانتقال موازين القوى من الغرب إلى الشرق؛ عوامل مساعدة إذا ما أحسنت قوى شعبنا الاستفادة منها ومغادرة مستنقع أوهام المفاوضات وحل الدولتين، والعمل في أسرع وقت ممكن على تشكيل جبهة وطنية؛ توحد شعبنا وترسم استراتيجية مقاومة؛ تتلاقى والمتغيرات السريعة على الخريطة الدولية وعلى كل المستويات، لتلعب؛ دورًا مقررًا وأن تقدم رؤية حل استراتيجية لشعبنا، ليس فيها مكان للكيان الصهيوني، هذا من شأنه أن يشكل حافزًا لشعبنا في كل أماكن تواجده ولحلفائه من الشعوب العربية وشعوب العالم.

الجماهير الفلسطينية وأنصار الحق والعدالة في الولايات المتحدة ينتفضون لدعم الشعب الفلسطيني

د. عبد الحميد صيام – نيويورك

أستاذ جامعي في ولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة

وناشط وكاتب متخصص في شؤون المنظمات الدولية والقانون الدولي/ أمريكا الشمالية

نيويورك نيوجرسي

منذ بدء العدوان الإسرائيلي يوم 10 أيار/مايو على القدس والشيخ جراح، ثم غزة؛ بدأت الجاليات الفلسطينية تتحرك فورًا لتنظيم مظاهرات وأنشطة متنوعة مؤيدة للشعب الفلسطيني من جهة، ولإدانة العدوان الهمجي الصهيوني من جهة أخرى. وقد انطلقت العديد من المظاهرات يوم الثلاثاء 11 أيار/ مايو؛ ثاني أيام العدوان على قطاع غزة كان من بينها مظاهرة حاشدة في نيويورك، حيث تجمع الآلاف أمام البعثة الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة على الجادة الثانية بين شارعي 42 و 43. وقد وقع احتكاك بين المتظاهرين ومجموعة صغيرة من أنصار الكيان الصهيوني في الجانب الآخر من الشارع، وقرب حرس البعثة ما دفع بعض الفلسطينيين المتحمسين أن يلقنوا بعض الصهاينة؛ درسًا ويشبعوهم ضربًا، حيث اعتقلت قوات الشرطة؛ ثلاثة فلسطينيين على إثر محاولتهم فض الاشتباك. وفي نفس الوقت انطلقت مظاهرة في مدينة باترسون بنيوجرسي؛ ذات الكثافة السكانية العربية، حيث شارك في المظاهرة نحو ألف متظاهر كان على رأس المتظاهرين؛ رئيس بلدية المدينة أندريه صايغ المتحدر من أصول لبنانية وسورية. وقد نظم المظاهرة مركز الجالية الفلسطينية في مدينة كليفتون بنيوجرسي الذي تحول منذ بدء الأحداث إلى خلية عمل لتنظيم المظاهرات وجمع التبرعات وتنظيم عمل المتطوعين؛ من الشباب والشابات لإطلاق عاصفة الكترونية تحت وسم: انقذوا الشيخ جراح؛ الحرية لفلسطين؛ أنقذوا غزة. وساهم المركز في تنظيم المظاهرات في مدن أخرى في نيوجرسي مثل كليفتون ودوفر وتينيك، كما ساهم في تنظيم المظاهرة المركزية الكبرى في مدينة واشنطن العاصمة يوم 28 أيار/مايو وسنأتي على ذكرها.

وفي يوم الخميس 27 أيار/مايو نظم اتحاد الأطباء الفلسطينيين بالتعاون مع صندوق رعاية أطفال فلسطيني PCRF في مركز الجالية الفلسطينية؛ حملة تبرعات لأطفال غزة؛ جمعت نحو 100000 دولار خلال أقل من ساعتين، وساهم المركز بجمع تواقيع ورسائل موجهة للسياسيين المنتخبين في المنطقة؛ تطالبهم بالتحرك لوقف العدوان، وتوجه وفد من الجالية الفلسطينية والتقى بعضو مجلس الشيوخ كوري بوكر للضغط عليه لأخذ موقف واضح من دعم الحق الفلسطيني، ولقد تعرض المركز لحملات تهديد متواصلة من أنصار الصهاينة، وتم تسجيل المكالمات التي وعدت بتفجير المركز. وتم إخطار الأجهزة الأمنية وحاكم الولاية وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب من الولاية والذين أرسلوا رسائل تضامن قوية دعما للمركز ودعمًا لحق الجالية الفلسطينية بالتعبير عن تضامنها بحرية مع ما يجري في فلسطين؛ مؤكدين أن لا مكان في ولاية نيوجرسي للكراهية وكتبوا على مواقعهم في تويتر شعارات من مثل "لا مكان لكراهية الفلسطينيين في نيوجرسي"، حيث تم اعتقال الشخص الذي أرسل التهديدات ليتبين أنه طالب عمره 20 سنة من ولاية أركنساس.

مظاهرة بروكلين الكبرى بمشاركة بيلا حديد

لم تحظَ مظاهرة في الولايات المتحدة بتغطية إعلامية مثل تلك المظاهرة الكبرى في حيّ بروكلين بمدينة نيويورك يوم السبت 15 أيار/مايو؛ بسبب مشاركة نجمة الأزياء الأشهر في الولايات المتحدة، بيلا حديد الفلسطينية الأصل والمتحدرة من مدينة الناصرة الفلسطينية. فقد تدفقت الجماهير العربية وأنصار القضية الفلسطينية من كل الخلفيات بمن فيهم جماعات يهودية معارضة للاحتلال الإسرائيلي إلى حي "بيريج" ببروكلين؛ المعروف بكثافة الوجود العربي فيه. وقد زاد عدد الحضور عن 15 ألف متظاهر، وألقى عدد من ممثلي التجمعات في نيويورك كلمات تضامن من بينها كلمة ل "تحالف السود" والذي ربط بين نضال الفلسطينيين ونضال السود. وظهرت بيلا في المظاهرة بغطاء على الرأس المكون من الكوفية الفلسطينية والشال الفلسطيني المشهور باللونين الأبيض والأسود وكانت تلوح بعلم فلسطيني كبير، ولم تأبه لمحاولات تشويهها واتهامها بمعاداة السامية وظلت ثابتة على موقفها المؤيد لحرية شعبها الفلسطيني. وقد نشرت على حسابها في إنستاغرام، الذي كان يتابعة 40 مليون إنسان وقفز إلى 43.3 خلال أسبوع المظاهرات؛ عددًا من صور المظاهرة وكتبت تعليقًا تحت الصور: "الطريقة التي يشعر بها قلبي وحولي هذا العدد الكبير من الفلسطينيين الجميلين والأذكياء والمحترمين والمحبين واللطيفين في مكان واحد يجعلني أشعر بالراحة؛ نحن سلالة نادرة... الحرية لفلسطين".

شيكاغو

يشرف "التحالف من أجل العدالة في فلسطين" على معظم النشاطات في منطقة شيكاغو الكبرى، حيث يوجد واحد من أكبر التجمعات الفلسطينية في الولايات المتحدة. والتحالف منذ تأسيسه بعيد انتفاضة عام 2000؛ ظل يعمل دور المظلة التي تجمع تحت فيئها العديد من المؤسسات الوطنية والجالوية وبعض النشطاء البارزين، ومن بين المجموعات التي تلعب؛ دورًا قياديًا في الجامعات؛ اتحاد "طلاب من أجل العدالة"، حيث قام فرع شيكاغو بمبادرة أولية ونظم مسيرة فورية للتضامن مع القدس والأقصى في وسط البلد، في بداية شهر أيار/مايو وقبل وصول العدوان الصهيوني إلى ذروته ضد قطاع غزة المحاصر. ثم نظم "تحالف من أجل العدالة في فلسطين"– فرع شيكاغو يوم 12 أيار/مايو مظاهرة حاشدة؛ قدر عدد الحضور فيها أكثر من عشرة آلاف؛ معظمهم من أبناء الجالية الشباب والقوى المتضامنة مع فلسطين من الأمريكيين من أصول أفريقية ولاتينية.

كذلك نظم التحالف يوم الأحد 16 أيار/مايو مسيرة كبرى لدعم الشيخ جراح والقدس وقطاع غزة؛ تحدث فيها عضو مجلس النواب؛ تشاي غارسيا، ومنظمة "حياة السود مهمة" وعدد من التحالفات الأخرى المناهضة للعنصرية والقمع. كما أقيمت عدة فعاليات يوم 18 أيار/مايو؛ يوم الإضراب الشامل في عموم فلسطين؛ شملت مسيرات ومظاهرات في منطقة مكتظة بالفلسطينيين ومحلاتهم التجارية؛ تدعى "فلسطين الصغيرة" ثم انتهت بمسيرة شموع في المساء أمام كنيسة تاريخية في شيكاغو. كما نظمت الجالية مظاهرة أمام شركة "بوينغ" وأخرى أمام شركة "فيسبوك" في المدينة احتجاجا على مواقفهما المنحازة للكيان الصهيوني والمعادية للفلسطينيين والعرب.

لوس أنجيلوس وضواحيها

انطلقت المظاهرات في منطقة لوس أنجيلوس في ثاني أيام العدوان يوم 11 أيار/مايو، حيث تجمع على الفور نحو 1500 متظاهر توجهوا للقنصلية الإسرائيلية في جادة "ويلشاير". وقد كان حضور الأمريكيين من أصل أفريقي

وأمريكا اللاتينية قويًا، ومن بين الكلمات التي ألقيت؛ كلمة لممثل "حياة السود مهمة"، وهذا مؤشر مهم على نفاذ رسالة الفلسطينيين إلى الأمريكيين من أصول أفريقية وترابط النضال ضد العنصرية سواء في الولايات المتحدة أو في فلسطين المحتلة.

أما المظاهرة الكبرى في لوس أنجيلوس؛ فكانت يوم السبت 15 أيار/مايو، والتي شارك فيها أكثر من 25000 متظاهر من كل الجنسيات والألوان، حسب تقديرات الصحافة الأمريكية. وقد بدأ التجمع أمام المبنى الفيدرالي في جادة "ويلشاير"، وتعاقب المتحدثون في إدانة العدوان الإسرائيلي على غزة والقدس وفلسطين – ثم توجه الجمهور إلى مبنى القنصلية الإسرائيلية على بعد ميلين في منظر مهيب في أحد أهم وأوسع جادات المدينة. ولقد كانت الغالبية الساحقة من المتظاهرين من جيل الشباب، والذي اتسم بحسن التنظيم وصوابية الشعارات؛ بعيدًا عن مظاهر العنصرية والتركيز على الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. كما نظم نشطاء الجالية الفلسطينية مظاهرة ثالثة؛ حول القنصلية الإسرائيلية يوم الثلاثاء 18 أيار/مايو؛ استمرت ثلاث ساعات. كما قامت الجالية الفلسطينية بدعم من الجاليات العربية وأنصار القضية الفلسطينية؛ بتنظيم تظاهرة يوم الثلاثاء 18 أيار/مايو في منطقة أناهايم؛ جنوب لوس أنجيلوس في منطقة تدعى Little Arabia، حيث حظيت المظاهرة بتغطية إعلامية كبرى بعد مرور أسبوع على العدوان الإسرائيلي وانتشار أخبار الصمود الفلسطيني الأسطوري.

منطقة سان فرنسيسكو

في وسط مدينة سان فرنسيسكو؛ نظمت الجالية الفلسطينية والعربية وأنصار القضية الفلسطينية؛ مهرجانًا ثم مظاهرة يوم السبت 15 أيار/مايو، والذي تزامن مع ذكرى النكبة الثالثة والسبعين؛ زاد عدد المشاركين فيها عن 15000 متظاهر، وأكثر ما كان مثيرًا ومؤثرًا؛ رسمة جدارية عن معاناة الشعب الفلسطيني وتضامنًا معه؛ شارك في رسمها 250 طفلًا وناشطًا من أبناء الجاليات الفلسطينية واللاتينية والأمريكيين من أصل أفريقي. وقد كان للجدارية أثر كبير، خاصة أنها تركز على موضوع مركزي هو "حق العودة" للفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، وشارك في المظاهرة شبكة الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة التي تضم عشرات الفروع في كل الولايات الأمريكية وألقى ممثل الشبكة؛ مناضل حرزالله، كلمة قوية في الحضور حول ضرورة التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني ومأساته المستمرة منذ 73 سنة. كما أطلق الحضور نداء يوم 18 أيار/مايو لمنع تفريغ حمولات السفن القادمة من إسرائيل في ميناء سان فرنسيسكو. ونظم نشطاء الجالية يوم 22 أيار/ مايو مظاهرة في منطقة سيليكون فالي؛ أمام مقر شركة "فيسبوك"؛ احتجاجا على انحيازها للرواية الصهيونية وقيامها بإغلاق حسابات الآلاف من المؤيدين للحق الفلسطيني.

فيلادلفيا– بنسلفانيا

وفي فيلادلفيا؛ العاصمة الأولى للولايات المتحدة؛ تدفق آلاف المتظاهرين يوم 15 أيار/مايو فملؤوا الدرجات المؤدية إلى مدخل متحف فيلادلفيا للفنون، والذي ظهر في مشهد شهير من فيلم "روكي". وقالت مجموعة مؤيدة للشعب الفلسطيني تطلق على نفسها "تحالف فيلادلفيا للسود والسمر": إن المتظاهرين ساروا من ريتنهاوس سكوير بارك إلى المتحف الشهير، حيث توجد "درجات روكي" للاستماع إلى عدد من المتكلمين من أبناء الجالية الفلسطينية

وأنصارهم؛ من أبناء المدينة، كما ألقيت بعض الأشعار في المهرجان، ومن بين المتكلمات في المظاهرة الروائية المعروفة: سوزان أبو الهوى؛ صاحبة رواية "الصباح في جنين"، وممثل عن "حياة السود مهمة".

واشنطن العاصمة

نظمت الجالية الفلسطينية بدعم من الجاليات العربية والإسلامية والأمريكيين من أصول أفريقية ولاتينية؛ عددًا من المظاهرات في واشنطن العاصمة، كان أولها يوم الثلاثاء 11 أيار/ مايو شارك فيها نحو 1500 شخص، لكن تم البدء للتحضير لمظاهرة كبرى يشارك فيها عشرات الألوف يوم 28 أيار/مايو. وقد أقيمت لجنة واسعة من الفلسطينيين وأنصارهم؛ بهدف حشد أكبر عدد من المتظاهرين ليتوجهوا إلى البيت الأبيض، وانطلقت الحافلات من العديد من المدن من كل مناطق الساحل الشرقي مثل نيويورك وباترسون بنيوجرسي وفيلادلفيا وولايات ماريلاند وكارولاينا الشمالية والجنوبية، ولسوء الحظ جاء ذلك اليوم؛ ماطرًا وباردًا جدًا؛ فلم يتوقف نزول المطر لحظة واحدة، ومع هذا شارك في المظاهرة نحو 25 ألف متظاهر؛ اضطر بعضهم ممن اصطحب أطفاله أن يغادر المهرجان مبكرًا، والذي بدأ في موقع نصب الرئيس الأمريكي أبراهام لنكون. وبعد المهرجان الخطابي اتجهت المسيرة الحاشدة نحو البيت الأبيض، حيث انتهت هناك وأقيمت حلقات من الدبكة الفلسطينية. وقد لوحظ في المظاهرة؛ الوجود الكثيف للآسيويين من باكستان والهند وبنغلاديش؛ إذ إن ممثلين عنهم شاركوا في التخطيط للمظاهرة، كما سار في المظاهرة أعداد كبيرة من الأقليات الأمريكية التي تعاني من التهميش والتمييز.

وللعلم؛ فهناك مظاهرات كثيرة عقدت في معظم المدن الأمريكية، لم نستطع تغطيتها لكثرتها من جهة ولأنها تحمل نفس المضامين والشعارات نذكر منها مظاهرات فينوكس في أريزونا، وبرينستون في نيوجرسي، وديربورن في ميشيغان، وكليفلاند في أوهايو، وهيوستون ودلاس في تكساس وميامي وتامبا في فلوريدا وممفيس بولاية تينيسي وغيرها الكثير.

التضامن الأوروبي مع فلسطين .. الزخم وماذا بعد؟

حمدان الضميري
ناشط فلسطيني/ بلجيكا

عرفت ساحات دول أوروبية خلال المواجهات الأخيرة بين الشعب الفلسطيني وكيان الاحتلال؛ زخمًا تضامنيًا واسعًا؛ شهدت العواصم والمدن الأوروبية لم تعرفه بهذا الحجم وبهذا الحضور والأعداد الكبيرة من المشاركين منذ سنوات عجاف طويلة، هذا الزخم التضامني الواسع أعاد فلسطين وقضيتها العادلة للواجهة وجعلها العنوان الأكثر تداولًا بين كل عناوين الأحداث العالمية الأخرى؛ عادت فلسطين بقوة بفضل وحدة شعبها الميدانية من جهة وأداء فصائلها المقاومة، بمختلف توجهاتها الفكرية والسياسية.. كيف نفهم هذا التضامن الواسع وتنوع أشكاله؟

لا بد من الوقوف أمام العوامل الموضوعية والتي كانت وراء هذه اللوحة الجميلة الرائعة، حيت توحدت قيم الإنسانية؛ من عدالة للتضامن خلف فلسطين وأجمل رموزها العلم الفلسطيني، أما العوامل فألخصها بالتالي:

العامل الأول: مرتبط بمركزية فلسطين وقضيتها الوطنية ومظلوميتها بالضمير الإنساني الحي، ولم تفلح صفقة القرن وكل الضغوط التي سبقت الإعلان عنها أو التي رافقتها من شطب فلسطين من الخارطة العالمية؛ الأحداث والمواجهات الأخيرة رمت هذه الصفقة بمختلف مكوناتها لمزبلة التاريخ؛ فعادت فلسطين قضية وطنية؛ قضية شعب له حقوق وطنية ثابتة وغير قابلة للتصفية، كما حلم ترامب وعملاءه الصغار من مطبعين والكثير من التابعين والخاضعين؛ مركزية القضية الفلسطينية وعدم توفر الأمان والاستقرار بكامل المنطقة ورقة؛ مهمة بيد الشعب الفلسطيني وعلى قواه الوطنية أن تجيد استخدامها؛ دوليًا وعربيًا.

العامل الثاني: مرتبط بوجود جيش من النشطاء والمتضامنين في ساحات الدول الأوروبية، هؤلاء وحتى نعطيهم حقهم؛ آمنوا بعدالة القضية الفلسطينية وجعلوا من الدفاع عنها جزء أساسي في نشاطهم وأداءهم، ولم يطلبوا مكافأة من أحد وهم مستمرون بدورهم أدائهم إلى أن يسترد شعبنا كامل حقوقه الوطنية، خلال مرحلة الانتفاضة الأولى؛ قام الآلاف من الأوروبيين بزيارة فلسطين المحتلة للتعرف عن قرب على الشعب والنضال الوطني الفلسطيني وما زال المئات يقومون بمثل هذه الزيارات التضامنية ليومنا هذا، وكان لهؤلاء دور هام بالتعريف وايصال الرسالة والرواية الفلسطينية لشعوب أوروبا الغربية؛ ناهيك عن وجودهم في الصفوف الأولى في الحراك التضامني مع فلسطين.

العامل الثالث: وجود حركة تضامن أوروبية مؤطرة ومؤسسة وتعود جذورها للنصف الأول من سنوات السبعينيات من القرن الماضي، هذه الحركة المتنوعة؛ سياسيًا وفكريًا عرفت انتشارًا واسعًا مع دخول حركة المقاطعة وعدم الاستثمار والعقوبات للعب دورها في إطار المسار التضامني مع فلسطين؛ حركة التضامن الأوروبية مع الشعب الفلسطيني استطاعت أن تراكم عبر التجربة خبرة بأدوات التأثير والحشد وكان لهذا دور في الزخم التضامني الأخير، ودورها يزداد عند الحديث عن تطوير الموقف السياسي والمؤسساتي الأوروبي.

العامل الرابع: وجود جاليات فلسطينية وعربية وإسلامية مهمة بدول أوروبا، هذه الجاليات والتي يتجاوز تعدادها 18 مليون مواطن؛ جزء هام ولد وتربى ودرس وتشرب بثقافات هذه الدول الأوروبية، على أبناء هذه الجاليات تقع مسؤولية حمل راية فلسطين في المراحل القادمة؛ رأيناهم في الساحات وعبر استخدامهم المبدع لوسائل التواصل مع البيئة الأوروبية الحاضنة، في أوساطهم تتواجد طاقات هائلة؛ تشكل رافدًا مهمًا للعمل التضامني في المرحلة القادمة، منهم كوادر في مؤسسات ومنتخبين في برلمانات ومجالس بلدية في العديد من دول ومدن أوروبا وهم يشكلون؛ سلاحًا فتاكًا في خدمة قضية الشعب الفلسطيني.

العامل الخامس: طبيعة المشاهد المنقولة للرأي العام الأوروبي واستحالة إخفاء حجم التوحش عند الآلة العسكرية الصهيونية؛ صور الضحايا الشهداء من المدنيين، وخاصة صور الأطفال. كل هذه المشاهد المروعة كان لها دور هام بتحريك الشارع الأوروبي وإعرابه عن شجبه بوسائل مختلفة لإسرائيل لما تقوم به بدون أن تستطيع المنظومة المؤسساتية الدولية عن وقفها ولجمها عن هذه الممارسات؛ شعار حان الوقت لاتخاذ خطوات جدية وملموسة بدأ يدخل إلى قواميس بعض الأحزاب والكثير من السياسيين في دول أوروبا الغربية، وهنا لا بد من الاستفادة من هذا الواقع المستجد.

العامل السادس: الهام توفر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة بأيدي عامة الناس، كذلك استخدامها بشكل رائع من قبل مئات الألوف ووصول الرسائل للملايين بكبسة زر؛ نحن أمام الإعلام البديل ولن تفلح أدوات الضغط والابتزاز الصهيونية وإمكانيات حلفاءهم عن وصول الحقيقة للملايين عن بشاعة هذا الكيان الاستعماري الغاصب.

العامل السابع: تآكل الخطاب الصهيوني التقليدي والقائم على مقولة: أن إسرائيل ضحية وليست الجلاد، وأي انتقاد أو تنديد بها وبممارساتها المدانة والمتعارضة مع قواعد القوانين الدولية؛ يصب في خانة الممارسات اللاسامية، هذا الخطاب لم يعد فتاكًا وغير فعال.. فهل يبدعون مستقبلًا بخطاب آخر؛ يستطيع أن يؤثر في أجيال أوروبية لم تعش مجريات الحرب العالمية الثانية وما رافقها في العديد من دول أوروبا؛ من مجازر وإبادة للوجود اليهودي، خاصة في أوساط الجاليات اليهودية في بعض دول أوروبا الشرقية؟!

هذه العوامل لعبت جميعها ولو بتفاوت بتفسير الزخم التضامني الواسع مع الشعب الفلسطيني في دول أوروبا الغربية، فكيف نبني على هذا الزخم لنوسع دائرة التضامن الفعَّال معنا هنا في ساحة الدول الأوروبية؟

هنا أقدم بعض الأفكار لمن يهمهم الأمر:

أولًا: وهذا مهم جدًا؛ بناء استراتيجية وطنية فلسطينية يتكامل فيها الأداء السياسي والدبلوماسي مع الأداء المؤسسات والنشطاء والتضامني ليقم كل وبشكل مدروس بدوره.

ثانيًا: التركيز على المؤسسات الديمقراطية في أوروبا؛ من برلمانات ومجالس بلدية وأقاليم لدفعها لاتخاذ مواقف علية من نوع عدم ورفض التعاطي مع أي مؤسسة أوروبية أو غير أوروبية تتعامل مع المستوطنات، وهذا ممكن ومقبول وبدأنا نرى خطوات هنا أو هناك في هذا الإطار.

ثالثًا: عدم التدخل السافر والتوقف عن التعاطي مع الجاليات الفلسطينية في أوروبا وكأنها مزارع خاصة؛ من يمتلك هكذا عقلية سيكتشف قبل غيره أن فلسطينيي أوروبا في وهو ومن يقف خلفه في واد آخر؛ مئات الآلاف من الفلسطينيين يعيشون في أوروبا؛ يعرفون لغاتها ويعملون بمؤسساتها، ولا يمكن لكائن كان مصادرة مواقفهم وآرائهم لأنهم غير موظفين عند أحد.

رابعًا: إعادة الاعتبار للعلاقة مع الجاليات العربية؛ إنها الحاضنة الأقرب لنا ولقضيتنا الوطنية، وفيها من القدرات والكوادر والطاقات ما يقدم الكثير لهذه القضية.

خامسًا: مد الجسور والتكامل مع مكونات حركة التضامن الأوروبية ومشاركة أوسع من نشطاء فلسطينيين داخلها.

حذار من المصادرة على نتائج معركة سيف القدس

عليان عليان
باحث وكاتب سياسي/ الأردن

منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وبين الكيان الصهيوني ليل 21 مايو (أيار) 2021، إثر حرب ضروس شنتها المقاومة على عمق الكيان وعلى كافة مستوطنات غلاف غزة على مدى إحدى عشر يوماً، انتصاراً لانتفاضة القدس وللأقصى ولأهل الشيخ جراح، سكت النظام العربي الرسمي بمعظم مفاصله، ومن ضمنه السلطة الفلسطينية، التي اختفت من المشهد وصمتت صمت القبور وهرعت الإدارة الأمريكية، ومن لف لفها من دول الاتحاد الأوروبي، لإنجاز عملية إنقاذ مزدوجة لكل من الكيان الصهيوني وللسلطة الفلسطينية.

فالسلطة الفلسطينية التي باتت مجردة من أي غطاء شعبي – باستثناء المستفيدين مصلحياً– أصبحت في وضع يرثى له، وهي ترى قطاع غزة يكشف بؤسها، وترى في ذات الوقت أبناء شعبنا في الضفة الغربية، يشبون عن طوقها وقمعها الأمني ويتحدون الاحتلال في انتفاضة عارمة، شملت القدس وكافة أرجاء الضفة الغربية، اشتبك خلالها الشبان والشابات الفلسطينيات مع قطعان المستوطنين ومع قوات الاحتلال في نقاط التماس وقرب الحواجز العسكرية، وقدموا ما يزيد عن 29 شهيداً وعشرات الجرحى.

والكيان الصهيوني الذي ذاق الأمرين من صواريخ المقاومة استجدى الإدارة الأمريكية لأن تتحرك من أجل وقف إطلاق النار، التي حثت كل من (مصر وقطر) لإقناع المقاومة بوقف إطلاق النار، بعد أن شارفت الجبهة الداخلية للكيان الصهيوني على الانهيار وبعد أن مني الكيان بهزيمة أمنية وعسكرية، اعترف بها مسؤولون عسكريون وسياسيون صهاينة، إضافةً للهزيمة الإعلامية على المستوى الكوني، ما دفع حكومة العدو إلى أن تخصص مليار دولار لإغلاق الثغرات الإعلامية التي كشفت فاشية وإجرام هذا الكيان.

حراك دبلوماسي لإعادة عقارب الساعة للوراء

ومن يراقب الحراك الدبلوماسي العربي الرسمي والغربي في المنطقة يكتشف أن القوى المتضررة من انتصار المقاومة، شمل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي كشفت عن وجهها الإمبريالي القذر مجدداً، بانحيازها المطلق للعدو الصهيوني ودول التطبيع العربية وخاصة دول معسكر التطبيع الإبراهيمي الخياني، التي هالها انتصار المقاومة، وهي ترى سيدها نتنياهو – الذي علقت عليه الآمال لحماية عروشها الكرتونية– يلعق الهزيمة المرة وبات غير قادر على حماية كيانه.

لقد بذلت القوى المتضررة من انتصار المقاومة بعد قرار وقف إطلاق النار، جهوداً مضنية للمصادرة على نتائج انتصار المقاومة التاريخي، في محاولة منها لإعادة عقارب الساعة للوراء قبل معركة سيف القدس، وقد تمثلت هذه الجهود حتى اللحظة فيما يلي:

1-الاتصال الفوري ولأول مرة من قبل الرئيس الأمريكي جو بايدن برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لشد أزره، ومطالبته الشعب الفلسطيني ودول العالم بالاعتراف به رئيساً شرعياً للشعب الفلسطيني.

2- جولة وزير الخارجية الأمريكي توني بلينكن في المنطقة التي شملت القدس ورام الله والقاهرة وعمان، الذي أكد هو الآخر دعمه لرئيس السلطة، واشترط لإعادة إعمار قطاع غزة شرطين رئيسيين هما: أن تتولى السلطة مشروع إعادة الإعمار وأن تحول أموال الدول المانحة إليها، وأن تتم إعادة الاعتبار للمسار السياسي (مسار أوسلو).

3- في أعقاب القمة الثلاثية بين مصر وفرنسا والأردن في 18 مايو، والتزام قادة الدول بتنسيق العمل الإنساني للدول الثلاث، عقدت وزارات الخارجية المصرية والفرنسية والأردنية اجتماعًا تنسيقيًا عبر الفيديو كونفرنس بتاريخ (3) حزيران (يونيو) الجاري أكدت فيه على ضرورة وجود استجابة انسانية فورية للأوضاع في قطاع غزة، وعلى حماية الأماكن المقدسة، وصولاً لبيت القصيد بشأن التأكيد على حل الدولتين الذي يلبي تطلعات كل من الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل دائم؟!

4-زيارة المبعوث الأوربي لعملية السلام سفين كوبمانز ولقائه مع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية د. محمد اشتية، بتاريخ 30 أيار (مايو) الماضي، حيث شمل اللقاء البحث في إعادة إعمار غزة وسبل تنشيط عملية السلام وإطلاق مسار سياسي لإحياء العملية السياسية. وشدد اشتية خلال اللقاء على "أهمية ملء الفراغ السياسي، من خلال بلورة أوروبا مبادرة لإعادة إحياء العملية السياسية، ومشاركة أطراف الرباعية الدولية فيها، بهدف إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، وتشكيل فريق تقني من السلطة الفلسطينية يعمل على ملف إعادة الإعمار.

5- استقبال رئيس وزراء السلطة الفلسطينية د. محمد اشتية نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريد الحاج، بتاريخ 13-6-2 ووضع اشتية وفد البنك الدولي بصورة ما أسماه بالتحرك الإيجابي في العلاقة مع الجانب الأميركي، والإجماع الدولي على وجود فراغ سياسي وضرورة العمل على ملئه، مؤكدا أهمية دعم مسار سياسي مستند إلى الشرعية الدولية.

القاسم المشترك للحراك الدبلوماسي

ما يجب الإشارة إليه هنا أن القاسم المشترك للقاءات الأمريكية الأوروبية والعربية الرسمية تمثل فيما يلي:

1-عدم التعرض لمسؤولية الاحتلال عن الجرام الوحشية في قطاع غزة حيث اعتبر كل من الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية أن ما قامت به (إسرائيل) يندرج في إطار الدفاع عن النفس.

2- ربط ملف إعادة إعمار قطاع غزة بإعادة الاعتبار لمسار أوسلو السياسي وخطة الرباعية الدولية.

3- إدانة ضمنية للمقاومة الفلسطينية.

4- تجنب الحديث عن مخرجات انتصار المقاومة وما يجب البناء على هذا الانتصار سياسياً باتجاه مغادرة نهج أوسلو بشكل نهائي.

5- إعادة لاعتبار للسلطة الفلسطينية واشتراط أن تتولى ملف إعمار غزة.

وهذه القواسم المشتركة تستهدف الثوابت الوطنية والتاريخية للقضية الفلسطينية (أولاً) وتستهدف مشروع المقاومة (ثانياً) وتشكل تآمراً واضحاً وصريحاً على انتفاضة القدس وعلى مخرجات معركة سيف القدس التاريخية.

ما يجب الإشارة إليه بشكل جازم، أن لعبة حل الدولة والدولتين– الذي يتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية– سقط على أرض الواقع، وأن الكيان الصهيوني أسقطه بنفسه منذ زمن بعيد هذا (أولاً) (وثانياً) أن الإدارتين الأميركتين الديمقراطية والجمهورية تعاملتا مع موضوع حل الدولتين منذ اتفاقيات أوسلو 1993، في سياق إدارة الأزمة ووفرتا الغطاء السياسي للاستيطان والتهويد، وخلق حقائق الأمر الواقع على الأرض، وفي الذاكرة ما قاله الرئيس الراحل ياسر عرفات "أسهل علي أن أتفاوض مع الإسرائيليين من أن أتفاوض مع مبعوثي إدارة الرئيس كلينتون "دينيس روس ومارتن أندك" بشأن قضايا التفاوض الرئيسية، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن الرئيس الجمهوري دونالد ترامب هو الرئيس الوحيد الذي تخلى عن أسلوب إدارة الأزمة بتبنيه الكامل للطروحات الصهيونية (وثالثاً) أن الاتحاد الأوروبي الذي تبنى هو الآخر حل الدولتين، لم يبذل جهداً حقيقياً وملموساً لإجبار (إسرائيل) على القبول بحل الدولتين ووقف الاستيطان، وظل تابعاً بشكل ذيلي للإدارة الأمريكية، ناهيك أنه رفض بالمطلق التعاطي مع مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

استهدافات الحراك الدبلوماسي

الحراك الدبلوماسي والأوروبي المدعوم من العديد من العواصم العربية، والذي يربط إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب سيف القدس، بإعادة الاعتبار للمسار السياسي الأوسلوي وإخضاع قطاع غزة، لهذا المسار يهدف في المحصلة إلى ما يلي:

1–أن تعترف إدارة قطاع غزة الحمساوية باتفاقيات أوسلو وبحق (إسرائيل) بالوجود.

2– أن يتم تجريد قطاع غزة من السلاح وحل الكتائب المسلحة " كتائب القسام، سرايا القدس، كتائب أبو علي مصطفى، كتائب المقاومة الوطنية وغيرها".

3– تشكيل حكومة وحدة وطنية على أرضية برنامج أوسلو ومشتقاته.

4– أن يجري تطبيق التنسيق الأمني في قطاع غزة على النحو القائم في رام الله مع سلطات الاحتلال، وهذ اما سبق وأن صرح به مراراً وتكراراً مسؤولو الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية وعلى رأسهم اللواء حازم عطا الله.

وهذه الاشتراطات تعني في المحصلة المصادرة على نتائج الانتصار التاريخي وغير المسبوق الذي حققته المقاومة في قطاع غزة من خلال معركة "سيف القدس" والمصادرة على مقولة "أن مرحلة ما بعد "سيف القدس" تختلف في السياق الاستراتيجي عن مرحلة ما قبل القدس على غير صعيد، والتي فتحت آفاقاً واسعة أمام فصائل المقاومة لمراكمة الخطى باتجاه هدف التحرير، بعد انقلاب الصورة في الرأي العالمي بما فيه شعوب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لصالح الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة، وبعد أن بات بالملموس أن هذا الكيان الذي يمتلك جيشاً مجهزاً بمختلف صنوف الأسلحة المتطور الأمريكية، قابل للاندحار والهزيمة رغم الفارق النوعي في ميزان القوى لصالحه.

لقد شكل انتصار غزة ضربة مزدوجة للكيان الصهيوني ولسلطة أوسلو، إذ أنه وبعد قرار وقف إطلاق النار، شهدنا تساوقاً وتنافساً بين سلطة أوسلو وبين سلطة الاحتلال في شن حملة أوسع حملة اعتقالات في صوف رموز الانتفاضة، ولا نبالغ إذ نقول أن أجهزة أمن السلطة تفوقت على سلطات الاحتلال في هذا المجال، إذ أن عدد المعتقلين في سجون السلطة خلال أقل من أسبوع تجاوز (500) مواطناً فلسطينياً بتهمة "الخروج عن القانون"، ولم تشفع لهم مناشدات هيئات حقوق الانسان في الداخل، ولا تدخلات الفصائل.

حوارات القاهرة المؤجلة

بعد قرار وقف إطلاق النار، تحرك الجانب المصري من خلال إدارة المخابرات المصرية باتجاه كل من رئاسة السلطة في رام الله وفصائل المقاومة في قطاع غزة، وباتجاه العدو الصهيوني لتثبيت وقف إطلاق النار، وبذل جهوداً لدى المقاومة ولدى السلطة الفلسطينية لعقد حوار جديد في القاهرة برعاية كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس السلطة محمود عباس للبحث في قضايا المصالحة، وإعادة إعمار قطاع غزة، وقضية المسار السياسي. واستجابة للجهود المصرية طرحت الجبهة الشعبية موقفها حيال قضايا الحوار الأساسية وموقفها منها، وكذلك بقية الفصائل، في حين التقى ممثلون عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي مع ممثلين عن حركة فتح في القاهرة، ولم تثمر هذه اللقاءات عن نتائج محددة جراء تباين الأولويات والخلاف على مختلف قضايا الحوار، ما حدا بالجانب المصري إلى تأجيل لقاء الحوار الشامل لأمناء الفصائل.

وحسب العديد من المصادر فإن الخلاف تمثل في النقاط التالية:

1-أن حركة فتح أرادت حصر جدول أعمال الحوار بتشكيل حكومة توافق وطني مقبولة دولياً وبشروط الرباعية الدولية، لتكون البوابة لعملية إعادة إعمار قطاع غزة، وهو ما رفضته فصائل غرفة العمليات المشتركة.

2-رفض فصائل غرفة العمليات المشتركة، تشكيل حكومة توافق وطني مقبولة دولياً مستندة إلى شروط الرباعية الدولية، أي إلى مسار (أوسلو) ورفضها المطلق لربط إعادة الاعمار بالعودة إلى المسار السياسي الأوسلوي، وتأكيدها أن مرحلة ما بعد معركة سيف القدس، ليس كما قبلها على صعيد البرنامج والتوجهات السياسية.

وبهذا الصدد قال يحي السنوار – رئيس حركة حماس في قطاع غزة: "أن نتائج المواجهة العسكرية الأخيرة مع (إسرائيل)، ألقت بظلالها على الشأن الداخلي الفلسطيني، وأن ما كان مطروحاً قبل 10 مايو/ أيار الماضي (بدء المعركة)، لم يعد صالحاً الآن، وأن الحديث عن حكومات واجتماعات، هدفها استهلاك المرحلة وحرق الوقت ليس مجدياً، ولن يكون مقبولاً لدينا".

3- رفض حركة فتح مشاركة القوى الأربعة المقربة من حركة حماس في غزة بجلسات الحوار، وهي لجان المقاومة الشعبية وجناحها العسكري "ألوية الناصر صلاح الدين" التي تتمتع نسبياً بحضور ميداني، وحركة المجاهدين وحركة الأحرار، وحركة المقاومة الشعبية.

4- إصرار الفصائل في غرفة العمليات المشتركة، على أن يتضمن جدول الأعمال منظمة التحرير كبند رئيسي وأساسي، وهو ما رفضته "فتح" في ظل محاولات عديدة من بعض الأطراف الدولية والمحلية، لإجهاض واحتواء ما تحقق من إنجازات في معركة سيف القدس التاريخية. فالجبهة الشعبية أكدت على أن ملف

إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية يشكل المدخل الأساسي لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، على قاعدة التعددية والشراكة الوطنية، بعيداً عن التفرد والهيمنة والاقصاء واتفاقات أوسلو البائسة.

في حين أكدت حماس على ضرورة تشكيل مجلس وطني بالتوافق لمدة عامين يضم الفصائل الفلسطينية وفقاً لحجومها على الأرض، يتفرع عنه مجلس مركزي وهيئات قيادية أخرى، وأن يصدر عنه برنامج وطني جامع يؤكد بشكل رئيسي على استراتيجية المقاومة ومغادرة اتفاقيات أوسلو.

يذكر أن الجبهة الشعبية كانت قد أوضحت رأيها ومواقفها حيال مختلف القضايا للجانب المصري، على النحو التالي:

أ–تشكيل لجنة وطنية لإعمار غزة بعيداً عن أي ابتزاز سياسي أو قيود من الدول المانحة أو من الاحتلال.

ب–الإعلان عن تشكيل القيادة الوطنية الموحدة لإدارة المقاومة الشعبية.

ج– تشكيل لجنة مصغرة من (5–7) قوى لوضع خارطة طريق شاملة تتناول جميع الملفات والقضايا، وبعد ذلك تعرض على اجتماع الأمناء العامين.

خمس فصائل تطالب باستئناف الحوار بجدول أعمال مفتوح

كما وأنه إثر تأجيل لقاء الحوار الوطني، في ضوء العوامل سالفة الذكر عقدت خمس فصائل فلسطينية لاحقاً، اجتماعًا في دمشق في 16–6–2021، وهي: طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) ، الجبهة الشعبية – القيادة العامة، الجبهة الشعبية، حركة الجهاد الاسلامي، الجبهة الديمقراطية، بحثت خلاله في الأوضاع العامة الفلسطينية، وفي الضرورات الوطنية الواجب التوافق عليها والتعاون بشأنها من أجل مواصلة استنهاض مسيرة النضال الوطني وصون انتصارات شعبنا ومقاومته الباهرة، في الهبة الفلسطينية الشاملة، ومعركة "سيف القدس"، وأصدرت في ختام اجتماعها بياناً أكدت فيه على ما يلي:

1–أن تأجيل الحوار علامة مقلقة وتثير المخاوف لما سيعكسه هذا التأجيل على العلاقات الوطنية، خاصة بظل التباعد بين موقفي حركة فتح و حركة حماس، وعدم توافقهما حتى على جدول أعمال ينظم الحوار الوطني".

2– في ظل التعاون المتجدد بين إدارة بايدن والحكومة الجديدة لدولة الاحتلال، أكد البيان على ضرورة تجديد الدعوة وسريعاً، لاستئناف الحوار الوطني الفلسطيني وعلى أعلى المستويات وبجدول أعمال مفتوح، يتناول كافة القضايا المطروحة على بساط البحث والوصول إلى توافقات ملزمة، تفتح الأفق لمرحلة نضال جديدة، تستند إلى الانتصارات الباهرة لشعبنا في معركته الأخيرة، وتبنى عليها".

3– التأكيد على أن يتضمن جدول أعمال الحوار بحث أوضاع م.ت.ف، وإعادة بنائها على أسس ائتلافية وبموجب مبادئ وقيم حركات التحرر الوطني، بحيث تستقطب الكل الفلسطيني في إطار برنامج عمل وطني متوافق عليه، ما يعزز موقعها ومكانتها ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا، ويعزز مسيرة النضال ومقاومة الاحتلال والاستيطان، وتقريب ساعة النصر والفوز بالحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

4- أن الدعوة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية"، تحت رعاية الرباعية الدولية رهان خاسر، مبني على أوهام وتمنيات تعكس سياسة التهرب من استحقاقات الحل الوطني لقضيتنا الفلسطينية، والذي يضمن لشعبنا حقوقه الوطنية كاملة، بالعودة، وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وكما تكفلها قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار 194 الذي يكفل لهم حقهم في العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام 1948.

النصر المؤجل: نحو تغيير قواعد الصراع وتجديد إدارته وأدواته

نضال عبد العال

عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ لبنان

تحيل المقولة الأشهر للاستراتيجي الفذ؛ كارل فون كلاوتزفتز: إن الحرب هي ممارسة السياسة بوسائل أخرى، إلى الاستنتاج بأن الأهداف السياسية الرامية إلى اخضاع العدو ومنعه من تحقيق أهدافه أو حتى القضاء عليه وفق المعادلة الصفرية، خاصة في حالة صراعنا الوجودي مع الكيان الصهيوني؛ فالأهداف موجودة وثابتة لأن الصراع قائم وإن بأشكال مختلفة، أما الحرب العسكرية كتدخل عنيف في حركة الصراع وفي وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتوخاة منها، فهي تصعيد في وسائل تحقيق هذه الأهداف.

إن توقف المعركة العسكرية، لا يعني وقف الحرب العسكرية، وإن كانت توصف بعبارة ملتبسة: "خفض التصعيد"؛ العبارة السمجة التي تهدف الى إضاعة الفارق بين المعتدي والمعتدى عليه، ربما كانت تخفيضاً من ناحية الكلفة المادية، وبالأخص الخسائر في أرواح البشر وتدمير وسائل حياتهم ومعيشتهم ورفاههم؛ غير أن هذا التخفيض للكلفة المادية ليس بالضرورة أن يكون تخفيضاً للكلفة السياسية، في حال جاءت حسابات الحقل لا تتطابق مع حسابات البيدر، ذلك أن الحرب مستمرة لأن العدوان مستمر بمعناه الشامل، لأننا في نهاية الأمر أمام المشروع الصهيوني، والذي هو مشروع استعماري استيطاني ويمثل تهديداً وجودياً للشعب الفلسطيني كجزء من المشروع القومي العربي.

في ظروف صراعنا المُركّب مع الكيان الصهيوني، كصراع تاريخي وشامل ومفتوح على مصراعيه؛ تاريخياً لأنه على مساحة الماضي والحاضر في الواقع والخيال في العقول والقلوب، وشاملاً لأنه يذهب في كل الاتجاهات لا يستثني قطراً دون آخر ولا طائفة دون أخرى، وأيديولوجيا معينة، ويغوص عميقاً ويتمدد أبعاداً ويفرخ فصولاً وفروعاً، ومفتوحاً لأنه مرتبط بالمقدمات التي أنتجته وليس بالنهايات التي وصل إليها، لذلك يستدرج الكثير من النقاش في كل تفصيل، ويبدأ الصراع حكماً من الوعي من منظومة المفاهيم والتعابير والمصطلحات وهو ما يؤكد أنه صراع وجودي. لذلك إن الانتصار كفكرة في الوعي مرتبطة بالإرادة القادرة على تحقيقه، وموضوعية الصراع تفرخ أسباب استمراره فلا يستطيع أحد إنهاءه دون تحقيق نصر نهائي. لذلك سيبقى يحافظ على ديمومته كصراع إرادات، تتجسد بالنسبة لنا في المقاومة كوعي ومنهج وممارسة.

خطوة جدية نحو اختراق المستحيل

إن النصر المؤجل بالنسبة للفلسطيني؛ يعني نصراً يستدعي تغييراً جدياً لقواعد الصراع من جهة، ولإدارة الصراع من جهة أخرى، أي تجاوز المرحلة السابقة، وتأكيد هذا النصر يتم من خلال تغيير المشهد السياسي البائس والمتشائم والمتشظي والعاجز والمُستجدي والمتنافس على سلطة سياسية مسلوبة الإرادة، هذا المشهد هو نتيجة طبيعية لفكفكة وبعثرة عوامل القوة ورمزيات الهوية وكان آخرها قضم القدس برمزيتها وحساسيتها قطعة وراء قطعة،

وكاد أن يسمح بابتلاعها وهضمها نهائياً، من خلال تفكيك وتهجير تجمعات سكنية وازنة تشكل أحزمة سكانية تحمي المدينة القديمة والمقدسات، من ساحة باب العامود إلى الشيخ جراح إلى سلوان وبطن الهوا.. الخ.

أما بالنسبة للعدو فهو يخوض صراعاً وجودياً أيضاً؛ فسيظل يعمل جاهداً لإجهاض كل بارقة أمل؛ فيتحول المنتصر إلى مهزوم عند إعادته إلى قواعد الصراع ذاتها وإدارة الصراع المعتادة السابقة، بما يسمح له استمرار تمرير سياسته الاستيطانية والتهويدية التهجيرية على مساحة فلسطين التاريخية، وهذا يعني أن التموضع السياسي الفلسطيني بإدارته السياسية الرسمية وأدواته السلطوية وقيود الاتفاقات المهينة؛ ستبقيه رهينة المؤثرات الإقليمية والدولية المهيمنة والمناسبة جداً لتنفيذ كامل المشاريع التبعية والتطبيعية.

ما يعنيه هذا الاستنتاج هو أن ما تحقق بفضل المقاومة من مقدمات تسمح بتجاوز قواعد الصراع السابقة، وتعمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد؛ يرمم المشروع الوطني الفلسطيني، ويبني مفهوماً جديداً للوطنية الفلسطينية كقوة تحررية ضد الكيان الصهيوني وليس معه أو بوجوده، بل ومعسكر الأعداء بشكل عام، لأن الذي أثبتته معركة سيف القدس أن الكيان جزء أصيل ورأس حربة في مشروع استعماري رجعي معادي؛ عناصر القوة لديه الكامنة والظاهرة والمتشابكة على مستوى الإقليم هي عوامل الكبح لأي محاولات نهوض وطني وقومي. وما يؤشر إلى صحة هذا الاستنتاج هي "الفزعة" إن صح القول، التي استنهضت الحكومات البعيدة والقريبة في المحور الآخر، لاستدراك ما حصل وبذل كل الجهود للعودة للوضع السابق.

إن الإدارة الحقيقية للصراع هي القدرة على تحقيق التحالف والتقاطع والتكامل بين المنفرد على الصعيد الوطني والخاص على صعيد الأمة العربية والإسلامية والعام على الصعيد الأممي والإنساني، أي كيفية الاستفادة من الفرص المتاحة وتقليل الخسائر وتجنب تشتيت الجهد والامكانيات وكيفية التعامل مع التحديات، هذا ما يسمح بتطور العامل الذاتي، الذي جعل من هذه المعركة لحظة ثورية لفرض معطيات جديدة، هو ما يجب أن نسلط الضوء عليه باعتباره موضوع للمراجعة، وهو ما يمكن البناء عليه في المستقبل لمواصلة مراكمة القوة الذاتية، مما يسمح ببناء قدرات أكبر في التصدي للتحديات التي ستتفاقم حكماً؛ بسبب شعور معسكر العدو بكل أبعاده (الكيان الصهيوني والراعي الإمبريالي والاتباع من أنظمة عربية) بازدياد المخاطر بتطور قوة المقاومة واتساع محورها.

اختبار الانتصار تكشفه قدرات المقاومة في المعركة القادمة

دائماً ما يكون الرجوع لمتابعة تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً قبل تصعيد الوسائل واللجوء للحرب، من احتواء فكرة النصر لدى الخصم، إما لإجهاض انتصاره أو لتأكيد هزيمته، فلا يتم الاكتفاء بإثارة موجة من التشكيك بالنتائج، بل بجدوى التصدي للعدوان أصلاً، في عملية تهويل الخسائر في المواقع الحيوية والعسكرية وآثارها على بنية المقاومة وحساب أعداد الشهداء والجرحى، بحيث تكون النتيجة البسيطة والسهلة جداً، بأن الوضعية الأفضل لتقليل الخسائر هي الاستسلام الكامل والعيش كالعبيد.

ومن لا يذكر أن ذات النقاش حول ما الذي تحقق؟ هل هو انتصار؟ وما هي طبيعته؟ كان قد اشتعل يوم اندحر العدو الصهيوني من جنوب لبنان في أيار ٢٠٠٠، وهو ذات النقاش في آذار ٢٠٠٥ يوم اندحر العدو الصهيوني من غزة، وأيضاً بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، وهناك من لا يريد أن يعترف حتى الآن بأن سوريا قد تعرضت لعدوان كوني وانتصرت.

إن الدليل القاطع على أن اندحار العدو الصهيوني من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ هو انتصار حاسم لا يقبل الشك؛ تلك المعطيات الجديدة التي فرضها ذاك الإنجاز التاريخي، والتي سمحت بتجاوز قواعد الصراع السابقة، بحيث تحولت المقاومة في لبنان إلى لاعب إقليمي وسند قوي للشعب الفلسطيني، ومن يذكر خطاب السيد حسن نصر الله في مهرجان جماهيري في تشرين عام ٢٠٠٠ الموجه للشعب الفلسطيني في انتفاضة الأقصى، يفهم تماماً بقية القصة، بأن المقاومة في لبنان كانت سنداً حقيقياً للشعب الفلسطيني، كما قال يومها السيد نصر الله. كان نصراً مؤجلاً بأبعاده الاستراتيجية بعيدة المدى على مستوى المنطقة، مما وفر بيئة معنوية بالحد الأدنى لتطور فعل انتفاضة الأقصى، وقد أدى لاحقاً إلى اندحار العدو من غزة وفكفكة ١٧ مستوطنة.

أما الدليل القاطع على أن الاندحار الصهيوني من قطاع غزة هو انتصار حاسم لا يقبل الشك، هو تحول غزة إلى أرض محررة، وقد وفر ذلك هامش لإعداد بنية مقاومة فعالة؛ قابلة للتطور خارج قبضة العدو. رغم الرفض القاطع والمبدئي لفكرة الاقتتال الداخلي والتي أدت إلى الانقسام، والتي هي مشروع هدر للطاقات وتبديد لعناصر القوة واستنزاف لفعل المقاومة وبيئتها، ولكن بالمقابل، لقد كان خروج غزة من القبضة الأمنية لمنظومة أوسلو فائدة عظيمة مكنتها من القيام بمهمة وطنية أبعد من الانقسام، ويظل السؤال ماذا لو انتهى الانقسام بتواطؤ إيجابي؟ يتيح للضفة أن تسقط القيود الأمنية وتتكامل مع غزة؟ أي أن يكون ذلك ضمن رؤية استراتيجية جديدة للصراع بمنظومة جديدة لإدارة الصراع، كتعبير عن وحدة تخترق اللغة والقواعد السائدة نحو إدارة جديدة للصراع؛ بمضمونه التحرري والمقاوم.

أما الدليل القاطع على انتصار المقاومة في لبنان في حرب تموز ٢٠٠٦، هو قدرتها على مساندة سوريا في التصدي للعدوان العالمي الذي تعرضت له وانتصرت عليه، وهي مهمة ذات أبعاد استراتيجية كبيرة لحماية عمق المقاومة وإحدى أهم ركائزها. ومن يستطيع أن ينكر دور المقاومة في لبنان في مساندة المقاومة الفلسطينية على كل الأصعدة والمستويات منذ ما قبل ٢٠٠٦ وحتى اليوم، وتوفير مقومات التصدي للعدوان على غزة في الحروب المتكررة، عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٤، ويعود الفضل لانتصار المقاومة في لبنان وقد تحولت إلى لاعب إقليمي أساسي، يحسب حسابه من القوى الدولية والإقليمية والمحلية على حد سواء. والاختبار الجدي لانتصار الشعب الفلسطيني في معركة سيف القدس تكشفه قدرات المقاومة في المعركة القادمة، والمحطة الأولى لهذا الاختبار هي خوض المعركة السياسية الحالية بنفس الجدارة وبهمة وإرادة المنتصر لتثبيت ركائز النصر القادم، وهو امتحان حقيقي لكل فصيل فلسطيني وعربي؛ فالعبرة هي في مراجعة الدروس والاستفادة من التجارب ومراكمة القدرات.

أما انتصار سوريا فله تقييم مختلف، فهو انتصار وولادة محور كامل تبلورت ملامحه في مواجهة العدوان لتدمير دور سوريا الرئيسي فيه؛ انتصرت سوريا بفضل محور المقاومة وتشكل محور المقاومة بفضل صمود سوريا، ولو هذا النصر لما كان كل هذا الذي جرى من تراكم قوة ومنجزات.

إذا أردت أن تدرك قيمة وأهمية ما هو موجود؛ فكر في غيابه، ماذا لو انتصر العدوان التركي القطري السعودي الإماراتي بأدوات داعش وجبهة النصرة ومن لف لفيفها من مجموعات وفصائل تكفيرية متطرفة في سوريا وتمددت

كما كان مخططاً إلى لبنان ودخل حزب الله وبيئته الحاضنة في آتون التهديد والصدام مع هذه القوى؟ هل سنكون أمام محور تبلورت ملامحه وقدراته وامتداداته ويحقق اليوم انتصاراته؟

ومن الضروري ربما التأكيد أن المراجعة لا تشمل فقط الخيارات السياسية، بل أن تراجع المقاومة ذاتها ايضاً، وتتعلم من تجربتها وتجربة غيرها، وهناك محطات عديدة لا بد من التوقف عندها مثل، تحرر غزة من قيود أوسلو الأمنية، أو صمود سوريا وانتصارها مع محور المقاومة. وهناك سؤال كبير يجب التوقف عنده فقط لاستخلاص الدروس والعبر، ماذا لو انتصر الحلف المعادي في سوريا؟ لكانت حماس أصبحت في الموقع الآخر، جزء من منظومة لا تستطيع أن تتفلت من تشابكاتها والتزاماتها الإقليمية والدولية؛ منظومة قد تسمح لها بإدامة حضورها فقط كمعارضة سياسية في أحسن تقدير، أما أن تكون مقاومة قادرة على بناء قدرات استراتيجية لتشكيل قاعدة ردع، وتسعى لتطوير هذه القدرات لفرض معطيات لتغيير قواعد إدارة الصراع، فهذا يحتاج إلى محور مبني على فهم مشترك لطبيعة العدو وطبيعة الصراع معه، وعودة حماس إلى تمتين تشابكها مع محور المقاومة هو تأكيد على صحة هذه الفرضية.

هل انتصر الفلسطيني؟

غالباً ما يجري الحديث عن أن قواعد الاشتباك بين الأطراف المتصارعة تفرضها موازين قوى، هي في حقيقة الأمر تموضع سياسي استراتيجي، أي علاقات تحالفية تربط بين عدد من الأطراف ذات الرؤى والمصالح المشتركة، وتتشكل على أساس هذه الرؤى والمصالح منظومة قواعد إدارة الصراع مع قوى تربطها تحالفات ومصالح ورؤى أخرى، ولأننا نعتقد أن الشعب الفلسطيني قد حقق انجازاً في المعركة الأخيرة، فإن السؤال المطروح، ما هو هذا الإنجاز؟ وهل بالإمكان البناء عليه؟

تمنح الخطابات الانتصارية؛ فرصة اللعب على مضامينه الواسعة والمتعددة الجوانب؛ فتضيع الفوارق بين النصر في الذهنية "العنترية" والنصر في ذهنية "الإنجاز"، أي ثقافة القدرة على تحقيق النصر، لذلك نقول إن ما تحقق هو إنجاز فرض معطيات جديدة؛ تسمح بشكل مشروط البناء عليها، بحيث يمكن تغيير قواعد إدارة الصراع السالفة الذكر، من وضعية الفلسطيني الضعيف والمرتهن لرؤى ومصالح الآخرين، إلى الفلسطيني القوي الذي يشكل القضية المركزية والتي على أساسها تتحدد معايير قواعد إدارة الصراع، ليصبح الفلسطيني في موقع التهديد الوجودي للكيان الصهيوني.

بالعودة للإجابة عن السؤال المطروح ونبدأ بالشطر الأول من السؤال، ما هو الإنجاز الذي تحقق؟

لقد وضع اتفاق أوسلو الطرف الفلسطيني في تموضع استراتيجي، أي تشابك المصالح والرؤى الإقليمية والدولية، وفرض على الفلسطيني الالتزام بقواعد إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني من موقع الضعيف المرتهن، أي أن القضية الفلسطينية ليست هي المركز المحدد لمعايير إدارة الصراع، بل التابع لهوامش مصالح هذه القوى الدولية والإقليمية، وأتاح ذلك للعدو تحقيق اختراقات كبيرة، حيث فصل وفكك الجغرافيا الفلسطينية والشعب الفلسطيني وجعل لكل منهم ملهاة على شكل قضية خاصة، فسيقت على أنها قضايا ذات طابع اغاثي في موضوع اللاجئين، إنساني تنموي في غزة والضفة، أو بحدها الأقصى هي قضية عدالة ومساواة في المناطق المحتلة عام ٤٨. إن الكيان الصهيوني تمكن من تدمير عناصر القوة الفلسطينية، فقد فكك الشعب الفلسطيني بعد أن تفككت وتدمرت

منظومة تحالفاته العربية الإقليمية والدولية، وأنتج ذلك وضعاً فلسطينياً ضعيفاً جداً، بحيث لم يعد الفلسطيني مصدر تهديد وجودي للكيان الصهيوني.

إذن، المعطى الأول؛ أهمية غزة أن تكون "هانوي الفلسطينية"، التي كان يحلم بها جورج حبش أن تكون للثورة هانوي عربية، ولكن المنظومة التسووية العربية لم تسمح بإقامتها. دون إغفال أنها لم تكن يتيمة، فهي ضمن استراتيجية عمل شاملة وفق خصوصياتها الجيوبولوتيكية. هنا يجب الإشارة إلى أن حصار غزة من جهات عدة، لتدجينها ووضعها في النظام السلطوي الأمني، وما الانتخابات المؤجلة إلا محاولة لإعادتها إلى قفص السلطة لتجديد مكانتها ووظيفتها وشرعيتها وفق معايير ما يسمى المجتمع الدولي.

المعطى الثاني، إن الهدف الجامع يستحق التضحية من الجميع، وخاصة إذا كان هدفاً وطنياً خارج حدود السلطة ومصلحة الفصيل وعابراً للأيديولوجيا، هذا يفسر استيقاظ الروح الوطنية الجامعة والاستعادة المعنوية لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته، ونشير هنا إلى أنه لا يمكن أن تشكل أي قوة مهما بلغت إمكاناتها وقدراتها، تهديد وجودي للكيان الصهيوني، إن كانت فصيل أو دولة أو محور، بدون أن يكون الشعب الفلسطيني بقواه وطاقاته هو مركز هذه القوة.

لقد خلق هذا المعطى تفاعل شرائح وفئات وتجمعات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وفي كل أماكن تواجده، واستنهاض طاقاته وزجها في المعركة بشكل مبدع وخلاق، وهي مؤشر لاستعادة تجسيد للوطنية الفلسطينية كهوية ومشروع مواجهة شاملة.

المعطى الثالث، دور الفصائل الفلسطينية العامة والمقاومة خاصة، بالمساهمة في صناعة الحدث، بعد أن كانت تعتبر خارجه أو متفرجاً أو طرف مقصى من مؤسسة القرار الرسمي وهيكليته، وخاضعة للتفرد الفئوي في القرار؛ بسبب من تشوهات اتفاق أوسلو على مستوى البنى التنظيمية، وتهمش حضورها بحيث تحولت إلى معارضة سياسية سلبية تسجل موقفها للتاريخ، لذلك أي انتصار يستكمل ببناء جبهة مقاومة وطنية موحدة أوسع من غرفة عمليات مشتركة؛ تتناول سبل توحيد استثمار عناصر الاشتباك التاريخي الذي أسس له هذا النصر.

المعطى الرابع، إن استراتيجية عمل للمقاومة في فلسطين تبقى قاصرة إن لم تكن جزءاً من كل؛ من استراتيجية شاملة للمقاومة في المنطقة، يشكلها اليوم محور المقاومة بمعنى "محور فلسطين"، بكل ما تعنيه من دعم فصائل المقاومة الفلسطينية وشكل رافعة لدورها ولتراكم قدراتها، وبالتالي صارت جزءاً من منظومة إدارة صراع بديلة، وللمرة الأولى ربما في تاريخ القضية الفلسطينية يتشكل محور يضم عدد من الأطراف؛ دولاً وفصائلاً، يتشاركون في فهم مشترك للصراع مع الكيان الصهيوني كصراع وجودي، وبالتالي رفض التعايش معه، ويجمعون في السعي لإزالته من الوجود، وهذا ما سمح بتشكل قواعد جديدة لإدارة الصراع وتراكم القدرات لدى كل الأطراف في المحور بدون أي تحفظ أو حسابات، بل ويتم إزالة العقبات وتسهيل تبادل الخبرات بحيث يتم البناء على كل انجاز في أي موقع لصالح المحور مجتمعاً، ويزيد هذا الأمر من القدرات الخاصة لكل طرف، والقدرات العامة لمجموع المحور بشكل مضاعف مرات عدة.

المعطى الخامس، لقد برز بشكل واضح حجم التضامن الشعبي على كل المستويات العربية والإقليمية والدولية، بما يؤسس لعزل الكيان الصهيوني عالمياً كنظام استعماري إجلائي وعنصري معاكس لحركة التاريخ، وما يلفت

الأنظار أن هذا التضامن لم يكن تضامن مع الضعيف، بل مع صاحب الحق القوي كضحية تتمسك بحقها في المقاومة، الذي يرد على الاعتداء ويوجع، وهذا ما يؤشر أن هذا الحجم من التفاعل والتضامن كان بفعل دور إيجابي لنهوض فلسطيني شامل؛ أسهم في إيصال الرسالة وحث الجمهور على التفاعل والتضامن.

وبعد عرض المعطيات التي تحققت، نأتي على الإجابة عن الشطر الثاني من السؤال، هل يمكن البناء على ما تحقق؟

إن ما يجعل هذه المعطيات صالحة للبناء عليها، هو التقاطها والمراكمة عليها باعتبارها وقائع تحققت بفضل التضحيات وجهود مختلف قوى وشرائح الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن المطلوب هو الاستمرار في مراكمة القدرات وبذل الجهود لترسيخ هذه الاختراقات وتعميق مفاعيلها، وهذا ما يجعل منها انجازاً حقيقياً فعالاً ومقدمات لتحقيق الانتصار.

بهذا المعنى؛ نحن معنيون بدفع المعطيات التي عرضناها إلى الأمام لكي تتدحرج وتكبر كرة الثلج، وخصوصاً أن الجهود الدولية والعربية والإقليمية، كلها مستنفرة لاحتواء هذه المعطيات ومنعها من أن تكون مقدمات يمكن البناء عليها، وانطلاقاً من ما يشكله العامل الفلسطيني باجتماع تشتته واستعادته للوطنية الفلسطينية كهوية ومشروع تحرري، تشكل تهديداً وجودياً للكيان الصهيوني، وخصوصاً في ظل تبلور محور المقاومة الذي تتوفر فيه المواصفات المذكورة آنفاً. لذلك إن المعضلة الأساسية هي في العامل الفلسطيني، الذي تتركز عليه جل الضغوط والجهود، لأنه المعطى الأساس الذي تبزغ منه ملامح المرحلة القادمة، والخطورة تكمن في أن الجهود الدولية والإقليمية والعربية تدفع باتجاه إعادة إنتاج أوسلو بنسخة جديدة، لأن هذا الاتفاق كان له الفضل في تمزيق الوطنية الفلسطينية والعبث بمكونات الشعب الفلسطيني وبعثرة طاقاته وتدمير قواه، فهو الوصفة السحرية لإعادة نشر الأوهام.

إعادة اعمار غزة ما هو الثمن السياسي؟

أي إعادة اعمار تتم قبل اعمار البيت السياسي الفلسطيني، هي رمي الطعم نحو السلطة الفلسطينية لتأجيج المصالح والغايات وللتفريط بالمعطى الأول والذي برهنت غزة حقيقة "هانوي" وأن دورها كرافعة مرهون بتعزيز هذه الميزة، وغير مشروط من الجهات الداعمة لمنع استثمار الدمار في اجهاض الانتصار.

الحوارات الفلسطينية برعاية مصرية: ما هو السقف السياسي للوحدة الوطنية؟

كل وحدة تحت سقف التزامات أوسلو هي تفريط بالمعطى الثاني، المرتبط ببروز الوطنية الفلسطينية الشاملة كهوية؛ ندرك أن ما جرى يأتي في سياق التفاعل والحماس لشرائح شبابية فلسطينية في مختلف أماكن وتجمعات الشعب الفلسطيني، وهي مجرد ارهاصات بحاجة لتعزيز وتركيم حتى يتم خلخلة هذه الوقائع العنيدة التي ترسخت في كل واقع فلسطيني، وأن تجاوز هذه الوقائع لا يتم فقط عبر مواجهة العدو، بل أيضاً عبر تجاوز التشكيلات التقليدية التي تكيفت مع الواقع القائم، وبالتالي من واجب القوى صاحبة المصلحة في تجاوز قواعد إدارة الصراع السابقة الدفع لانضاج هذه المقدمات حتى تصلح للبناء عليها إعادة صياغة المشروع الوطني، بما يلحظ عدم إدارة الظهر للملايين التي تفاعلت وعبرت عن فلسطينيتها في المناطق المحتلة عام ٤٨ والشتات، وعدم الرضوخ لقواعد إدارة الصراع السابقة المحكومة ببيئة الإقليمية والدولية.

إن البداية الصحيحة لأي حوار جدي ويراعي ما تحقق في هذا المعطى هو الانطلاق من إعادة بناء وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس برنامج وطني فلسطيني شامل، أما موضوع السلطة فيأتي موضوعها تالياً كانعكاس لنضوج وضع المنظمة وبرنامجها السياسي الوطني الشامل.

تغيير قواعد وإدارة وأدوات الصراع

ثمة قول أن مرحلة كاملة قد سقطت، غير أنه ما زال هناك رفض ومعاندة للإقرار بذلك خوفاً من أن تطوي المرحلة الجديدة بالسقوف الهابطة والسياسات الرخوة والاتفاقات المذلة والمصالح الشخصية والفئوية والسلطوية من وراء ما جنته؛ جراء دورها التابع والمقيد بشروط أوسلو، ورفضها المطلق للقبول بالمعطيات التي استجدت، بل وهنا من يعتبر أن ما جرى قد أعطى رسالة قوية للقاصي والداني أن البديل عنه فلسطينياً؛ يشكل خطراً جدياً ليس على الكيان الصهيوني وحده، بل على منظومة كاملة عربية وإقليمية ودولية؛ فالخوف جدي من السعي إلى تأبيد وقوننة الانقسام وفصل المقاومة عن محورها، حيث عناصر قوتها وحدتها الشعبية الوطنية والعربية والأممية، وسنرى محاولات لاستخدام العصا والجزرة، وخصوصاً في الحاجة للإعمار وتخفيف الأعباء المعيشية والاغاثية في غزة.

النصر المؤجل، حتى لا نستعجل القطاف، فالرحلة شاقة وطويلة ومن ينتظر تحقيق المصالحة والوحدة سوف ينتظر طويلاً، فما زال السؤال مطروحاً عن وطنية الوحدة، وكيف نستثمر الوطنية الفلسطينية الناهضة، داخل المشروع الوطني الفلسطيني وليس خارجه أو على حسابه.

شارك في هذا الكتاب حسب الترتيب

التيتي الحبيب

د. المحجوب حبيبي

خالد حدادة

رضي الموسوي

سعادة مصطفى ارشيد

د. عبد الحسين شعبان

كاظم الموسوي

أ. د. مَكْرَم خُوريْ – مَخُّولْ

د. موفق محادين

مهند عبد الحميد

حسن شاهين

عليان عليان

محمد أبو شريفة

وسام رفيدي

أبو علي حسن

أحمد مصطفى جابر

د. سعيد ذياب

طلال عوكل

د. لبيب قمحاوي

نضال عبد العال

د. حسن نافعة

محسن النابتي

د. محمد السعيد إدريس

حسن الصعيب

د. جورج الفار

د. وسام الفقعاوي

د. عابد الزريعي

محمد صوان

حاتم استانبولي

د. ماهر الطاهر

هنادي لوباني

ماجد دبسي

د. عبد الحميد صيام

حمدان الضميري

بوابـة ومجلة الهـدف

كـل الحقيقـة للجماهير

www.hadfnews.ps